

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00857 8316



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

19 - 19

20 - 20

04-B 3966 put

ITY

7.

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق مآقرره مجلس الأزهر الاعلى فى دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

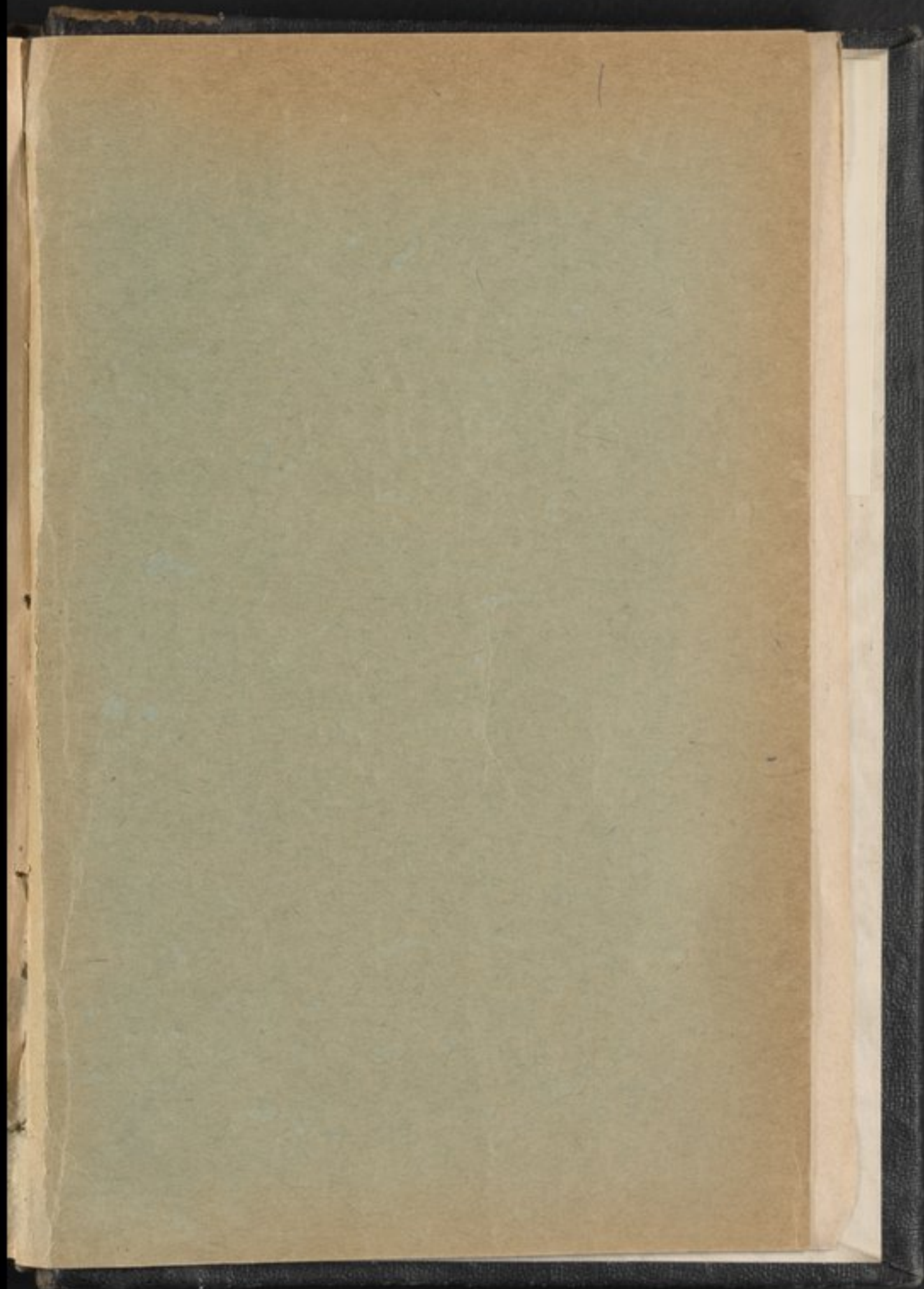
محمد عبد العظيم الزرقانى

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد
بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الأول





BP
138
29X
19436
v. 1

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق ماقوره مجلس الأزهر الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد

بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الأول

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِلَيْكَ
نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمِينَ.

تصدير الطبعة الثالثة وفهرسها

١ - التصدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى » . أما بعد ، فهذه الطبعة الثالثة من كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » أقدمها لقرآني الأكرمين بعد أن أعدتُ النظر فيه ، رجاء أن أدرك السكال أو أقارب ، فزدتُ وحذفتُ ، وقدمتُ وأخرتُ ، وصححتُ واستدركتُ ، ثم هياؤ الله - تباركت آلاؤهُ - مطبعةً عاونتني على حسن إخراجه ، فضبطته وشكلته ، ونظمته وصقلته . ولولا أزمة الورق الحادة للبس الكتاب حلةً أبهى من هذه الحلة . ولكن إذا سلم لك الجوهر واللباب ، فلا عليك من القشر والإهاب . « خذْ بِنَصْلِ السِّيفِ وَاتْرِكْ غِمْدَهُ » واعتبر فضلاً الفتي دونَ الحلال . على أن الذنب في ذلك هو ذنب هذه الحرب الضروس الطاحنة ، التي طفت وبغت ، وطمّت وعمّت ، حتى لم ينبج من شرها شرق ولا غرب ، ولا ضيق ولا رحب ، بل قدمت للناس بكل صراط ، وأثرت في جميع المرافق حتى أدوات الطبع (بالطبع) .

لطف الله بالبلاد والعباد ، وأخرج الإسلام من هذه المحنة قوياً السناد ، رفيع العباد ، على الكلمة ، مسموع الصوت ، حتى بقي الجميع إلى محبوبته ، وبتقيئوا وأرِفَ ظلاله وسلامه ، وأمنه وإيمانه ، وعدله ورحمته ، وبسره وسماعته ، وحتى يعلموا أن نهضة العلم جنانية على الإنسانية جائحة ، إن لم تسأيرها نهضة روحية صالحة ، توفّق بين مطالب الروح والجسد ،

وتواخي بين إنسان الشرق والغرب، ونستأصل الثغرات الجنسية والطائفية، وتنظم من
الكل جبهة متحدة على صراط الحق والخير، « حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَبِكُونَ
الَّذِينَ لِلَّهِ » .

وهل توجد هذه المزايا مجتمعة إلا في الإسلام؟ وهل يوجد الإسلام بغير القرآن؟ وهل
يفهم القرآن إلا « بعلوم القرآن »؟ وهو موضوع كتابنا الآن؟ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ
جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ •
قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ • » .

محاولاتي :

ولقد حاولت في هذا التأليف أموراً خمسة :

أولها - أن تكون كتابتي من النسق الأزهرى الجديد في تفكيره وفي تعبيره ،
بحيث يتيسر فهمه وهضمه للقراء من أبناء هذا الجيل، سواء منهم المحقق الأزهرى والمثقف
المدنى ، فإن لكل زمان لغةً ولساناً ، ومنطقاً وبرهاناً . « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا
بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » .

على أنى في هذه المحاولة لا أدعى أنى أنشأت وابتكرت ، ولا أحدثت وابتدعت .
بل قصارى أنى فهمت وأحسنت العرض إذا كنت قد وقفت . أما المادة نفسها
فأفضل فيها لعناء هذه الأمة الذين أبلّوا في جمعها بلاءاً حسناً ، ولم يخرجوا من الدنيا
إلا بعد أن شقوا لنا الطريق ، وقرّبوا البعيد ، وجمعوا الشتيت ، وتركوا من خلقهم
ثروة علمية هائلة ، وكنوزاً ثقافية زاخرة ، لا يوجد مثلها ولا قريب منها في أية أمة
من أمم الأرض إلى يوم الناس هذا ! وأعتقد أننا لو أحسننا القيام على هذه التركة
لكان لنا شأن غير هذا الشأن ، ومكانة وسلطان لا يبدانها مكانة ولا سلطان !

ولكن ما قضي كان . ولعل المستقبل القريب يكون أسعد من هذا الحاضر الحزين
الأسوان ! .

ثانيها - أن أعالج شبهات عصرنا الراهن علاجاً بنحى الأذى عن طريق عشاق الحق،
وطلاب الحقيقة ، ورواد البحث ، ومريدي الإسلام .

ولقد التزمت في علاج هذه الشبهات أدب الباحث وواجب المناظر . ورأيت لمثل
هذا الاعتبار أن أرخي الستر على أسماء أصحاب هذه الشبه خصوصاً المعاصرين منهم .
وتعمدت هذه السياسية محاسنة لهم عسى أن يرعوا، وحباً في سلام البحث وهدوئه عسى
أن يسلموا ويهدوا ، وغضاً من شأنهم إن كان لهم شأن كيلا يقلدوا ، فإننا أصبحنا في
زمان افتتن كثير من الناس فيه بالأسماء والرتب، والأموال والنسب . وباتوا لا يعرفون
الرجال بالحق إنما يعرفون الحق بالرجال، فالباطل إن صدر من فلان النابه فهو عندهم حق
وزين، والحق إن جاء به فلان الخامل فهو عندهم باطل وشين! وهكذا اختلت الضوابط
واتقلبت الموازين ! .

ثالثها - أن أظهر عند كل مناسبة جلال التأخى بين الإسلام والعلم ، لتكشف
تلك الدسيسة الرخيصة المفضوحة التي خيلت إلى المخدوعين أن بين الدين والعلم خصومة
قائمة ، وحرماً طاحنة ، وعداوة متأصلة ، كأن الدين رديف الجهل ، وكأن العلم حليف
الكفر ! « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا » .

رابعها - أن أجلى أسرار التشريع وحكمه كلما دعانى المقام ، ليعلم من لم يكن يعلم
أن هذا الدين هو حاجة الإنسانية ، ودواء البشرية، وكال الفرد، وصلاح الجماعة، ولتقطع
أنفاس تلك الدعاية الضالة، دعابة فصل الدين عن السياسة، والثقافة الدينية عن الثقافة المدنية،

وقوانين العدل ودرساتير الحكم عن مقررات العقيدة وشعائر العبادة! وهي أخصب الدعوات
وأفسقها فيما نعلم! .

ولئن صحَّ أن يقال هذا في أديان قاصرة عن الوفاء بحاجات الإنسانية في مناحي
الإصلاح البشري، فما كان يصحُّ أن يقال هذا في دين الإسلام بحال من الأحوال، لأنه
دين عقيدة وعمل، وعبادة وقيادة، وعلم وخلق، وحكم وعدل، ورحمة وحق، ومصحف،
وسيف، ودنيا وآخره!

ومن كان في ريب فليسأل التاريخ عن جليل الآثار التي تركها الحكم الإسلامي
الصالح في أتباعه ومن انضوى تحت لوائهم من الأقليات الأجنبية، على اختلاف أديانهم
ومذاهبهم الطائفية.

بل ليسألوا العالم وأحداثه، والدهر وتصاريقه: أي الحكيم كان أنجح في تربية
الأفراد، وأنجح في إصلاحات الجماعات، وأهدى سبيلاً في الاعتدال والاستدلال؟ أحكم
السماء أم حكم الأرض؟ وقانون الخالق أم قوانين الخلق؟ وتشريع العليم الحكيم المنزه عن
الغرض والهوى، أم تشريع الإنسان القاصر النظر والاطلاع، المتأثر بطغيان الغرائز
وجسوح القوى؟ « وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ،
وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ. فَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
أَنْ يُضِلَّهُمْ بِيَعْضِ ذُنُوبِهِمْ. وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ » أفحكم الجاهلية
يبغون؟ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ؟ »

وإن لم يكفهم هذا فليسألوا المنصفين من مشاهير الغرب، كغوستاف لوبون الفرنسي
وبرناردشو الانجليزي، وأمثالهما من الذين درسوا الإسلام ومحموه، ثم حكموا له وأنصفوه،
وأطروه وامتدحوه. « والفضل ما شهدت به الأعداء! » .

ولنمسك القلم عن الجولان في هذا الميدان، فالكلمة هنا للتصدير والتنوير، لا للمقارنة والتنظير. وحسبنا أن تردد قول الشاعر العربي:

« ملكناً فكان العفو منا سجيةً فلما ملكتم سال بالدم أبطحُ »

« فحسبكو هذا التفاوتُ بيننا وكلُّ إناه بالذي فيه ينضحُ »

خاصها: أن أنفخ الروح من بوق هذا الكتاب في الكرام القارئین، لاسيما حلالي الأعراء الذين هم على وشك النزول إلى ميادين الدعوة والإرشاد، فأوقفهما أخاف أن تكون قد نامت، وأحيى عزائم معاذ الله أن تكون قد ماتت. والروح هي كل شيء، هي القوة الدافعة، وهي الحياة الرائعة! والروح الصحيحة لا توجد إلا في القرآن بل الروح الصحيحة هي القرآن! « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا! إِنْ الْإِسْلَامَ لَا يَرِيدُ مِنَ الْمَسْلُومِينَ وَلَا يَرْضَى لِيُكُونَ هَيْكَلًا جَامِدًا، وَلَا أَنْ يَكُونَ تَمَثَلًا هَامِدًا، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ عِدُوُّ الْهَيْكَلِ وَالْجَمُودِ، خَصِيمُ التَّمَاتِيلِ وَالْمَمُودِ.

إنما يريد الإسلام أن يكون المسلم روحاً يبعث الروح، وحياةً يملأ الدنيا حياة، ورسولاً من رسل السلام والرحمة والنجاة! أجل: ويريد الإسلام أن يكون أهل العلم من أتباعه أصحاب همٍ عليية، ونفوس أبية، لا يشتركون بعهد الله ثمناً قليلاً، ولا يريدون بعلمهم عرض هذا الأذى. إنما همهم وراثته الأنبياء في إصلاح العالم؛ وتبليغ دعوة الإسلام على وجهها لطبقات الخلق، وتنفيذ أحكام الله في الأقضية وسائر شئون الحكم. « فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ! »

وهنا في هذه الآية الحكيمية تتجلى رسالة العالم والطلاب. ويألها رسالة! ثم يألها

أمانة! نسأل الله السلامة والإعانة.

رجائي

تلك محاولاتي وأهدائي، فإذا كنت قد أصبتها فذلك الفضل من الله، « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ». وإن كانت الثانية فإنما هي نفسي، وأستغفر الله .
ورجائي من كل ناظر يطلع على عيبٍ أن يدلني عليه، ويرشدني إليه . فالدين النصيحة، والمسلمون بحيرٍ ماتعاونوا . وما نجح سلفنا الصالح وكانوا خير أمة أخرجت للناس إلا بهذه الفضيلة . وإنه ليحلولي أن أقول هنا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « رحم الله رجلاً أهدى إلى عيوبِ نفسي » .

شكري

وإني لمدينٌ ببالغ الشكر، وسابغ الحمد، لأولئك السادة الأماجد الذين طوقوا عنقي بحليل معاونتهم وتشجيعهم، وجميل تقربهم وتقديرهم .
ولا أزال أحفظ بالإجلال والإكبار، ما لقيته في هذه المناسبة السعيدة من بعض رجال الدولة، وكبار العلماء ورؤساء الجماعات الإسلامية، وأصحاب المجالات والصحف اليومية، وإخواني أبناء الأقطار الشقيقة، خصوصاً الذين عملوا منهم على ترجمة هذا الكتاب ونقله في دقة وأمانة إلى بعض اللغات الشرقية .
وأعتذر عن عدم نشر تقاريرهم والتنويه بفضلهم في هذه المرة، لتجل في طبعي، وضيق في طبع الكتاب .
عجل الله الفرجَ للأنام، وأعاد عهد الرخاء واليسر والسلام، وجعل العاقبة للإسلام وبلاد الإسلام « إِنَّ اللَّهَ بِالسُّعْرِ أَمِيرٌ ». قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً » ، والصلاة والسلام على من أرسله الله بالقرآن رحمة للعالمين وفرجاً ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحابه ، وأتباعه ومحبيه وأمته .

أما بعد ، فهذا كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » . كتبه تحقيقاً لرغبة طلابي المتخصصين في الدعوة والإرشاد من كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية . مستمداً معارفه - بعد فتوح الله وتوفيقه - مما كتب علماء الإسلام قديماً وحديثاً ، في القرآن الكريم وعلومه ، والتفسير ومقدماته ، وعلم تاريخ التشريع ، وعلى الكلام والأصول ، وعلوم اللغة العربية ومعاجمها ، وعلى الفلسفة والاجتماع ، وعلى النفس والأخلاق ، وبعض البحوث المنثورة هنا وهناك ، في غضون الرسائل والمجلات ، من عربية صميمة ، ومترجمة منقولة .

وإلى الله تعالى أضرع ، أن يكتب لي فيه النجاح والتوفيق والقبول ، وأن يحقق به النفع المرجو والأثر المأمول . « إِنَّ رَبِّي سَمِيعُ الدُّعَاءِ » .

مقدمة

في القرآن وعلومه ومنهجي في التأليف

القرآن الكريم : كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء، بدين عام خالد ختم به الأديان .

فهو دستور الخلق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لهداية الأرض، أنهى إليه منزله كل تشريع، وأودعه كل نهضة، وناط به كل سعادة .

وهو حجة الرسول وآيته الكبرى: يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالته، ناطقاً بنبوته، دليلاً على صدقه وأمانته .

وهو ملاذ الدين الأعلى: يستند الإسلام إليه في عقائده وعباداته، وحكمه وأحكامه وآدابه وأخلاقه، وقصصه ومواعظه، وعلومه ومعارفه . !

وهو عماد لغة العرب الأسمى : تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها من على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادتها .

وهو - أولاً وآخرأ - القوة المحولة التي غيرت صورة العالم، ونقلت حدود الممالك، وحوّلت مجرى التاريخ، وأنقذت الإنسانية العائرة، فسكّنتها خلقت الوجود خلقاً جديداً . !

لذلك كله، كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابه، ومن سلف الأمة وخلقها جميعاً إلى يوم الناس هذا .

وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى إلى أسلوبه وإيجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه إلى غير ذلك.

ولقد أفرد العلماء كل ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف ، ووضعوا من أجلها العلوم ودوتوا الكتب ، وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة ، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بتراث مجيد من آثار سلفنا الصالح ، وعلمائنا الأعلام . وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة تتحدى بها أمم الأرض ، ونفعم بها أهل الملل والنحل في كل عصر ومصر !

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة ، وموسوعات قيّمة ، فيما نسميه علم القراءات ، وعلم التجويد ، وعلم النسخ العثماني ، وعلم التفسير ، وعلم النسخ والمنسوخ ، وعلم غريب القرآن ، وعلم إعجاز القرآن ، وعلم إعراب القرآن ، وماشا كل ذلك من العلوم الدينية والعربية ، مما يعتبر بحق أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسة كتاب هو سيد الكتب ، وبات هذا المظهر معجزة جديدة مصدّقة لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

ولقد أنجبت تلك العلوم الآتفة وليداً جديداً هو مزيج منها جميعاً ، وسليل لها جميعاً ، فيه مقاصدها وأغراضها وخصائصها وأسرارها ، و « الولد سرُّ أبيه » .

وقد أسمونه (علوم القرآن) وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله . وسأحاول فيما أكتبه أن أمزج بين حاجة الأزهر بين إلى البحث والتحليل ، وبين رغبات جماهير القراء المعاصرين في تقريب الأسلوب وتعبيد السبيل ، ما وسعني الإمكان . وسأضطر بسبب ذلك إلى شيء من الإسهاب والتطويل ، ولسكنها تضحية ضئيلة بجانب تأدية رسالتنا في وجوب الاتصال الديني بالجمهير .

وسأعرض — بعون الله وتأبيده — لعلاج الشبهات التي أطلق بخورها أعداء الإسلام ، وسددوا سهامها الطائشة إلى القرآن ، ولكن عند المناسبة وسنوح الفرصة .

وسأجتزى في كل مبحث ببعض أمثلة من القرآن الكريم ، دون أن أحاول ما حاوله سلف الكتّاب من استيعاب كل فرد لكل نوع ؛ فإن حبس ذلك طويلاً وثقيل ، على حين أن الناظر يكفيه الإيضاح بقليل من التمثيل .
وسأجعل نقاط المنهج للقرّر عناوين بارزة بين المباحث التي يقوم عليها هذا الكتاب مفتتحة في الغالب أثر تلك النقاط في التسمية وفي الترتيب . « و مَا تَوْفِيْقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » .

المبحث الأول

في معنى علوم القرآن

بقتضينا منهج البحث التحليلي لهذا المركب الإضافي ، أن نتحدث عن طرفيه ، وعن الإضافة بينهما ، ثم عن المراد بهذا المركب بعد نقله وتسمية هذا الفن المدوّن به .
(١) أما العلوم : فجمع علم ، والعلم في اللغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة ؛ ويرادف الجزم أيضاً في رأى . ثم تداولت هذا اللفظ اصطلاحات مختلفة :

فالحِكْماء : يريدون به صورة الشيء الحاصلة في العقل ، أو حصول الصورة في العقل ، أو تعلق النفس بالشيء على جهة انكشافه . والتحقق عندهم هو الإطلاق الأول .
والمتكلمون : يعرفون العلم : بأنه صفة يتجلى بها الأمر لمن قامت به ، وهو مراد من قال منهم : « إنه صفة توجب لحلها تمييزاً لا يحتمل النقيض » ولو كان هذا التمييز بوساطة الحواس كما هو رأى الأشعري .

ويطلق العلم في لسان الشرع العام : على معرفة الله تعالى وآياته ، وأفعاله في عباده وخلقه . قال الإمام الغزالي في الإحياء : « قد كان العلم يطلق على العلم بالله تعالى وآياته وأفعاله في عباده وخلقه ، فتصرفوا فيه بالتخصيص حتى اشتهر في المناظرة مع الخصوم

في المسائل الفقهية وغيرها . ولكن ماورد في فضل العلم والعلماء أكثره في المعنى الأول « اه
وهو يفيد أن العلم الشرعي الخاص يطلق على أخص من هذا الذي ذكره الغزالي في لسان
الشرع العام ، ولكن بحسب ما يقتضيه المقام . بل لقد نص الغزالي نفسه في الإحياء
أيضاً على أن الناس اختلفوا في العلم الذي هو فريضة على كل مسلم ، وقال : إنهم تفرقوا
فيه إلى عشرين فرقة . ثم ذهب إلى أن المراد به علم المعاملة الشامل لما يصلح الظاهر من
عبادات وعادات إسلامية ، ولما يصلح الباطن من عقائد الإسلام وأخلاقه .

والماديون : يزعمون أن العلم ليس إلا خصوص اليقينييات التي تسند إلى الحس
وحده . وسنناقش مذهبهم في مبحث نزول القرآن .

ولنا بسبيل بيان تلك الاصطلاحات الآنفة الذكر ، فلها علومها وكتبها ومباحثها ،
إنما هو عرض عام ، يعرف منه كيف أن لفظاً واحداً - هو العلم - أنه كته الاصطلاحات
المتعددة ، وتداولته النقول المتنوعة ، فلا تقعن في لبس إذا ورد عليك في صورة شبه متعارضة .

العلم في عرف التدوين العام :

والذي يعيننا كثيراً هو العلم في اصطلاح آخر ، هو اصطلاح علماء التدوين ؛ لأننا
بصدد الكلام في علوم القرآن كفن مدون .

قالوا : يطلق العلم على المسائل المصبوطة بجهة واحدة . والغالب أن تكون تلك
المسائل نظرية كلية ، وقد تكون ضرورية ، وقد تكون جزئية . أقول : وقد تكون
شخصية أيضاً كمسائل علم الحديث رواية ، فإنها في الواقع قضايا شخصية موضوعها
ذات النبي ﷺ .

وقال السعد في « المقاصد » وعبد الحكيم على المطول : ما يفيد أن العلم المدون قد
يطلق على طائفة من التصورات ، أي المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة .
وأقول : يمكن أن نستخلص من ذلك كله أن العلم في عرف التدوين العام يقال
على المعلومات المنضبطة بجهة واحدة سواء كانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية ؛ وسواء

أكانت تلك المعلومات تصورات كعلم البديع ، أم تصديقات . وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كاية - وهو الغالب - أم جزئية أم شخصية كعلم الحديث رواية . هذا كله إطلاق واحد من إطلاقات ثلاثة لعلماء التدوين . والإطلاق الثاني عندهم : هو الإدراك أى إدراك تلك المعارف السالفة . والإطلاق الثالث : هو على ما يسمونه ملكة الاستحصال أى التى تستحصل بها تلك المعارف . أو ملكة الاستحضار أى التى تستحضر بها المعارف بعد حصولها . وأول هذه الإطلاقات هو أولها بالقبول لأنه للتبادر من نحو قولهم : « تعلمتُ علماً من العلوم ، وموضوع العلم كذا » والتبادر كما يقولون - أمانة الحقيقة . ذلك ما أردنا بسطه فى الكلام على لفظ « علوم » من قولنا : « علوم القرآن » .

٢ - أما لفظ القرآن : فهو فى اللغة مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ » ثم نقل من هذا المعنى للمصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله . ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة ، وقوانين الاشتقاق ، وإليه ذهب اللحياني وجماعة . أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع ، أو أنه مشتق من القرائن . أو أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء ، أو أنه مرتجل أى موضوع من أول الأمر علماً على الكلام المعجز المنزل ، غير مهموز ولا مجرد من أل ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة . وعلى رأى المختار فلفظ قرآن مهموز ؛ وإذا حذف همزه ، فإنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته « أل » بعد التسمية فإنما هى للمح الأصل لا للتعريف .

ويقال للقرآن : فرقان أيضاً ، وأصله مصدر كذلك ، ثم سمي به النظم الكريم . تسمية للمفعول أو الفاعل بالمصدر ، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل ، أو مفروق

بعضه عن بعض في النزول ، أوفى السور والآيات . قال تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ
الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا » ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء
النظم الكريم . بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه ، كما ترجع صفات الله على
كثرتها إلى معنى الجلال والجمال . وبلى هذين الاسمين في الشهرة : هذه الأسماء الثلاثة :
الكتاب ، والذكر والتنزيل . وقد تجاوز صاحب البرهان حدود التسمية ، فبلغ بعدتها
خسة وخسين ، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفاً وتسعين ، كما ذكره صاحب
التبيان . واعتمد هذا وذلك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور ، وقائهما
أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم ، وما ورد على أنه وصف ، وبتوضيح
ذلك لك على سبيل التمثيل ، في عدما من الأسماء ، لفظ « قرآن » ولفظ « كريم » أخذاً
من قوله تعالى « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » كما عدنا من الأسماء لفظ « ذكر » ولفظ « مبارك »
اعتماداً على قوله تعالى : « وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » على حين أن لفظ قرآن وذكر
في الآيتين ، مقبول كونهما اسمين . أما لفظ كريم ومبارك ؛ فلاشك أنهما وصفان كاترى .
والخطب في ذلك سهل يسير ، بيد أنه مسهب طويل ، حتى لقد أفرده بعضهم بالتأليف .
وفيما ذكرناه كفاية « وَهَلَى اللَّهُ قَصْدُ السَّبِيلِ » .

القرآن في الاصطلاح

معلوم أن القرآن كلام الله ، وأن كلام الله غير كلام البشر ، ما في ذلك ريب .
ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام ، قد يراد به المعنى المصدرى ، أى التكلم ، وقد يراد
به المعنى الحاصل بالمصدر ، أى المتكلم به . وكل من هذين المعنيين : لفظى ونفسى .
فالكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى : هو تحريك الإنسان لسانه وما يساعده في
إخراج الحروف من الخارج . والكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات

المنطوقة ، التي هي كيفية في الصوت الحسى ، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح .
أما الكلام النفسى بالمعنى المصدرى ، فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة ،
للكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح ؛ فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها في الذهن بحيث إذا
تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية . والكلام النفسى بالمعنى الحاصل
بالمصدر : هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه
الترتيب الخارجى .

ومن الكلام البشرى النفسى بنوعيه قوله تعالى : « فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ
يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ : أَنَسِمُ شَرًّا مَسْكَانًا » . ومنه الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى
عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال : « إِنِّي لِأُحَدِّثُ نَفْسِي
بِالشَّيْءِ لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهِ لِأُحْبِطُ أُجْرِي » فقال عليه السلام : « لَا يَلْقَى ذَلِكَ الْكَلَامَ
إِلَّا مُؤْمِنٌ » فانت ترى أن النبى ﷺ سَمَّى ذلك الشئ الذى تحدثت به النفس كلاماً ،
مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها أجره . وهذا الإطلاق من
الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل ولا صارف عنها .

كذلكم القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به الكلام النفسى ،
وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى . والذين يطلقونه إطلاق الكلام النفسى هم المتكلمون
فحسب ، لأنهم المتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية ، والمقررون لحقيقة
أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى . أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام
اللفظى ، فالأصوليون والفقهاء وعلماء العربية ، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً ،
بإطلاق ثالث عندهم كما يقين لك بعد . وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن
على الكلام اللفظى ، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ .
وكذلك علماء العربية يعنيه أمر الإيجاز ، فلا جرم كانت وجهتهم الألفاظ .

والتكلمون بِمَعْنَى أَيْضاً بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزلة ومنها القرآن ،
ويأتيان نبوة الرسول ﷺ بمعجزة القرآن . وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ ، فلا
يدع أن ساهموا في هذا الإطلاق الثالث .

القرآن عند المتكلمين

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين :
أحدهما : أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عداه من الكلام الإلهى .
ثانيهما : أنه كلام الله ، وكلام الله قديم غير مخلوق ، فيجب تنزيهه عن الحوادث
وأعراض الحوادث .

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين أحدهما : على المعنى المصدرى
وثانيهما على المعنى الحاصل بالمصدر . فكذلك كلام الله النفسى . يطلق بإطلاقين أحدهما :
على نظير المعنى المصدرى للبشر . وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر . وإنما
قلنا (على نظير) لما هو مقرر من وجوب تنزيه الكلام الإلهى النفسى عن الخلق وأشباه
الخلق . فعرّفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدرى البشرى . وقالوا : « إنه الصفة
القديمة المتعلقة بالكلمات الحكيمية . من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهى مترتبة
غير متعاقبة . كالصورة تنطبع فى المرآة مترتبة غير متعاقبة . وقالوا فى تعريفهم هذا :
إنها حكيمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصورة بصورة الحروف والأصوات . وقالوا :
إنها أزلية ، ليثبتوا لها معنى القدم . وقالوا : إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية
والروحية لينفوا عنها أنها مخلوقة . وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة ، لأن التعاقب يستلزم
الزمان ، والزمان حادث . وأثبتوا لها الترتيب ، ضرورة أن القرآن حقيقة مترتبة بل ممتازة
ككل ترتيبها وانسجامها .

إذا عرفت هذا الإطلاق الأول عند المتكلمين ، سهل عليك أن تعرف إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم : وهو أنه تلك الكلمات الحكيمية الأزلية المترتبة في غير تعاقب ، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام البشر النفسى . ذاك إطلاقان اختص بهما المتكلمون كما رأيت .

وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن بشاركهم فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية . ذلك أنه هو :
« اللفظ المنزّل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس » الممتازُ بخصائصه التي سنذكرها بعد قليل .

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكيمية الأزلية ، التي أشرنا إليها آنفاً . ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتى المصحف ، باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة ، والكلمات الغيبية ، واللفظ المنزّل . وهذا إطلاق شرعى عام . ولنضرب لك مثلاً يوضح ذلك المقام الذى ضلّت فيه الأفهام ، وزلّت فيه الأقدام .

رجل شاعر ، كشرف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان يعمل في نفسه قوة شاعرة ، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من غرر القصائد ، وعندما اتجهت شاعريته فعلاً ، أن يمدح أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية ، لاشك أنه عاج النظم في نفسه ، واستحضر المعانى والألفاظ والأوزان ، حتى تمثل له ذلك القصيد في نفسه وتأثرت نفسه به ، على وجه إذا تكلم به بصوت جسى كان عين نظمه اللغنى الموزون . ثم لاشك أنه نطق بقصيده بعد ، ثم كتبه بعد أن أنشده . فهذا الاسم الشهير بالهمزية في مدح خير البرية ، يمكن أن تقرب

به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم : يصح أن نطلق الممزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار اتجاهها إلى هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش . وبصح أن نطلقها على هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الألفاظ والنقوش كذلك . وبصح أن نطلقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة . وبصح أن نطلقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة ، ونقوشه المكتوبة .

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية

أظنني قد أطلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير ، فلا تضق ذرعا بهذا التطويل والتمثيل ، ثم استمع لما وعدتك إياه من بيان معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس .

هذا الإطلاق كما علمت - ينسب إلى علماء الأصول والفقه واللغة العربية . ويوافقهم عليه المتكلمون أيضاً . غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل المخ مختلفوا في تعريفه : فمنهم من أطلال في التعريف وأطلب ، بذكر جميع خصائص القرآن المعتازة . ومنهم من اختصر فيه وأوجز . ومنهم من اقتصد وتوسط . فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته) وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز ، والتنزيل على النبي ﷺ ، والكتابة في المصاحف ، والنقل بالتواتر ، والتعبد بالتلاوة . وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم . وإن كان قد امتاز بكثير سواها : ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً ، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان ، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان . لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه وبمهبوا .

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف : منهم من اقتصر على ذكر وصف

واحد هو الإعجاز . ووجهة نظرهم في هذا الاقتصار أن الإعجاز هو الوصف الذاتي للقرآن .
وأنه الآية الكبرى على صدق النبي ﷺ ، والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله .
ومهم من اقتصر على وصفين : هما الإنزال والإعجاز ، ووجههم أن ما عدا هذين
الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن . بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون
سواهما على عهد النبوة .

ومهم من اقتصر على وصفي النقل في المصاحف والتواتر ، لأنهما يكفيان في تحصيل
الغرض ، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه .

والذين توسطوا : منهم من عرض لإنزال الألفاظ ، وللكتابة في المصاحف والنقل
بالتواتر لحسب ، موجهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة ،
وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها ، بخلاف
الإعجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم ، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن .
ومن أولئك الذين توسطوا من عرض للإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط ،
مستنداً إلى أن ذلك هو الذي يناسب غرض الأصوليين . وعرفوه بأنه : (اللفظ المنزل على
النبي ﷺ ، المنقول عنه بالتواتر ، التعبد بتلاوته) فاللفظ جنس في التعريف ، يشمل المفرد
والمركب . ولاشك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات ،
كالعام والخاص والمطلق والمقيد . وخرج بالمنزل على النبي ﷺ ما لم ينزل أصلاً مثل
كلامنا ، ومثل الحديث النبوي ، وما نزل على غير النبي ﷺ كالتوراة والإنجيل . وخرج
بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير التواترة ، سواء
أ كانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود « متتابعات » عقيب قوله تعالى « فَمَنْ لَمْ يُجِدْ
فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » أم كانت آحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ « مُتَتَابِعَاتٍ » عقيب
قوله سبحانه « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » فإن شيئاً

من ذلك لا يسمى قرآناً ، ولا يأخذ حكمه . وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم « التعمد بتلاوته » .

هل القرآن علمٌ شخص ؟

أسلفنا أن القرآن يطلق على الصفة القديمة ، ويطلق على السمكيات الحكمية الأزلية ، وهذان الإطلاقان لا تعدد فيهما ألبتة ، لا حقيقة ولا اعتباراً . بل هما منزهان عنه ، لأن التعدد من أمارات الحدوث . كيف وهما قديمان ١٢

وإذا فلفظ القرآن علم شخص بهذين الإطلاقين لا محالة . أما إذا أريد بالقرآن « اللفظ المنزل » فهنا يكون الخلاف . فالرأى السائد أنه علم شخص ، مدلوله تلك الآيات للنزلة الممتازة بمخاطبتها العليا من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وهذه الألفاظ المعينة لا يقدر في تشخيصها اختلاف المتلفظين ولا تعدد القارئين ، كما لا يقدر في تشخيص محمود مثلاً أن يكون في مكة أو في المدينة ، ولا أن يتقلب في أطوار مختلفة من طفولة إلى شيخوخة ، ومن صحة إلى مرض ، ومن حياة إلى موت ، ونحو ذلك . وبعضهم يجعله علم جنس ، نظراً إلى تعدد هذه الألفاظ المنزلة بتعدد قارئها وكاتبها . وهذا مردود من وجهين :

أحدهما : أن علم الجنس ضرورة نحووية اقتضتها أحكام لفظية ، كما امتناع إضافته ، ودخول أل عليه . ولا ضرورة هنا لفظية .

ثانيهما : أن علم الجنس نكرة في المعنى . وأفراده منقشرة متعددة حقيقة لا اعتباراً . والتعدد الملحوظ هنا اعتباري لا حقيقي . للقطع بأن ما بقروه أو يكتبه كل منا فهو القرآن عينه لا فرد من أفراده .

هل يُصاغ للأعلام تعاريف

بقي علينا أن نتساءل : إذا كان القرآن علماً فكيف ساء أن يُصاغ له تعريف

بل تعاريف على نحو ما سبق؟ مع أن التعاريف لا تكون إلا للسكليات، والعلم جزئي
مركب من الماهية ومشخصاتها. والمشخصات لا يمكن معرفتها إلا بالاطلاع عليها بالحواس
كالإشارة مثلا، أو بالتعبير عنها باسم علم؟
ولنا على ذلك أجوبة ثلاثة:

أولها: أنا نمنع أن التعاريف لا تكون إلا للسكليات. لم لا يجوز أن تعرف
الجزئيات بأمر كلية لا يتحقق مجموعها في الخارج إلا في هذا الشخص بخصوصه. وهذا
الجواب قريب مما ذكره صاحب التلويح؛ إذ قال: «الحق أن الشخص يمكن أن يُحدَّ بما
يفيد امتيازَه عن جميع ما عداه بحسب الوجود، لا بما يفيد تعيينه وتشخصه بحيث لا يمكن
اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل. فإن ذلك إنما يحصل بالإشارة لا غير» هـ ١.

ثانيها: أنا نسلم أن التعاريف لا تكون إلا للسكليات. لكن ماذا كروه ليس
بتعريف حقيقي إنما هو ضابط مميِّز، وليس بمعرِّف.

ثالثها: أن هذا تعريف على رأي الأصوليين الذين لا يشترطون في التعاريف أجناساً
ولافصولاً. بل الحد عندهم هو الجامع المانع مطلقاً. وعليه فيصح أن يحد الشخص عند
الأصوليين دون المناطقة.

إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه

لا شك أن القرآن يطلق على الكل وعلى أبعاضه. فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله:
إنه قرأ قرآناً. وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه: إنه قرأ قرآناً. لكنهم اختلفوا:
فقيل: إن لفظ قرآن حقيقة في كل منهما، وإذاً يكون مشتركاً لفظياً. وقيل: هو موضوع
للقدر المشترك بينهما، وإذاً يكون مشتركاً معنوياً، ويكون مدلوله حينئذ كلياً.

وقد يقال : إن إطلاقه على السكل حقيقة وعلى البعض مجاز . والتحقيق أنه مشترك لفظي ، بدليل التبادر عند إطلاق اللفظ على السكل وعلى البعض كليهما ، والتبادر أمانة الحقيقة . والقول بعلمية الشخص فيه كما حققنا آنفاً يمنع أنه مشترك معنوي ، فتمين أن يكون مشتركاً لفظياً . وهو ما يفهم من كلام الفقهاء إذ قالوا مثلاً : (يحرم قراءة القرآن على الجنب) فإنهم يقصدون حرمة قراءته كله أو بعضه على السواء .

٣ — معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافي

الآن وقد انتهينا من الكلام على المتضامين في لفظ « علوم القرآن » ننقل بك إلى أن الإضافة بينهما تشير إلى طوائف المعارف المتصلة بالقرآن سواء أكانت تصورات أم تصديقات ، على ما عرفت وجه اختياره في مدلول لفظ العلم في عرف التدوين العام . وإنما جمعت هذه العلوم ولم تفرد لأنه لم يقصد إلى علم واحد يتصل بالقرآن . وإنما أريد شمول كل علم يخدم القرآن أو يسقند إليه . وينتظم ذلك علم التفسير ، وعلم القراءات ، وعلم الرسم العثماني ، وعلم إيجاز القرآن ، وعلم أسباب النزول ، وعلم الناسخ والمنسوخ ، وعلم إعراب القرآن ، وعلم غريب القرآن ، وعلوم الدين واللغة إلى غير ذلك . وتلك أشتات من العلوم توسع السيوطي فيها حتى اعتبر منها علم الهيئة والهندسة والطب ونحوها . ثم نقل عن أبي بكر بن العربي في قانونه التأويل أنه قال : « علوم القرآن ٧٧٤٥٠ خمسون وأربعمائة وسبعة آلاف وسبعون ألف علم ، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة . إذ أن لكل كلمة ظهراً وبطناً ، وحداً ومطلماً . هذا في المفردات فحسب . أما إذا اعتبرت التراكيب وما بينها من روابط كان ما لا يحصى ، مما لا يعلمه إلا الله تعالى » اهـ بتصرف قليل .

وأحب أن تعرف أن هذا الكلام من السيوطي وابن العربي ، محمول على ضرب

كبير من التأويل والتوسع ، بأن يراد من العلوم كل ما يدل عليه القرآن من المعارف .
سواء أكانت علوماً مدوّنة أم غير مدوّنة ، وسواء أكانت تلك الدلالة نصريحية أم
تلميحية ، عن قرب أم عن بعد . فأما أن تُراد العلوم المدوّنة ضراحة فدون ذلك خرط
التقادم وصمود السماء .

القرآن كتاب هداية وإعجاز

وتحقيق القول في هذا الموضوع : أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز ، من
أجل هذين المصحين نزل ، وفيهما تحدّث ، وعليهما دلّ . فكل علم يتصل بالقرآن
من ناحية قرآنيته ، أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه ، فذلك من علوم القرآن .
وهذا ظاهر في العلوم الدنيوية والعربية .

أما العلوم الكونية ، وأما المعارف والصناعات ، وما جدّ أو يحدّ في العالم من فنون
ومعارف كعلم الهندسة والحساب ، وعلم الهيئة والفلك ، وعلم الاقتصاد والاجتماع ، وعلم
الطبيعة والكيمياء ، وعلم الحيوان والنبات ، فإن شيئاً من ذلك لا يتحمّل عدّه من علوم
القرآن ؛ لأن القرآن لم ينزل ليُدلّل على نظريّة من نظريات الهندسة مثلاً ، ولا ليقرّر
قانوناً من قوانينها . وكذلك علم الهندسة لم يوضع ليخدم القرآن في شرح آياته ، أو بيان
أسرارها . وهكذا القول في سائر العلوم الكونية والصناعات العالمية . وإن كان القرآن قد دعا
للسلمين إلى تعلمها وحذقها والتمهّر فيها خصوصاً عند الحاجة إليها . وإنما قلنا : إنه لا يحمل
اعتبار علوم الكون وصناعاته من علوم القرآن مع أن القرآن يدعو إلى تعلمها ؛ لأن هناك
فرقاً كبيراً بين الشيء يحدّث القرآن على تعلمه في هوماته أو خصوصاته ، وبين العلم يدلّ
القرآن على مسأله أو يرشد إلى أحكامه ، أو يكون ذلك العلم خادماً للقرآن بمسأله أو
أحكامه أو مفرداته . فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني . وهو
مازبد أن ترشدك إليه ، وأن تحرص أنت بدورك عليه .

القرآن يحضُّ على الانتفاع بالكون

أجل: إن القرآن حضُّ على معرفة علوم الكون وصنائع العالم، وحثُّ على الانتفاع بكل ما يقع تحت نظرنا في الوجود. قال سبحانه وتعالى «قُلِ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» وقال جلَّتْ حكمته «وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُتَفَكَّرُونَ». فلا يليق بالمسلمين وهم المحاطبون بهذا أن يفرُّوا من وجه هذه المنافع العامة، ولا أن يزهدوا في علوم الكون، ولا أن يحرموا أنفسهم فوائد التمتع بثمرات هذه القوى العظيمة التي أودعها الله خلقه، في خزائن سمواته وأرضه. ولهذا نصَّ علماؤنا على أن تعلم تلك العلوم الكونية، وحثق هذه الصناعات الفنية، فرض من فروض الكفايات، ماداموا في حاجة إليها لمصلحة الفرد أو المجموع. وذلك لأن البقاء في هذه الحياة للأصلح، والحياة في هذا الوجود للسلام المسلح، والأسلحة في كل عصر عامَّة وفي هذا العصر خاصَّة إنما تقوم على التمهُّر في العلوم وعلى السبق في حلبة الصناعات والفنون. والويل فينا للضعيف، والحظ كلُّ الحظ للقوى، والله تعالى يقول: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»، والنبي ﷺ يقول فيما رواه مسلم عن أبي هريرة: المؤمنُ القويُّ خيرٌ من المؤمن الضعيف، وفي كل خيرٍ. احرصن على ما ينفعكم، واستعين بالله ولا تعجزن. وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا. ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل. فإن لو تفتح عمل الشيطان.»

إعجاز علمي للقرآن

وأحبُّ ألا أنتهى من هذا الموضوع حتى أنبهك إلى شيء آخر جدير بالنظر والتقدير: وهو أن القرآن الكريم في طريقة عرضه للهداية والإعجاز على الخلق قد حاكم الناس إلى عقولهم، وفتح عيونهم إلى الكون وما في الكون من سماء وأرض،

وبر وبحر ، وحيوان ونبات ، وخصائص وظواهر ؛ ونواميس وسنن . وكان القرآن
في طريقة عرضه هذه موقفاً كل التوفيق ، بل كان معجزاً أبهر الإعجاز ؛ لأن حديثه
عن تلك الكونيات كان حديث العليم بأسرارها ، الخبير بدقائقها ، المحيط بعلومها
ومعارفها ، على حين أن هذا الذي جاء بالقرآن رجل أمي ، نشأ في أمة أمية جاهلة ،
لا صلة لها بتلك العلوم وتدوينها ، ولا إلمام لها بكتبتها ومباحثها . بل إن بعض تلك
العلوم لم ينشأ إلا بعد عهد النبوة ومهبط الوحي بقرون وأجيال . فأتى يكون لرجل
أمي كمحمد ذلك السجل الجامع لتلك المعارف كلها إن لم يكن تلقاه من لدن حكيم
عليم ؟ قال سبحانه مقررأ لهذا الإعجاز العلمي : « وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ
كِتَابٍ وَلَا تَخْتَطُّهُمْ بِبَيِّنَاتٍ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ . بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي
صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ » ولعل من الحكمة أن
أن نسوق لك نموذجين من القرآن على سبيل التمثيل ؛ أولهما في سورة النور إذ يقول
الله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ سَحَابًا مُمًّا يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ مُمًّا يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى
الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ
مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشَاءُ يَسْكَدُ سَكَادًا بَرِّقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ » قل لي - بربك -
ألا يملكك العجب حين تقرأ هذا النص الكريم الذي يتفق وأحدث النظريات العلمية
في الظواهر الطبيعية : من سحب ، ومطر ، وبرق ، ١٩ .

النموذج الثاني : يقول الله تعالى في سورة القيامة مبيناً ومقررأ كمال اقتداره على
إعادة الإنسان وبعثه بعد موته : « أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ عِظَامَهُ . بَلَى
قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِّيَ بَنَانَهُ » . أرجو أن تتف قليلاً عند تخصيصه « البنان »
بالنسوية في هذا المقام . ثم تستمع بعد ذلك إلى هذا العلم الوليد (علم تحقيق الشخصية)
في عصرنا الأخير ، وهو يقرر أن أدق شيء وأبدعه في بناء جسم الإنسان ، هو نسوية
البنان ، حتى إنه لا يمكن أن نجد بناناً لأحد يشبه بنان آخر بحال من الأحوال .
وقد انتهوا من هذا القرار إلى أن حكموا البنان في كثير من القضايا والحوادث

« فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ! ولا أريد أن أطيل عليك في هذا ؛ فمعجزات القرآن العلمية لها ميدان آخر . إنما هي نظرة خاطفة نوضح بها المراد بعلوم القرآن ، ونوجه بها كلام السيوطي في الإيقان ، ونعتذر فيها عن ابن العربي في التأويل .
واقفه وحده هو المحيط بأسرار كتابه . ولا يزال الكون وما يحدث في الكون من علوم وفنون وشؤون : لا يزال كل أولئك بشرح القرآن ويفسره ، ويميط اللثام عن نواح كثيرة من أسراره وإعجازها ، مصداقاً لقوله جلّ ذكره « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ » . « وَاقِفُهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » .

٤ — معنى علوم القرآن كفن مدون ، وموضوعه ، وفائدته

أما بعد ، فقد تبين لك فيما سبق ، أن لفظ علوم القرآن يراد بمعناه الإضافي ما يشمل العلوم الدينية والعربية ، ونفيدك هنا أن هذا اللفظ نقل من ذلك المعنى الإضافي ، ثم جعل علماً على الفن المدون ، وأصبح مدلوله بعد النقل وهو علم ، غير مدلوله قبل النقل وهو مركب إضافي ، ضرورة أن هذا الفن ليس هو مجموعة العلوم الدينية والعربية ، بل هو غيرها ، وإن كان مستمداً منها ، ومأخوذاً عنها ، ويمكن أن نعرفه : بأنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله ، وترتيبه ، وجمعه ، وكتابته وقراءته وتفسيره ، وإعجازه ، وناسخه ومنسوخه ، ودفع الشبه عنه ، ونحو ذلك .
وموضوعه القرآن الكريم من أية ناحية من النواحي المذكورة في التعريف .
بخلاف علوم القرآن بالمعنى الإضافي ، فإن موضوعه هو مجموع موضوعات تلك العلوم المنضوية تحت لوائه . وموضوع كل واحد منها هو القرآن الكريم من ناحية واحدة من تلك النواحي . فعلم القراءات مثلاً موضوعه القرآن الكريم من ناحية لفظه وأدائه ، وعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية شرحه ومعناه ، وهلم جرا .
وفائدة هذا العلم : ترجع إلى الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم ، وإلى التسلح بالمعارف القيمة فيه ، استعداداً لحسن الدفاع عن حى الكتاب العزيز ، ثم إلى سهولة

خوض غمار تفسير القرآن الكريم به كفتح للمفسرين ، فثله من هذا الناحية كمثل علوم الحديث بالنسبة لمن أراد أن يدرس علم الحديث .

وقد صرح السيوطي بذلك في خطبة كتابه الإلتقان إذ قال : « ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين ، إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن ، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث » ٥١ .

ثم رأيت صاحب كتاب التبيان في علوم القرآن ، يشير إلى ذلك للمعنى ؛ إذ وضع على طرقة كتابه الكلمة الآتية :

« وهذا هو المقدمة الصغرى من مقدمتي التفسير » .

هذا - وإتاما سمي هذا العلم القرآن (بالجمع دون الأفراد) . للإشارة إلى أنه خلاصة علوم متنوعة ، باعتبار أن مباحثه المدونة تتصل اتصالاً وثيقاً - كما علمت - بالعلوم الدينية والعلوم العربية ، حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليقاً أن يُسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم .

فتسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله ، أو الدليل إلى مدلوله . وما أشبهه ببقية منسقة من الورود والياسمين ، إزاء بستان حافل بألوان الزهور والرياحين . « والمحمد لله رب العالمين » .

المبحث الثاني

في تاريخ علوم القرآن وظهور اصطلاحه

عهد ما قبل التدوين

كان الرسول ﷺ وأصحابه يعرفون عن القرآن وعلومه ، ما عرف العلماء وفوق ما عرف العلماء من بعد . ولكن معارفهم لم توضع على ذلك العهد كفنون مدونة ، ولم تجمع في كتب مؤلفة ، لأنهم لم تكن لهم حاجة إلى التدوين والتأليف .

أما الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - فلا أنه كان يتلقى الوحي عن الله وحده .
والله تعالى كتب على نفسه الرحمة ، ليجمعه له في صدره ، وليطلق لسانه بقراءته
وترتيبه ، وليميطن له اللثام عن معانيه وأسراره . اقرأ إن شئت قوله سبحانه :
« لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ
قُرْآنَهُ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ » .

ثم بلغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه ، وقرأه على الناس على مُسْكٍ أَيْ عَلَى
مَهْلٍ وَتَوَدَّةٍ ، ليحسنوا أخذه ، ويحفظوا لفظه ، ويفهموا سره . ثم شرح الرسول
لهم القرآن بقوله ، وبعمله ، وبتقريره ، وبخلفه ، أى بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله ،
وتقريراته ، وصفاته ، مصداقاً لقوله سبحانه « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » . ولكن الصحابة وقتئذ كانوا عرباً خُلُصاً ،
متمتعين بجميع خصائص العروبة ومزاياها البكاملة من قوة في الحافظة ، وذكاء في
القرينة ، وتذوق للبيان ؛ وتقدير للأساليب ، ووزن لما يسمعون بأدق المعايير ، حتى
أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بسليقتهم وصفاء فطرتهم ، ما لا نستطيع نحن أن ندركه
مع زخمة العلوم وكثرة الفنون .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم مع هذه الخصائص أميين ، وأدوات الكتابة
لم تكن ميسورة لديهم ، والرسول نهام أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن وقال لهم أول
العهد بنزول القرآن فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه :
« لَا تَكْتُبُوا عَنِّي . وَمَنْ كَتَبَ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ . وَحَدَّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ . وَمَنْ
كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . وذلك مخافة أن يلتبس القرآن بغيره ، أو
يختلط بالقرآن ما ليس منه ؛ ما دام الوحي نازلاً بالقرآن . فلتلك الأسباب المتضاربة لم
تكتب علوم القرآن ، كما لم يكتب الحديث الشريف . ومضى الرعيل الأول على ذلك في عهد
الشيخين أبي بكر وعمر . ولكن الصحابة كانوا مضرب الأمثال في نشر الإسلام

وتعاليمه ، والقرآن وعلومه ، والسنة وتحريرها ، تلقيناً لا تدويناً ، ومشافهة لا كتابة .

عهد التمهيد لتدوين علوم القرآن

ثم جاءت خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقد اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب الفاتحون بالأمم التي لا تعرف العربية ، وخيف أن تذوب خصائص العروبة من العرب من جراء هذا الفتح والاختلاف ، بل خيف على القرآن نفسه أن يختلف المسلمون فيه إن لم يجتمعوا على مصحف إمام ، فتكون فتنة في الأرض وفساد كبير . لهذا أمر رضي الله عنه أن يجمع القرآن في مصحف إمام ، وأن تُنسخ منه مصاحف يبعث بها إلى أقطار الإسلام ، وأن يحرق الناس كل ما عداها ولا يعتمدوا سواها . كما يأتيك تفصيله في مبحث جمع القرآن وكتابته .

وبهذا العمل وضع عثمان رضي الله عنه الأساس لما نسميه علم رسم القرآن أو علم الرسم العثماني .

ثم جاء علي رضي الله عنه فلاحظ العجمة تحيف على اللغة العربية ؛ وسمع ما أوجس منه خيفة على لسان العرب فأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع بعض قواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل ، وخط له الخطط وشرع له المنهج . وبذلك يمكننا أن نعتبر أن علياً رضي الله عنه قد وضع الأساس لما نسميه علم النحو ، ويقبعه علم إعراب القرآن . (على الخلاف في هذه الرواية) .

ثم انقضى عهد الخلافة الرشيدة ، وجاء عهد بني أمية ، وهمة مشاهير الصحابة والتابعين متجهة إلى نشر علوم القرآن بالرواية والتلقين ، لا بالكتابة والتدوين . ولكن هذه المهمة في هذا النشر بصح أن نعتبرها تمهيداً لتدوينها . وعلى رأس من ضرب بسهم وفيه في هذه الرواية : الأربعة الخلفاء ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير وكلمهم من الصحابة رضوان الله عليهم .

وعلى رأس التابعين في تلك الرواية : مجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وقتادة ،
والحسن البصرى ، وسعيد بن جبير ، وزيد بن أسلم بالمدينة ، وعنه أخذ ابنه عبدالرحمن
ومالك بن أنس من تابعى التابعين ، رضى الله عنهم أجمعين . وهؤلاء جميعاً يعتبرون أنهم
واضعو الأساس لما يسمى علم التفسير ، وعلم أسباب النزول ، وعلم الناسخ والمنسوخ ،
وعلم غريب القرآن ، ونحو ذلك . وستجد بسطاً لهذا الإجمال في بحث طبقات المفسرين .

عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافي

ثم جاء عصر التدوين ، فألفت كتب في أنواع علوم القرآن ، واتجهت الهمم قبل
كل شيء إلى التفسير ، باعتباره أم العلوم القرآنية لما فيه من التعرُّض لها ، في كثير
من المناسبات عند شرح الكتاب العزيز . ومن أوائل السكاكين في التفسير : شعبة بن
الحجاج ، وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، وتفسيرهم جامعة لأقوال الصحابة
والتابعين . وهم من علماء القرن الثاني . ثم تلاهم ابن جرير الطبرى للتوفى سنة ٣١٠ هـ
وكتابه أجل التفاسير وأعظمها ؛ لأنه أول من عرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها
على بعض ، كما عرض للإعراب والاستنباط . وبقيت العناية بالتفسير قائمة إلى عصرنا
هذا ، حتى وجدت منه مجموعة رائعة فيها المعجب والمطرب ، والموجز والمطول والمتوسط ،
ومنها التفسير بالمعقول والتفسير بالمأثور ، ومنها تفسير القرآن كله ، وتفسير جزء ، وتفسير
سورة وتفسير آية ، وتفسير آيات الأحكام إلى غير ذلك .

أما علوم القرآن الأخرى ، ففي مقدمة المؤلفين فيها : على بن المدينى شيخ البخارى ؛
إذ ألف في أسباب النزول ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ؛ إذ كتب في الناسخ والمنسوخ ؛
وكلاهما من علماء القرن الثالث . وفي مقدمة من ألف في غريب القرآن : أبو بكر
السجستاني ، وهو من علماء القرن الرابع . وفي طليعة من صنف في إعراب القرآن :
على بن سعيد الحوفى ، وهو من علماء القرن الخامس . ومن أوائل من كتب في

مبهمات القرآن: أبو القاسم عبد الرحمن المعروف بالسبيلي، وهو من علماء القرن السادس. كذلك تصدّر للتأليف في مجاز القرآن: ابن عبد السلام، وفي القراءات: علم الدين السخاوي، وهما من علماء القرن السابع.

وهكذا قويت العزائم، وتبارت الهمم، ونشأت علوم جديدة للقرآن. وظهرت مؤلفات في كل نوع منها، سواء في ذلك أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وحجج القرآن، وبدائع القرآن، ورسم القرآن، وما أشبهها مما يروعك تصوّره بآه الاطلاع عليه، ومما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم. ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزيدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنمي وتزدهر وتزيد، بينما الزمان يفتي والعالم يبيد! أليس إعجازاً آخر للقرآن؟ يريك إلى أي حد بلغ علماء الإسلام في خدمة التنزيل. ويريك أنه كتاب لا تفتي عجائبه، ولا تنقض معارفه، ولن يستطيع أن يحيط بأسراره إلا صاحبه ومُنزله!

إذا أضفت إلى علوم القرآن ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوته باعتبارها من علوم القرآن، نظراً إلى أن الحديث شارح للقرآن بيّن مبهمات، ويفصّل مجلاته، ويخصّص عامته، كما قال سبحانه لنبيه ﷺ « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كَرِيماً لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » أقول: إذا أضفت الحديث النبوي وعلومه إلى علوم القرآن، تراءى لك بحر متلاطم الأمواج. فإذا زدت عليها سائر العلوم الدينية والعربية باعتبارها خادمة للقرآن أو مستمدة منه، رأيت نفسك أمام مؤلفات كالجيلال، وموسوعات تكاثر الرمال، ولا يسعك حينئذ إلا أن تردّد قول الله « وَمَا يَعْلمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ».

وتزداد عجبا إذا علمت أن طريقة أولئك المؤلفين في تأليفهم، كانت طريقة استيعاب واستقصاء، يعمد أصحابها أن يحيطوا بمجزيات القرآن من الناحية التي كتبوا فيها بقدر طاقتهم البشرية. فمن يكتب في غريب القرآن مثلاً يذكر كل مفرد

من مفردات القرآن التي فيها غرابة وإبهام ، ومن يكتب في مجاز القرآن يقتفي أثر كل لفظ فيه مجازاً أياً كان نوعه في القرآن ، ومن يكتب في أمثال القرآن يتحدث عن كل مثل ضربه الله في القرآن ، وهكذا سائر أنواع علوم القرآن . ولا ريب أن تلك الجهود الجبارة لا يتهيأ لإنسان أن يحيط بها ولو أفنى عمره ، واستنفد وسعه ! .

لهذا اشترأبت أعناق العلماء أن يمتصروا من تلك العلوم علماً جديداً يكون كالفهرس لها ، والدليل عليها ، والمتحدث عنها . فكان هذا العلم هو ما نسميه (علوم القرآن) بالمعنى المدون .

ولا نعلم أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة ألف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون ، لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف . وإن كنا نعلم أنها كانت مجموعة في صدور المبرزين من العلماء ، على الرغم من أنهم لم يدونوها في كتاب ، ولم يفردوها باسم .

أجل : كانت علوم القرآن مجموعة في صدور المبرزين من العلماء . فنحن نقرأ في تاريخ الشافعي رضي الله عنه أنه في محفته التي أشتم فيها بأنه رئيس حزب العلويين باليمن ؛ وسبق بسبب هذه التهمة إلى الرشيد مكبلاً بالحديد في بغداد ؛ سأله الرشيد حين لمح علمه وفضله ، فقال : كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل ؟ فإنه أولى الأشياء أن يُبتدأ به . فقال الشافعي : عن أي كتاب من كتب الله تسألني يا أمير المؤمنين ؟ فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة . قال الرشيد : قد أحسنت ، لكن إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد ﷺ . فقال الشافعي : إن علوم القرآن كثيرة ؛ فهل تسألني عن محكمه ومتشابهه ، أو عن تقديمه وتأخيرها ، أو عن ناسخه ومنسوخه ، أو عن . . . أو عن . . . ؟؟ وصار يسرد عليه من علوم القرآن ، ويحيب على كل سؤال بما أدهش الرشيد والحاضرين .

فأنت ترى من جواب الشافعي هذا ، ومن فلججه بالصواب في هذا الموقف الرهيب ،

ما يدل على أن قلوب أكابر العلماء كانت أناجيل لعلوم القرآن من قبل أن تُجمع في كتاب ، أو تدون في علم . وقد نوه جلال الدين البلقيني في خطبة كتابه بكلمة الشافعي التي ذكرناها إذ قال : « قد اشتهر عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس ، فيها ذكر بعض أنواع علوم القرآن يحصل منها لمقصدنا الاقتباس » . ونحن لا نستبعد على الشافعي هذا ، فقد كان آية من آيات الله في علمه وذكائه ، وفي ابتكاره وتجديده ، وفي قوة حجته وتوفيقه . حتى إنه وضع كتابه (الحجة) في العراق يستدرك به على مذاهب بعض أهل الرأي ، وألف في مصر كتاباً يستدرك بها على مذاهب بعض أهل الحديث . ثم وضع دستوراً للاجتهاد والإستنباط لم يقس لأحد قبله ، إذ كان أول من صنف في أصول الفقه وهو من علوم القرآن كما علمت . قال ابن خلدون في مقدمته « كان أول من كتب فيه - أي علم أصول الفقه - الشافعي رضي الله عنه ، أملى فيه رسالته المشهورة ، تكلم فيها على الأوامر والنواهي ، والبيان ، والخبر ، والنسخ ، وحكم العلة للمنصوصة من القياس » ١٥٠ .

وقال الزركشي في كتابه البحر المحيط في أصول الفقه « الشافعي أول من صنف في أصول الفقه . صنف فيه كتابه الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث . وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس الذي ذكر فيه تفاصيل المعتزلة ورجوعه عن قبول رسالتهم » ١٥١ رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المجتهدين .

أول عهد لظهور هذا الاصطلاح

ولقد كان المعروف لدى الكاتبيين في تاريخ هذا الفن ، أن أول عهد ظهر فيه هذا الاصطلاح أي اصطلاح علوم القرآن ، هو القرن السابع .

لكني ظفرت في دار الكتب المصرية بكتاب لعلى بن إبراهيم بن سعيد الشهير

بالخوفى المتوفى سنة ٣٣٠ هـ « اسمه البرهان في علوم القرآن ». وهو يقع في ثلاثين مجلداً،
والموجود منه الآن خمسة عشر مجلداً ، غير مرتبة ولا متعاقبة ، من نسخة مخطوطة .
وإذن نستطيع أن نتقدم بتاريخ هذا الفن نحو قرنين من الزمان أى إلى بداية القرن
الخامس بدلا من القرن السابع . ولقد كنت مشغولاً أن أقرأ مقدمة كتابه هذا ،
لأخذ اعترافاً صريحاً منه بمحاولته إنشاء هذا العلم الوليد . ولكن ماذا أصنع ، والجزء
الأول مفقود ؟ غير أن اسم الكتاب يدلنى على هذه المحاولة . وكذلك استعرضت
بعض الأجزاء الموجودة فرأيت أنه يعرض الآية الكريمة بترتيب المصحف ثم يتكلم
عليها من علوم القرآن ، خاصاً كل نوع منها بعنوان ، فيسوق النظم الكريمة تحت عنوان :
(القول فى قوله عز وجل) . وبعد أن يفرغ منه يضع هذا العنوان : (القول فى
الإعراب) ويتحدث عنها من الناحية النحوية واللغوية : ثم يتبع ذلك بهذا العنوان (القول
فى المعنى والتفسير) ويشرح الآية بالمأثور والمعقول . ثم ينتقل من الشرح إلى العنوان
الآتى : (القول فى الوقف والتمام) مبيناً تحته ما يجوز من الوقف وما لا يجوز . وقد
يفرد القراءات بعنوان مستقل فيقول (القول فى القراءة) . وقد يتكلم فى الأحكام
الشرعية التى تؤخذ من الآية عند عرضها ، فى آية (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ
وَمَا تَقْدُمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ) من سورة البقرة بذكر أوقات
الصلاة وأدلتها ، وأنصبه الزكاة ومقاديرها . ويتكلم على أسباب النزول ، وعلى النسخ ،
وما إلى ذلك عند المناسبة . فأنت ترى أن هذا الكتاب أتى على علوم القرآن ، ولكن
لا على طريقة ضم النظائر والأشياء بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد لنوع واحد ، بل
على طريقة النشر والتوزيع تبعاً لانتشار الألفاظ للمشكلة فى القرآن وتوزعها . حتى كأن
هذا التأليف تفسير من التفاسير عرض فيه صاحبه لأنواع من علوم القرآن عند المناسبات .
وأياً ما يكن هذا الكتاب فإنه محمود عظيم ، ومحاولة جديرة بالتقدير فى هذا الباب . جزى
الله مؤلفه خير الجزاء .

ثم جاء القرن السادس فألف فيه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ كتابين : أحدهما اسمه « فنون الأفنان في علوم القرآن » والثاني اسمه « المجتبي في علوم تتعلق بالقرآن ». وكلاهما مخطوط بدار الكتب المصرية.

وفي القرن السابع ألف علم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤١ هـ كتاباً سماه « جمال القراء » وألف أبو شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ كتاباً أسماه « المرشد الوجيز فيما يتعلق بالقرآن العزيز » وهما - كما قال السيوطي - عبارة عن طائفة يسيرة ، ونبذ قصيرة ، بالنسبة للمؤلفات التي أتت بعد ذلك في هذا النوع .

ثم أهل القرن الثامن فكتب فيه بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ كتاباً سماه « البرهان في علوم القرآن » وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيمورية ، في دار الكتب المصرية ، تقع في مجلدين ناقصين . ثم طلع القرن التاسع على هذا العلم باليمن والبركة ، فدرج فيه وترعرع ، إذ ألف محمد بن سليمان الكافيحي المتوفى سنة ٨٧٣ هـ كتاباً يقول السيوطي عنه : « إنه لم يسبق إليه ، وقد اشتمل على بايين : الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية . أما الثاني ففي شروط القول في القرآن بالرأى . وبعدها خاتمة في آداب العالم والمتعلم » غير أنه قال أخيراً : « ولكن ذلك لم يشف لي غليلاً ؛ ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً » ١ هـ . وفي هذا القرن أيضاً وضع جلال الدين البلقيني كتاباً سماه « مواقع العلوم من مواقع النجوم » . وقد رتبته على ستة مباحث : الأول في مواطن النزول وأوقاته ووقائمه ، وفيه اثنا عشر نوعاً^(١) . الثاني في سند القرآن وهو ستة أنواع^(٢) . الثالث في أدائه وهو ستة

(١) الكسبي ، المدني ، السفري ، الحضري ، الليل ، النهاري ، الصبيح ، الشتائي ، الفرائي ، أسباب النزول ، أول ما نزل ، آخر ما نزل .

(٢) للتواتر ، الأحاد ، الشاذ ، قراءات النبي صلى الله عليه وسلم ، الرواة ، الحفاظ .

أنواع أيضاً^(١) . الرابع في ألفاظه وهو سبعة أنواع^(٢) . الخامس في معانيه المتعلقة بأحكامه ، وهو أربعة عشرة نوعاً^(٣) . السادس في معانيه المتعلقة بألفاظه وهو خمسة أنواع^(٤) . وبذلك يكمل الكتاب كله خمسين نوعاً غير ما فيه من أنواع الأسماء والكنى والألقاب والمبهمات . وهي لا تدخل تحت حصر .

وفي هذا القرن التاسع أيضاً ألف السيوطي كتاباً سماه « التحبير في علوم التفسير » ضمنه ما ذكره البقيني من الأنواع مع زيادة مثلها ، وأضاف إليه فوائد سمحت قريحته بنقلها . وقد أوفى هذا الكتاب على الاثنین بعد المائة من الأنواع . وفرغ الإمام من تأليف تحبيره هذا سنة ٨٧٢ هـ غير أن نفسه الكبيرة لم تقنع بهذا المجهود العظيم بل طمح إلى التبجُّر والتوسع والترتيب ، فوضع كتابه الثاني « كتاب الإتيان في علوم القرآن » ، وهو عمدة الباحثين والسكاتبين في هذا الفن . ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن على سبيل الإجمال والإدماج ، ثم قال بعد أن سرد لها نوعاً نوعاً : « ولو نُوعتْ باعتبار ما أدبجته فيها لزادت على الثلاثمائة » ١ هـ .

وتوفي السيوطي رحمه الله سنة ٩١١ هـ في مفتتح القرن العاشر ، وكان نهايته كانت نهاية لهضة التأليف في علوم القرآن ، عليه سحائب الرحمة والرضوان ، فلم تر من سار في هذا المضمار مثله بعده ، كما لم تر من بزّه فيه قبله .

(١) الوقف ، الابتداء ، الإمالة ، اللد ، تخفيف الهجزة ، الإدغام .

(٢) الغريب ، للعرب ، المحجاز ، المشرك ، المترادف ، الاستمارة التشبيه .

(٣) العام الباق على عمومته ، العام المخصوص ، العام الذي أريد به المخصوص ، ماخص فيه الكتاب السنة ، ماخصت فيه السنة الكتاب المجلد ، للبين ، السؤل ، المفهوم ، العاطق ، المفيد ، الناسخ ، للنسوخ ، نوع من الناسخ والنسوخ وهو ما عمل به مدة معينة والعامل به واحد من السكاتبين .

(٤) الفصل ، الوصل ، الإيجاز ، الإطناب ، التصر .

علوم القرآن في القرن الأخير

بيد أنه ظهرت في أيامنا بوادر استئناف لحركة النشاط والتأليف في هذا العلم . إذ ألفت العلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري كتاباً جليلاً سماه « التبيان في علوم القرآن » يقع في قريب من ثلاثمائة صفحة . و فرغ من تأليفه سنة ١٣٣٥ هـ .

وألف العلامة المرحوم الشيخ محمود أبو دقيقة مذكرة قيّمة لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين . و قفاه العلامة الشيخ محمد علي سلامة فوضع كتاباً حافلاً لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد كذلك سماه « منهج الفرقان في علوم القرآن » .
و توجد مؤلفات في بعض مباحث علوم القرآن لكثير من أفاضل العلماء والأدباء ، نذكر من بينهم الأعلام المرحومين : الشيخ محمد نجيت ، والشيخ محمد حسين العدوي والشيخ محمد خلف الحسيني ، إذ كتبوا في نزول القرآن على سبعة أحرف ، وفي بعض مباحث أخرى ، والمرحوم السيد مصطفى صادق الرافعي ؛ إذ ألف في إيجاز القرآن كتاباً جليلاً طبعه المغفور له الملك فؤاد الأول على نفقته . ومنهم للمرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش إذ كتب محاضرات موضوعها : أثر القرآن في تحرير العقل البشري وألقاها في نادي دار العلوم . والمرحوم الشيخ عبد العزيز الخولي ؛ إذ وضع كتابه « القرآن الكريم : وصفه ، أثره ، هدايته ، وإيجازه » . والمرحوم الشيخ طنطاوي جوهرى ؛ إذ وضع رسالة سماها : القرآن والعلوم العصرية .

ثم انبرى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر لتقول بجواز ترجمة القرآن ، و كتب في ذلك رسالة عظيمة الشأن وأيده آخرون ، وَتَصَدَّى العلامة الكبير الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام بتركيا سابقاً للرد على ذلك في كتاب دقيق سماه « مسألة ترجمة القرآن » و ظاهره آخرون .
وقد اطلمت أخيراً على صدر كتاب اسمه : « النبأ العظيم عن القرآن الكريم ،

والطريقة المثلى في دراسته ، فراعنى دقة بحثه وتفكيره ، وراقنى رقة أسلوبه وتعبيره ووددت لو تمّ هذا الكتاب ، وهو لصديق العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز مبعوث الأزهر إلى فرنسا الآن (رده الله سالماً غانماً وأمتع به الإسلام والمسلمين آمين) .

خلاصة

ويمكنك أن تستخلص مما سبق أن علوم القرآن كفنّ مدوّن استهلت صارخة على يد الحوفي في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، ثم تربت في حجر ابن الجوزى والسخاوى وأبى شامة في القرنين السادس والسابع . ثم ترعرعت في القرن الثامن برعاية الزركشى . ثم بلغت أشدها واستوت في القرن التاسع بعناية الكافيجى وجلال الدين البلقينى . ثم اهتزت وربت وأنبقت من كل زوج بهيج في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر ، بهمة فارس ذلك الميدان صاحب كتابي التعبير ، والإتقان في علوم القرآن : للسيوطى عليه ألف رحمة من الله ورضوان . ثم وقف نموها بعد ذلك حتى هذا القرن الأخير . ثم بدأت تنفث في هذه السنين من جديد ، وعسى أن تعود سيرتها الأولى (ألا إن نصر الله قريب) .

كلمة لا بد منها

وقبل أن تنتهى من هذا البحث نلفت نظرك إلى أن هذا العلم يسير على سنة غيره من العلوم بين جزر ومدّ . وزيادة ونقص . على مقدار ما يستهدف له من مؤثرات خاصة . فلا بدع أن تجد في منهج دراستك اليوم مباحث جديدة ، ومواضع مبتكرة ، لم تنتظم قبل في سمط علوم القرآن ؛ ذلك لأن الأفكار متحركة ومتجددة ، ولأن الشبهات التي تحوم في ردوس بعض الناس في هذا العصر ، والمطاعن التي يوجهها

أعداء الإسلام في هذا الجيل ، قد تكون هي الأخرى جديدة ومبتكرة . ومن الحكمة أن تقاتل الناس بمثل سلاحهم ، وأن ندرس في علوم القرآن ما يحصى بحصى القرآن الشريف ، من هذا العدوان الخبيث . أضف إلى ذلك أن العلوم تخبئ بالإهمال والترك ، وتزكو بالدرس والبحث . سُنَّةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ « وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » .

المبحث الثالث

في نزول القرآن ١

هذا مبحث مهم في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعاً ، لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله ، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ وأن الإسلام حق . ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعد في علوم القرآن . فلا جرم أن يتصدرها جمعا ، ليكون من تقريره وتحقيقه ، سبيل إلى تقريرها وتحقيقها . وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام ؟ .

ولأجل الإحاطة بهذا المطلب العزيز ، نتكلم - إن شاء الله - على معنى نزول القرآن ، ثم على مرات هذا النزول ، ودليل كل نزول ، وكيفية ، وحكمته ، ثم على الوحي وأدلتها العقلية والعلمية ، مع دفع الشبهات الواردة في ذلك المقام .

١ - معنى نزول القرآن

جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة ، ومن أمثله قوله سبحانه في سورة الإسراء : « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ » . وقوله

﴿ ١٠٠ ﴾ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ » . وهو حديث مشهور بل قيل فيه بالتواتر كما سيأتي .

لكن النزول في استعمال اللغة يطلق ويراد به الحلول في مكان والأوحي به . ومنه قولهم « نزل الأمير المدينة » . والتعدى منه وهو الإنزال يكون معناه إحلال الغير في مكان وإبواؤه به . ومنه قوله جل ذكره « رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ » وبطلق النزول إطلاقاً آخر في اللغة على انحدر الشيء من علو إلى سفلى نحو « نَزَلَ فُلَانٌ مِنَ الْجَبَلِ » . والتعدى منه يكون معناه تحريك الشيء من علو إلى سفلى ومنه قوله سبحانه : « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً » .

ولا ريب أن كلا هذين المعنيين لا يليق إرادته هنا في إنزال الله للقرآن ، ولا في نزول القرآن من الله ، لما يلزم هذين المعنيين من المسكانية والجسمية . والقرآن ليس جسماً حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو إلى سفلى ، سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية ، أم أردنا به نفس تلك الكلمات ، أم أردنا به اللفظ المعجز ؛ لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها . وهو الكلمات الغيبية عن الحوادث وأعراض الحوادث ، ولما نعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنفص بتفويض النطق بها ، كما يقولون .

إذن فنحن بحاجة إلى التجوز ، والمجاز باباه واسع وميدانه فسيح . وليكن المعنى المجازي لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته . أما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة أو متعلقها ، فإنزاله : الإعلام به بواسطة ما يدل عليه من النقوش بالنسبة لإنزاله في اللوح المحفوظ وفي بيت العزة من السماء الدنيا ، وبواسطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقية بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ ، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي اللزوم ؛ لأن إنزال شيء إلى شيء يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء به إن كان عاقلاً ، ويستلزم إعلام من بطلع عليه من الخلق به مطلقاً ، وإذن فالجواز مرسل .

وأما على أن المراد بالقرآن اللفظ المعجز ، فمعنى إنزاله الإعلام به أيضاً ، ولكن
بوساطة إثباته هو أو إثبات دالّه ، فإثباته هو بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ ،
وإثبات دالّه بالنسبة إلى اللوح المحفوظ وبيت العزة ، والعلاقة اللزوم كذلك ، والمحاز
مرسل كسابقه .

ويمكن أن يكون هذا التجوز من قبيل الاستعادة التصريحية الأصلية ، بأن
يُشَبَّه إعلام السيد لعبده بإنزال الشيء من علو إلى سفلى ، بجامع أن فى كل من طرفى
التشبيه صدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل ، وإن كان العلو والسفلى فى وجه
الشبه حسيّاً بالنسبة إلى المشبه به ، ومعنويّاً بالنسبة إلى المشبه .

وأنت خير بأن النزول مطاوع الإنزال ، فإيجرى من التجوز فى أحدهما يجرى
نظيره فى الآخر . وقل مثل ذلك فى التنزيل والنزل .

وكان وجه اختيار التعبير بمادة الإنزال وما تصرف منها أو التقي معها ، هو التنويه
بشرف ذلك الكتاب ، نظراً إلى ما تشير إليه هذه المادة من علو صاحب هذا
الكتاب المنزل علواً كبيراً ، كما قال تعالى فى فاتحة سورة الزخرف : « حَمَّ وَالْكِتَابِ
الْبَيْنِ ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ، وَإِنَّهُ فى أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا
لَعَلِيَّ حَكِيمٌ » .

ثم إن تأويل الإنزال بالإعلام على ما رأيت هو الأقرب والأوفق بالمقام ، وذلك
من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام ، ولا ريب أن القرآن كلام ،
فتأويل إنزاله بالإعلام ، رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه ، ومفهوم من تحققه
ثانيها : أن المقصود من ثبوت القرآن فى اللوح وفى سماء الدنيا وفى قلب النبي
ﷺ ، هو إعلام الخلق فى العالمين العلوى والسفلى بما شاء الله دلالة البشر عليه من
هذا الحق .

ثالثها : أن تفسير الإنزال بالإعلام ، ينسجم مع القرآن بأى إطلاق من إطلاقاته ، وعلى أى تنزّل من تنزلاته .

٢ - تنزلات القرآن

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنزلات :

١ - التنزّل الأول إلى اللوح المحفوظ . ودليله قول سبحانه : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ » . وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة وفي وقت لا يعلمها إلا الله تعالى ، ومن أطلع على غيبه . وكان جملة لامفرقاً ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ، ولا صارف عنه . ولأن أسرار تفجيم القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل تحققها في هذا التنزّل .

وحكمة هذا النزول ، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه ، وإقامته سجلاً جامعاً لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين . فهو شاهد ناطق ، ومظهر من أروع المظاهر ، الدالة على عظمة الله ، وعلمه ، وإرادته ، وحكمته ، وواسع سلطانه وقدرته . ولا ريب أن الإيمان به يقوّى إيمان العبد بربه من هذه النواحي ، ويبعث الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله خلقه ، من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه وسائر أفضيته وشؤونه في عبادته ، كما يحمل الناس على السكون والرضا ، تحت سلطان القدر والقضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها ، وسرائها ، كما قال - جلّ شأنه - « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير » . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ، والله لا يحب كل مختال فخور » ١٥ من سورة الحديد . وللإيمان باللوح وبالكتابة فيه ، أثر صالح في استقامة المؤمن على الجادة ، وتفانيه في طاعة الله ومراضيه ، وبعده عن مساخطة ومعاصيه ، لاعتقاده أنها مسطورة عند الله في لوحه . مسجلة لديه في

كتابه . كما قال - جل ذكره - : « وكلُّ صغيرٍ وكبيرٍ مستطرٌّ » ا هـ من سورة القمر .

ب - التنزيل الثاني للقرآن كان هذا التنزل الثاني إلى بيت العزّة في السماء الدنيا ، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ » . وفي سورة القدر « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وفي سورة البقرة « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » .

دلّت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة ، توصف بأنها مباركة أخذاً من آية الدخان ، ونسب ليلة القدر أخذاً من آية سورة القدر ، وهي من ليالي شهر رمضان أخذاً من آية البقرة . وإنما قلنا ذلك جمعاً بين هذه النصوص في العمل بها ، ودفعاً للتعارض فيما بينها . ومعلوم بالأدلة القاطعة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مفروقاً لا في ليلة واحدة ، بل في مدى سنين عدداً ، فتمين أن يكون هذا النزول الذي فوّتت به هذه الآيات الثلاث نزولاً آخر غير النزول على النبي ﷺ . وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبيّنة لمكان هذا النزول وأنه في بيت العزّة من السماء الدنيا ، كما تدل الروايات الآتية :

١ - أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : « فُصِّلَ القرآن من الذكر فَوُضِعَ في بيتِ العزّةِ من السماء الدنيا فجعلَ جبريلُ ينزلُ به على النبي ﷺ » .

٢ - وأخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : « أنزلَ القرآنُ جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا ليلةَ القدرِ ، ثم أنزلَ بعد ذلك في عشرين سنةً » ثم قرأ « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ »

وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا . « وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » .

٣ — وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعضه .

٤ — وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأله عطية بن الأسود فقال : أوقع في قلبى الشك قوله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ أَتَى فِيهِ الْقُرْآنَ » وقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وهذا أنزل في شوال ، وفي ذى القعدة ، وفي ذى الحجة ، وفي المحرم ، وصفر ؛ وشهر ربيع . فقال ابن عباس : « إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام » . قال أبو شامة : رسلاً أى رفقاً . وعلى مواقع النجوم أى على مثل مساقطها . يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقاً ، يتلو بعضه بعضاً على تودة ورفق .

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب ، وكلها صحيحة كما قال السيوطي ، وهى أحاديث موقوفة على ابن عباس ، غير أن لها حكم الرفع إلى النبي ﷺ ، لما هو مقرر من أن قول الصحابي ما لا مجال للرأى فيه ولم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، حكمه حكم الرفع . ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التى لا تُعرف إلا من المعصوم ، وابن عباس لم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، فنبت الاحتجاج بها .

وكان هذا النزول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت ؛ لأنه للتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة ، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التى

عرضناها عليك . بل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملةً من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

وهناك قول ثانٍ بنزول القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدرٍ منها ما يقدر الله إنزاله في كل سنة ، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي ﷺ .

وثمة قول ثالث : أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر ؛ ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي ﷺ . وكان صاحب هذا القول ينفى النزول جملةً إلى بيت العزة في ليلة القدر .

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملةً واحدة ، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة . ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمنزل عن التحقيق ، وهي محجوبة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول .

والحكمة في هذا النزول ، على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة - هي تفخيم أمره (أي القرآن) وأمر من نزل عليه ، بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وبإنزاله مرتين ، مرة جملةً ومرة مفزقاً . بخلاف الكتب السابقة ، فقد كانت تنزل جملةً مرةً واحدة .

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي ﷺ إليه على حدِّ قول القائل :

« وأعظم ما يكونُ الشوقُ يوماً إذا دنت الخيامُ من الخيام »

أقول : وفي تعدد النزول وأما كنهه ، مرةً في اللوح ، وأخرى في بيت العزة ، وثالثة على قلب النبي ﷺ : في ذلك التعدد مبالغةٌ في نفي الشك عن القرآن وزيادة

للإيمان وباعث على الثقة فيه ، لأن الكلام إذا سُجِّلَ في سَجَلَاتٍ متعددة ، وصعَّت له وجودات كثيرة ، كان ذلك أنفى للربب عنه وأدعى إلى تسليم نبوته ، وأدنى إلى وفرة الإيقان به ، مما لو سُجِّلَ في سَجَلٍ واحد ، أو كان له وجود واحد .

ج - التنزُّل الثالث للقرآن هذا هو واسطة عقد التنزلات ، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شِعَّ النور على العالم ، ووصلت هداية الله إلى الخلق ، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي ﷺ . ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام : « نزلَ به الرُّوحُ الأمينُ . على قلبك لتكونَ من المنذرين . بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ » .

كيفية أخذ جبريل للقرآن ، وعمن أخذ

هذا من أنباء الغيب . فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد بدليل صحيح عن المعصوم ، وكل ما عثرنا عليه أقوال منشورة هنا وهناك ، نجتمعها لك فيما يأتي مع إبداء رأينا في كل منها :

أولها : قال الطيبي : « لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقَّه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ ، فينزل به على النبي ﷺ فيلقيه إليه » ١ هـ .
وأنت خير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً ، ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً ، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً .

ثانيها : حكى الماوردي أن الحفظة نجمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة ؛ وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة ٢ هـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة نجومياً عشرين . ولكننا لا نعرف لصاحب هذا الرأى دليلاً ولا شبه دليل .

ثالثها : قال البيهقي في معنى قوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » « يريد
- والله أعلم - إنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلناه بما سمعنا » . ومعنى هذا أن جبريل
أخذ القرآن عن الله سماعاً . وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله
لا من ناحية تأويل النزول في الآية بافتداء النزول . ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث
النواس بن ستمان مرفوعاً إلى النبي ﷺ « إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ أَخَذَتِ السَّمَاءُ رَجْفَةً
شديدةً من خوف الله ، فإذا سمع أهلُ السماءِ صُعِقُوا وخرُّوا سَجْدًا فيكون أولهم يرفعُ
رأسَهُ جبريل ، فيكلمه الله بوحيه بما أراد ، فينتهي به إلى الملائكة فكلما مرَّ بسما
سأله أهلها : ما قال ربنا ؟ قال : الحق ، فينتهي به حيث أمر » .
وأياً ما تسكن هذه الأقوال ، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض ، مادامنا
نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده .

ما الذي نزل به جبريل ؟

ولتعلم في هذا المقام ، أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن باعتبار أنه
الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وتلك الألفاظ هي كلام
الله وحده ، لا دخل لجبريل ولا لمحمد في إنشائها وترتيبها ، بل الذي رتبها أولاً هو الله
سبحانه وتعالى ، ولذلك تنسب له دون سواه ، وإن نطق بها جبريل ومحمد ، وملايين
الخلق من بعد جبريل ومحمد ، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة . وذلك كما ينسب
الكلام البشري إلى من أنشأ ورتبه في نفسه أولاً دون غيره ، ولو نطق به آلاف
الخلائق ، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فالله - جلَّتْ حكيمته - هو الذي أبرز ألفاظ القرآن وكلماته مرتبة على وفق ترتيب
كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم ، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسي

لأجل التفهيم والتفهم ، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولاً ، دون من اقتصر على حكايته وقراءته ، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد ، ولا لغير جبريل ومحمد ، كما لا يجوز نسبة كلام أنشاء شخص ورتبته في نفسه أولاً إلى شخص آخر حكاؤه وقراءه حين أطلع عليه أو سمعه .

وقد أسفَّ بعضُ الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن ، والرسول يعبر عنها بلغة العرب . وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه لمعنى فقط ، وكلاهما قول باطل أثيم ، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع ، ولا يساوى قيمة اللداد الذي يكتب به . وعتيدتى أنه مفسوسٌ على المسلمين في كتبهم . وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجزاً واللفظ لمحمد أو لجبريل ؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله ؟ مع أن الله يقول : (حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) ، إلى غير ذلك مما طول بنا تفصيله .

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيحائه إليه ، وليس الرسول ﷺ في هذا القرآن سوى وحيه وحفظه ، ثم حكايته وتبليغه ، ثم بيانه وتفسيره ، ثم تطبيقه وتنفيذه . نقرأ في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد نحو « وَإِنَّكَ لَتَلْقَىٰ الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَظِيمٍ » . ونحو « وَإِذْ لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٌ قَالُوا لَوْلَا آجَتِ بَيْنَتَاهَا . قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي » . ونحو « وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَنبَغَاتٍ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . ونحو « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ : لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ » .

ثم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن؛ نقل السيوطي عن الجويني أنه قال: «كلام الله المنزل قسمان: (قسم) قال الله لجبريل: قل للنبي الذي أنت مرسل إليه: إن الله يقول افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي، وقال له ما قاله ربه. ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال، فإن قال الرسول: يقول لك الملك: لا تنهون في خدمتي، ولا تترك الجند يتفرق، وحثهم على المقاتلة، لا ينسب إلى كذب ولا تصير في أداء الرسالة. (وقسم آخر) قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل به جبريل من الله من غير تغيير، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول اقرأ على فلان، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً» هـ ١.

قال السيوطي بعد ذلك: قلت: «القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداها بالمعنى. ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أدى القرآن باللفظ، ولم يُبَيِّحْ له أداؤه بالمعنى. والسر في ذلك أن المقصود منه التعمد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه للوحي به وقسم يروونه بالمعنى. ولوجعل كله مما يروى باللفظ لشق، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل» هـ ١.

أقول: وهذا كلام نفيس، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الألفاظ الموحاة إليه في غير القرآن. وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يسكني في هذا الباب. ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث للكتاب والسنة، وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حاكياً عن الله تعالى، فهو كلام الله تعالى أيضاً،

غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه. والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الأنف، من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام الله المعجز، ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز، لأنه تصح روايته بالمعنى، وقراءة الجنب وحمله له ومسه إياه، إلى غير ذلك.

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول والألفاظ من الرسول صلى الله عليه وسلم. بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبدية وجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص. والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بالفاظ القرآن، فلو أبيع أدائه بالمعنى لذهب إعجازه، وكان مظنة للتغيير والتبديل، واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل. أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسة المقتازة التي منحها القرآن الكريم، تخفيفاً على الأمة، ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منحه ومنعه « إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ ».

مدة هذا النزول

وابتداء هذا الإنزال من مبعثه عليه الصلاة والسلام، وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة، وتقدّر هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً، تبعاً للخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة بعد البعثة، أكانت عشرين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة. أما مدة إقامته بالمدينة فعشرين اتفاقاً. كذلك قال السيوطي. ولكن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى يذكر أن مدة مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده

الشريف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه . أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي
تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع
ذى الحجة سنة ٦٣ منه . ويوافق ذلك سنة عشر من الهجرة . وهذا التحقيق قريب من القول
بأن مدة إقامته ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة وفي المدينة عشر سنين ، وأن مدة الوحي
بالقرآن ثلاثة وعشرون عاماً .

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقيقات ثلاثة ؛ ذلك لأنه أهمل من
حسابه باكورة الوحي إليه ﷺ عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر ، على حين أنها
ثابتة في الصحيح . ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من
رمضان وهي ليلة القدر على بعض الآراء ، غير أنه يخالف المشهور الذي يؤيده الصحيح
ثم ذهب فيه مذهب القائلين بأن آخر ما نزل من القرآن هو آية «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ» وذلك في تاسع ذى الحجة سنة عشر من الهجرة ، وسترى في مبحث آخر ما
نزل من القرآن أن هذا للذهب غير صحيح .

دليل تنجيم هذا النزول

والدليل على تفرق هذا النزول وتنجييمه ، قول الله تعالت حكمته - في سورة
الإسراء : « وَقَرَأْنَا مَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ، وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا » وقوله
في سورة الفرقان : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً . كَذَلِكَ
لِنُنَبِّئَكَ بِهِ قَوْلَهُ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا . وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ
تَفْسِيرًا » . روى أن الكفار من يهود ومشركين عابوا على النبي ﷺ نزول القرآن
مفرقاً ، واقترحوا عليه أن ينزل جملةً ، فأنزل الله هاتين الآيتين ردّاً عليهم ، وهذا
الردُّ يدلُّ على أمرين :

أحدهما . أن القرآن نزل مفرقاً على النبي ﷺ . والثاني : أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملة ، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء حتى كاد يكون إجماعاً .
ووجه الدلالة على هذين الأمرين ، أن الله تعالى لم يكذبهم فيما ادعوا من نزول الكتب السماوية جملة ، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مفرقاً ، ولو كان نزول الكتب السماوية مفرقاً كالقرآن لرد عليهم بالتكذيب ، وبإعلان أن التنجيم هو سنة الله فيما أنزل على الأنبياء من قبل ، كما رد عليهم بقوله : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ) . حين طعنوا على الرسول وقالوا : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » ؟ . ١٠١ هـ من سورة الفرقان .

الحكم والأسرار في تنجيم القرآن

لتنجيم نزول القرآن الكريم أسراراً عدة وحكم كثيرة ، نستطيع أن نُجملها في أربع حكيم رئيسية :-

الحكمة الأولى

تثبيت فؤاد النبي ﷺ ، وتقوية قلبه ، وذلك من وجوه خمسة :
الوجه الأول : أن في تجدد الوحي ، وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله ﷺ ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاهما يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتمهد مولاه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول .

الوجه الثاني : أن في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحكمه ، وذلك مطمئن له على ما يوحى إليه حفظاً وفهماً ، وأحكاماً وحكماً ، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

الوجه الثالث : أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنتجم معجزة جديدة غالباً حيث تحدام كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل ، فظهر عجزهم عن المعارضة ، وضافت عليهم الأرض بما رحبت . ولا شك أن المعجزة تشدُّ أزره وترهفُ عزمه ، باعتبارها مؤبِّة له ولحزبه . خاذلةً لأعدائه ولخصمه .

الوجه الرابع : أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه - المرة بعد الأخرى - تكراراً للذة فوزه وفلججه بالحق والصواب ، وشهوده لضحايا الباطل في كل مهبطٍ للوحي والكتاب . وإن كل ذلك إلامشجع للنفس مقوياً للقلب والفؤاد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو اللزوم ولازمه ، فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ومثبتة لفؤاده ، بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها . ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لفؤاده أيضاً ، أشبه شيء بالسلاح : وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في خصمه ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا عمل فيهِه مطمئن للفؤاد مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس : تعهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد ، ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعدِّدة ، فلا جرم كانت التسلية تحدث هي الأخرى في مرات متكافئة . فكلماً أخرج خصمه ، سلاًه ربه . وتجيء تلك التسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين ، التي لها في القرآن عرضٌ طويل ، وفيها يقول الله : « وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ » من سورة هود . وتارة تجيء التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : « وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » وقوله في سورة المائدة : « وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ » ونحو ما في

ورقى الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة، والعطايا العظيمة . وطوراً تأتيه التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر : « سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ » وقوله سبحانه في سورة فصلت : « فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ » . وطوراً آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جلّ شأنه في سورة الأحقاف : « فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعِزْمِ مِنْ أَرْسُلٍ » أو في صورة النهي عن التفجع عليهم ؛ والحزن منهم . نحو قول الله في سورة فاطر : « فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ » ونحو قوله سبحانه في خواتم سورة النحل : « وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ » .

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه عواقب حزنه من كفر أعدائه نحو : « لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » في فاتحة سورة الشعراء . ومنها أن يؤيبه منهم ليستريح وينسلى عنهم نحو : « وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ . إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ » من سورة الأنعام .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنحيم القرآن « كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ » من سورة الفرقان .

الحكمة الثانية

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علماء وعملاً . وبنضوى تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضاً :

أولها : تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت كانت أمة أمية .

وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكاتبين منهم على قدرتهم ، وكانت مُشْتَعَلَةً بمصالحها للماشية ، وبالدفاع عن دينها الجديد بالحديد والدم ، فلو أنزل القرآن جملة واحدة لعجزوا عن حفظه ، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقاً ليسهل عليهم حفظه ، ويتهيأ لهم استظهاره .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه .

ثالثها : التمهيد لسكال تحلّيهم عن عقائدهم الباطلة ، وعباداتهم الفاسدة ، وعاداتهم المرذولة . وذلك بأن برأضوا على هذا التخلّي شيئاً فشيئاً ، بسبب أنزل القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً ، فكلما نجح الإسلام معهم في هدم باطل ، انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالأهم ثم بالهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها وهم لا يشعرون بعنت ولا حرج ، وطمعهم عنها دون أن يرتكبوا في سابق فتنة أو عادة . وكانت هذه سياسة رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المجيدة ، لاسيما أنها كانت أبنية معاندة ، تتحمس لموروثاتها ، وتستमित في الدفاع عما تعتقده من شرفها ؛ وتتهوّر في سفك الدماء وشنّ الغارات ، لأنفه الأسباب .

رابعها : التمهيد لسكال تحلّيهم بالعقائد الحقّة ، والعبادات الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة . ولهذا بدأ الإسلام بنظامهم عن الشرك والإباحة ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جرّاء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت ، وحجج الحساب والمسئولية والجزاء . ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة ، ونفى بالزكاة وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها . وكذلك كان الشأن في العادات : زجرهم عن الكبائر وشدّد النكير عليهم فيها . ثم نهاهم عن الصغائر في شيء من الرفق ، وتدرّج بهم في تحريم ما كان مستأصلاً فيهم

كالخمر . . تدرجاً حكيمياً حقق الغاية ، وأنقذهم من كابوسها في النهاية . وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطة المثلى أبعد نظراً ، وأهدى سبيلاً ، وأنجح تشريعاً ، وأنجح سياسةً ، من تلسم الأمم للمدينة المتحضرة التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أفلح ، وفشلت أمرٌ فشل . وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر ببعيد . !

أليس ذلك إيجازاً للإسلام في سياسة الشعوب، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم؟ بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين !! .

خامساً : تثبيت قلوب المؤمنين وتسليةهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان يقضه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة والحين بعد الحين ، من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من النصر والأجر والتأييد والتمكين . والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العليّ الكبير في سورة النور : « وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِيُمَسِّكُنَّ لَهُمْ دِيْنَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ، وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا . وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » . وقد صدق الله وعده ونصر عبده وأعرض جنده ، وهزم الأحزاب وحده « فَقَطِّعْ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

ويمكن أن تدرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء « وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُسْكٍ » كما يمكن أن يُفسر بقوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم « وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا » باعتبار أن الترتيل للتعظيم إشارة إلى المعاني المنطوية تحت هذا الترتيل .

الحكمة الثالثة

مُسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها ، فكما جدّ منهم جديد ،
نزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم . وننتظم هذه الحكمة
أموراً أربعة :

أولها : إجابة السائلين على أسئلتهم عند ما يوجهونها إلى الرسول ﷺ . سواء
أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته . كما قال الله تعالى في جواب سؤال
أعدائه إياه . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ
الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » في سورة الإسراء ، وقوله « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْآنِ نَزِيلٍ قُلْ سَأَتْلُوا
عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا » الخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت
لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
بُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْعَفْوَ » . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ؟ قُلِ : إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ . وَإِنْ
تَحَالَطُوا فَآخِوَانُكُمْ » .

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت تُرفع إلى النبي ﷺ في أوقات مختلفة ، وعلى
نوباتٍ متعدّدة ، حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون . فلا بدع أن ينزل الجواب
عليها كذلك في أوقاتها المختلفة ، ونوباتها المتعدّدة .

ثانيها : مجازاة الأفضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها
ووقوعها . ومعلوم أن تلك الأفضية والوقائع لم تقع جملةً ، بل وقعت تفصيلاً وتدرجاً ،
فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلاً وتدرجاً . والأمثلة
على هذا كثيرة ، منها قوله سبحانه في سورة النور : « إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ
مِنْكُمْ » إلى قوله سبحانه « أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ »
وهنّ عشر آيات نزلن في حادث من أروع الحوادث : هو اتهام السيدة الجليلة

أم المؤمنين عائشة رضی الله عنها بالإفك . وفيها دروس اجتماعية لا تزال تُقرأ على الناس ، كما لا تزال تُسجّل براءة هذه الحصانِ الطاهرة من فوق سبع سموات .
ومن الأمثلة قوله تعالى في مُفتتح سورة المجادلة : « قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ ، وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ، إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ » إلى قوله تعالى « وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . ومن ثلاث آيات نزلت عندما رفعت خولة بنت نعلبة شكواها إلى رسول الله ﷺ من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهراً منها ، وجادلت الرسول بأن معها صبياً صفاراً إن ضمّتهم إلى زوجها ضاعوا ، وإن ضمّتهم إليها جاعوا .

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يحظنون فيها ، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه . ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة ، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها ، متكافئاً معها في زمانها .
اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران : « وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » إلى آيات كثيرة بعدها ، وكلها نزلت في غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى مواضع أخطأهم في هذا الموقف الرهيب والنازق العصيب . وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة : « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً ، وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُوداً لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ . ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاعتقار في يومٍ من أيام الله ، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم ، وإلى وجوب أن يتوبوا إلى رشحهم ، ويتوبوا إلى ربهم .

رابعها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وَهَتَكَ أَسْتَارَهُمْ وَسَرَّاهُمْ لِلنَّبِيِّ وَالْمُسْلِمِينَ ،
كَمَا بِأَخَذُوا مِنْهُمْ حَذَرَهُمْ فَيَأْمَنُوا شَرَّهُمْ . وحتى يتوب من شاء منهم . اقرأ - إن شئت -
قوله تعالى في سورة البقرة : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ » إلى قوله « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » . وهُنَّ ثَلَاثُ عَشْرَةَ آيَةً
فضحت للمنافقين ، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن
أستارهم في كثير من المناسبات . ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها
الأربعة في قول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا
جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » .

الحكمة الرابعة

الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون كلام
محمد ﷺ ولا كلام مخلوق سواه .

وبيان ذلك . أن القرآن الكريم تفرؤه من أوله إلى آخره ، فبذاهو مُحْكَمُ السَّرْدِ ،
دقيق السبك ، متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، آخِذٌ بَعْضُهُ بِرِقَابِ بَعْضٍ فِي سُورِهِ
وَآيَاتِهِ وَجُجْلِهِ ، يَجْرِي دَمُ الْإِعْجَازِ فِيهِ كَلِمَةٌ مِنْ أَلْفِهِ إِلَى بَيَانِهِ كَأَنَّهُ سَبِيكَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَكُونُ
يُوجَدُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ تَفْسُكٌ وَلَا تَحَاذُلٌ كَأَنَّهُ حَلْقَةٌ مُفْرَغَةٌ ! أَوْ كَأَنَّهُ سَيْطٌ وَحِيدٌ وَعَدَدٌ
فَرِيدٌ بِأَخْذِ الْأَبْصَارِ : نَظَّمَتْ حُرُوفُهُ وَكَلِمَاتُهُ ، وَنَسَمَتْ جُجْلُهُ وَآيَاتُهُ ، وَجَاءَ آخِرُهُ مُسَاوِقًا
لأُولِهِ ، وَبَدَأَ أَوَّلُهُ مُوَاتِيًا لِآخِرِهِ !! .

وهنا نساءل : كيف اتسق للقرآن هذا التألف المعجز؟ وكيف استقام له هذا التناسق
للدهش؟ على حين أنه يتنزل جملة واحدة بل تنزل آحاداً مفارقة تفرق الوقائع
والحوادث في أكثر من عشرين عاماً !! .

الجواب : أننا نلمح هنا سراً جديداً من أسرار الإعجاز ، ونشهد سمة فذة من

سمات الربوبية ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان
« وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

وإلا فحدثني - ربك - كيف نستطيع أنت ؟ أم كيف يستطيع الخلق جميعاً أن
يأتوا بكتاب محكم الاتصال والترابط ، متين الذئج والسرود ، متآلف البدايات والنهايات ،
مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر ، وهي وقائع الزمن وأحداثه
التي يحيى كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدثاً عنها : سبباً بعد سبب ،
وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي ، وتغاير ما بين تلك الأسباب ،
ومع تراخي زمان هذا التأليف ، وتناول آحاد هذه النجوم ، إلى أكثر من عشرين
عاماً .

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني ، وذلك الاختلاف للمحوظ بين هاتيك الدواعي ،
يستلزمان في مجرى العادة التفكك والانحلال ، ولا يدعان مجالاً للارتباط والاتصال
بين نجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً : نزل مفزقاً منجماً ،
ولكنه تمّ مترابطاً محكمماً . وتفرقت نجومه تفرق الأسباب ، ولكن اجتمع نظمه
اجتماع شمل الأحياب . ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عاماً ، ولكن تكامل انسجامه
بدايةً وختاماً !! .

أليس ذلك برهاناً ساطعاً على أنه كلام خالق القوى والقدر ، ومالك الأسباب
والسبب ، ومدبر الخلق والكائنات ، وقويوم الأرض والسموات ، العليم بما كان
وما سيكون ، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟ .

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات ،
قال « ضعوها في مكان كذا من سورة كذا » . وهو بشر لا يدري (طبعاً)
ما ستجيء به الأيام ، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا يدرك ما سيحدث

من الدواعي والأحداث فضلاً عما سينزل من الله فيها . وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد ، يأتيه الوحي بالقرآن نجماً بعد نجم ، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم ، وينتظم ويتأخر ويتألف وياتم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت ، بل يعجزُ انطلق طراً بما فيه من انجم ووحدة وترايط : « كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » ١١ .

وإنه ليستبين لك سرُّ هذا الإعجاز ، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانجم ، لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط ، لا في كلام الرسول ﷺ ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما هو في روعته وبلاغته ، وطهره وسموه : لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة ، لدواعٍ متباينة ، في أزمان متطاولة فهل في مُكنتك ومُكنة البشر معك ، أن ينظموا من هذا السرُّد الشقيت وحدة ، كتاباً واحداً يصفقه الاسترسال والوحدة ، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟ .

ذلك ما لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ، ويخرج للناس بثوب مرقع ، وكلام ملفق ينقصه الترايط والانجم ، وتُغورُهُ الوحدة والاسترسال ، وتمجُّه الأسماع والأفهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجماً بأنه كلام الله وحده . وتلك حكمة جليلة الشأن ، تدلُّ انطلق على الحق في مصدر القرآن ! : « قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً » .

٣ — المعركة الطاحنة

أو الوحي بين معتقديه ومنكربه

كل ما قدمناه إليك في نزول القرآن لا يسلمه ولا يقبله إلا من آمن بالوحي وأساليبه ، والاتصالات الروحية بالملأ الأعلى ، واستمداد الإنسان لمعارفه عن الله تعالى بوساطة الملك ، على غير الطريقة المعتادة بين البشر . ولكن العقلية المصرية أصابها مس من المادية والإلحاد والإباحة ، فأصبح كثير من المتعلمين تعليماً مدرسياً ناقصاً ، لا يهضمون هذه الحقائق العليا ، ولا يستسيغون فهمها ، بل يُلثون حياءً وعصياً في سبيل المؤمنين بها ، ولا شبهة لهم فيما ذهبوا إليه إلا شكوكٌ تلقفوها من هنا وهناك ، ورجونها باسم العقل مرة ؛ وباسم العلم مرة أخرى .

لهذا نرى لزماً علينا أن نقف هنا بجانب الوحي وقفةً نرفع فيها النقاب عن حقيقته وأنواعه وكيفياته ، ثم نتبع ذلك بالأدلة العلمية على الوحي وإمكانه ، ثم نردفها بالأدلة العقلية على تحققه ووقوعه . ثم نختم هذا المبحث بعلاج الشبهات التي تعترضهم ويمترضون بها في هذا الموقف الجلل . والموضوع الخطير .

تلك نقاط أربع إذا وقفتنا في بحثها ، قطعنا الطريق على عصابات مجرمة ، اتخذت مبعث الوحي أداةً للتقنة ، وستاراً يقضون من ورائه وطراً للقوابة ، ومأرباً للإباحة ، وسبيلاً إلى هدم الأديان ، وضلال الإنسانية والإنسان .

١ — حقيقة الوحي وأنواعه وكيفياته

أما الوحي فعناه في لسان الشرع ؛ أن يُعلم الله تعالى من اصطفاه من عباده كل ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم ، ولكن بطريقة سرية خفية ، غير معتادة للبشر .

ويكون على أنواع شتى : منه ما يكون مكاملةً بين للعبد وربّه ، كما كلم الله موسى تكليماً . ومنه ما يكون إلهاماً يقذفه الله في قلب مُصطفىه على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دفعاً ، ولا يجد فيه شكاً . ومنه ما يكون مناماً صادقاً يحمي في تحققه ووقوعه ، كما يحمي فلق الصبح في تبلّجه وسطوعه . ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل عليه السلام : وهو ملك كريم ذو قوة عند ذي العرش مكين ، مطاع ثمّ أمين . وذلك النوع هو أشهر الأنواع وأكثرها . ووحى القرآن كله من هذا القبيل ، وهو المصطلح عليه بالوحي الجلي . قال الله تعالى في سورة الشعراء : « نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ » .

ثم إن ملك الوحي يهبط هو الآخر على أساليب شتى : فتارة يظهر للرسول في صورته الحقيقية الملائكية . وتارة يظهر في صورة إنسان يراه الحاضرون ويستمعون إليه . وتارة يهبط على الرسول خفية فلا يرى ، ولكن يظهر أثر التغيير والانفعال على صاحب الرسالة فيغيظ غطيظ النائم ، ويغيب غيبة كأنها غشبية أو إنعاشية وما هي في شيء من الغشبية والإنعاشية ، إن هي إلا استغراق في لقاء الملك الروحاني ، وانخلاع عن حالته البشرية العادية ، فيؤثر ذلك على الجسم ، فيغيظ ويثقل ثقلاً شديداً ، قد يتصدّب منه الجبين عرقاً في اليوم الشديد البرد . وقد يكون وقع الوحي على الرسول كوقوع الحجر إذا صلّصل في أذن سامعه ، وذلك أشد أنواعه . وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول كأنه دوي النحل ، لكنهم لا يفقهون كلاماً ، ولا يفقهون حديثاً . أما هو - صلوات الله وسلامه عليه - فإنه يسمع ويعي ما يوحى إليه ، ويعلم علماء ضرورياً أن هذا هو وحى الله دون لبس ولا خفاء ، ومن غير شك ولا ارتياب ، فإذا انجلي عنه الوحي وجد ما أوحى إليه حاضراً في ذاكرته ، منتقشاً في حافظته ، كأنما كتب في قلبه كتابة .

والأدلة الشرعية على ما ذكرنا كثيرة في الكتاب والسنة ، منها ما قصصنا عليك في تنزلات القرآن ، ومنها قوله تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

ومنها الحديث الذي يرويه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس - وهو أشده علي - فيفهم عني وقد وعيت عنه ما قال . وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » قالت عائشة : ولقد رأيتُه ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفهم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً .

ب - الوحي من ناحية العلم

اعلم أن أعداء الوحي ومنكريه لا يؤمنون بالشرع وأدلة الشرع . إنما يؤمنون بالمقل على الطريقة التي يستيفونها ، وبالعلم الذي تواضعوا عليه في اصطلاحهم الحديث ، وهو جملة المعارف اليقينية التي أنتجها دستور البحث الجديد في الوجود وكنائنه ، من جعل الشك أساساً للبحث ، والاستناد إلى القاطع الذي يؤيده الحس دون سواه ، فهم بقدمون الشك ويمعنون فيه ، ثم لا يعترفون إلا بالحسيات ، ولا يحفلون بمجرد العقليات . ومن هنا سجنوا أنفسهم في سجن المادة ، وهمكتوا حينئذ من الدهر ينكرون ما وراء المادة ، ويسرفون في الشكوك إلى أبعد الحدود ويستخفون بأمر الإلهيات والنبوءات والوحي إلى مدى بعيد لم تصل إليه أظلم عهود الجاهلية ، لولا أن صدمهم العلم نفسه صدمة عنيفة غيرت رأيهم في إنكار ما وراء المادة كما يأتي إن شاء الله . وإنما نبداً هنا بأدلة الوحي العلمية ؛ لأنها في الواقع أدلة لإمكان الوحي وتقريبه إلى العقول . وإمكان الوحي هو الخطوة الأولى في الموضوع ،

وهو ملحوظ في المقدمة الأساسية من مقدمات الدليل العقلي الآتي ، فلا غرو أن يكون لتلك الأدلة العلمية مكانُ الصدارة والتقديم .

« الدليل الأول » التنويمُ الصناعي ، أو التنويمُ المغناطيسي ، وهو من المقررات العلمية الثابتة . كشفه الدكتور « مسمر » الألماني في القرن الثامن عشر ، وجاهد هو وأتباعه مدى قرنٍ كاملٍ من الزمان في سبيل إثباته وحمل العلماء على الاعتراف به وقد نجحوا في ذلك ، فاعترف العلماء به علمياً ؛ بعد أن اختبروا به الآلاف المؤلفين الخلق واطمأنوا إلى تجاربه . وأخيراً أثبتوا بوساطته ما يأتي :

- ١ - أن للإنسان عقلاً باطنياً أرق من عقله المعتاد كثيراً .
- ٢ - أنه وهو في حالة التنويم يرى ويسمع من بعد شاسع ، ويقرأ من وراء حجب ، ويخبر عما سيحدث ، مما لا يوجد في عالم الحسِّ أقلُّ علامةٍ لحدوثه .
- ٣ - أن للتنويم درجات بعضها فوق بعض يزداد العقل الباطن سموً وينقله فيها .
- ٤ - أنه قد يصل إلى درجة تخرج فيها روح الوسيط من جسده ؛ وتمثُل إلى جانبه غير مرئية ، بينما يكون الجسم في حالة تشبه الموت ، لولا علاقة خفية بين الروح والجسم .
- ٥ - أثبتوا من وراء ذلك أن هناك روحاً .
- ٦ - أن الروح مستقلة عن الجسم كبل الاستقلال .
- ٧ - أن الروح لا تنحلُّ بأحلامه .
- ٨ - أنها تتصل بالأرواح التي سبقها إذا تجرّدت عن المادة ، إلى غير ذلك مما لا نسلم جميع تفاصيله تقليداً ، وإن كنا نسلم هذا العلم وتجاربه . ومقرراته في الجملة ، لثبوت الدليل بها في الجملة أيضاً بواسطة التجارب العديدة .

والمشاهدات الكثيرة . وله في الغرب أنصار من علماء وطلاب ؛ وله دورٌ وكتب ، وله مستشفيات يؤمها الناس للتداوى به .

وليس من موضوعنا أن نتوسّع لك في هذا العلم وتاريخه وتجاربه وفوائده ، ولكننا نريد أن نتقدّم إليك بفكرة مجملّة عنه ، تربك إلى أيّ حدّ أظهر الله في هذا العصر آيات باهرات ، على أيدي الطبيعيين الذين ينكرون ما وراء المادة ويسرفون في الإنكار ، فاقبلوا بنعمة من الله وفضل يثبوتون ما وراء المادة ويسرفون في الإثبات . تحميقاً لقوله سبحانه « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعِينَ لَهْمُ أَنَّهُ أَصْحَقُ » ١ هـ من خاتمة سورة فصلت .

وإننا نضع بين يديك هنا تجربة واحدة من تجارب التنويم ، تقرّب إليك الوحي كل التقريب ، وهذه التجربة رأيتها بعيني ، وسمعتها بأذني ، بنادي جمعية الشبان المسلمين ، على مرأى وسماع من جمهور مثقف كبير ، حضر ليشهد محاضرة مهمة في التنويم المغناطيسي وإثبات أنه يمكن أن يتخذ سلاحاً مسموماً لتغيير عقيدة الشخص ودينه ، كما نسفل إلى ذلك بعض المبشرين ، إذ قنن بهذا العدوان الخبيث شاباً من خيرة الشبان المسلمين حول سنة ١٣٥١ هـ في حادثة مشهورة مروّعة ، وما هي منكم ببعيد .

قام المحاضر ، وهو أستاذ في التنويم المغناطيسي ، وأحضر الوسيط وهو فتى فيه استعداد خاص للتأثر بالأستاذ ، والأستاذ فيه استعداد خاص للتأثير على الوسيط . فالأول ضعيف النفس ، والثاني قويها . وللضعف والقوة وجوه ليس هذا موضع بيانها . نظر الأستاذ في عين الوسيط نظرات عميقة نافذة ، وأجرى عليه حركات يسمونها سحبات ، فما هي إلا لحظة حتى رأينا الوسيط يغطّ غطيظ النائم ، وقد امتنع لونه ، وهد جسمه ، وفقد إحساسه المعتاد ، حتى لقد كان أحدنا يخرّجه بالإبرة وخزّات عدة ، ويخرّجه كذلك ثانٍ وثالث ، فلا يبدي الوسيط حرّاً أكّاء ، ولا يظهر أيّ عرض لشعوره وإحساسه بها . وحيفئذٍ تأكّدنا أنه قد نام ذلك النوم الصناعي أو المغناطيسي .

وهناك تسلط الأستاذ على الوسيط بسأله: ما اسمك؟ فأجابه باسمه الحقيقي. فقال الأستاذ: ليس هذا هو اسمك، إنما اسمك كذا (واقترى عليه اسماً آخر) ثم أخذ يقرر في نفس الوسيط هذا الاسم الجديد الكاذب، ويمحو منه أثر الاسم القديم الصادق، بواسطة أغاليط يلتقيها إياه في صورة الأدلة، وبكلام يوجهه إليه في صيغة الأمر والنهي. وهكذا أملى عليه هذه الأكذوبة إمعاناً، وفرضها عليه فرضاً؛ حتى خضع لها الوسيط وأذعن!

ثم أخذ الأستاذ وأخذنا نناديه باسمه الحقيقي المرة بعد الأخرى في فترات متقطعة، وفي أثناء الحديث على حين غفلة، كل ذلك وهو لا ينجب. ثم ناديه كذلك باسمه الموضوع فيجيب، دون تردد، ولا تلمع.

ثم أمر الأستاذ وسيطه أن يتذكر دائماً أن هذا الاسم الجديد هو اسمه الصحيح حتى إلى ما بعد نصف ساعة من صحوه ويقظته. ثم أيقظه وأخذ يتم محاضراته ونحن نفجأً الوسيط بالاسم الحقيقي فلا يجيب، ثم نفجؤه باسمه الثاني فيجيب، حتى إذا مضى نصف الساعة للضروب عاد الوسيط إلى حاله الأولى من العلم باسمه الحقيقي!

وبهذه التجربة أثبت الأستاذ أن المنوم «بكسر الواو» يستطيع أن يمحو من نفس وسيطه كل أثر يريد محوه، مهما كان ثابتاً في النفس، كاسم الإنسان عينه، ومهما كان مقدساً فيها كعقائد الدين.

وإنما اختار الأستاذ محو الاسم دون الدين لأمرين: أحدهما أن محو الدين عدوانٌ أثيم، وإجرام شنيع، لم تقبله نفسيّة الحاضر ولا الحاضرين. ثانيهما: أن الاسم أثبت في نفس صاحبه من دينه؛ فمحوه منها أعجب، ومنه تعلم أن محو الدين منها أسير! وبهذه التجربة أيضاً ثبت لي أنا من طريق علمي، ما قرّب إلى الوحي عملياً، وما جعلني أعلمه تعليلاً علمياً: فالوحي «عن طريق الملك» عبارة عن اتصال الملك

بالرسول اتصالاً يؤثر به الأول في الثاني ، ويتأثر فيه الثاني بالأول ، وذلك باستعداد خاص في كليهما ، فالأول فيه قوة الإلقاء والتأثير ، لأنه روحاني محض ، والثاني فيه قابلية التلقي عن هذا الملك لصفاء روحانيته ، وطهارة نفسه المناسبة لطهارة الملك . وعند تسلط الملك على الرسول ينسلخ الرسول عن حالته العادية ، ويظهر أثر التعبير عليه ، ويستغرق في الأخذ والتلقي عن الملك ، وينطبع ما تلقاه في نفسه ، حتى إذا انجلى عنه الوحي وعاد إلى حالته الأولى ، وجد ما تلقاه ماثلاً في نفسه ، حاضرأ في قلبه ، كأنما كتب في صحيفة فؤاده كتاباً .

أتظن - أيها القاري الكريم - أن المخلوق يستطيع أن يؤثر في نفس مخلوق آخر ذلك التأثير بواسطة التنويم المغناطيسي ، ثم لا يستطيع مالك القوى والقدر أن يؤثر في نفس من شاء من عباده بواسطة الوحي ؟ كلا ثم كلا « إنه على ما يشاء قدير » .

« الدليل العلمي الثاني » أن العلم الحديث استطاع أن يخترع من العجائب ما نعرفه ونشاهده ونتفجع به ، مما يسمونه التليفون ، واللاسلكي ، والميكروفون ، والراديو . وعن طريق أولئك أمكن الإنسان أن يخاطب من كان في آفاق بعيدة عنه وأن يفهمه ماشاء ويرشده إلى ما أراد . فهل يعقل بعد قيام هذه المخترعات المادية أن يعجز الإله القادر ، عن أن يوحى إلى بعض عباده ماشاء ، عن طريق الملك أو غيره الملك ؟ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

« الدليل الثالث » استطاع العلم أيضاً أن يملأ بعض أسطوانات من الجراد الجامد الجاهل ، بأصوات وأنغام ، وبقرآن وأغانٍ وكلامٍ ، على وجه يجعلها حاكية له بدقة وإتقان ، وبين أيدينا من ذلك شيء كثير لا سبيل إلى إنكاره بسمونه (بالفونوغراف) . أبعد هذه المخترعات القائمة ، يُستبعد على القادر تعالى بواسطة ملك ومن غير وساطة ملك ؛ أن يملأ بعض نفوس بشرية صافية من خواص عباده ، بكلام مقدس

يهدي به خلقه . ويُظهر به حَقّه ، على وجهٍ يجعل ذلك الكلام منتقشاً في قلب رسوله ،
حتى يحكمه بدقة وإتقان كذلك ؟

« الدليل الرابع » أننا نشاهد بعض الحيوانات الدنيا تأتي بعجائب الأنظمة
والأعمال ، مما يُحيل معه أن يكون صادراً عن تفكير لها ، أو غريزة ساذجة فيها ،
ومما يجعلنا نوقن بأنها لم تصدر في ذلك إلا عن إرادة عُلّيا ، توحى إليها وتلممها تلك
العجائب والغرائب ، من الصناعات والأعمال ، والدقة والاحتياط .

وإذا صحَّ هذا في عالم الحيوان ، فهو أولى أن يصح في عالم الإنسان ، حيث استعداده
للاتصال بالأفق الأعلى يكون أقوى ، وأخذه عنه يكون أتمّ ، ومن ذلك ما يكون
بطريق الوحي .

وإن شئت أمثلة لتلك الحيوانات التي ضربناها لك مثلاً في إلهاماته العلوية ،
فدونك النمل والنحل ، وما تأتيان من ضروب الأعمال ، ودقّة النظام . وهالك
حيواناً غريباً اسمه « اكسيكلوب » . وقال عنه الأستاذ « ميلان إدوار » المدرس
بجامعة (السوربون) بفرنسا ما ترجمته : « إن الحيوانات المسماة « اكسيكلوب »
تعيش منفردة ، وتموت بعد أن تبيض مباشرة ، وتخرج صغارها على حالة ديدان
لا أرجل لها ، ولا تستطيع حماية نفسها من أذى عادية ، كما لا تستطيع الحصول على
غذائها . ومع ذلك فحياتها تقتضى أن تعيش مدة سنة في مسكن مقفل ، وفي هدوء تام ،
وإلا هلكت .

فترى الأم متى حان وقت بيبضها ، تعمد إلى قطعة من الخشب ، فتحفر فيها
بررّداً طويلاً ، فإذا أتمته أخذت في جلب ذخيرة إليه ، تسكني صغيراً واحداً مسدة
سنة ، تلك الذخيرة هي طلع الأزهار وبعض الأوراق السكرية ، فتحشو بها قاع
البررداب ، ثم تضع عليه بيضة واحدة ، ثم تأتي بفُشارة الخشب ، وتكوّن منها
عجينة تجعلها سقفاً على تلك البيضة ، ثم تأتي بذخيرة أخرى فتضعها فوق ذلك

السقف ، ثم تضع بيضة أخرى ، وهلمَّ جرّاً حتى يفرغ بيضها ، ثم اترك الكل وتموت « ١١ .

فمن ذا الذي علم هذه الحشرة الضعيفة الساذجة ، تلك الصفاة المحيرة للعقل ؟ ومن أفهمها وهي تموت بعد أن تبيض مباشرة أن صفارها التي ستولد ، في حاجة إلى البقاء سنة في حالة ضعفٍ وهجز ؟ من الذي غرس في قلبها هذه العناية بنوعها ، حتى كلّفها كل هذه المشقة في وضع بويضاتها ١٢ .

لاريب أن قيّوم الوجود يؤتي الكائنات علماً بما يقيمها وبما يصلحها ، من غير طريق الحواس التي لا تستطيع أن تسكتبه بها . ومن العبث وضلال الرأي أن يثبت الباحث الطبيعي إلهاماً تبعته القدرة الإلهية إلى أحقر الحشرات ، ثم ينفيه عن النوع البشري وهو أشدُّ ما يكون حاجة إلى هذا الوحي والإلهام في حياته الفردية والاجتماعية .

« الدليل الخامس » العبقرية ، ويُعرفها أفلاطون بأنها حال إلهية مولدة للإلهامات العلوية للبشر ، ويقرر الفلاسفة أنها حال علوية لا شأن للعقل فيها . ويقول الطبيعيون : إنها هبة من الطبيعة نفسها لا تحصلها دراسة ، ولا يوجد لها تفكير .
وهاك أمثلةً للعبقرية والعباقرة ، نشعُّ على موضوع الوحي نوراً كشافاً يهدي الحيارى الضالين ، إلى سواء السبيل .

١ - قال الأستاذ « ميرس » الإنجليزي مدرس علم النفس بجامعة « كامبردج » في كتاب كبير له أسماء « الشخصية الإنسانية » ما ترجمته : كان للمستر بيدلر خاصّة تكاد تلتحق بالمعجزات ، فإنه كان يعين على البديهة العوامل التي إذا ضرب بعضها في بعض أنتجت عدداً من سبعة أو ثمانية أرقام . فإذا سئل مثلاً : ما هما العددان اللذان إذا ضرب أحدهما في الآخر نتج العدد (١٧٨٦١) أجابك على الفور بأنهما

(٥٣٣٣٧) . وهو يقول : إنه لا يدري على أية حال يأتي بهذا الجواب ، فكانت الإجابة عنده كأنها غريزة طبيعية .

(٢) ونقل عن الشاعر الكبير (سوللي برودوم) الفرنسي أنه قال : « حدث لي في بعض الأحيان أني كنت أجد فجأة برهان نظرية هندسية أقيت إلى منذ سنة ، وذلك بدون أن أتق إليها أقل التفات » .

(٣) وذكر المسيو (رينيه) الشاعر الفرنسي أنه ينام غالباً وهو يعمل قطعة من الشعر لم تتم ، ثم يستيقظ فيجدها تامة :

(٤) وكذلك يقول الشاعر (موسيه) الفرنسي « أنا لا أعمل شيئاً ولكن أسمع ما يلقى إليّ فأنتقله ، فكان إنساناً مجهولاً بناجيني في أذني » .

وهذه الأمثلة التي سقناها تُثبت وجود اتصالات روحانية باطنة في بعض الأفراد ، تُمدُّ الإنسان بعلم وهداية من طريق غير معتاد ؛ وذلك بقرّب الوحي أَيْما تقريب ؛ في وقت اشتدّ شكّ الناس فيه حتى كذبوا بالإلهيات والنبوات ، وسخروا بالأديان والشرائع ، مع أنها أعظم عوامل التحوّل الاجتماعي والفكري في الإنسان ؛ وأكبر الأحداث التي غيرت العالم وحوّلت مجرى التاريخ ، ومن العار الجارح لكرامة البشر ، أن تكون تلك العوامل والأحداث العظمى ، قامت على أوهم خاطئة ، أو على أكاذيب متعمدة ! .

« الدليل السادس » قرّر العلم الحديث أنه شوهد على بعض الناس أنهم يظهرون مظاهر روحانية ، تعتبر من الخوارق التي لم يكن يحلم بمحدوثها العلماء ، على حين أن هؤلاء الذين أتوا بتلك الظواهر الخارقة كانوا في حالة ذهول ، وقد استحال تعليل ما أتوا لتعليلاً مادياً يستند إلى الحس ، وقد اختبروا تلك الظواهر ، واستحضروا لشهودها أكبر مُشعوذى الأرض ، فشهدوا بأنها ليست من الشعوذة في شيء ؛ وإنما هي أحداثٌ روحانية ، لا أثر فيها للمهارة وخفة اليد .

تلك حقيقة من حقائق العلم الحديث الحاضر ، يقررون فيها أنه قد يفتح على بعض
لناس في حالة من حالات ذهولهم بانكشافات وظواهر روحية ، فكيف يُستبعد
بجانب هذا الكشف العلمي أن يفتح الله على بعض الممتازين من خلقه بانكشافات علمية
عن طريق الوحي ، بينما هم من كلمة العقول والأخلاق ؟ لقد أسفر الصبح لذي عينين !

ج — الوحي من ناحية العقل

عرفت فيما سقناه لك من الأدلة العلمية أن الوحي ممكن وقريب من الوقوع ،
ونقيم لك الدليل العقلي هنا على أن هذا الأمر الممكن قد وقع فعلاً : ذلك أنه قد أخبر
بوقوعه الصادق المعصوم محمد ﷺ ، وكل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق
ثابت ، وذلك هو المطلوب ، أما الدليل على أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم ، فما
مرّ عليك من أنباء الوحي في الكتاب والسنة . وأما الدليل على أن كل ما أخبر
بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت ، فإن ذلك هو مقتضى الصدق والعصمة . وأما
الدليل على أن محمداً ﷺ صادق معصوم فإنما هي للمعجزة القائمة مقام قوله تعالى لعباده
في شأن تصديق رسوله : « صدقَ عبدِي في كلِّ ما يُبلِّغُ عني ، ومن ذلك أنه يوحى
إليه مني » .

وهنا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى المعجزة ، فما هي المعجزة ؟ .

المعجزة

هي أمر يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإنيان بمثله ، أو هي أمرٌ خارق
للعادة ، خارجٌ عن حدود الأسباب المعروفة ، يخلقه الله تعالى على يد مدعي النبوة عند
دعواه إياها شاهداً على صدقه . فإذا قام إنسانٌ ما ، وادعى أنه مبعوث الله إلى

خلقه ؛ ورسوله إلى عباده ؛ وقال : إن آية صدق فيما أدعيه ؛ أن يغير الله الذي أرسلني عادة من عاداته على يدي ، وأن يخرج الآن عن سنة من سنة العامة في وجوده ، ثم قال : وسيأتيكم الله بهذا الأمر العجيب من باب ترون أنفسكم فيه نابغون ، وعليه قادرون ، وإني أمجدكم زراقاتٍ ووحدانا أن تأتوا بمثل هذه الآية ، وأمامكم الباب مفتوحاً كما تعتقدون ، وفيكم النبوغ موفور كما تدعون ، ثم أنتم مجتمعون وأنا وحدي . قال ذلك بلغة الواثق ؛ وتحدانا هذا التحدي الظاهر ، في وقت يشور فيه على عقائدنا وعاداتنا وأخلاقنا ، ويسفه فيه أحلامنا وأحلام أمثالنا من آباءنا ، ونحن أحرص ما نكون على تعجيزه وتبهيته والغلبة عليه والظفر به ، دفاعاً عن كرامتنا ، وانتصاراً لأعز شيء لدينا .

ثم لم يلبث أن قام وقتنا ؛ وأجمع أمره وأجمعنا ، وإذا نحن جميعاً بعد محاولات ومصاولات ؛ لم نستطع أن نأتي بمثل ما أتى به ، فضلاً عن أعظم منه . مع أننا أمة وهو فرد . ومع أنه قد دخل علينا من أيسر الطرق في نظرنا ؛ ومن أشهر فتن في زماننا ، ومع أنه قد أعطانا الفرصة الكافية لمناظرته ، وأنصفنا كل إنصافٍ من نفسه !! هل يشكُّ ذو مُسكة من عقل ، في أن هذا الإنسان المتفوق الممتاز ، صادق في رسالته ، محقٌّ في دعايته ؟ خصوصاً إذا عرفنا فوق ذلك كله ، أنه نشأ فينا على الصدق والأمانة ومكارم الأخلاق ، من لدن صباه وطفولته ، إلى يوم مبعثه ورسالته .

لو أنه جاء بالمعجزة من باب لا نعرفه ، لقلنا : رجل حدق فنا من الفنون التي لا علم لنا بها ، أو تعلم صناعة من الصناعات التي لم نُحِطْ بخبرها . أما وقد جاءنا من الناحية التي نشهد لأنفسنا فيها بالفوق والسبق ، فلا يسعنا إلا الإذعان له ، والإيمان بما جاء به ، ما دما منصفين .

ولنضرب لك مثلاً : جاء موسى عليه السلام بمعجزته عصاً من الخشب ، لا روح

فيها ولا حركة ، ولا لين ولا رطوبة ، ثم ألقاها باسم الذي أرسله ؛ فإذا هي حية تسمى
بينما الأمة التي تحدّهاها بذلك كانت قد تفوّقت في السحر وحدّقه ؛ وضربت فيه بأوفر
سهم وأوفى نصيب ، خصوصاً أنهم أمة وهو فرد . وهم نابفون في السحر وهو مع نشأته
فيهم لم يُعرف يوماً من الأيام بمعالجة السحر . وهم معترّون بَعُدّهم وُعُدّهم وسلطانهم ،
وهو خلو من هذه الأسباب والمظاهر ! .

فهل يبقى للشك ظل بعد أن ألقى موسى عصاه فإذا هي تَلَفَتْ ما يَأْفَكُون ، ووقع
الحق وبطل ما كانوا يعملون ، وَالَّتِي السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ قَالُوا : آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ
رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ! .

الحقُ أبلَج . ولذلك كان أول من آمن به هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعرف بالسحر
ومقدماته ونتائجها ، وقد رأوا رأى العين أن ذلك الإعجاز ليس من نوع هذا السحر المبني
على مقدمات يستطيع كل إنسان أن يزاولها ، ولها نتائج محدودة لا يمكن أن يتجاوزها
نعم لم يطق السحرة صبراً عن المسارعة إلى الاعتراف والخضوع للحق بعد ما تبين ،
مبها كفهم ذلك أن يُقتلوا أو يُصلبوا ؛ وقالوا لفرعون مليسكم ومعبودهم بالأمس
« أَنْ نُؤْتِرِكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا . فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا
تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » . اقرأ إن شئت الآيات بعدها في سورة طه إلى قوله
سبحانه : « وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى » .

قل مثل ذلك في معجزة كل رسول أرسله الله : قلّه في عيسى عليه السلام وإبراهيم
الأكرم والأبرص وإحيائه الموتى وخلقه من الطين كهيئة الطير بإذن الله ؛ أمام قوم
نبغوا في الطب أيما نبوغ ومهروا فيه أيما مهارة^(١) ! .

(١) لا تَعْبَأْ هُنَا بِمَا يُعْزَى إِلَى الْمَسِيوِ رَيْنَانِ مِنْ إِنْكَارِهِ نُبُوغِ قَوْمِ عَيْسَى فِي الطَّبِ .
فإنه ناف ، والمثبتُ مقدّمٌ على النافي . وعلى فرض صحة هذا النفي فإن هذا لا يضرنا
شيئاً لأن المعجزة يكفي في تحقّقها عجز البشر عن مثلها . وليس تفوّق المواجهين بها
شرطاً ، إنما هو أمرٌ زائدٌ غير مشروط .

وقل مثل ذلك وأكثر من ذلك في خاتم الأنبياء سيدنا ومولانا محمد ﷺ وما جاء به من آيات بينات ، ومعجزات واضحات ! وحسبك القرآن وحده برهاناً ساطعاً بل براهين ساطعات : كل مقدار ثلاث آيات منه حجة قاطعة تقوم في فم الدنيا إلى يوم الساعة . تتحدثى العالم بما يكون فيها من أسرار الفصاحة والبيان ، والعلوم والمعارف ، وأنباء الغيب وشواهد الحق .

أضف إلى ذلك أن الذين شوفوا بخطبه عند مهبط الوحي كانوا أئمة الفصاحة ، وفُرسان البلاغة ، بضاعتهم الكلام والتفنن في إجادته . وصناعتهم التنافس في النثر وديباجته ، والشعر ورواقه . وكرامتهم مرتبطة بما يُجيدون في هذا الباب ، لا بما يجمعون من الذهب أو يحملون من ألقاب . حتى بلغوا في هذا الميدان شأواً لا يُبارى ، وغاية لا تُدرك . وما يكون لنا أن نطلق العنان هنا للقلم . وإلا ضاق بنا التأليف والزمن . وأنت خبير بإعجاز القرآن ، وما كتبت في إعجاز القرآن . فاكتف بهذه الإشارة الخاطفة . وإن أردت المزيد فعليك بما كتبت في إعجاز القرآن .

د - دفع الشبهات

ولكني أعالج بين يديك لهذه المناسبة شبهاتٍ عشرًا يرُدُّها كثيرٌ من المفتونين : « الشبهة الأولى » يقولون : إن المعجزات شأنها شأن كثير من المخترعات . فإذا كان فيها طرافة أو دهشة أو عجب ، فكذلك آثار العلم ومدعشاته فيما نرى ونسمع . والجواب : تعرفه مما ذكرناه آنفاً في بحث المعجزة . مما يقين به الفرقُ بعيداً واليونُ شاسعاً بين المعجزة وما جدَّ أو يجدُّ في العالم من عجائب العلم ، وروائع الفن ، وبدائع الاختراع . فالمعجزة ليست لها أسباب معروفة حتى تلمس ويؤتى بمثلها . أما هذه المخترعات فإن لها أسباباً معروفة عند أصحابها ، ويمكن معرفتها لمن لم يعرفها يبسر وسهولة متى التمسها من طريقها .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن المعجزة كالسحر والشعوذة وما إليهما : إن هي إلا تخييلات وتضليلات .

والجواب : يتبين لك مما قصصنا عليك في المعجزة وفي ضرب المثل لها بعصى موسى . ويمكن تلخيصه بأن المعجزة نفحة من نفحات الحق تخرج عن أفق الأسباب المعتادة ، والوسائل المشاهدة ، والغايات المألوفة . أما السحر وما أشبهه ، فإنها فنون خبيثة ، ذات قواعد وأوضاع يعرفها كل من ألمَّ بها ، ويصل إلى وسائلها وغاياتها كل من عاجلها من بابها . ولهذا كان أول من آمن بموسى هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعلم بهذا الفرق الواضح ، واليون الشاسع ، كما تقدم .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن ما تسمونه معجزات من العلوم والمعارف التي اشتمل على مثلها القرآن ، ما هي إلا آثار لمواهب بعض النابغين من الناس ، وهذه المواهب وآثارها وُجدت ويمكن أن توجد في كل أمة .

والجواب : أن مواهب النابغين ، ونبوغ الموهوبين ، وما يكون منهم من آثار وأفكار كل ذلك له وسائل وعوامل ، ثم له أشباه معتادة ونظائر ، في كل أمة وجيل ، وفي كل عصر ومصر ، أما المعجزات فلن تجد لها من وسائل ولا عوامل ، وإن تستطيع أن تصل إلى أشباه معتادة لها ونظائر ، اللهم إلا إذا خرجنا عن نطاق السكون المعروف ، وسنن الوجود المألوف .

« الشبهة الرابعة » يقولون : إن خرق الله لعاداته على أيدي رسله كما تقولون ، يعتبر خروجاً عن النظام العام الذي تقتضيه الحكمة ، وتناط به المصلحة .

والجواب : أن المعجزة - وإن كانت خارجة عن حدود الأنظمة المعتادة لا تعتبر خروجاً على النظام العام الذي تقضى به الحكمة ، وتناط به المصلحة ، بل هي من مقتضيات ذلك النظام العام الذي تمليه الحكمة ، وتوجيه المصلحة . وأي حكمة أجل من تأييد الحق وأهل الحق ؟ وأي مصلحة أعظم من اهتداء الخلق إلى طريق سعادتهم؟ بواسطة تلك المعجزات التي يفهمون منها مراد الخالق من تأييد رسله ، ووجوب تصديقهم لهم ، واتباعهم بإيم .

« الشبهة الخامسة » يقولون : لو كان الوحي ممكناً لأوحى الله إلى أفراد البشر عامة ، ولم يخص به شِرْكَزِمَةً قليلين يجعلهم واسطة بينه وبين خلقه .

والجواب : أن عامة البشر ليس لديهم استعداد لتلقي الوحي عن الله ، لا مباشرة ولا بواسطة الملك ، حتى لو جاءهم ملك لم يستطيعوا رؤيته إلا إذا ظهر في صورة إنسان ، وحينئذ يعود اللبس ويبقى الإشكال . فقضت الحكمة أن يجعل الله من بنى الإنسان طائفة ممتازة لها استعداد خاص يؤهلها لأن تتلقى عن الله الوحي ، ثم تؤديه في أمانة إلى العامة من إخوانهم في الإنسانية ، بعد أن وضع الله في أيديهم شواهد الحق الناطقة التي تدل العالم على مراده سبحانه من تصديقهم ، وبعد أن سلّحهم بالآيات التي تطمئن الناس على أنهم رسل لإفقادهم وإرشادهم من عند ربهم . ثم إن اختصاص بعض أفراد النوع الإنساني بالوحي والنبوة ، فيه نوع من الاختيار والابتلاء ، الذي بنى الله عليه هذه الحياة وميز به الخبيث من الطيب . « يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ » .

وتلك الشبهة يقول الله في مثلها من سورة الأنعام : « وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ . وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ نَحْمُ لَا يُنظَرُونَ . وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ » .

« الشبهة السادسة » يقولون : كيف تدل المعجزة على تصديق الله لرسوله ، مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه .

والجواب : أن دلالة المعجزة على تصديق الرسول ، كدلالة الكون على خالقه مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه . ولنضرب لهم المثال ، كيلا تبقى لهم شبهة ولا يقوم لهم عذر : افرض أنك حضرت مجلساً عاماً فيه ملك من الملوك ، وكان من تقاليد هذا الملك ألا يكشف رأسه في مجلس من المجالس العامة ، وبينما القوم جلوس في حضرة صاحب الجلالة إذ نهض رجل من الحاضرين معروف للجميع بصدقه وأمانته ، وأدبه واستقامته ، وحسبه ونسبه . وإذا هذا الرجل يقول على مرأى وسماع من المليك ورعيته : أيها القوم إن مولاي الملك حملني هذه الرسالة أبلغكم إيها ، وهي أن تفعلوا

كذا ، وتتركوا كذا ، ثم سكت الملك ولم يكذبه ، ثم لم يكتف الرجل بطهارة ماضيه ، وسكوت مليكه في ترويح دعوته ، وتأيد رسالته . بل قال إن آية صدق أن يُغَيَّرَ مولاي الملك عادته الآن ، ويخرج عن تقليد من تقاليد المعروفة لكم جميعا ، وذلك بأن يُعَرِّى رأسه في هذا المجلس العام . ثم ما كاد ينتهي حتى عرَّى للملك رأسه وخلع تاجه . أفلا يعتبر ذلك دليلا كافيا على صدق هذا الرجل وصدق ما جاء به ؟ ثم ما بالك إذا هو قد عزز دليله بالتحدى فقال : إني أتحداكم أن يجيبكم الملك إلى مثل ما أجبني إليه . فأخذوا يطلبون ويُلحُّون ، فلم يستجب لهم الملك ، ولم يغير عادته معهم ولا مرة واحدة . أفلا يكون ذلك برهانا أبلغ من الصبح على أن هذا الداعي هو رسول هذا الملك حقا ؟ ثم ألا يكون المكذب بعد ذلك معانداً ومكابراً ، ويكون بالحيوان الذي لا يفهم ولا يعقل ؛ أشبه منه بالإنسان الذي يفهم ويعقل ؟ « **أَوْلَيْكَ كَأَلْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ؛ أَوْلَيْكَ هُمُ الْغَافِلُونَ** » .

وذلك المثل هو مثل رُسُلِ الله ، تؤيدهم معجزات الله . « **وَلِيهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** » .

« **الشبهة السابعة** » يقولون : إن هذا الوحي الذي تدعون وتَدْعُونَ تنجييمه ، جاء بهذا القرآن غير مرتب ولا منظم ، فلم يُفَرِّدْ كلَّ غرض من أغراضه بفصل أو باب ، شأن سائر الكتب المنظمة . بل مُزجت أغراضه مزجاً غير مُراعِي فيه نظام التأليف ، فيبعد أن يكون وحياً من الله . وهذه الشبهة واردة كما ترى على تنجيم القرآن وترتيبه أيضاً . والجواب : أن مخالفة القرآن لأنظمة الكتب المؤلفة لا تعتبر عيباً فيه ، ولا في وحيه وموحيه ، بل هي - على العكس - دليلٌ ماديٌّ ، على أنه ليس بكتاب وضعى بشري ؛ يجلس إليه واضعه من الناس ؛ فيجعل لكل طائفة من معلوماته المتناسبة فصلا ، ولكل مجموعة من فصوله المتناسقة باباً ؛ بل هو مجموع إشارات من الوحي الإلهي الأعلى . اقتضتها الحكمة ودعت إليها المصلحة . على ما هو مفصل في أسرار تنجيم القرآن .

ثم إن هذا المزيج الطريف الذي نجمده في كل سورة أو طائفة منه ، له أثر بالغ في القذاذ قارئه ، وتشويق سامعه ، واستفادة المستفيد بأنواع متنوعة منه ، في كل جلسة من جلساته أو درس من درسه وهذا هو الأسلوب الحكيم في التعليم والإرشاد ، خصوصاً لتلك الأمة الأمية التي نزل عليها . فما أشبه كل مجموعة من القرآن بروضة يانعة يَتَنَقَّلُ الإنسان بين أفيائها متمتعاً بكل الثمرات ، أو بمائدة حافلة بشتى الأطعمة يُشبع الجائع حاجته بما فيها من جميع الألوان .

وهنا دقيقة أحب ألا تَعْرُبَ عن علك . وهي أن هذا الروض الربانيّ البانع (القرآن الكريم) يقوم بين جُملته وآيهِ وسُوَرِهِ تناسبٌ بارع ، وارتباطٌ محكم ، واتِّلافٌ بديع ، ينتهي إلى حدِّ الإعجاز ، خصوصاً إذا لاحظنا نزوله مُنَجَّمًا على السنين والشهور والأيام .

قال الشيخ ولي الدين اللوى : « قد وَهَمَ مَنْ قال : لا يُطلب اللآي الكريمة مناسبة لأنها على حسب الوقائع المفرقة . وفُضِّلَ الخطابُ أنها على حسب الوقائع تنزلاً ، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً . فالصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبةً سورُهُ ، كلها وآياته بالتوقيف كما أنزل جملةً إلى بيت العزّة . ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر ، والذي ينبغي في كل آية أن يُبحث أول كل شيء عن كونها مكتملة لما قبلها أو مستقلة ، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها ؟ ففي ذلك علمٌ جمٌّ . وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقّت له . »

وقال الإمام نجر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة ما نصّه :

« ومن تأمّل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها ، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه ، فهو معجز أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته . ولعلّ الذين قالوا : إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك ، إلا أني رأيت جمهور

المفسرين معرضين عن هذه اللطائف غير متبهيين لهذه الأسرار وليس الأمر في هذا الباب إلا كقليل :

والنجمُ تَسْتَصْفِرُ الأَبْصَارُ رُؤْيَتَهُ والذنبُ للطرفِ لِلنَّجْمِ فِي الصَّغْرِ
« الشبهة الثامنة » يقولون : إن محمداً كان عصبياً حاداً المزاج ، وكان مريضاً بما يسمونه (المستريا) فالوحى الذى كان يزعمه ماهو إلا أعراض لتلك الحال التى أصيب بها .

والجواب : أن هذه فِرْيَةٌ تدلُّ على جهلهم الفاضح بمحمد ﷺ . فالمعروف عنه بشهادة التاريخ الصحيح ، والأدلة القاطعة ، أنه كان صلى الله عليه وسلم ودبماً ، صبوراً حليماً ، بل كان عظيم الصبر ، واسع الحلم ، فسيح الصدر ، حتى إنه وسع الناس جميعاً بسطه وخلقه . وكان شجاعاً مقداماً سليم الجسم ، صحيح البدن ، حتى إنه صارع رُكَّانَةَ المشهور بشجاعته فصرعه ، وكان يثبت في الميدان حين يفرُّ الشجعان ، ويفزع الخلق ويشتدُّ الأمر ، ويقول : « أنا النبيُّ لَا كَذِبُ ، أنا ابنُ عبدِ المطلب » ويقول : « إلىَّ عبادَ الله » ولا يزال كذلك حتى يُنقذ الموقف ويكسب المعركة . ولو أفضنا في هذا الموضوع لطلال بنا الكلام ، ولكن موضوعه كتب السيرة والشمايل الحمديَّة فارجع إليها إن شئت . . أما مرض (المستريا) الذى يَصْمُونَهُ ﷺ كذباً به فهو داء عصبى عُضال ، أكثر إصاباته في النساء . ومن أعراضه شذوذ في الخلق ، وضيق في التنفس ، واضطراب في الهضم . وقد يصل بصاحبه إلى شلل موضعى ، ثم إلى تشنُّج ، ثم إلى إغماء ، ثم إلى هَذْيَانٍ مصحوب بحركة واضطراب في اليدين والرجلين ، وقفز من مكان إلى مكان . وقد يزعم المصاب أنه يرى أشباحاً تهدده ، وأعداء تحاربه أو أنه يسمع أصواتاً تخاطبه ، على حين أنه لا وجود لشيء من ذلك كله في الحسِّ والواقع .

فهل يتفق ذلك وما هو معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه كان أمة وحده
في أخلاقه ، وثباته ، وحلمه ، وعقله ، ورباطة جأشه ، وسلامة جسمه ، وقوة بنائه ؟
ثم كيف يتفق ذلك الداء العضال الذي أعيا الأطباء ، وما انتدب له محمد ﷺ من
تسكوين أمة شموس أبية ، وتربيتها على أسنى نواميس الهداية ، ودساتير الاجتماع ،
وقوانين الأخلاق ، وقواعد النهضة والرقى ؟ !

أضف إلى ذلك أنه نجح في هذه المحاولة المعجزة إلى درجة جعلت تلك الأمة بعد
قرن واحد من الزمان ، هي أمة الأمم ، وصاحبة العلم ، ورببة السيف والقلم ! !
فهل المريض المهوس الذي لا يصلح لقيادة نفسه بنفسه له أن يقوم بهذه القيادة
العالمية الفائقة ثم ينجح فيها هذا النجاح للمعجز المدهش ؟ !

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْقَمَّ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ
« الشبهة التاسعة » يقولون : إنكم تستدلون على الوحي بإعجاز القرآن وتستدلون
على إعجاز القرآن بما فيه من أسرار البلاغة ، ونحن لا ندرك تلك الأسرار ولا نعلمها ،
فلا نسلم الوحي المبني عليها .

والجواب : أن للقرآن نواحي أخرى في الإعجاز غير ما يحويه من أسرار البلاغة
والبيان ، ومن السهل معرفتها على من لم يتمهر في علوم العربية واللسان . منها ما يحويه
هذا التنزيل من المعارف السامية والتعاليم العالية ، في العقائد والعبادات ، وفي
القشريات المدنية والجنائية ، والحربية والمالية ، والحقوق الشخصية ، والاجتماعية
والدولية . وإن مقارنة بسيطة بين تلك الهدايات القرآنية وبين ما يوجد على وجه
الأرض من سائر القشريات الدينية وغير الدينية ، توضح لك ذلك الإعجاز الباهر ،
خصوصا إذا لاحظت أن هذا الذي جاء بتلك المعارف انخارقة كان رجلا أميا ، نشأ
وعاش ، وشب وشاب ، وحى ومات ، بين أمة أمية ، كانت لا تدرى ما الكتاب
ولا الإيمان ! .

كذلك أنباء الغيب التي تحدث بها القرآن - وهي كثيرة - يمكن إدراك وجه الإيجاز فيها بيسر وسهولة لكل منصف . اقرأ إن شئت فاتحة سورة الروم ، لتعرف كيف أخبر القرآن صراحةً بأمر كان لا يزال مستتراً في ضمائر الغيب ، بل كانت العوامل والظواهر لا تساعد عليه ، ذلك أنه أخبر في وقت انتصر فيه الفرس على الروم في أدنى الأرض ، بأن الروم سيُدال لهم على الفرس وينصرون في بضع سنين ؛ وكان كما قال .

ثم اقرأ قوله سبحانه مخاطباً لنبيه في موقف من مواقف الخصومة والحاجة بينه وبين أعدائه اليهود : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِعَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ » وهذا من أبرز شواهد الإيجاز والتحدى : إذ كيف يتسنى لرجل عظيم في موقف من المواقف الفاصلة بينه وبين أعدائه ، أن يجروا على تحدّيتهم بشيء هو من شأنهم وحدهم ، وكان في استطاعتهم عادةً ، بل في استطاعة أقل واحد منهم ، أن يقول ولو ظاهراً : « إني أتمنى الموت » ليظفروا بذلك التمني على محمد ﷺ ، ويطلبوا به دعوته ، ويستريحوا منه على زعمهم . ولكن كل ذلك لم يسكن ، فما تمنى أحد منهم الموت ، بل صرفوا وما زالوا مصروفين عنه أبداً ، ثم سجّل القرآن عليهم ما هو أبعد من ذلك ، إذ قال عقيب تلك الآية : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يُعْمَرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعْمَرَ ، وَاللَّهُ بِصِيرَتِهِمَا يَعْمَلُونَ » ٥١
من سورة البقرة .

أما إيجاز القرآن من ناحية الأسرار البلاغية فلا يتدح فيه أن جمهرة الناس اليوم لا يدركونها ولا يتذوقونها ، فإن ذلك لا يرجع إلى خلو القرآن من أسرار البلاغة والبيان ، إنما يرجع إلى جهل الناس باللغة العربية وأصاليها ، وإلى فساد ذوقهم من غلبة المعجزة عليهم ، ومعروف أن عدم الإدراك لشيء ، لا ينهض دليلاً على عدم ذلك الشيء . ونظير ذلك أن عدم علمنا بلغة من اللغات الأجنبية مثلاً ، لا يلزم منه أن ننكر أن فلاناً متفوقاً في تلك اللغة بشهادة الإخصائيين فيها والحاذقين لها ، بل نحن نؤمن بوجود لغات لا نعرف منها شيئاً ، كما نؤمن بوجود نابغين فيها لا نعرفهم ولا نعرف من وجوه نبوغهم شيئاً ، اللهم إلا عن طريق سماعنا لذلك من مصادر تثق بها .

كذلك القرآن الكريم ، قد شهد الفنيون والإخصائيون من حذّاق اللغة العربية ، في أزهى عصور القوفر عليها والتميز فيها ، أنه كتاب فاق الكتب ، وكلام بزّ سائر ضروب الكلام ، وبلغ في سموه وتفوقه حدود الإيجاز والإخام ، من ناحية الفصاحة والبلاغة وما يجعل لها من أسرار ! . ثم نقل إيانا ذلك كله نقلاً متواتراً قاطعاً لا ظلّ فيه للشك والنكران .

فماذا لا نقبل هذا الحكم العادل ، ومصادره كثيرة محترمة كل الاحترام ؟
أليس ذلك تعصباً وعناداً ، على حين أن الباب كان ولا يزال مفتوحاً أمام كل من يحدق علوم اللغة العربية وأصاليها ، أن يتذوق أسرار البلاغة والإيجاز في هذا القرآن ، وأن يحكم هو نفسه بما حكم به الآلاف المؤلفة في كل زمان ومكان !
وإذا لم ترّ المهلالَ فلمْ لأناسٍ رأوهُ بالأبصارِ
على أن لإيجاز القرآن ميداناً آخر فاطلبه إن شئت . « وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ » .

(الشبهة العاشرة) يقولون : إن إيجاز القرآن للعرب لا يبدل على أن القرآن كلام الله . بل هو كلام محمد نسبة إلى ربه ليستمدّ قدسيته من هذه النسبة . وإيجازه جاء من

من ناحية أن محمداً كان الفرد الكامل في بيانه بين قومه ، لذلك جاء قرآنه الفرد الكامل أيضاً بين ما جاء به قومه ، ولم يستطيعوا لهذا الاعتبار وحده أن يأتوا بمثله ، شأن الرجل الفذ بين أقرانه في كل عصر .

ويجيب على هذه الشبهة بأجوبة خمسة :

(أولها) أن كل من أوتي حظاً من حسر البيان وذوق البلاغة ، يفرق بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبويّ فرقاً كبيراً يمثل الفرق الكبير بين مقدور الخالق ومقدور المخلوق . وهما القرآن والحديث النبويّ ، لا يزالان قائمين بيننا ، يناديان الناس بهذا الفارق البعيد ، إن كان لهم إحساس في البيان وذوق في الكلام .

ولو كان لهذه الشبهة شيء من الوجاهة ، لكان أولى الناس أن يرفعوا عقيرتهم بها هم أولئك العرب الخُلص الذين شافهمم القرآن ؛ لأنهم كانوا أحرص على تفجير محمد وإشكاته للاعتبارات التاريخية المعروفة . لكنهم ما قالوا هذا . بل كانوا أكرم على أنفسهم من أن يقولوه ، إبقاناً منهم بظهور المميزات الفارقة بكلام الربوبية عن كلام النبوة ، بحيث لا يلبس أحدهما بالآخر في شيء . وهكذا « مَنْ ذَاقَ عَرَفَ وَمَنْ حُرِّمَ انْحَرَفَ » .

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَقْتَهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

(الجواب الثاني) أن القرآن لم يأت الناس من الخلف ، بل جاءهم من أوسع الأبواب ، ودخل عليهم من طريق العرب الخُلصاء ذوى اللسن والبيان . وتحداهم من الناحية التي نبغوا فيها وهي صناعة الكلام ، تلك الصناعة البيانية الفارقة التي وقفوا عليها مواهبهم وأنفقوا فيها حياتهم ، حتى صارت موضع تنافسهم وسبقهم ، وموضوع فخرهم وقوتهم . شأن سائر معجزات الله تعالى : لم تأت الناس إلا من

الناحية المفهومة لم كل الفهم، وذلك ليظهر أمر الله واضحاً جلياً، لا لبس فيه ولا غموض، ولا شبهة ولا شكوك « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزاً حكيماً » .

ومن هنا نعلم، والتاريخ يشهد، أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد - كما يقول أولئك الملاحدة - لأمكن هؤلاء العرب البارزين في البيان أن يعرفوا أنه كلامه، بما أوتوا من ملكة النقد، وما وهبوا من نباهة الحس والذوق، ثم لأمكنهم أن يجاروه ولو شوطاً قريباً إن لم يمكنهم مجاراته شوطاً بعيداً . لاسيما أن القرآن قدا اكتفى منهم في معرض التحدى بأن يأتوا بسورة من مثل أقصر سورة، أي بمثل ثلاث آيات قصار من بين تلك الآلاف المؤلفة التي اشتمل عليها الكتاب العزيز . وأنت خبير بأن هؤلاء لم تكن لتعزيهم تلك المساجلة وهم فرسان ذلك الميدان، وأئمة الفصاحة والبيان، لو كان الأمر من صناعة محمد ﷺ وإنشائه . كما يزعم أولئك الخرافون . فما بالك وقد حرست ألسنتهم، وخشمت أصوات الأجيال كلها من بعدهم .

ومعلوم أن النابغة الفذ في أي عصر من العصور، يستطيع أقرانه بيسر وسهولة، أن يحاكوه مجتمعين ومنفردين في الشيء القليل، على فرض أنهم لا يستطيعون معارضته في الجميع أو الشيء الكثير .

(الجواب الثالث) أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد، لكان من الفخر له أن ينسبه إلى نفسه . ولأمكن أن يدعى به الألوهية فضلاً عن النبوة . ولكان مقدساً في نظر الناس وهو إله، أكثر من قداسته في نظرهم وهو نبي . ولما كان في حاجة إذاً إلى أن يلمس هذه القدسية الكاذبة بنسبته القرآن إلى غيره « فَمَا لَهُمْ إِذْ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » !؟؟

(الجواب الرابع) أن هؤلاء الملاحدة غاب عنهم أنهم بتحدّثون عن أكرم شخصيّة عرفها التاريخ طهراً ونُبلاً، وذهلوا عن أنهم يمسون أسى مقامه اشهر أمانة وصدقاً. فكان عليه السلام إذا مرّ بقومه بشيرون إليه بالبنان ويقولون: هذا هو الصادق الأمين. ثم صدروا عن رأيه، ورضوا بحكمه. والعقل المنصف قال ولا يزال يقول: ما كان هذا الأمين الصدوق ليذّر الكذب على الناس ثم يكذب على الله **وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ** .

(الجواب الخامس) أن هذه الشبهة وليدة الغفلة عن مضامين القرآن العلميّة، وأنبيائه الغيبيّة، وهداياته الخارجة عن أفق العادة في كافّة النواحي البشرية، فردية كانت أو اجتماعية. لاسيّما أن الآتي بهذا القرآن رجل أميٌّ في أمة أمية كانت في أظلم عهود الجاهلية. أضف إلى ذلك ما سجّل القرآن على النبي عليه السلام من أخطاء في بعض اجتهاداته، ومن عتاب محسّ تارةً بلطفه، وأخرى بعنفه. ولو كان هذا التنزيل كلامه ماسمح أن يسجّل على نفسه ذلك كله. ولكن الملاحدة متفقوا أنفسهم؛ وزعموا رَغَمَ هذه البراهين اللائحة أن محمداً افتري القرآن على ربه. كذبوا وضلّوا. **« مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى : وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »** .

(ذيل لهذه الشبهة) ويتصل بهذه الشبهة شبهة أخرى قد تعرض لبعض المؤلفونين. وهي أن هذا البعد الشاسع بين القرآن والحديث لم يحمي من ناحية أن القرآن كلام الله والحديث كلام محمد. إنما جاء من ناحية أن محمداً كان له ضربان من الكلام: أحدهما محتفل به كل احتفال، ويُعنى مزيد العناية بهذه وتنميته وتحضيره، وذلك هو ما سماه بالقرآن ونسبه إلى الله. وثانيهما يُرسله إرسالاً غير معنيّ بتحضيره وتحريره، وهو المسمّى بالحديث النبوي. ثم يقولون لترويج شبهتهم هذه:

إن ذلك ليس بدعاً فيما نرى من آثار الأدباء والبلغاء ، بل نحن نلاحظ أن الأدب الواحد
يعلو كلامه الصادر عن تأمل وعناية وروية ، علواً كبيراً عن كلامه المرسل على البديهة ،
حتى كأنهما لكتابين اثنين ، بينهما بُعد ما بين المشرقين .

(والجواب الأول) أن هذه الشبهة الجديدة مبنية على قياس فاسد ، وهو تشبيه
أدباء ذلك العصر الزاهر الذي نزل فيه القرآن وسلمت فيه السليقة العربية ، بأدباء هذا
العصر المولدين الذين فسدت لغبتهم ، وَتَبَلَّكَ أَسْتَقْلَمُ . وشتان ما بين الطبقتين ،
ويابعد ما بين العصرين !! .

« أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الرَّبِّيَّ سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَمِيحَانِ ؟
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانُ »

فالتفاوت البعيد بين الكلام المرسل والكلام المحرر ، لم يظهر إلا منذ فسد
اللسان العربي ، ونطرت العجمة إلى المولدين من العرب وأشباههم . أما أولئك العرب
الخلص الذين كانوا يتكلمون العربية بالسليقة ، فلم يك منهمج أحدهم البياني مختلفاً
هذا الاختلاف الكبير ، تبعاً للإرسال والتجوير . بل العربي التبحر نهجه في الكلام
نهج واحد ، هو نهج السليقة الصافية والطبيعة السليمة . ولم يكن التجوير ليذهب
به مذهب الذبذبة التي تجعل له أسلوبين متباينين في كلامه ، بل قصاره في تجويره
أن يحيط بأطراف موضوعه دون أن يندد عنه مقصد من مقاصده ، ودون أن يخرج
عن أسلوبه الذي ينبع من نفسه وتفيض به سجيته العرباء ، ذلك الأسلوب الذي
يتعيب أهل الفن منا أنفسهم في محاكاته وهيئات أن يبلفوا إلا بعد طول عناء .

على أن معاناة ذلك العربي التبحر إذا عانى التعميق والتزويق ، لم تسكن لتزيد كلامه
روعةً وحسناً بل كانت تنزل به بمقدار ما يظن أحدنا أنها تصمد فيه . ولهذا كان
العرب يعافون من الكلام ما ظهرت فيه آثار الصنعة والتكلف ويعدون ذلك من التفاضح
النازل إلى مهواة العبي والتقطع ، كما كانوا مأخوذون بالجيد السلس ، وبالسهل الممتنع

ولقد كان النبي ﷺ أبعدَ العرب عن هذا التعمُّل والتصنُّع والتعبير ، حتى لقبت
نهي عن ذلك وناط به الهلاك والخسران . تدبَّر ما يرويه مسلمٌ وأبو داود من أن
النبي ﷺ قال : « هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » والتَّنَطُّعُ في الكلام : التعمُّق فيه والتفصُّح .
وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاءه رجل من هذيل يخاصمُ في دبة الجنين ،
فقال : يا رسولَ الله كيفَ أغْرَمَ دِيبَةٌ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ . وَلَا نَطَّقَ وَلَا اسْتَهْلَ .
فمثلُ ذلكَ يُطل . فقال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ السُّكَّانِ مِنْ أَجْلِ
سَجِّعِهِ الَّذِي سَجَّعَ » . وفي رواية أنه قال : « أَسَجَّعُ كَسَجَّعِ الْأَعْرَابِ » . وفي رواية
أخرى أنه قال : « أَسَجَّعِ الْجَاهِلِيَّةِ وَكِهَانَتِهَا » . فأنت ترى أنه صلى الله عليه وسلم ذمَّ
هذا السججَ المصنوع ، وجمل صاحبه من إخوان السُّكَّانِ ومن مجهَّلة الجاهلية . وما ينبغي
له صلى الله عليه وسلم أن يذمَّ شيئاً ثم يقع فيه ! . وحاشاه وحاشا بيانه الشريف ، من
هذا الإسفاف والتعمُّل الخسيس . ودونك السنة النبوية فأقرأ منها ما شئت ، فإن تجد
إلا جيداً مطبوعاً ، ومعاذ الله أن تجد فيها متكلفاً مصنوعاً . والقرآن أعلى في هذا
الباب وأجلُّ . « وَتَقَدَّرَ بَسْرُنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ، فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ » .

(الجواب الثاني) أن هذه الشبهة تخالف في أساسها ما هو واقعٌ معروف : ذلك
أن القرآن الكريم منه منازل مفاجأة على غير انتظار وتفكير ، وبدون تلبُّث وتدبير ،
وهو أكثره . ومنه منزل بعد تشوُّفٍ واستشراقٍ وطول انتظار ، وهو أقله . ومع هذا
فأسلوبه الأعلى هو أسلوبه الأعلى ؛ ونظمه المعجز هو نظمه المعجز ؛ في الحالين على سواء .
تأمَّل ما جاء في سبب نزول قوله سبحانه : « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ
غَدًا إِلَّا أَن بَشَاءَ اللَّهِ » وهو أن اليهود قالت لعريش : سَلُّوا محمداً عن الروح وعن أصحاب
الكهف وعن ذى القرنين ، فسألوه ، فقال : « اتقوني غداً أخبركم » ولم يستثنِ ، فأبطأ
عليه الوحي حتى شق عليه ، ثم نزلت الآيات جواباً لتلك الأسئلة ، بعد تلك المدة الطويلة

التي قدرها بعضهم بأربعين يوماً ، وأنت إذا قرأتها لن تجد فرقاً بين أسلوبها وأسلوب
كثرة القرآن الغامرة التي نزلت مُبَاغِثَةً مُفَاجِئَةً .

وهذا الذي يقال في القرآن ؛ يقال مثله في الحديث للنبي . فنه ما كان وليد
التفكير والتدبير والمشاورة والمداولة ، كحديثه ﷺ في شئون الحرب والصلح ، ومنه
ما كان وَحْيَ السَّاعَةِ وإرسال البديهة ، كحديثه الكثير فيما هو ظاهر من أمور الدين .
ومنه ما كان وَحْيَ اللَّهِ إليه يهبط به الأمين جبريل ، كحديث المَعْتَمِرِ المَتَضَمِّخِ بالطيب ،
وقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن طيبه في عمرته هذه . فسكت النبي صلى الله
عليه وسلم ساعة حتى جاءه الوحي ، ولَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ العُمَرَةِ فَجِيءَ
بِهِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أُمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ . وَأَمَّا
الْجُبَّةُ فَأَنْزِعِهَا وَأَصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا نَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ » رواه الشيخان .

نعرف هذه الظروف المختلفة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكنهما مع
اختلافها لم يختلف فيها الأسلوب النبوي ، بل هو طراز واحد من أرقى الأساليب البشرية
إن لم يكن أرقاها ، وقلما تلحظ فيه تفاوتاً كثيراً . لا فرق في ذلك بين ما أرسله على
البديهة ، وما أجال فيه الرأي والاستشارة ، وما نزل به وَحْيُ الشَّنَةِ ، وما احتفل به احتفالا
ممتازاً ، بالمواقف المشهودة ، والمجامع المحشودة .

إذن هما نمطان متمايزان لا يشبهان : نمط القرآن كله ونمط الحديث كله لسكلٍ منهما
مَسْحَةٌ وبيانٌ ودرجةٌ في الفوق والسبق ، بينها وبين الأخرى بُعد ما بين شأني الخالق
والخلق ، وفرقٌ ما بين مَسْكَانَتِي السَّيِّدِ والعبد ، فالقرآن يمتاز بمسحة بلاغية خاصة ،
وطابع بياني فريد ، لا يترك باباً لأن يلتبس بغيره أو يشبهه بسواه ، ولا يُعْطَى الفرصة
لأحدٍ أن يعارضه أو يحسوم حَوْلَ حِمَاهُ ، بل مَنْ خَاصَّهُ خُصِمَ ، ومن عارضه قُصِمَ ،
ومن حاربه هُزِمَ . أما الحديث الشريف فهو وإن حكَّتْ في جوف القصاحة ، وسما في جلته

عن أساليب العرب ، فإنه لا يزال في أرض العبودية لم يصل إلى سماء الإعجاز ، وتُشبهه أساليب بعض خواص أصحابه ، وبينه وبين حكم العرب المأثورة قرابة مائة وشبهه قريب . بخلاف القرآن فإنه ليس كمثل بيان ، لأنه كلام من ليس كمثل شيء . « وكلام الملوك ملوك الكلام » .

خاتمة البحث

نحسب أننا أفضنا في هذا البحث ، ولكننا نعتقد أن هذه الإفاضة واجب لا بد منه ، ما دمتنا بصدد تسليح طلابنا متخصصي الدعوة والإرشاد ، وهم على أهبة النزول إلى ميادين الوعظ العامة ، وفيها المؤمن والجاهد ، والمقتدين والملحد ، والإلهيون والطبيعويون ، وفيها ضحايا الطوائف المعادية للإسلام ، وصرعى المذاهب المتطرفة في العالم .

ونلفت نظرك إلى أن بعض ما ذكرناه في أدلة الوحي العلمية ، قد اعتمدنا فيه على أدلة جدلية يؤمن بها المنكرون أكثر مما يؤمنون بآيات الله .
وإن أردت التوسع في هذا فارجع إلى ما كتبه العلامة « محمد فريد وجدى » في المجلد العاشر من مجلة الأزهر سنة ١٣٥٨ هـ ، وما كتبناه من قبل في المجلد الخامس من مجلة الهدية الإسلامية سنة ١٣٥١ هـ ، وما كتبه العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز في كتابه : « النبأ العظيم » . وبالله تعالى التوفيق .

المبحث الرابع

في أول ما نزل ، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف . ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها .

ومن فوائد الإلمام بأول ما نزل وآخره ، تمييز النسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يغير الحكم في الأخرى ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع الإسلامى ، ومراقبة سيره التدريجى ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذ الناس بالموادة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطفرة والعنف ، سواء في ذلك هدم ما مرَدُوا عليه من باطل ، وبناء ما لم يحيطوا بعلمه من حق .

يضاف إلى هاتين الفائدةين فائدة ثالثة : هي إظهار مدى العناية التي أحيط بها بالقرآن الكريم ، حتى عُرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عُرف مكّيه ومدنيّه ، وسفريّه وحضريّه ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل . « لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فذلك غاية بعيدة المدى ، ومجهد طويل جدير أن يُفرد بالتأليف ، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها . إنما الميسور لنا أن نحدّثك عن أمرين :

أحدهما : أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو المتصود المهم .

الثاني : نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية وآخر ما نزل منها ، أى أوائل وأواخر إضافية مخصوصة ومتيِّدة ببعض الأحكام .

أول ما نزل على الإطلاق

ورد في ذلك أقوال أربعة :

« القول الأول » وهو أصحها : أنه صدرُ سورة « اقرأ باسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » إلى قوله سبحانه : « عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » ودليله ما يأتي :

١ - روى البخارى ومسلم (واللفظ للبخارى) عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت « أَوَّلُ مَا بُدِيََ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِنْهُ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ . ثُمَّ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءَ ، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ « وَهُوَ التَّعَبُّدُ » اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَيَنْزُودُ لِذَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَنْزُودُ لِمِثْلِهَا ، حَتَّى جَاءَهُ الْخَلْقُ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِيٍّ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ . ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ » وفي بعض الروايات « حَتَّى بَلَغَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » . فَرَجَعَ بِهَا إِلَى خَدِيجَةَ بَرَجُفُ فَوَادَهُ « إلى آخر الحديث وهو طويل . وفلق الصبح : ضياؤه . والتحنُّنُ المراد به التعبدُ وأصله ترك الحنث ؛ لأن هذه الصيغة تدلُّ على التحنُّب والتنعُّي عن مصادرهما ونظيره التهجُّد ، والتأتمُّ ، والتحرُّج . وغَطَّنِي بفتح الغين وتشديد الطاء المفتوحة أى ضَمَّنِي ضَمًّا شديداً حتى كان لى غطيظ ، وهو صوت مَنْ حُبِسَتْ أَنْفَاسُهُ بِمَا يَشْبَهُ الْخَلْقَ . وَالْجُهْدُ بفتح الجيم : يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة ، وبضم الجيم : يطلق على الوسع والطاقة لا غير ، وهما روايتان .

٢ - وصحح الحاكم في مستدرکه ، والبيهقي في دلائله عن عائشة أيضاً رضي الله عنها أنها قالت : «أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ » .

٣ - وصحح الطبرانی في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال : كان أبو موسى يُقْرِئُنَا فَيُجْلِسُنَا حَلَقًا وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أبيضَانِ ، فإذا تلا هذه السورة « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » قال : هذه أول سورة نزلت على محمد ﷺ .

٤ - وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية الزهري وهي : أن النبي ﷺ كان بحراء إذ أتى الملكُ بنمطٍ من ديباج مكتوبٍ فيه « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » إلى « مَا لَمْ يَعْلَمْ » ٥١ . والنمط بفتح النون والميم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني » أن أول منازل إطلافاً : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . واستدل أصحابُ هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : سألتُ جابرَ بنَ عبد الله : أيُّ القرآنِ أنزلَ قبلُ ؟ . فقال : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . قلت : أو « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ » وفي رواية نبئت أنه « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » . فقال : أحَدْتِكُمْ مَا حَدَّثَنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال رسول الله ﷺ : « إِنِّي جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِي « زَادَ فِي رِوَايَةٍ » فَتَوَدَّيْتُ فَنظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ (يعني جبريل) زَادَ فِي رِوَايَةٍ : جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » فَأَخَذَتْنِي رَجْفَةً فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ ، فَأَمَرْتُهُمْ فَدَثَرُونِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فَأَنْذَرْتُ .

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول منازل من القرآن إطلافاً ، بل تحتل أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، عن أبي سلمة عن جابر أيضاً « فَبَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي إِذْ

سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ بَصْرِي قِبَلَ السَّمَاءِ ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءِ قَاعِدٍ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَجِئْتُ حَتَّى هَوَيْتَ إِلَى الْأَرْضِ ، فَحِشْتُ أَهْلِي ، قُلْتُ : زَمَلُونِي فَزَمَلُونِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ - وَنِيَابِكَ فَطَمَّرٌ . وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ » قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَالرُّجْزُ : الْأَوْثَانُ .
أه قلت : وَجِئْتُ عَلَى وَزْنِ فَرَحٍ مَعْنَاهُ تَقَلَّ جَسْمِي عَنِ الْقِيَامِ ، وَسَبَبُهُ فَرَحُ الرُّسُولِ وَخَوْفُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فظاهر هذه الرواية يدلُّ على أن جابراً استند في كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر ، إلى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي ، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته ، من نزول الملك على الرسول في حراء بصدر سورة اقرأ « كما روت عائشة » فاقصر في إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره ، اجتهاداً منه ، غير أنه أخطأ في اجتهاده بشهادة الأدلة السابقة في القول الأول ، ومعلوم أن النفس يقدم على الاجتهاد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال ، فبطل إذاً القول الثاني وثبت الأول .

القول الثالث :

أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة . وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة « إني إذا خلوت وحدي سمعتُ نداءً ، فقد والله خشيتُ على نفسي أن يكونَ هذا أمراً » . قالت : معاذَ الله ، ما كانَ اللهُ ليفعلَ بك ، إنك لتؤدى الأمانة ، وتصلُ الرحمَ ، وتصدق الحديثَ . فلما دخلَ أبو بكر ذكرتُ خديجة حديثه له وقالت : اذهب مع محمد إلى ورقة . فانطلقا فقصَّ عليه فقال : « إذا خلوت وحدي سمعتُ نداءً خلفي يا محمد يا محمد ، فانطلق هارباً في الأفق » . فقال : لا تفعل إذا أتاك فائبت حتى تسمع ما يقول . ثم اتفنى فأخبرني . فلما خلا ناداه : يا محمد قل :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » . حتى بلغ « وَلَا الضَّالِّينَ »
ولكن هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقاً ، وذلك من وجهين :
أحدهما : أنه لا يفهم من هذه الرواية أن الفاتحة التي سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم
كانت في فجر النبوة أول عهد بالوحي الجلي وهو في غار حراء ، بل يفهم منها أن الفاتحة
كانت بعد ذلك العهد ، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة ، وبعد أن سمع النداء من خلفه
غير مرة ، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقى إليه .
وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيما نزل أول مرة . الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط
من سنده الصحابي ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحي ،
وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فبطل إذاً هذا الرأي الثالث وثبت الأول
أيضاً .

بيد أن صاحب الكشاف عزاً هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن
ابن حجر فنده فيما ذهب إليه من هذا العزو ، وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عددٌ
أقل من القليل .

القول الرابع : - أن أول ما نزل هو « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » واستدل قائلوه بما
أخرجه الواحدى بسنده عن عكرمة والحسن قالا : « أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ » بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَوَّلُ سُورَةٍ أُقْرَأَ » . وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً :
إحدهما : أن الحديث مرسل كسابقه فلا يناهض المرفوع . الثانية : أن البسملة كانت
بطبيعة الحال تنزل صدر الكل سورة إلا ما استثنى . إذن فهي نازلة مع ما نزل من صدر
سورة اقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر ما نزل على الإطلاق

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق ، واستند كل منهم

إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكان هذا من دواعي الاشتباه ، وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

الأول : أن آخر ما نزل ، قول الله تعالى في سورة البقرة « وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . أخرجه النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وكذلك أخرج ابن أبي حاتم قال : « آخر ما نزل من القرآن كله » « وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » الآية . وعاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها تسع ليالٍ ، ثم مات لليلتين خلتا من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً « بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ » . أخرجه البخاري عن ابن عباس والبيهقي عن ابن عمر .

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً وهي قوله سبحانه : « بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله سبحانه : « وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » وهي أطول آية في القرآن . أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب : « أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين » . أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدين » .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في قصة واحدة ، فأخير كل عن بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : ولكن النفس نستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى : « وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة

إلى ختام الوحي والدين، بسبب ما تحث عليه من الاستعداد ليوم المعاد، وما تنوّه به من الرجوع إلى الله، واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم، وذلك كله أنسب بالختام من آيات الأحكام المذكورة في سياقها. ثانيهما. التنصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولها تسع ليال فقط، ولم تظفر الآيات الأخرى بنصٍ مثله.

الرابع: أن آخر القرآن نزولاً قول الله تعالى في سورة آل عمران: «فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرَ أَبُو أُتْنَى» الآية. ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت: آخر آية نزلت هذه الآية: «فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ» إلى آخرها. وذلك أنها قالت: يارسول الله. أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت «^(١) وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ»، ونزل «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ^(٢)» ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة.

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقاً، وذلك لما بصرح به الخبر نفسه من أن الآية للذكورة آخر الثلاثة نزولاً وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء أي فهي آخر مقيد لا مطلق، وليس كلامنا فيه.

الخامس: أنه آية (وَمَنْ يَّقُلْ مُؤْمِنًا مُتَمَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره

(١) من سورة النساء وتامها: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا).

(٢) أي من أولها إلى آخرها وهي في سورة الأحزاب.

عن ابن عباس . قال : هذه الآية : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » هي آخر ما نزل ، وما نسخها شيء . ولا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها شيء » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل ، أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمداً ، لا آخر ما نزل مطلقاً .

السادس : أن آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وهي خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة « براءة » . واستند صاحب هذا الرأي إلى ما يرويه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وآخر سورة نزلت « براءة » . ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل في الموارث وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة . واحتج صاحب هذا القول برواية للترمذي والحاكم في ذلك عن عائشة رضي الله عنها . ويمكن ردّه بأن المراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام ، فلم تُنسخ فيها أحكام . وعليه فهي آخر مقيد كذلك .
الثامن : أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب . ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، ويؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكيتان بخلاف سائر السورة . ولعل قوله سبحانه : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ » الخ ؛ تشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولى الأعداء وإعراضهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) أخرجه ابن جرير

عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : « هذا أثرٌ مشكل ، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة محكمة » ٥١ . وهو يفيد أنها آخر مقيدة لا مطلق .

العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » رواه مسلم عن ابن عباس . ولكنك نستطيع أن نحمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مُشِعِرًا بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم . وبؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي » وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضي الله عنه بكى حين سمعها وقال : « السكّالُ دليلُ الزوال » ويحتمل أيضا أنها آخر ما نزل من السور فقط ، ويدل عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهها ، ورأيت أن الذي تستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قولُ الله في سورة البقرة : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيدة بما علمت ، لكن القاضي أبا بكر في الانتصار بذهب مذهبا آخر إذ يقول : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلُّ ما قال بضربٍ من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلامهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو » ٥١ ، وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المنتشرة بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ وهي طريقة مريحة ، غير أنها لا تلقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم .

مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة

نضع بين يديك هنا مثلين من أوائل وأواخر مخصوصة ببعض الأحكام الشرعية لنلاحظ فيهما سير التشريع الإسلامي وتدرجه الحكيم .

١ - ما نزل في الحجر

روى الطيالسي في مسنده عن ابن عمر قال : نزل في الحجر ثلاث آيات ، فأول شيء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَطْمِئِنُوا بِالْحَجْرِ وَالْمَيْسِرِ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ » الآية (١) فقيل : حرمت الحجر ، فقالوا : يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله ، فسكت عنهم . ثم نزلت هذه الآية (٢) « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ » فقيل حرمت الحجر قالوا : يا رسول الله لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم . ثم نزلت : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ » (٣) فقال رسول الله ﷺ : « حَرُمَتِ الْخَمْرُ » .

٢ - ما نزل في أمر الجهاد والدفاع

لم بشرع الجهاد دفاعاً في صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يُصب على المسلمين من أعدائهم صباً . بل كان الله يأمر بالعرفو والصفح ، ومن ذلك قوله

(١) وهي في سورة البقرة وتتمتها : « قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا لَأَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » .

(٢) وهي من سورة النساء وكالها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » .

(٣) والآية وما يليها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » وهي من سورة المائدة .

سبحانه في سورة البقرة : « وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ
إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ، فَاعْتَدُوا وَاصْفَحُوا
حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » فكانت أمراً صريحاً لهم بالصفوح
والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال ، ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى
يأتي أمر الله . ثم شرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة ، بقوله تعالى في سورة الحج
« أَذِنَ لِلَّذِينَ بَقَا تَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَعْمِهِمْ قَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ
دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَهَدَمَتِ سَوَاعِيقُ وَيَسْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ .
ثم حضَّ الله عليه حضاً شديداً في آخر الأمر ، فنزلت سورة براءة وهي من آخر
ما نزل من القرآن . وفيها قوله سبحانه : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ
كَافَّةً » وقوله : « أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ . ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » . وقوله . « إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

شبهة في هذا المقام

بقي أن ندحض شبهة أثبتت حول تعيين آخر ما نزل من القرآن . قالوا : لماذا لا
تسكون آية للمائدة آخر ما نزل من القرآن ؟ وهي قوله سبحانه « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » . مع أنها صريحة
في أنها إعلام بإكمال الله لدينه في ذلك اليوم المشهود الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة
في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة .

والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن ، وإتمام جميع الفرائض والأحكام .

والجواب : أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ، ولعلك لم تنس أن آية : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » كانت آخر الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط . وتلك قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة . والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره ، وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون . ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد ظهرت شوكته وعلت كلمته ، وأدبل له على الشرك وحزبه ، والكفر وجنده ، والنفاق وحشراته ، حتى لقد أجليّ للمشركون عن البلد الحرام ؛ ولم يخالفوا المسلمين في الحج والإحرام . قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة : « الأولى أن يتأول على أنه أكل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام ، وإجلاء المشركين عنه ، حتى حجّه المسلمون لا يخالفهم المشركون » وأيدّ هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : « كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً ، فلما نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت ، وحجّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين ، فكان ذلك من تمام النعمة « وَأَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي » .

نسأل الله أن يتم علينا نعمته آمين .

ملاحظة

لعلك بعد تحقيق أول ما نزل وآخره ، تستطيع أن تستدرك على ما أسلفناه في المبحث الثالث ، تقديرًا لمدة نزول القرآن على النبي ﷺ ناقلين إياه عن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى . ذلك أنه اعتبر يوم التاسع من ذى الحجة سنة عشر من الهجرة ، هو آخر أيام النزول وكأنه اعتمد على ما فهمه فى قوله سبحانه : « أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » الآية ، من أنه إكمال للدين بإكمال نزول القرآن . لكنك قد علمت ما فيه .

فلتصف أنت إلى تلك المدة التى ذكرها اثنين وسبعين يوماً ، هى عدّة الفرق بين التسعة والواحد والثمانين يوماً ، إذ أن آية « أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » عاش النبي ﷺ بعدها أحداً وثمانين يوماً كما روى ، وآية « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » عاش ﷺ بعدها تسعة فقط كما عرفت .

أما مبدأ نزول الوحي بالقرآن فمعلوم أنه كان فى اليوم الذى هبط فيه جبريل على النبي ﷺ بفار حراء بصدر سورة اقرأ . وقد قالوا : إنه يوافق السابع عشر من رمضان ، واعتمدوا فى ذلك على قوله سبحانه فى سورة الأنفال : « إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ » . فجعل يوم الفرقان هو يوم التقاء الجمعين فى غزوة بدر . وكان يوافق السابع عشر من رمضان على ما ذكره بعض أصحاب المغازى والسير .

ولا ريب أن هذا احتمال فى الآية مقبول ، ولكن هذا الاحتمال لا يكفى فى مثل هذا المقام ، لأنه احتمال مرجوح ، وظاهر الأدلة على خلافه . ذلك لأن السنة الصحيحة جاء فيها ما يفيد صراحة أن أرحمى ما تكون ليلة القدر التى نزل فيها القرآن ، فى الوتر فى العشر الأخير من رمضان . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء . بل ثبت من طريق

صحيح يرويه البخاري أيضاً أنه عليه السلام قال : « التمسوها في سابعة تنبى ، في تاسعة تنبى » أى اطلبوا ليلة القدر ليلة الحادى والعشرين أو ليلة الثالث والعشرين من ذلك الشهر . وهو مذهب الشافعى رضى الله عنه . ولا جدال فى أن هذه نصوص تنافى أن تكون ليلة القدر ليلة السابع عشر من رمضان . . .

ثم إن هذه الآية التى استدل بها هؤلاء ليست نصاً صريحاً فى أن المراد بما أنزله الله على عبده يوم الفرقان هو ما أنزله على نبيه ليلة القدر من القرآن . بل الظاهر أن قوله سبحانه : « وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ » معناه وما أنزلنا على عبدنا محمد عليه السلام من الوحي والملائكة والفتح فى ذلك اليوم المشهود الذى فرق الله فيه بين الحق والباطل ، وبين الإسلام والكفر ، فى أول موقعة تاريخية انتصف فيها الإسلام من أعدائه ، وقام للمسلمين بسببها شوكة ودولة وسلطان . « وهى غزوة بدر الكبرى » . وإلى هذا رأى جنح أكثر المفسرين . ويؤيده سياق النظم القرآنى الكريم ؛ فإن الآية نزلت لتروض قلوب المسلمين على الرضا بما شرع الله فى قسمة الغنائم ، وليقطعوا أطعاهم من الخمس الذى قضى الله أن يكون له لا لهم ، وليقتنموا بعد ذلك بالأربعة الأخماس الباقية ، فإن الفضل فى هذه الغنائم إنما هو لله قبلهم ، هو الذى أنزل فى هذا اليوم ما أنزل من هدايات وبشائر ثبتت قلوبهم . وهو الذى أنزل مدداً من لدنه ملائكة مقربين كثيرين وهو الذى سخر سائر أسباب الانتصار ، المعروفة فى هذه المعركة العظيمة . . . وإذا كان الفضل يرجع إلى الله فى هذا الانتصار ، فأطيعوا أيها المسلمون أمره فى قسمة الغنائم المتخلفة عنه . « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنَجُّبِ الْجُمُعَانِ . وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

المبحث الخامس

في أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداءً غير مرتبطٍ بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق . وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان . وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة . وهو موضوع بحثنا الآن . غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأؤٌ بعيد . وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم علي بن المديني شيخ البخاري ، منهم الواحدى والجمبرى وابن حجر ، ومنهم السيوطى الذى وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه (لباب النقول في أسباب النزول) .

إنما غرضنا في هذا المبحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأحد عشر وهى معنى سبب النزول ، وفوائدهمعرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعبيرات عن سبب النزول ، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد ، وتعدد النازل والسبب واحد ، والعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه ، وأدلة الجمهور في ذلك ، وشبهات المخالفين وتفنيدها ، وشبيهه بالسبب الخاص مع اللفظ العام .

معنى سبب النزول

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدةً عنه أو مبيدنةً لحكمه أيام وقوعه . وللمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ ، أو سؤال ووجه إليه ، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال .

سواء أ كانت تلك الحادثة خصومةً دبت ، كاخلاف الذي شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى تفادوا : السلاح السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمة في سورة آل عمران من أول قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْيَاقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ » إلى آياتٍ أخرى بعدها هي من أروع ما ينفر من الانقسام والشقاق ويرغب في المحبة والوحدة والاتفاق . أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب ، كذلك السكران الذي أم الناس في صلاته وهو في نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ » وحذف لفظ (لا) من « لا أَعْبُدُ » فنزلت الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » في سورة النساء .

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كواقعات عمر رضي الله عنه التي أفردها بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه قال : قال عمر : (وافقتُ ربي في ثلاثٍ : قلتُ يا رسولَ الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : « وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » وقلتُ يا رسولَ الله : إن نساءك يدخلُ عليهنَّ النبرُّ والفاجرُ ، فلو أمرتهنَّ أن يحتجبنَّ ، فنزلت آية الحجاب ^(١) . واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة فقلتُ لمن : « عسى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنكُنَّ » فنزلت كذلك (٥١) . وهذه في سورة التحريم .

(١) وهي قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاهُ . وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ، إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنكُمُ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ . وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ، ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ » من سورة الأحزاب

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي ﷺ يتصل بأمر مضى نحو قوله سبحانه
في سورة الكهف: « وَبَسَّأَلُو نَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ » النخ . أم يتصل بمحاضر نحو قوله
تعالى في سورة الإسراء: « وَبَسَّأَلُو نَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلُ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، وَمَا أُوتِيتُمْ
مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » أم يتصل بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات:
« بَسَّأَلُو نَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا » النخ .

والمراد بقولنا (أيام وقوعه) الظروف التي ينزل القرآن فيها متحدثاً عن ذلك السبب،
سواء أوقع هذا النزول عقب سببه مباشرة، أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكم، كالحديث
ذلك حين سألت قريش رسول الله ﷺ عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين .
فقال ﷺ (غداً أخبركم) ولم يستثن (أي لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ عليه الوحي
خمس عشرة يوماً على ما رواه ابن إسحاق، وقيل ثلاثة أيام، وقيل أربعين يوماً، حتى شق
عليه ذلك . ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ، وفي طيها يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب
الاستفتاء بالمشيئة ويقول له في سورة الكهف: « وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ، وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ
هَذَا رَشَدًا » .

ثم إن كلمة « أيام وقوعه » في تعريف سبب النزول ، قيد لا بد منه للاحتراز عن الآية
أو الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب ، بينما هي تتحدث عن بعض الوقائع والأحوال
الماضية أو المستقبلية ، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأممهم وكالحديث عن الساعة
وما يتصل بها ، وهو كثير في القرآن الكريم .

٢ - فوائد معرفة أسباب النزول

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإلمام بأسباب النزول، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ، وقد أخطأ فيما زعم؛ فإن لأسباب النزول فوائد متعددة، لا فائدة واحدة: (الأولى) معرفة حكمة الله تعالى على التعمين، فيما شرعه بالتنزيل، وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن. أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيّطت بهذه الأحكام ومن أجلها جاء هذا التنزيل. وأما الكافر فسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتحكم والظلم، خصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد. وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه، وقد مرّ بك في البحث السابق، فلا نعيده، ولا تغفل.

(الفائدة الثانية) الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها. حتى لقد قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب اهـ.

والنبي لك ذلك بأمثلة ثلاثة: (الأول) قال الله تعالى في سورة البقرة: «وَاللَّهُ لَشَرْقٍ وَالْمَغْرِبِ، فَأَيْنَمَا تُوأُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» فهذا اللفظ الكريم يدلُّ بظاهره على أن للإنسان أن يصلى إلى أية جهة شاء، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام، لافي سفر ولا حضر. لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة في نافلة السفر خاصة، أو فيمن صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه، تبين له أن الظاهر غير مراد، وإنما المراد التخفيف على خصوص المسافر في صلاة النافلة، أو على المجتهد

في القبلة إذا صلى وتبين له خطؤه . عن ابن عمر رضى الله عنهما أن هذه الآية نزلت في صلاة المسافر على الراحلة أينما توجهت . وقيل : عميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعدروا . وقيل في الآية غير ذلك ، ولكن ماذا كرهناه بكفيك .

(المثال الثاني) روى في الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » من سورة آل عمران .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون . وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألم النبي ﷺ عن شيء فكتبوه إياه وأخبروه بغيره ، وأرواه أنهم أخبروه بما سألم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه أى طلبوا منه أن يحمدهم على ما فعلوا . وهنالك زاو الإشكال عنه ، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

(المثال الثالث) أشكل على عروة بن الزبير رضى الله عنه أن يفهم فرضية السعى بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خالته أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، فأفهمته أن نفى الجناح هنا ليس نفياً للفرضية ، إنما هو نفى لما قر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعى بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إساف) وكان على المروة صنم يقال له : (نائلة) . وكان المشركون إذا سمعوا بينهما تمسحوا بهما . فلما ظهر الإسلام وكثر

الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك ، فنزلت الآية . كذلك جاءت بعض الروايات .

لكن جاء في رواية صحيح البخاري مانصه : فقال (أى عروة) لها (أى لعائشة) أ رأيت قول الله تعالى « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » : فوالله ما على أحدٍ جناحٍ ألا يطَّوَّفَ بالصفا والمروة . قالت : بثما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أوَّلَّها عليه ، كانت « لا جناحَ عليه ألا يطَّوَّفَ بهما » ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يُسَلِّمُوا يهْلُونَ لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل بتحرَّج أن يطوف بالصفا والمروة . فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله إنا كنا نتحرَّج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأَنْزَلَ اللهُ « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الآية . قالت عائشة « وقد سنَّ رسولُ اللهِ ﷺ الطوافَ بينهما ، فليس لأحدٍ أن يتركَ الطَّوْفَ بينهما » انتهى ما أردنا نقله . ومعنى يهْلُونَ : يحجَّون . ومناة الطاغية : اسم صنم ، وكان صنخة نصبها عمرو بن لحي بجهة البحر فكانوا يعبدونها . والشَّلُّ بضم الليم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة : اسم موضع قريب من قُدَيْدٍ من جهة البحر . وقديد بضم القاف : قرية بين مكة والمدينة . وكلمة « سنَّ » معناها في هذا الحديث شرَّع ، أو فرضَ بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية — كما ترى — تدلُّ على أنَّ عروة فهم من جملة « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » أنَّ الجناح منقضي أيضاً عن عدم الطواف بهما وعلى ذلك تنتفي الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفي الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح . أما عائشة رضي الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفا والمروة مستفادة من السنة ، وأن جملة « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

لا تنافي تلك الفرضية كما فهم عروة وإنما الذي ينفىها أن يقال : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا بِطُوفٍ بِهِمَا وَإِنَّمَا تَوَجَّهْ نَفْيُ الْحَرْجِ فِي الْآيَةِ عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالرُّوَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا الْحَرْجَ هُوَ الَّذِي كَانَ وَقُرَأَ فِي أَذْهَانِ الْأَنْصَارِ ، كَمَا بَدَّلَ عَلَيْهِ سَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ فَتَدْبِرُ .

(الفائدة الثالثة) دفع توهم الحصر ، عمّا يفيد بظاهره الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ ، أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » . ذهب الشافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله عناداً منهم ومحادة لله ورسوله ، فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشادة لهم ومحادة من الله ورسوله ، لا قصداً إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الشافعي أنه قال مامعناه : « إن الكفار لما حرموا ما أحل الله ، وأحلوا ما حرم الله ، وكانوا على المضادة والمحادة جاءت الآية مناقضة لغرضهم . فكأنه قال : لا حلالاً إلا ما حرمتموه ، ولا حراماً إلا ما أحللتُموه . نازلاً منزلة من يقول لك : لانا كل اليوم حلاوة فتقول لا آكل اليوم إلا حلاوة ، والغرض المضادة لالنفي والإثبات على الحقيقة . فكأنه تعالى قال : « لا حراماً إلا ما أحللتُموه من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وما أهل لغير الله به » ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ القصد لإثبات التحريم ، لا لإثبات الحل ١٠١ .

قال إمام الحرمين : وهذا في غاية الحسن ، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية ١٠١ .

(الفائدة الرابعة) تخصيص الحكم بالسبب ، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ . فأيات الظهار في مُفْتَتِحِ سُورَةِ الْمُجَادَلَةِ - وقد تقدمت -

سببها أن أوس بن الصامت ظَاهرَ من زوجته خَوَلة بنت حكيم بن نعلبة ، والحكم الذي تضمنته هذه الآيات خاصٌّ بهما وحدهما (على هذا الرأي) ، أما غيرها فيعلم بدليل آخر قياساً أو سواه . وبدهي أنه لا يمكن معرفة المقصود بهذا الحكم ولا القياس عليه إلا إذا علم السبب . وبدون معرفة السبب نصير الآية مُعْطَلةً خالية من الفائدة . (الفائدة الخامسة) معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا وَرَدَ مُخَصَّصٌ لها . وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باقٍ قطعاً . فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه . فلم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراج قطعاً للإجماع المذكور . ولهذا يقول الغزالي في المستصفى : « (ولذلك يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد) غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله ﷺ (الولد للفراش) . والخبر إنما ورد في وليدة زَمْعَةَ إذ قال عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هو أخي وابن وليدة أبي ، وُلِدَ على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام ، (أولدُ للفراش وللأهر الحجر) فأثبت للأمة فراشاً وأبو حنيفة لم يبلغه السبب ؛ فأخرج الأمة من العموم » ٥١ .

(الفائدة السادسة) معرفة من نزلت فيه الآية على التعمين ؛ حتى لا يشق به غيره ، فيهمم البريء ويبرأ المريب (مثلاً) . ولهذا رَدَّتْ عائشة على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية « وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا دَيْهِ أَفِ لَكُمَا » الخ من سورة الأحقاف . وقالت : (وَأَلَّهِ مَا هُوَ بِهِ ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُ لَسَمَّيْتُهُ) إلى آخر تلك القصة .

(الفائدة السابعة) تيسير الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتثبيت الوجدان ، في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها . وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث ، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواعي

تقرّر الأشياء وانتقاشها في الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر ، وذلك هو قانون تداعى المعانى ، المقرّر في علم النفس .

٣ — طريق معرفة سبب النزول

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار . ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوا مقعده من النار » . . . ومن هنا لا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسمع من شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب ومحتوا عن علمها . ٥١ .

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابي فهو مقبول ، وإن لم يعتد أي لم يعزّر برواية أخرى تقويه . وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه ، على حين أنه خبر لا مردّ له إلا السماع والنقل ، أو المشاهدة والرؤية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أى سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي ، فحكمه أنه لا يقبل إلا إذا صح واعتد به مرسل آخر وكان الراوى له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير .

٤ — التعبير عن سبب النزول

تختلف عبارات القوم في التعبير عن سبب النزول . فقارة بصرح فيها بلفظ السبب فيقال : (سبب نزول الآية كذا) وهذه العبارة نص في السببية لا تحتمل غيرها .

وتارة لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولكن يؤتى بفاء داخلية على مادة نزول الآية عقب سرود حادثة ، وهذه العبارة مثل تلك في الدلالة على السببية أيضاً . ومثاله رواية جابر الآتية قريباً . ومرة يُسأل الرسول ، فيُوحى إليه ويُجيب بما نزل عليه ولا يكون تعبير بلفظ سبب النزول ، ولا تعبير بتلك الفاء ، ولكن السببية تفهم قطعاً من المقام ، كرواية ابن مسعود الآتية عندما سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح . وحكم هذه أيضاً حكم ما هو نص في السببية . ومرة أخرى لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء ، ولا بذلك الجواب اللبني على السؤال ، بل يقال : نزلت هذه الآية في كذا (مثلاً) . وهذه العبارة ليست نصاً في السببية ، بل تحتملها وتحتمل أمراً آخر ، هو بيان ما تضمنته الآية من الأحكام . والقرائن وحدها هي التي تُعيّن أحدها هذين الاحتمالين أو تُرجّعه . ومن هنا نعلم أنه إذا وردت عبارتان في موضوع واحد : إحداهما نص في السببية لنزول آية أو آيات ، والثانية ليست نصاً في السببية لنزول تلك الآية أو الآيات ، هنالك نأخذ في السببية بما هو نص ، ونحمل الأخرى على أنها بيان للدلول الآية ، لأن النص أقوى في الدلالة من المحتمل .

مثال ذلك : ما أخرجه مسلم عن جابر قال : كانت اليهود تقول « من أتى امرأة من دبرها في قبيلها) جاء الولد أخوآل » ، فأنزل الله « نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ ، وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » من سورة البقرة . . . وما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال : (أنزلت « نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ » في إتيان النساء في أدبارهن) .

فالعمل عليه في بيان السبب هو رواية جابر الأولى ، لأنها صريحة في الدلالة على السبب . وأما رواية ابن عمر فتحمل على أنها بيان لحكم إتيان النساء في أدبارهن وهو التحريم . استنباطاً منه .

أما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات ليس شيء منها نصاً ، كأن يقول بعض المفسرين : نزلت هذه الآية في كذا . ويقول الآخر : نزلت في كذا « ثم يذكر شيئاً آخر غير ما ذكره الأول » ، وكان اللفظ يقتناولهما ، ولا قربنة تصرف إحداهما إلى السببية ، فإن الروابطين كليهما تحملان على بيان ما يقتناوله من المدلولات . ولا وجه لمحلها على السبب .

وأما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات كلها نصاً في السببية ، فهنا يقشعب الكلام . ولنفرده بعنوان :

٥ - تعدد الأسباب والنازل واحد

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، وذكرت كل من الروابطين سبباً صريحاً غير ما تذكره الأخرى ، نُظر فيهما . فإما أن تكون إحداهما صحيحة ، والأخرى غير صحيحة . وإما أن تكون كليهما صحيحة ولكن لإحداهما مرجح دون الأخرى . وإما أن تكون كليهما صحيحة ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى ، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً . وإما أن تكون كليهما صحيحة ، ولا مرجح ، ولا يمكن الأخذ بهما معاً . فتلك صور أربع ، لكل منها حكم خاص نسوقه إليك :

« أما الصورة الأولى » - وهي ما صححت فيه إحدى الروابطين دون الأخرى - فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب . وورد الأخرى غير الصحيحة . مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأنته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك » فأنزل الله : « وَالصُّحَىٰ ، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ » . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبه ، عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها وكانت

خادم رسول الله ﷺ : « أَنْ جَرَّوْا دَخَلَ بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فَاتَ ، فَكَثَّ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَقَالَ : يَا خَوْلَةَ مَا حَدَّثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ جَبْرَيْلُ لَا يَأْتِينِي . فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ هَيَّأَتِ الْبَيْتَ وَكَذَّبْتَهُ ، فَأَهْوَيْتُ بِالْمَكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ ، فَأَخْرَجْتُ الْجَرَّوُ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَعْدًا^(١) لِحَيْتِهِ ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَالضُّحَى » إِلَى قَوْلِهِ « فَتَرَضَى » . فَتَحْنُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الرَّوَابِئِينَ نَقَدَّمُ الرَّوَابِيَةَ الْأُولَى فِي بَيَانِ السَّبَبِ لَصَحَّتْهَا ، دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهَا مِنْ لَا يَعْرِفُ . قَالَ ابْنُ حَجْرٍ : « قِصَّةُ إِبْطَاءِ جَبْرَيْلَ بِسَبَبِ الْجَرَّوِ مَشْهُورَةٌ ، لَكِنْ كَوْنُهَا سَبَبُ تَزْوِيلِ الْآيَةِ غَرِيبٌ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ ، فَالْمَعْتَمَدُ مَا فِي الصَّحِيحِ » ٥١ .

« وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ » - وَهِيَ صَحَّةُ الرَّوَابِئِينَ كَلْتِيهَا وَإِلْحَادَاهَا مَرْجِحٌ - فَحُكْمُهَا أَنْ نَأْخُذَ فِي بَيَانِ السَّبَبِ بِالرَّاجِعَةِ دُونَ الْمَرْجُوحَةِ . وَالْمَرْجِحُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهَا أَصَحَّ مِنَ الْأُخْرَى ، أَوْ أَنْ يَكُونَ رَاوِي إِحْدَاهَا مَشَاهِدًا لِلْقِصَّةِ دُونَ رَاوِي الْأُخْرَى . مِثَالُ ذَلِكَ : مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ . وَهُوَ يَتَوَكَّمُ عَلَى عَسِيْبٍ . فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ سَأَلْتُمُوهُ . فَقَالُوا : حَدَّثْنَا عَنِ الرُّوحِ . فَقَامَ سَاعَةً وَرَفَعَ رَأْسَهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوْحِي إِلَيْهِ ، حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ : « قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوْتِيْتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » . وَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلْيَهُودِ ، أَعْطَوْنَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ . فَقَالُوا : أَسْأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَسَأَلُوهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ » الْآيَةَ .

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : « وَقَدْرَعْدَ كَنَصْرٍ وَمَنْعٍ . وَقَالَ هَامِشُ الْقَامُوسِ : وَقَدْ اسْتَعْمَلَ رَعْدٌ ثَلَاثِيًّا أَيْضًا مَجْهُولًا دَائِمًا ، كَجُنِّ . قَالُوا : رُعْدٌ أَيْ أَصَابَتْهُ رَعْدَةٌ . قَالَه الْخَلْفَاجِيُّ فِي شَرْحِ الشِّفَاءِ » ٥١ .

فهذا الخبر الثاني يدل على أنها بمكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش إياه . أما الأول
فصریح في أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه ، وهو أرجح من وجهين : أحدهما
أنه رواية البخاري ، أما الثاني فإنه رواية الترمذي ، ومن المقرر أن ما رواه البخاري
أصح مما رواه غيره . ثانيهما أن راوي الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهد القصة
من أولها إلى آخرها كما تدل على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثاني فإن راويه
ابن عباس لا تدل الرواية على أنه كان حاضر القصة ، ولا ريب أن للمشاهدة قسوة في
التحمل وفي الأداء ، وفي الاستيقاظ ليست لغير المشاهدة ، ومن هنا أعملنا الرواية الأولى ،
وأعملنا الثانية .

« وأما الصورة الثالثة » - وهي ما استوت فيه الروايتان في الصحة ، ولا مرجح
لإحداها ، لكن يمكن الجمع بينهما ، بأن كلاً من السببين حصل ونزلت الآية عقب
حصولها معاً ، لتقارب زمنيهما فحكم هذه الصورة أن نحمل الأمر على تعدد السبب لأنه
الظاهر ، ولا مانع يمنعه . قال ابن حجر : « لا مانع من تعدد الأسباب » .

مثال ذلك : ما أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية
قذف امرأته عند النبي ﷺ بشر يك بن سحماً . فقال النبي ﷺ : « البينة أو حد
في ظهرك » . فقال يا رسول الله ، إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق بكتف
البينة . وفي رواية أنه قال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن الله تعالى
ما يبزي ظهري من الحد . فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : « والذين يرمون
أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم » حتى بلغ « إن كان من الصادقين » اه
وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان « واللفظ للبخاري » عن سهل بن سعد « أن عويمراً أتى عاصم
ابن عدي ، وكان سيد بني عجلان ، فقال : كيف تقولون في رجل وجد مع

امرأته رجلاً أقتله فتقبلوه، أم كيف يصنع؟ سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فأتى عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله « وفي رواية مسلم » فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكرة رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها. فقال عويمر والله لأنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاهه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً، أقتله فتقبلوه، أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك. فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باللاعنة بما سمى الله في كتابيه فلاعنها « ١٠٥ ». فهاتان الروايتان صحيحتان، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى، ومن السهل أن نأخذ بسككتهما تقرب زمانيهما، على اعتبار أن أول من سأل هو هلال بن أمية، ثم قفاه عويمر قبل إجابته، فسأل بواسطة عاصم مرة وبمنه مرة أخرى، فأنزل الله الآية إجابة للحادثين معاً. ولا ريب أن إعمال الروايتين بهذا الجمع، أولى من إعمال إحداهما وإهمال الأخرى، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه. ثم لا جواز أن نردّهما معاً، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما. ولا جواز أيضاً أن نأخذ بسواحدة ونردّ الأخرى، لأن ذلك ترجيح بلا مرجح. فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معاً. وإليه جنح النووي وسبقه إليه الخطيب فقال: « لعلهما اتفقا لما ذلك في وقت واحد » ١٠٥.

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات اللاعنة نزلت في هلال أولاً، ثم جاء عويمر فأفتاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال. قال ابن الصباغ: قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً. وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر « إن الله أنزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس.

« وأما الصورة الرابعة » - وهي استواء الروايتين في الصحة، دون مرجح

لإحداها ، ودون إمكان للأخذ بهما معاً لبعُدِ الزمان بين الأسباب - فحكما أن
نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعدد أسباب النزول التي تحدث عنها هاتان
الروايتان ، أو تلك الروايات - لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع منه . قال الزركشي
في البرهان : « وقد ينزلُ الشيءُ تعظيماً لشأنه ، وتذكيراً عند حدوث سببه خوف
نسيانه » ٥١٥ .

(مثال ذلك) ما أخرجه البيهقي والبرزاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وقف على
حزرة حين استشهد وقد مُثلَ به ، فقال : « لَأَمْثَلَنَ بسبعينَ منهم مكانك » فنزل
جبريل والنبي ﷺ واقف - بخواتيم سورة النحل « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبِلُوا بِمِثْلِ
مَا عُوِقِبْتُمْ بِهِ » إلى آخر السورة ، وهن ثلاث آيات .

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب قال : (لما كان يوم أُحُدٍ أصيبَ من
الأنصارِ أربعةٌ وستون ، ومن المهاجرين ستة ، منهم حمزة ، فقتلوا به ، فقالت الأنصار :
لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لَنُرِيَنَّ (أي لنزيدن) عليهم . فَمَا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ
مَكَّةَ أَنْزَلَ اللَّهُ « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ » الآية .

فالرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد ، والثانية تفيد أنها نزلت يوم
فتح مكة ، على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع سنين ، فبعد أن
يكون نزول الآية كان مرة عقيبتها معاً . وإذن لا مانع لنا من القول بتعدد نزولها ،
مرة في أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب البعض إلى أن سورة النحل كلها مكية .
وعليه فتكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين اللتين في المدينة ،
وتسكون عدة مرات نزولها ثلاثاً . وبعضهم يقول إن سورة النحل مكية ما عدا
خواتيمها تلك فإنها مدنية ، وعليه فعدة مرات نزولها ثقتان فقط .

شبهة وجوابها

وإذا استشكل على تكرار النزول بأنه عبث ما دامت الآية قد نزلت قبل ذلك السبب الجديد ، وحفظها الرسول ﷺ واستظهرها الحُفَاط من الصعابة ، ويمكن الرجوع إليها من غير حاجة إلى نزولها مرة أخرى .

(فالجواب) أن هناك حكمة عالية في هذا التكرار ، وهي تنبيه الله لعباده ، ولفت نظرهم إلى ما في طي تلك الآيات المكررة من الوصايا النافعة ، والفوائد الجمة ، التي هم في أشد الحاجة إليها . فعنوانهم سورة النحل التي معنا مثلاً ، نلاحظ أن الحكمة في تكرارها هي تنبيه الله لعباده أن يحرصوا على العمل بما احتوته من الإرشادات السامية في تحريم العدالة ، وضبط النفس عند الغضب ، ومراقبة الخالق حتى في القصاص من الخلق ، والتدرُّع بالصبر والثبات . والاعتماد على الله والثقة بتأييده ونصره ، لكل من اتقاه وأحسن في عمله ، جعلنا الله منهم أجمعين آمين .

أضف إلى هذه الحكمة ما ذكره الزركشي آنفاً من أن تكرار النزول تعظيم لشأن المكرر ، وتذكير به خوف نسيانه .

٦ - تعدد النازل والسبب واحد

قد يكون أمرٌ واحدٌ سبباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعددةٍ « على عكس ما سبق » ولا مانع من ذلك ، لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس ، وهداية الخلق ، وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان .

مثال السبب الواحد تنزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبري والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ جالساً في ظلِّ شجرةٍ فقال : « إنه سيأتيكم إنسانٌ بنظرٍ إليكم بعيني شيطانٍ ، فإذا جاء ، فلا تُكلموه . فلم يلبثوا أن طلع رجلٌ أزرق العينين ، فدعاه رسول الله ﷺ فقال : علام تشتمني أنت وأصحابك ؟ فأطلق الرجلُ لُجاءً بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوزَ

عَنَّهُمْ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَخْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ
إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ هِيَ بِلْمَا لَمْ يَقُولُوا ، وَمَا نَعْمُوا إِلَّا أَنْ أَعْتَقَهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ .
فَإِنْ يَتُوبُوا بَلَّكَ خَيْرَ أَلَهُمْ وَإِنْ يَتُوبُوا يَعْزِبْهُمْ اللهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ،
وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ » من سورة التوبة .

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا : فأنزل الله : « يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ
جَمِيعًا فَيَخْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَخْلِفُونَ لَكُمْ ، وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْكَاذِبُونَ . اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللهِ . أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ .
إِلَّا إِنْ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَالِسُونَ » ١٥ من سورة المجادلة .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم
سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فأنزل الله :
« فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى تَعْضُقُهُمْ
مِنْ بَعْضٍ ، فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ، وَأُودُوا فِي سَبِيلِي ، وَقَاتَلُوا
وَقُتِلُوا ، لَا أَكْفُرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا ذَخَلْنَاهُمْ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا
مِنْ عِنْدِ اللهِ وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » ١٥ من سورة آل عمران .

وأخرج الحاكم أيضاً عنها أنها قالت : قلت يا رسول الله : تذكركم الرجال ولا تذكركم
النساء فأنزلت : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ (١) » وأنزلت « أُنثَى لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ
مِّنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى (٢) » .

(١) من سورة الأحزاب وتامها : « وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَائِمِينَ وَالْقَائِمَاتِ ،
وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ ، وَالْمُتَّصِدِّقِينَ
وَالْمُتَّصِدِّقَاتِ ، وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ ، وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ
اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ، أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا » .

(٢) وهي من آية آل عمران السابقة .

وأخرج الحاكم أيضا أنها قالت تفزُّ الرجال ولا تفزُّ النساء، وإيماننا نصفُ الميراث.
فأنزل الله « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ »^(١) وأنزل : « إِنَّ
لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ »^(٢) .

٧ — العموم والخصوص

بين لفظ الشارع وسببه

هذا مبحثٌ أفردته الأصوليون بالكلام لأن مهمتهم الاستدلال بألفاظ الشارع على الأحكام ، ونحن نلخص لك هنا ما يسمح به المقام لمناسبة أسباب النزول وما ينزل فيها مما يوافقها أو لا يوافقها في العموم والخصوص فنقول : اعلم أن لفظ الشارع الوارد جواباً لسؤال أو سببٍ قد يكون مستقلاً أو مفيداً وحده بقطع النظر عن السبب أو السؤال الوارد فيه . وقد يكون غير مستقل ، بمعنى أنه لا يفيد إلا إذا لوحظ معه السبب أو السؤال .

ولكل من هذين النوعين حكمه :

فأما الجواب الذي ليس بمستقل : فتحكمه أنه يساوى السؤال في عمومته باتفاق الأصوليين ويساويه أيضاً في خصوصه على الرأى السائد عندهم .
فلو قال سائل : هل يجوز الوضوء بماء البحر ، فأجيب بلفظ (نعم) ، أو لفظ (يجوز) ، كان المعنى : يجوز الوضوء بماء البحر لكل من أراد من الناس لا لخصوص هذا السائل ، وذلك لأن السؤال استفهام عن الجواز مطلقاً من غير اعتبار خصوص المتكلم ، فكذلك جوابه ، لأنه غير مستقل .

ولو قال السائل : توضأت بماء البحر ، فأجيب بلفظ (يُجْزئُكَ) ، كان معناه :

(١) من سورة النساء وتامها قد تقدم .

(٢) من سورة الأحزاب ، وتامها قد تقدم أيضاً قريباً .

أن الوضوء بماء البحر يجزى السائل وحده ، لأن السؤال خاصٌ بالمتكلم ، فكذلك جوابه غيرُ المستقل . أما غيرُ المتكلم فلا يُعلم حكمه من هذا الجواب ، بل يُعلم من دليل آخر كالقياس ، أو كقوله عَلَيْهِ : « حكى عَلَى الواحدِ حكى عَلَى الجماعةِ » . ذلك كله في الجواب غير المستقل .

وأما الجواب المستقل فتارة يكون مثل السبب ، في أن كلاً منهما عامٌ أو خاصٌ . وحكمه إذن أنه يساويه . فاللفظ العامُّ يتناول كلَّ أفراد سببه العام في الحكم ، واللفظُ الخاصُّ مقصورٌ على شخص سببه الخاصُّ في الحكم . وهذا محل اتفاق بين العلماء ، لمكان التكافؤ والتساوي بين السبب وما نزل فيه . وأمثلة الأول - وهو العامُّ فيهما - كثيرة . منها الآيات النازلة في غزوة بدر ، والآيات النازلة في غزوة أحد من سورة آل عمران . ومثال الثاني - وهو الخاصُّ فيهما - قوله سبحانه في سورة الليل : « وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى » .

قال الجلالُ المحلى : هذا نزل في الصديق رضى الله عنه ، لما اشترى بلالا للمذنب على إيمانه وأعتقه . فقال للكفار : إنما فعل ذلك ليد كانت له عنده فنزلت : « وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى . وَلَسَوْفَ يَرْضَى » .

واعلم أن هذا التمثيل لا يستقيم إلا على اعتبار أن أل في لفظ « الْأَتْقَى » للمهد ، والمهد هو الصديق رضى الله عنه .

وتارة يأتي الجواب المستقل غير متكافئ مع السبب في عمومته وخصومه . وتحت ذلك صورتان : (إحداها) عقلية محضة غير واقعة ، وهي أن يكون السبب عاماً واللفظ خاصاً . وإنما كانت عقلية محضة وفرضية غير واقعة ، لأن حكمة الشارع تجلُّ عن أن تأتي بجوابٍ قاصرٍ ، لا يتناول جميع أفراد السبب . أضف إلى ذلك أنه يخلُّ ببلاغة القرآن ، القائمة على رعاية مقتضيات الأحوال . وهل يعقل أن يسأل

سائلٌ فيقول مثلاً؟ هل يجوز لجماعة المسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم ويقاتلوا من قاتلهم،
فيأتي الجواب قائلاً : لك أنت أن تدافع عن نفسك وتقاتل من قاتلك .
(الصورة الثانية « هي عموم اللفظ وخصوص سببه .

٨ - عموم اللفظ وخصوص سببه

ومعناه أن يأتي الجواب أعم من السبب، ويكون السبب أخص من لفظ الجواب.
وذلك جائز عقلاً ، وواقعٌ فعلاً ، لأنه لا محذور فيه ولا قصور ، بل إن عمومه مع
خصوص سببه موفٍ بالغاية ، ومؤدٍ للمقصود وزيادة .

بيد أن العلماء اختلفوا في حكمه : أعموم اللفظ هو المعتبر أم خصوص السبب ؟ .
ذهب الجمهور إلى أن الحكم يتناول كل أفراد اللفظ ، سواء منها أفراد السبب ، وغير
أفراد السبب . ولنضرب لك مثلاً : حادثة قذف هلال بن أمية لزوجته ، وقد نزل
فيها قول الله تعالى : « وَالَّذِينَ بَرَّمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » الخ ، نلاحظ فيها أن السبب
خاص ، وهو قذف هلال هذا ، لكن جاءت الآية النازلة فيه بلفظ عام - كما ترى -
وهو لفظ « الَّذِينَ بَرَّمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » . وهو اسم موصول ، والموصول من صيغ
العموم ، وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولاً عليه من غير تخصيص . فيتناول بعمومه
أفراد القاذفين في أزواجهم ، ولم يجدوا شهداء إلا أنفسهم ، سواء منهم هلال بن أمية
صاحب السبب وغيره ، ولا يحتاج في سحب هذا الحكم على غير هلال إلى دليل آخر
من قياس أو شواه بل هو ثابت بعموم هذا النص . ومعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد
مع النص . ذلك مذهب الجمهور .

وقال غير الجمهور : إن العبرة بخصوص السبب . ومعنى هذا أن لفظ الآية يكون
مقصوراً على الحادثة التي نزل هو لأجلها ، أما أشباهها فلا يعلم حكمها من نص الآية ،
إنما يعلم بدليل مستأنف آخر ، هو القياس إذا استوفى شروطه ، أو قوله ﷺ :

« حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ ». فَأَيَّةُ الْقَذْفِ السَّابِقَةِ النَّازِلَةِ بِسَبَبِ حَادِثَةِ هَلَالٍ مَعَ زَوْجِهِ خَاصَّةً بِهَذِهِ الْحَادِثَةِ وَحَدَّهَا، « عَلَى هَذَا الرَّأْيِ ». أَمَّا حُكْمٌ غَيْرُهُمَا يَشْبَهُهُمَا، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ قِيَاسًا عَلَيْهَا أَوْ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ.

وَيَجِبُ أَنْ نَلْحَظَ، أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الْقَائِمَ بَيْنَ الْجُمْهُورِ وَغَيْرِهِمْ، مُحْتَمَلٌ إِذَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَخْصِيسِ لَفْظِ الْآيَةِ الْعَامَّةِ بِسَبَبِ نَزْوَلِهِ، أَمَّا إِذَا قَامَتْ تِلْكَ الْقَرِينَةُ فَإِنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِهِ مَقْصُورًا عَلَى سَبَبِهِ لَا مُحَالَةً، بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

كَأَيْجِبُ أَنْ نَلْحَظَ أَيْضًا أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ يَتَعَدَّى عِنْدَهُوَلَاءِ وَهَؤُلَاءِ إِلَى أَفْرَادٍ غَيْرِ السَّبَبِ. بَيِّدُ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَتَنَاوَلُهُمْ بِهَذَا النَّصِّ نَفْسَهُ، وَغَيْرِ الْجُمْهُورِ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ إِلَّا قِيَاسًا أَوْ بِنَصِّ آخَرَ كَالْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ: « حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ ».

وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية بقوله: « قد يحىء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان للذكور شخصًا، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت، وإن آية الكفالة نزلت في جابر بن عبد الله، وإن آية قوله « وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » نزلت في بني قريظة والنضير، ونظائر ذلك مما يذكر أن نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين. فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق. والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب: هل يختص بسببه؟ لم يقل أحد إن عموماً الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين. وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ. والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلة « أ. هـ ».

ولعل ثمرة هذا الخلاف ترجع إلى أمرين: «أحدهما» أن الحكم على أفراد غير السبب مدلول عليه بالنص النازل فيه عند الجمهور. وذلك النص قطعي المتين اتفاقاً ، وقد يكون مع ذلك قطعي الدلالة . أما غير الجمهور فالحكم عندهم على غير أفراد السبب ليس مدلولاً عليه بذلك النص بل بالقياس أو الحديث المعروف ، وكلاهما غير قطعي .

« الثاني » أن أفراد غير السبب كلها يتناولها الحكم عند الجمهور ، مادام اللفظ قد تناولها . أما غير الجمهور فلا يسحبون الحكم إلا على ما استوفى شروط القياس منها دون سواه إن أخذوا فيه بالقياس .

د - أدلة الجمهور

استدل الجمهور على مذهبهم بأدلة ثلاثة: « الأول » أننا نعلم أن لفظ الشارع وحده هو الحجة والدليل دون ما احتف به من سؤال أو سبب ؛ فلا وجه إذن لأن نخصص اللفظ بالسبب . وكيف يسوغ أن نجعل ما ليس حجة في الشرع متحكماً بالتخصيص على ماهو الحجة في الشرع ؟

والدليل على أن لفظ الشارع وحده هو الحجة أن الشارع قد بصرف النظر عن السؤال ، ويمدل بالجواب عن سنن السؤال للحكمة ، نحو قوله تعالى في سورة البقرة : « بَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ مَا أُنْفِقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ » فإن ظاهر هذه الآية أن النبي ﷺ سئل عن بيان ما ينفقونه ؛ فجاء الجواب ببيان من ينفقون عليهم . وذلك من أسلوب الحكيم ؛ لأن معرفة مصارف النفقة والصدقة أهم من معرفة المصروف فيها ، فإن إصلاح الجماعة البشرية لا يكون إلا عن طريق تنظيم النفقة والإحسان ، على أساس توجيهها إلى المستحقين دون سواهم . وهذا وجه في الآية تراه وجيهاً ،

ولإن كانت الآية قد أهارت إشارة خفيفة إلى بيان ما ينفقونه بقوله سبحانه «من خير»
غير أنها إشارة إجمالية لا تشيع حاجة السؤال .

ويمكن أن تنظم من هذا دليلاً منطقياً من باب القياس الاقتراني ، تقريره هكذا :
اللفظ العام الوارد على سبب خاص هو الحجة وحده عند الشارع ، وكل ما كان كذلك
يعتبر عمومه ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومه . وهو المطلوب .

كما يمكن أن تنظم منه قياساً استثنائياً تقريره :

لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص مُعتبراً عمومه لما كان لفظ الشارع
وحده هو الحجة ، لكن التالي باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو المقدم ، وثبت نقيضه وهو
أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومه ، وهذا هو المطلوب .

«الدليل الثاني» أن الأصل هو حمل الألفاظ على معانيها المتبادرة منها عند
الإطلاق أي عند عدم وجود صارفٍ بصرف عن ذلك المتبادر ، ولا صارفٍ للفظ هنا
عن إرادة العموم ، فلا جرم يبقى على عمومه . أما ما يتوهمه المخالفون من أن خصوص
السبب صارفٍ عن إرادة العموم ، فمدفوعٌ بأن مجرد خصوص السبب لا يستلزم إخراج
غير السبب من تناول اللفظ العام إياه . فلا يصلح أن يكون قرينة مانعة من إرادة
ما وضع له اللفظ العام . وهو العموم الشامل لجميع الأفراد .

ويمكن أن تنظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً هكذا : اللفظ العام الوارد على سبب
خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل ما كان كذلك يبقى على عمومه . فاللفظ
العام الوارد على سبب خاص يبقى على عمومه وهو المطلوب .

ويمكن أن تنظم من ذلك الدليل قياساً استثنائياً أيضاً يقول : لو لم يكن اللفظ
العام الوارد على سبب خاص باقياً على عمومه عند الإطلاق للزم استعمال اللفظ في غير
ما وضع له بلا قرينة ، لكن التالي باطل ، فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام

الوارد على سبب خاص باقى على عمومه عند الإطلاق . وذلك هو المطلوب .
« الدليل الثالث » احتجاج الصحابة والمجاهدين فى سائر الأعصار والأمصار بعموم تلك الألفاظ الواردة على أسباب خاصة فى وقائع وحوادث كثيرة من غير حاجة إلى قياس أو استدلال بدليل آخر . وكيف ينكر هذا ؟ وأكثر أصول الشرع أخرجت على أسباب خاصة ، ورغم خصوص تلك الأسباب قد فهموا من الألفاظ النازلة فيها حقيقة العموم ، ثم صاغوا من عموماتها كثيراً من الأصول . فاستدلوا بآية السرقة على وجوب قطع كل يد مع أنها نازلة فى خصوص سرقة المجنون أو رداء صفوان . واحتجوا بآيات الظهار على وجوب الكفارة المذكورة فيها والعمل بأحكامها على كل من ظاهر ، مع أنها نازلة فى خصوص من عرفت قبل . وكذلك برهنوا بآيات اللعان على شمول حكمه لكل من قذف زوجته ولم يكن معه شهود على حين أنها نازلة فى خصوص من ذكرنا سابقاً .

ويمكن أن تنظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً نصه : عموم اللفظ الوارد على سبب خاص قد اعتبره الصحابة والمجاهدون ، وكل ما كان كذلك فهو للمعتبر . فعموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو للمعتبر .

ويمكن أن تنظم منه دليلاً استثنائياً نصه : لو لم يكن عموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو للمعتبر ، لما اعتبره الصحابة والمجاهدون ، لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وثبت نقيضه ، وهو المطلوب .

ملاحظة :

لا يبعد عليك أن تستدل للمقدمات الصغرى والكبرى فى الأقيسة الاقترانية التى ذكرناها ، خصوصاً بعد أن تنظر فيما نثرناه قبلها من عرض الأدلة بالأسلوب المألوف الخالى من القيود الشكلية ، فى الاصطلاحات المنطقية .

وبمثل ذلك تستطيع أن تستدلّ للملازمات وبطلان التوالى، فيما نظمناه بين يدك من الأقيسة الاستثنائية . فتأمل .

١٠ — شبهات المخالفين وتفنيدها

استفند مخالفو الجمهور إلى شبهاتٍ خمسٍ لتأييد مذهبهم - وهو أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ - ولكنك سترى مصرع هذه الشبهات بين يدك :

« الشبهة الأولى » يقولون : إن الإجماع قد انعقد على عدم جواز إخراج السبب من حكم العام الوارد على سبب خاص ، إذا ورد مخصّص . وذلك يستلزم أن العام مقصور على أفراد السبب لا يتناول غيرها ، لأنه لو لم يكن مقصوراً عليها لتساوت هي وغيرها في جواز الإخراج عند المخصّص . وذلك ممنوع ، للإجماع المذكور .

والجواب : أن الإجماع المذكور لا يستلزم قصر العام على أفراد الخاص كما يقولون ، بل هو واقف عند حدود معناه من أن أفراد السبب لا تخرج بالمخصّص ، وذلك للمعنى مُحَقَّق لعدم التساوى بين أفراد السبب وغيرها في حالة الإخراج بالمخصّص ، لكنه لا يمنع دخول غير أفراد السبب في حكم العام إذا تناوله اللفظ ، وذلك لأدلة الجمهور السابقة .

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول :

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لجاز إخراج أفراد السبب إذا ورد مخصّص لكن إخراج أفراد السبب عند وجود المخصّص ممنوع ، لانعقاد الإجماع على امتناعه . فبطل ما أدى إليه وهو المقدم ، وثبت نقيضه ، وهو أن العبرة بخصوص السبب . دليل التلازم أن العام نستوى أفراداه ، فإذا أخذنا بعموم اللفظ ولم نخصه بالسبب

تساوت أفراد السبب وغيرها مما اندرج تحت ذلك العام ، فإذا جاء مخصص جاز أن يُخرج أفراد السبب .

ويُجاب بإبطال الملازمة ، ومنع أن أفراد العام متساوية . وسند المنع أن الإجماع معتقد على أن أفراد السبب تمايز عن غيرها بأنها لا تُخرج بالتخصيص . فإن تساوت هي وأفراد غير السبب دخولاً ، فلن يتساوى الجميع خروجاً . وإذن يبقى العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، للأدلة السابقة .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وبتدوينها . ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد سببه الخاص . وهذا معنى أن العبارة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ .

والجواب : أنه لا وجه لكم في أن تجعلوا فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علماً عن طريق نقل الرواة فوائد عدة ، ومزايا جمّة ، وذكرناها في مطالع هذا المبحث . وهي غير ما ذكرتم ، فأرجعوا إليها إن شئتم . ويمكن أن ننظم من ذلك قياساً استقنائياً أيضاً هكذا : لو لم تكن العبارة بخصوص السبب لما نقله الرواة واهتموا بديانته وتدوينه لكن التالي باطل بالحسّ والشاهدة ، فثبت تقيض المقدم وهو أن العبارة بخصوص السبب دليل الملازمة أنه لا يفهم لنقل الرواة وهمايتهم بديان الأسباب فائدة غير التخصيص .

والجواب أننا نمنع دليل الملازمة ، كيف ؟ ولأسباب النزول فوائد متعددة قد قصصناها عليك أول هذا المبحث فحذار أن تنسى .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن تأخير البيان عن وقوع الواقعة وتوجيه السؤال في العام الوارد على سبب يدل على أن العبارة بخصوص السبب ، لأن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد حدوث سببه ، يفهم منه أن السبب هو الملحوظ وحده للشارع في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه ، وإلا لما ربطه بالسبب ، بل لأنزله قبله ، أو أخره عنه .

والجواب أنه يكفي في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب أن يكون اللفظ العام بياناً له ولو مع ما يشابهه من كل ما يندرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بياناً له وحده كما ذكرتم .

ويمكن أن تصوغ من هذا قياساً هكذا : لو لم تكن العبارة بخصوص السبب ، لما أُخِّرَ البيان إلى وقوع الواقعة أو توجيه السؤال . لكن التالي باطل ، فثبت نقيض المقدم وهو المطلوب . دليل الملازمة أن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال لا يفهم منه إلا أنه بيان لهذا السبب وحده ، وذلك معنى أن العبارة بخصوصه .
والجواب : أننا نمنع دليل الملازمة ، أي نمنع أنه لا يفهم من تأخير البيان إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال إلا أن يكون اللفظ العام النازل بسببها بياناً لهذا السبب وحده . كيف؟ والتأخير يفهم منه أن اللفظ العام جاء بياناً له مع أشباهه من كل ما ينتظم وإياه في سلك العام للأدلة السابقة .

« الشبهة الرابعة » يقولون : قد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه إذا دعا رجل رجلاً آخر إلى طعام الغداء وقال له : (تَعَدَّ عِنْدِي) فرفض وقال : (والله لا أتعدِّي) ، ولم يقل « عندك » ، ثم تناول الغداء عند غير هذا الداعي ، فإنه لا يحث . وماذا إلا لأن هذا اللفظ العام قد تخصص بسببه وهو كلمة (تعدَّ عندي) التي خص بها الداعي نفسه ، فكان الخالف قال : (لا أتعدِّي عندك وحدك) ولذلك لا يحث بقدائه عند غيره .
والجواب : أن حكم الفقهاء في هذا المثال ليس مبنياً على أن كل عام يتخصص بسببه كما فهمتم ، بل هو مبنئ على أن هذا المثال وأشباهه تخصص بقريئة خارجة وهي حكم العرف هنا بأن الخالف إنما يريد ترك الغداء عند داعيه فقط . وليس كلامنا فيما تخصص بقريئة خارجة ، سواء أكانت العرف أم سواء ، فذلك محل وفاق .

ونظيره أن يقال لك (كلم فلاناً في واقعة معينة) فتقول (والله لا أكلمه أبداً) فإنك لا تحنت إذا كلمته في غير تلك الواقعة، لأن العرف يحكم أيضاً بأنك تريد عدم تكليمه في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً.

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول:

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لكان من قال (والله لا أنفدي) ولم يقل (عندك)، في إجابة من قال له (نفدي عندي) حائثاً إذا نفدي عند غيره. لكن التالي باطل، لنص الفقهاء على عدم حنثه حينئذ، فبطل المقدم، وثبت تقيضه، وهو المطلوب.

دليل الملازمة أن كلمة (لا أنفدي) شاملة للتفدي عند المخاطب وعند غيره، لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم. وقد جاءت هذه الكلمة على سبب وهو دعوة المخاطب إياه للفداء. فلو أخذنا بعموم هذا اللفظ، وأهملنا خصوص هذا السبب، لكان يحنت بقائه عند غيره، لأنه فرد من أفراد ذلك العام.

والجواب: أن التخصيص بالسبب هنا لم يجرى من نفس السبب، وإنما جاء من قرينة خارجة هي حكم العرف بأن حالف مثل هذه اليمين إنما يقصد عدم التفدي عند من دعاه وحده. ولا كلام لنا في ذلك، لأن التخصيص بالقرينة الخارجة محل وفاق كما تقدم.

« الشبهة الخامسة » يقولون: إن التطابق بين السؤال وجوابه واجب، في نظر الحكمة، وبمحكم قانون البلاغة. وهذا التطابق لا يستقيم إلا بالتساوي بين لفظ العام وسببه الخاص. والتساوي لا يكون إلا إذا خصصنا اللفظ العام بسببه الخاص. لاسيما إذا وقع ذلك في كلام الشارع الحكيم، وجاء في أرقى نصوص البلاغة وواحدتها إيجازاً، وهو القرآن الكريم.

والجواب : أن طرد العام على عمومه لا يخل بمطابقته لسببه الخاص ؟ لأن هذه المطابقة تحصل بكون اللفظ أعم من سببه ، كما تحصل بمساواته إياه ، فإن المقصود من المطابقة أن يكون اللفظ مبيناً لحكم السبب وغير قاصر عن الوفاء به ، وهو إذا جاء أعم يكون قد وفى بالمراد وزاد .

ويمكن أن تسبك من هذا قياساً استثنائياً صيغته هكذا : لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لكان اللفظ غير مطابق للسبب . لكن التالي باطل ، فثبت تقيض للمقدم . دليل للملازمة : أن الكلام هنا مفروض في سبب خاص ولفظ عام ، ولاشك أن العام لا يطابق الخاص . ودليل بطلان التالي : أن عدم المطابقة منافي للحكمة ، ويخل بالبلاغة .

والجواب : أننا نبطل تلك الملازمة ، ونمنع دليلها وهو أن العام لا يطابق الخاص . كيف والمطابقة كما تحصل بمساواة اللفظ للسبب عموماً وخصوصاً ، تحصل بكون اللفظ أعم من السبب ، لأن المراد من الجواب أن يتحدث عن السبب ويبين حكمه ، وذلك حاصل مع كونه أعم منه ، ولا يتوقف على مساواته إياه .

ملاحظة : يمكنك بعد هذا البيان ، أن تحول تلك الأقيسة الاستثنائية إلى أقيسة اقترانية ، ثم تستدل على مقدماتها بسهولة وبسر ، على تطامنا بأدلة الجهور . فأمامك المجال ، ولا داعي لإطالة المقال .

كما أرجو أن يعذرنى القارى الكريم ، إذا شق عليه بعض الشيء . أن يهضم تلك الصناعة الفنية في صياغة الأدلة بعض الأحيان ؛ فإن للوسط قضاء لا يرد ، وللصناعة حكماً لا ينتقض . ومن واجبي أن أشيع حاجة هؤلاء وهؤلاء ، لذلك ترانى طوراً هنا وطوراً هناك . والله هو الفتح المليم ؛ وهو الموفق والمعين .

١١ - شبيهه بالسبب الخاص مع اللفظ العام

نوة السيوطي في الإتيان ، وابن السبكي والمحلي في جمع الجوامع وشرحه ، بأن القرآن الكريم قد يرد فيه ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام النازل فيه ، فيكون لهذا الشبه أثر صالح في تناول الآية العامة للمضمون الخاص في الآية التي معها ، تناولاً ممتازاً يجعله أسبق إلى الذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه بالتخصيص إذا ورد مخصص لتلك الآية العامة . فكأنه قضي الدخول . وكأنه جمع على عدم خروجه بالمخصص ، كما أجمعوا على عدم خروج السبب الخاص من لفظ العام النازل فيه .

وهناك مثلاً بوضع لك المقام : قال الله تعالى في سورة النساء : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ، يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا » إلى آخر الآيات الواردة في هذا الموضوع .

فأنت ترى أن هذه الآيات شتمت على الخيانية والخائنين من اليهود ، وتوعدتهم أنقطع الوعيد ، ووبختهم أشد التوبيخ . وذلك في معنى النهي البالغ عن تلك الخيانية أي خيانتهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، حيث جعلوا المشركين أهدى سبيلاً منهم . ومن المقرر أن النهي عن شيء أمر بصدده ، فلا جرم تضمنت هذه الآيات أيضاً أمر اليهود بالأمانة في الحكم على النبي ﷺ وأصحابه ، ووصفهم بالصفات الحقيقية . خصوصاً أنهم قد مدحوا في كتابهم التوراة كما قال الله تعالى في سورة الأعراف : « يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ » الخ والضمير للنبي ﷺ ، وكما قال في سورة الفتح بعد أن وصف النبي وأصحابه : « ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ » الخ .

ثم جاء عقيب تلك الآيات في الترتيب الوضعي قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّ اللَّهَ

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ۗ فَكَانَ التَّنَاسُبُ بَيْنَهُمَا رَانِعًا ، وَالصَّلَةُ وَثِيقَةً
وَالانْسِجَامُ جَمِيلًا ، لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَأْمُرُ بِالْأَمَانَةِ فِي عَوْمِهَا كَمَا تَرَى ، وَتِلْكَ الْآيَاتُ تَأْمُرُ
بِأَمَانَةٍ خَاصَّةٍ كَمَا عَلِمْتَ ، وَمَا أَحْكَمَ الصَّلَةَ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ . فَكَانَ ذَلِكَ شَبِيهًا بِالسَّبَبِ
الْخَاصِّ يَنْزِلُ فِيهِ لَفْظٌ عَامٌّ ، فَإِذَا كَانَ تَنَاوُلَ الْعَامِّ لِأَفْرَادِ الْخَاصِّ جَمْعًا عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ
خُرُوجُهُ بِمَخْصُصٍ ، فَكَذَلِكَ الْأَمَانَةُ الْخَاصَّةُ الَّتِي مَعْنَاهَا تَنْتَظِمُ فِي سَلَكِ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ
انْتِظَامًا مِمَّا تَزَارَى ، وَتَدْخُلُ فِيهَا دُخُولًا أَوْلِيًّا ، حَتَّى لَوْ قِيلَ إِنَّهُ لَا يَجْعَلُ إِخْرَاجَهَا مِنْهَا بِمَخْصُصٍ
لَمْ يَبْعُدْ ، وَذَلِكَ مَا حَدَا بَابَ السَّبَبِ أَنْ يَجْعَلَهَا مَرْتَبَةً دُونَ السَّبَبِ وَفَوْقَ التَّجَرُّدِ .
وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ فِي مَرْتَبَةِ السَّبَبِ ، لِأَنَّ الْأَوْلَى لَيْسَتْ سَبَبًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَلِأَنَّ الْمُقَارَنَةَ بَيْنَهُمَا
لَيْسَتْ إِلَّا فِي تَرْتِيبِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَوَضْعِ بَعْضِهَا بِإِزَاءِ بَعْضٍ ، وَلَيْسَتْ مُقَارَنَةً زَمَانِيَّةً فِي النُّزُولِ
بَلْ إِنْ بَيْنَهُمَا مَدَى بَعِيدٌ ، فَالثَّانِيَةُ تَأَخَّرَتْ عَنِ الْأَوْلَى بِنَحْوِ سِتِّ سَنِينَ ، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ
لِأَنَّ تَقَارُبَ الزَّمَانِ لَيْسَ شَرْطًا فِي وَضْعِ آيَةٍ لَصِقَ آيَةٌ تَنَاسَبَهَا ، إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي أَسْبَابِ
النُّزُولِ مَعَ مَا يَنْزِلُ فِيهَا فَحَسَبَ .

وَلَعَلَّ مِنْ تَمَامِ الْفَائِدَةِ أَنْ نَسُوقَ إِلَيْكَ مَا جَاءَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْإِمَامِ ابْنِ السَّبَكِيِّ
وَشَارِحِهِ جَلَالِ الدِّينِ النَّحَلِيِّ فِي هَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ ، وَنَصُّهُ : « (وَيَقْرَبُ مِنْهَا) أَيْ مِنْ صُورَةِ
السَّبَبِ حَتَّى يَكُونَ قَطْعِي الدُّخُولِ أَوْ ظَنِّيهِ (خَاصٌّ فِي الْقُرْآنِ تِلَاوَةً فِي الرَّسْمِ) أَيْ
رَسْمِ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى وَضْعِهِ مَوَاضِعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتْلُهُ فِي النُّزُولِ (عَامٌّ لِلْمُنَاسِبَةِ) بَيْنَ التَّالِيِ
وَالْمُتَلَوِّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ نَمَّالِي : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ،
يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ » الخ فَإِنَّهُ - كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ - إِشَارَةٌ إِلَى كَمْبِ
ابْنِ الْأَشْرَفِ وَنَحْوِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْيَهُودِ لَمَّا قَدِمُوا مَكَّةَ وَشَاهَدُوا قَتْلَ بَدْرِ ، حَرَّضُوا
الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْأَخْذِ بِثَارِهِمْ ، وَمُحَارَبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلُوهُمْ : مَنْ أَهْدَى سَبِيلًا ،
مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ أَمْ نَحْنُ ؟ فَقَالُوا : أَنْتُمْ ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ نِعْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُنْتَبِقِ عَلَيْهِ ، وَأَخْذِ الْمَوَاطِئِ عَلَيْهِمْ إِلَّا يَكْتُمُوهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَمَانَةً لَازِمَةً لَمْ وَلَمْ

يؤدوها، حيث قالوا للكفار: أنتم أهدى سبيلاً حسداً للنبي ﷺ . وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعّد عليه المفيد للأمر بمقابله المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ ، بإفادة أنه الموصوف في كتابهم ، وذلك مناسب لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » فهذا عام في كل أمانة ، وذلك خاص بأمانة هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بالطريق السابق ، والعام تالٍ للخاص في الرسم مترآخٍ عنه في النزول بست سنين ، مدة ما بين بدر في رمضان من السنة الثانية ، والفتح في رمضان من السنة الثامنة ، وإنما قال : ويقرب منها كذا ؛ لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها « اهـ والحمد لله أولاً وآخراً .

المبحث السادس

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحث طريف وشائق ، غير أنه مخيف وشائك ! . أما طرافته وشوقه ، فلا أنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده ، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية ، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية ، من كل جيل وقبيل ، حتى ينطقوا به لينةً ألسنتهم ، سهلةً لهجاتهم ، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات ، وتنوع في الخصائص والميزات .

ومن طرافة هذا البحث أيضاً أنك تشاهد فيه عرضاً عاماً لمنتجات أفكار كثيرة ، وتشهد جيشاً جراراً من مذاهب وآراء . كلها تحاول العمل لخدمة العلم ، وإظهار الحق ، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام .

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة ، فلا أنه كثر فيه القيل والقال ، إلى حدٍ كاد يطمس أنوار الحقيقة ، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال : إنه

مشكل . وحتى اضطرر جماعة من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً ، ما بين
العلامة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري ، والعلامة الشيخ محمد بن حنيت في القرن
الرابع عشر .

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوجاً إلى
توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن ، كما وقعت أو وقع على كتاب لمن يدعون أنفسهم
مبشرين ، أسموه « مباحث قرآنية » وجعلوا موضوع الجزء الأول منه « هل من تحريف
في الكتاب الشريف » ؟ وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحق منه بريء « وهما وإنما
لم ينالوا » .

ونحن نستعين الله ونستهديه ، أن يُخلصَ لنا الورد من الشوك في هذا الموضوع الشائق
الشائك ، وأن يهبي لنا من أمرنا رشداً .

وسنحول في هذا الميدان - إن شاء الله - جوالات عدة ، نتحدث فيها عن أدلة
نزول القرآن على سبعة أحرف ، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة ، بينها فوائد
كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات ، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن
الوجوه السبعة في المذهب المختار ، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه ، وعن
وجوه اختيار هذا المذهب ، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه ، وعن بقاء هذه الأحرف
السبعة في المصاحف ، وعن الأقوال الأخرى وتفنيدها ، وعن دفع إجمالي للأقوال الأخيرة
منها ، ثم نختم المبحث بعلاج الشبهات الواردة على هذا الموضوع : والله المستعان .

١ - أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة ، ورُوي حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمعٍ كبيرٍ من الصحابة . منهم عمر ، وعثمان ، وابن مسعود وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو بكر ، وأبو جهم ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان بن صُرد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأنس ، وحذيفة ، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري ، رضي الله عنهم أجمعين . فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً ، ما منهم إلا رواه وحكاه .

وروى الحافظ أبو يعقوب في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : « أذكر الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ كلها شافٍ كافٍ » لما قام . فقاموا حتى لم يُحصى ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ كلها شافٍ كافٍ » فقال عثمان رضي الله عنه : « وأنا أشهدُ معهم » .

وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد ابن سلام يقول بتواتر هذا الحديث . لكنك خبير بأن من شروط التواتر ، توافر جمعٍ يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت ، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة .

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية ، وتنويراً في بيان المعنى وإقامة لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية :

(١) روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأنى جبريلُ على حروفٍ فراجعتهُ، فلم أزلُ أستزيدُهُ ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ» زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغنى أن تلك السبعة فى الأمر الذى يكون واحداً لا يختلف فى حلالٍ ولا حرامٍ.»

(٢) وروى البخارى ومسلم أيضاً - (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول: سمعتُ هشامَ بنَ حكيمٍ يقرأ سورة الفرقانِ فى حياةِ رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءتهِ فإذا هو يقرأها على حروفٍ كثيرةٍ، لم يقرئ فيها رسول الله ﷺ، فكذتُ أساوره فى الصلاة، فانتظرتُهُ حتى سلم، ثم لبيتُهُ بردائه أو بردانى، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ. قلت له: كذبتُ، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأنى هذه السورة التى سمعتك تقرأها، فانطلقتُ أفودهُ إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقانِ على حروفٍ لم يقرئ فيها، وأنت أقرأنى سورة الفرقانِ. فقال رسولُ الله ﷺ: أرسلهُ يا عمرُ: اقرأ يا هشامُ، فقرأ هذه القراءة التى سمعتهُ يقرأها. قال رسولُ الله ﷺ: هكذا أنزلت. ثم قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا القرآنُ أنزل على سبعةِ أحرفٍ، فاقرأوا ما تيسرَ منه.»

(٣) وروى مسلمٌ بسنده عن أبى بن كعب قال: «كنتُ فى المسجدِ، فدخل رجلٌ يصلى، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثم دخل آخرُ، فقرأ قراءةً سوق قراءةِ صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلتُ: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه، ودخل آخرُ قرأ سوى قراءةِ صاحبه. فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ، فحسنَ النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما، فسقطَ فى نفسى من التكذيبِ ولا إذ كنتُ فى الجاهلية. فلما رأى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قد

غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي :
يا أبا ، أرسل إلى أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هون على أمتي ،
فرد إلى الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددت إليه : أن هون على أمتي ، فرد إلى
الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها . فقلت :
« اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي . وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم »
حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم . ٥ . ١ . ٥ .

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب رضي الله عنه « فسقط في نفسي من التكذيب
الح » أن الشيطان أتى إليه من وساوس التكذيب ماشوش عليه حاله ، حين رأى
النبي ﷺ قد حسن القراءة وصوبها على ما بينهما من اختلاف ، وكاننا في سورة
واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري . وكان الذي مر بخاطره وقتئذ أن هذا
الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله . لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة
التي لا تنال من نفس صاحبها منالاً ، ولا تفتنها عن عقيدة ، ولا يكون لها أثرٌ باقٍ
ولا عملٌ دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة .
ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره ، ويوجه إليها
اختياره وكسبه ، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه .

قال القرطبي « فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبي) من قبيل
ما قال فيه النبي ﷺ حين سأله : إننا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم
به . قال : أو قد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » . رواه
مسلم ٥ .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه ، لا يمس مقامه

ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريماً كما في الحديث الشريف .

وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه خواطرَ سوء الموجاء ، ورياحِ المواجهس الشنفاء ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يستترسل معها . وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأبي إِذْ ضَرَبَ فِي صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر ، وليلقته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته ، من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهويناً على أمته وتيسيراً لها . ولقد نصح الرسول ﷺ في هذا العلاج أَيْمًا نجاح حتى قال أبايُّ نفسه : « فَفَضْتُ عَرَقًا ، وَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا » .

ذلك ما نراه مُخْتَلَصًا في هذا المقام الذي زلت فيه بعض الأقدام ، وللعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلامٌ جيدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ، فارجع إليه إن أردت التوسُّع ومزيد البيان .

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذوراً ، بدليل أنه لما علم بذلك ، واطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعاً مُهماً من مراجع القرآن على اختلاف رواياته ، وكان من رُواة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثين المسندين إليه بعد .

(٤) روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِنَارٍ . قَالَ : « فَأَنَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . فَقَالَ : أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ؛ وَإِنْ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ

ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين
فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ؛ وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم جاءه الثالثة
فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل
الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله
يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف . فأبما حرف قرءوا عليه فقد
أصابوا ٥١ .

(وأضأة بني غفار) بفتح الهمزة في أضأة وبكسر الفين في غفار : مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ
كَالْعَدِيرِ ؛ وَكَانَ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ يَنْسَبُ إِلَى بَنِي غِفَارٍ ، لِأَنَّهُمْ تَزَلُّوا عِنْدَهُ .

(٥) وروى الترمذي عن أبي بن كعب أيضاً قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل
عند أحجار الروة قال : فقال رسول الله ﷺ لجبريل : إني بعثت إلى أمة أميين ؛
فيهم الشيخ الفاني ، والمعجوز الكبيرة ، والغلام . قال : « فمرهم فليقرءوا
القرآن على سبعة أحرف » قال الترمذي : حسن صحيح . وفي لفظ : « فمن قرأ
بحرف منها فهو كافر » ؛ وفي لفظ حذيفة « فقلت : يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية
فيهم الرجل ، والمرأة ؛ والجارية ؛ والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال : « إن
القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

(٦) أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن
رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو : إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي
ﷺ فقال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأى ذلك قرأتم أصبتم ،
فلا تماروا » ٥١ .

قال في القاموس : ماراه مُمَارَاةً وَمِرَاءً ، وَأَمْتَرَى فِيهِ وَتَمَارَى : شَكٌّ . وَالْمِرْيَةُ
بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ : الشُّكُّ وَالْجِدْلُ . ٥١ .

(٧) روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال : « أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فرحمتُ إلى السجد ، فقلتُ لرجلٍ : اقرأها . فإذا هو يقرؤها حروفاً ما أقرؤها . . فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فتغير وجهه وقال : « إنما أهلك من قبلكم الاختلاف » ثم أسرَّ إلى عليّ شيئاً . فقال عليّ : إن رسول الله ﷺ يأمرُكم أن يقرأ كلُّ رجلٍ منكم كما علم . قال : فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه » ٥١ .

(٨) وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها . قال : فأخذتُ بيده فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ فقال : « كلا كما يحسن ، فاقراً » قال شعبة أحد رواة هذا الحديث : أكبرُ عليّ أن النبي ﷺ قال : « فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا » .

(٩) روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت ، وأقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم ، فبقرامة أيهم أخذ؟ فسكت رسول الله ﷺ وعلى إلى جنبه ، فقال عليّ : « ليقرأ كلُّ إنسانٍ منكم كما علم ، فإنه حسن جميل » .

(١٠) وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ولا حرج ولكن لا تخطموا ذكر رحمة بعباد ، ولا ذكر عذاب برحمة » .

٢ - شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مثلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موارد ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

(الشاهد الأول) أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصاً الأمة العربية التي شرفت بالقرآن ، فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات وتبَرَّات الأصوات ، وطريقة الأداء وشبهة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ، ويوحد بينها اللسان العربي العام . فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لشق ذلك عليها كما شق على القاهري منا أن يتكلم بلمهجة الأسيوطي مثلاً ، وإن جمع بيننا اللسان المصري العام ، وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطار الواحد . وهذا الشاهد بجده مائلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كل مرة من مرات الاستزادة « فرددت إليه أن هوّن على أمتي » وقوله : « أسأل الله معافاته ومفرتة ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ومن أنه ﷺ لقي جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمّية فيهم الرجل والمرأة ، والغلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط » الخ .

قال المحقق ابن الجزري : « وأما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها شرفاً لها ، وتوسعة ورحمة وخصوصية لنفلسها ، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أتاه جبريل فقال :

« إن الله بأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف ، فقال ﷺ : أسأل الله معافاته ومعونته فإن أمتي لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » ثم قال : « وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف ، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد ، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين ، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرم وأسودم ، عربهم وعجمهم ، وكان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ، وبسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ، لا سيما الشيخ ، والمرأة ، ومن لم يقرأ كتابا كما أشار إليه ﷺ ، فلو كلفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن ألسنتهم ، لكان من التكليف بما لا يستطاع ، وما عسى أن يتسكف للتسكف وتباني الطباع » ٥١ .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف

كل ما مر عليك في الشاهد الأول تقرير الحكمة واحدة ، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن . ونحيطك عما هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى :
منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها ، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيراً من مختارات السنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة . فكان القريشيون يستملحون ما شاءوا ، ويصطفون مارات لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحذب ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه

في دائرة لغتهم المرنة ، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة ، وعقدوا لها راية الإمامة . وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف بصطفي ماشاء من لغات القبائل العربية ، على نمط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صحح أن يقال : إنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى . وكانت هذه حكمة إلهية سامية ؛ فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة ، خصوصاً أول عهد بالتوثب والنهوض .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَوَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ » قرأ سعد بن أبي وقاص « وَوَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمَّرٍ » بزيادة لفظ « من أُمَّرٍ » فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه .

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين : « فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ » وجاء في قراءة : « أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » بزيادة لفظ « مُؤْمِنَةٍ » فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يمتق كفارة يمين . وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن انحازوا في وجوب توافر ذلك الشرط .

ومنها الجمع بين حكيمين مختلفين بمجموع القراءتين ، كقوله تعالى : « فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ . وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ » قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة « يطهرن » ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض ؛ لأن زيادة المبتنى تدل على زيادة المعنى . أما قراءة التخفيف فلا

تفيد هذه اللبافة . ومجموع القراءتين يحكم بأمرين : أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر . وذلك بانقطاع الحيض . وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالفت في الطهر وذلك بالاغتسال ، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء . وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً .

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى في بيان الوضوء « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » قرئ بنصب لفظ « أرجلكم » وبجرها . فالنصب يفيد طلب غسلها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « وجوهكم » المنصوب ، وهو مفسول . والجر يفيد طلب مسحها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « رؤوسكم » المجرور ، وهو ممسوح . وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن المسح يكون للابس الخلف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخلف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقرئ « فامضوا إلى ذكر الله » . فالقراءة الأولى بتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضى ليس من مدلوله السرعة .

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى : « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ » وقرئ « كالصوف المنفوش » فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف . ومنها تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها : « وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ آَمِيًّا وَمُلْكًا كَبِيرًا » جاءت القراءة بضم الليم

وسكون اللام في لفظ (وملكاً كبيراً) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه ، فرفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار « لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » .

وإخلاصة : أن تنوع القراءات ، يقوم مقام تعدد الآيات . وذلك ضرب من ضروب البلاغة ، يتبدى من جمال هذا الإيجاز ، وينتهي إلى كمال الإعجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته ، يصدق بعضه بعضاً ، ويبين بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير ، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم . وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن يُعجز إذا قرئ بهذه القراءة ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهلم جرا . ومن هنا تتعدد للمعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف !

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحج في الإعجاز وفي البيان ، على كل حرف ووجه ، وبكل لهجة ولسان . « لَيْسَ لَكَ مِنْ هَٰلِكٍ عَن بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

(الشاهد الثاني) أن مراتب استزادة الرسول للتيسير على أمته ، كانت ستاً غير الحرف الذي أقرأ أمين الوحي عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها .

تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : « أقرأني جبريلُ عليَّ حرفاً ، فراجعتُهُ ، فلم أزلُ أستزيدُهُ ويزيدُني حتى بلغَ سبعةَ أحرفٍ » وكذلك جاء في حديث لأبي بكرٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ فعملتُ أنه قد انتهتِ العدةُ » ، يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديثِ الأخرى ، وإن كانت لم تبلغ ستاً صراحةً ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فهلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية .

(الشاهد الثالث) أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف ، فقد أصاب شاكلة للصواب أيا كان ذلك الحرف ، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله صلى الله عليه وسلم : (فأَيُّما حرفٍ قرءوا عليه فقد أصابوا) وقوله صلى الله عليه وسلم لكل من اختلفين في القراءة (أصبت) وقوله صلى الله عليه وسلم لهما في رواية ابن مسعود : (كلا كما أحسن) وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عمرو بن العاص : (فأَيُّ ذلك قرأتُمُ أصبتم) . وعدم موافقته صلى الله عليه وسلم لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة في الأحاديث السالفة . ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد الرابع) : أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله ، لا مدخل لبشر فيها . بل كلها نازلة من عنده تعالى ، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يرجعون فيما يقرءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه ، انظر قوله صلى الله عليه وسلم في قراءة كل من اختلفين : (هكذا أنزلت) وقول المخالف لصاحبه : « أقرأنيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه ، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » . ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بدلهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » ، قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ » .

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تخرج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدل فيه ويغير ، بمرادف أو غير مرادف؟ « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ »

(الشاهد الخامس) أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة . يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « فَلَا تَمَارُوا فِيهِ ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ » وعدم موافقته لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتية ، في الأحاديث السالفة . ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرأ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد السادس) أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدفاع عن القرآن ، مُسْتَبْسِلِينَ في المحافظة على التنزيل ، متيقظين لكل من يُحدث فيه حدثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللمجات ، مباليين في هذه اليقظة حتى ليأخذون

في هذا الباب بالظننة ، وينافحون عن القرآن بكل عنابة وهمية . وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ ، وأنه قال لعمر نسويماً لقراءته : أقرأنيها رسول الله ﷺ لكن عمر لم يقنع ، بل لببته وساقه إلى المحاكمة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبي بن كعب بصاحبه ، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن كعب ، فارجع إليها إن أردت .

(الشاهد السابع) أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاق ، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيكٍ وتكذيب ، ولا سلاحَ عصبيةٍ وتنطعٍ وجمود . على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة ، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً ، ومن هذه الرحمة نقمة ! . يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق « فَلَا تُمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمَرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ » . وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله : « إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِكُمُ الْاِخْتِلَافُ » وضربه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا اللوضوع الجليل .

(الشاهد الثامن) أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوهٌ في الألفاظ وحدها لا محالة . بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : « إِذَا هُوَ يَقْرُؤَهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ثم حكم الرسول أن يقرأ بكل منهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ » . وقوله : « أَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ » ونحو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ ، لا شرح المعاني .

٣ — معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » فإليك :

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول . وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقاً في المبحث الثالث . وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثانی من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهي العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية . وأما الأحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة ، أتى عليها صاحب القاموس ؛ إذ يقول ما نصه : « الحرف من كل شيء طرفه ، وشفيره ، وحده ، ومن الجبل أعلاه المخدّد ، وواحد حروف التهجّي ، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، ومسيل الماء ، وآراء سودّ ببلاد سليم . وعند النجاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَمْبُدُّ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ » أى وجه واحد ، وهو أن يعبد على السراء لا على الضراء ، أو على شكّ ، أو على غير طمأنينة من أمره ، أى لا يدخل في الدين متمكناً . « ونزل القرآن على سبعة أحرف » : سبع لغات من لغات العرب . وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر ، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن ، اه بتصرف قليل . وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلّ على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي ، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام .

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذي سنتقصه عليك ، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها . فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة (عَلَى) في قوله صلى الله عليه وسلم: « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » تشير إلى أن للسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أى أنزل القرآن موسعاً فيه على القارى أن يقرأ على سبعة أوجه، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذا لقال صلى الله عليه وسلم « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ » بحذف لفظ (على). بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعمُّد والتنوع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة. فكلمة « مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ » التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة « وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ » التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة « أَفٍ » التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التباير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

٤ - الوجوه السبعة في المذهب المختار

بقي علينا أن نقسامل : ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟ .

هنا يستخدمُ الجدال والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب

إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول :

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من أفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيت .

(الثاني) : اختلاف تصرف الأفعال من ماضي : ومضارع ، وأمر .

(الثالث) : اختلاف وجوه الإعراب .

(الرابع) : الاختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) : الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) : الاختلاف بالإبدال .

(السابع) : اختلاف اللغات « يريد اللهجات » كالفتح والإمالة والترقيق

والتفخيم ، والإظهار والإدغام ، ونحو ذلك اهـ ، وغير أن النقل كما ترى لم يشفع* بتمثيل فيما عثرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء . بقوله سبحانه :

« وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » قرئ هكذا : « لِأَمَانَاتِهِمْ » جمعاً
وقرئ « لِأَمَانَتِهِمْ » بالإفراد .

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه :
« فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا » قرى * هكذا بنصب لفظ « ربنا » على أنه منادى
وبلفظ « باعد » فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام « فعل دعاء » . وقرى * هكذا : « رَبَّنَا
بَعِّدْ » برفع « رب » على أنه مبتدأ ولفظ « بعِد » فعلاً ماضياً مضمف العین جملته خبر .
ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الإعراب ، بقوله سبحانه :
« وَلَا بُضَارٌ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » قرى * بفتح الراء وضمها ، فالفتح على أن « لا »
ناهية ، فالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة للمحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين . أما
الضم فملى أن « لا » نافية ، فالفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه : « ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ » قرى * برفع لفظ « المجيد »
وجره . فالرفع على أنه نعت لكلمة « ذو » ، والجرُّ على أنه نعت لكلمة « العرش » .
فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت .
ويمكن التمثيل للوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة . بقوله سبحانه :
« وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » قرى * بهذا اللفظ . وقرى * أيضاً « والذَكَرِ وَالْأُنثَى »
بنقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه :
« وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ » وقرى * « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه :
« وَأَنْظُرْ إِلَى الْمِظَامِ كَيْفَ نُنَشِرُهَا » بالزاي وقرى * « نُنَشِرُهَا » بالراء ، وكذلك
قوله سبحانه « وَطَلَّحَ تَمْدُودٍ » بالحاء ، وقرى * « وَطَلَّعَ » بالعین . فلا فرق في هذا
الوجه أيضاً بين الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه : « وَهَلْ
أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى » تقرأ بالفتح والإمالة في « آتى » ولفظ « موسى » فلا فرق في هذا

الوجه أيضاً بين الاسم والفعل. والحرفُ مثلها نحو «بَلَى قَادِرِينَ» قرئ بالفتح والإمالة في لفظ «بلى» .

٥ — لماذا اخترنا هذا المذهب

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور :

(أحدها) : أنه هو الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها .
(ثانيها) : أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهداً بارزةً من تلك الأحاديث الواردة . فارجع النظر إليها، ولا داعي لإعادتها. أما للمذاهب الأخرى فترى أن التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً .

(ثالثها) : أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص . فكلمة «أف» التي أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغةً يمكن رد لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا يخرج عنها . وكذلك الاختلاف في اللهجات - وهو اختلافٌ شكليٌّ - يرد إليها ولا يخرج عنها . بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها . وليس من صواب الرأي أن يحصر النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نترك نحن طرقات القراءات المروية عنه دون أن نردّها إلى السبعة ؛ لأن ذلك يلزمه أحد خطرين : فإما أن تكون تلك الطارق المقروء بها غير نازلة ، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن ، ويكون المحصر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح . وكلا هذين خطأً عظيم وإثمٌ كبير .

(رابعها) أن هذا الرأي لا يلزمه محذورٌ من المحذورات الآتية التي يستهدف لها الأقوال الأخرى ، وستزججها إليك قريباً ، فاصبر وما صبرك إلا بالله .

الذين قالوا بهذا المذهب

ولا يعزبن عن بالك أن هذا المذهب قد اختاره في جلته فحول من العلماء ، وقاربه كل القرب مذهب الإمام ابن قتيبة ، والمحقق ابن الجزري ، والقاضي ابن الطيب كما يأتي :

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأي إلا اختلاف في طرق التبع والاستقصاء ، والتعبير والأداء . وسيظهر لك أن الرازي كان أهدى منهم سبيلاً ، وأكثر توفيقاً حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازي هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه ، فقال ما نصه : « وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه » ٥١ .

وقد اختار هذا المذهب أيضاً من المتأخرين بعض أعلام المحققين ، كالعلامة المرحوم الشيخ الحضري الدمياطي والعلامة المرحوم الشيخ محمد بن محمد بن المطيعي . لكن منهم من تفاضى عن الفروق الدقيقة التي بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم في الجملة ، ومنهم من صرح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها ، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحسب .

لهذا نرى أن نسوق إليك في هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضاً ، جمعاً بين للتشابهات من ناحية ، وتمهيداً لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى ، وزيادة في تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة .

أما ابن قتيبة فيقول :

إن المراد بالأحرف السبعة ، الأوجه التي يقع بها التغير :
(فأولها) ما تتغير حركته ، ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل « ولا يضار »
كاتب « بفتح الراء وضمها .

- (وثانيها) ما يتغير بالفعل مثل « بَعَدَ وَبَاعِدَ » بافظ الطلب والماضي .
(وثالثها) ما يتغير باللفظ مثل « نُنَشِرُهَا وَنُنَشِرُهَا » بالراء المهملة والزاى المعجمة .
(ورابعها) ما يتغير بإبدال حرفٍ قريبٍ المخرج مثل « طَلَعَ مَنْضُودٍ وَطَلَعَ
ضُودٍ » .
(وخامسها) ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ
جَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .
(وسادسها) ما يتغير بالزيادة والنقصان مثل : « وَمَا خَلَقَ اللَّهُ كَرًّا وَالْأُنثَى .
الذَكَرِ وَالْأُنثَى » بنقص لفظ « مَا خَلَقَ » .
(وسابعها) ما يتغير بإبدال كلمةٍ بأخرى مثل : « كَالْعَيْنِ الْمَنْفُوشِ . وَكَالضُّوفِ
الْمَنْفُوشِ » .

وأما ابن الجزرى فيقول :

- قد تقيمت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها ، فإذا هي يرجع اختلافها
إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها .
١ - وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو « البُئِل » بأربعة
أوجه « وَيَجِيب » بوجهين .
٢ - أو بتغير في المعنى فقط نحو « فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ » . برفع لفظ
آدم ونصب لفظ كلمات ، وبالعكس .
٣ - وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو « تَبَلَّوْا وَتَتَلَّوْا » .
٤ - وعكس ذلك نحو « بَصُطَةٌ وَبَسْطَةٌ » ونحو « الصَّرَاطُ وَالسَّرَاطُ » .
٥ - أو بتغيرهما نحو « فَأَمَضُوا ، فَأَسَمَوْا » .

٦ - وإما في التقديم والتأخير نحو « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ » بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين ، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى .

٧ - أو في الزيادة والنقصان نحو « أوصى ، ووصى » .

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها .

وأما القاضي ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبي عنه :

تدبرت وجوه الاختلافات في القراءة فوجدتها سبعة :

١ - منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته . مثل « هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ، وَأَطْهَرُ » أي يأسكان الراء وضمها « وَيَضِيْقُ صَدْرِي ، وَيَضِيْقُ صَدْرِي » أي يأسكان القاف وضمها .

٢ - ومنها ما لا تتغير صورته ، ويتغير معناه بالإعراب مثل « رَبَّنَا بِأَعْدَاءِ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ، وَبِأَعْدَاءِ » أي بصيغة الماضي والطلب .

٣ - ومنها ما تبقى صورته ، ويتغير معناه باختلاف الحروف ، مثل قوله « نُذْشِرُهَا ، وَنُذْشِرُهَا » أي بالراء وبالزاي .

٤ - ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه ، مثل « كَالْمِهْنِ الْمَفُوشِ ، وَكَالصُّوفِ الْمَفُوشِ » .

٥ - ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل : « وَطَلَعَ مَنْضُودٍ وَطَلَعَ مَنْضُودٍ » .

٦ - ومنها التقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .

٧ - ومنها الزيادة والنقصان نحو : « لَهُ نَسِعٌ وَنَسِعُونَ نَعَجَةً . وَلَهُ نَسِعٌ وَنَسِعُونَ نَعَجَةً أَنْشَى » أي بزيادة لفظ أنشى .

٦ - النسبة بين هذه المذاهب

ومذهب الرازي

وبذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي ، بل بينها جميعاً وبين ما يشابهها ، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً . وذلك تسكفاً بعمد فيما أرى ، لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازي ، لم يتوَّه به واحد من أولئك الثلاثة . فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة ، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات ، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك .

على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف . بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يهملون هذا الوجه عن قصد وعمد .

فهذا ابن قتيبة يقول :

« وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام . والروم والإشمام ، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يقنوع في اللفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه ، لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً » هـ .

ولكني أرى أن هذا العذر الذي قدّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه ، لا يسوغ ذلك الإهمال . فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أن اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحداً أو لا تخرجه ، بل المسألة مسألة رعاية أمر واقع تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات ، كما يكون أيضاً مثاراً للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء ، إذا لم يعلموا أن الجميع من عداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن . وذلك لأن تحريف القرآن

محرم بما يَمَسُّ صورته وطريق أدائه وكيفية لهجاته ، كما يحرم بما يَمَسُّ جوهره وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وترتيبه .

أمر آخر : هو أن التيسير على الأمة - وهي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف - لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوه به الرازي ؛ وهو اختلاف اللهجات . بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير ؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لفته في جوهرها ، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لفته نفسها بلهجة غير لهجته ، وطريقة في الأداء غير طريقته . ذلك لأن الترقيق والتفخيم ، والممز والتسهيل ، والإظهار والإدغام ، والفتح والإمالة ونحوها ، ما هي إلا أمورٌ دقيقة ، وكيفياتٌ مُسَكَّنَةٌ بشيء من الغموض والعسر في النطق على من لم يتعودها ولم ينشأ عليها .

واختلاف القبائل العربية فيما مضى ، كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن ، يدور في كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات .

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات . حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة منحصرة في اللهجات لا غير ، كما يأتي .

قال الإمام ابن قتيبة نفسه في كتاب المشكل مانصه : « فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقْرَى كل أمة (أعله يريد بالأمة القبيلة) بلغتهم ، وما جرت به عادتهم ، فالهذليُّ يقرأ « عَتَّى حِينِ » يريد (حَتَّى حِينِ) هكذا يلفظ بها ويستعملها (أى يقلب الحاء عيناً في النطق) . والأسديُّ يقرأ « يَعْلَمُونَ ، وَنِعْلَمُ ، وَنِسْوَدُ وَجُوهٌ ، أَلَمْ إِعْهَدْ » بكسر حروف المضارعة في ذلك كله ، والتميميُّ يهمز ، والقرشيُّ لا يهمز . والآخريُّ يقرأ « قِيلَ لَهُمْ ، وَغِيضَ أَلْمَاءِ » بإشمام الضم مع الكسر

و « بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » ياشمام الكسر مع الضم . و « مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا » ياشمام الضم مع الإدغام .

ثم قال ابن قتيبة أيضاً : « ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لفته وما جرى عليه اعتياده ، طفلاً وياقماً وكهلاً ، لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولا يمكن إلا بمد رياضة النفس طويلاً ، وتذليل لسان ، وقطع للمادة . فأراد الله برحمته ولطفه ، أن يجعل لهم مُتَمَسِّمًا في اللغات ، وَمُتَمَصِّرًا في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدين » ا .

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحة في هذه الكلمات .

وكذلك نجد العلامة ابن الجزرى ، يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات ، ويقول ما نصه : - وهذا يقرأ « عَلَيْهِمْ ، وَفِيهِمْ » بضم الهاء ، والآخر يقرأ « عَلَيْهِمْ ، وَمِنْهُمْ » بالصلة . وهذا يقرأ « قَدْ أَفْلَحَ ، وَقُلْ أَوْحَى ، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَاظِطِهِمْ » بالنقل ، والآخر يقرأ « مُوسَى ، وَعِيسَى » بالإمالة . وغيره يُكَلِّفُ . وهذا يقرأ « خبيراً بصيراً » بتريق الراء ، والآخر يقرأ « الصَّلَاة ، وَالطَّلَاة » بالتفخيم ، إلى غير ذلك » ا .

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين ، اللذين اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه ، قاما أن ينظما في سلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة . والمعصمة لله وحده .

فالأحق والأدق ما ذهب إليه الرازى ! .

ولعل هذه الدقة ، وهذا الشمول الذى وُفِّقَ إليه الرازى في الوجوه السبعة هو التنقيح الذى نوَّه به ابن حجر ، إذ قال : « وقد أخذ (أى الرازى) كلام ابن قتيبة ونقَّحه » . وليس معناه الاتحاد بينهما ، لما علمت من وضوح الفرق ؛ وأن كلام الرازى أعم من كلام أولئك الثلاثة عموماً مطلقاً .

٧ - دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزرى وابن الطيب
بجملة اعتراضات تقدّمها إليك ، ثم نفنّدُها بين يديك ، فيما بأتى :

« الاعتراض الأول » يقولون : إن هذا القول مع اختلاف قائله في بيانه ، لم
يذكر واحد منهم دليلاً إلا أنه تنبّع وجوه الاختلاف في القراءة ، فوجد ما لا يخرج
عن سبعة . وهذا لا ينهض دليلاً لأى واحدٍ منهم على أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه
التي تختلف فيها القراءة .

ونجيب أولاً : بأن هذا المذهب الذى اخترناه لم يختلف ولم تردّد في بيانه .
ثانياً : أنا أيّدناهُ بعدّة أدلّة لا بدليل واحد . ثالثاً : أنا لا نسلم كون تنبّع وجوه
الاختلاف في القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة . كيف؟
والاستقراء التام دليل من جملة الأدلة التي يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث ، مادام
مستوفياً لشروطه الثلاثة التي أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكماً حقيقياً ،
وثانيها أن تكون كلية حقيقية أى موضوعها كلياً حقيقياً صادقاً على ما وجد من أفراد
فيها مضى ، وما هو موجود في الحال ، وما يمكن أن يوجد في المستقبل . وثالثها أن
يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة .

ولا ريب أن الوجوه السبعة التي ذكرها أبو الفضل الرازى تحقق في استقرائها
الشروط الثلاثة ، لأن الرازى لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجد ما لا يخرج عن
هذه السبعة ، ثم أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكماً حقيقياً بأنه لا معنى لهذه
الأحرف السبعة في الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة . وهو حُكْمٌ يقوم على
قضية كآية سالبة كما ترى .

« الاعتراض الثاني » يقولون : إن طريق تثبيح أبي الفضل الرازي ، وابن قتيبة ، وابن الجزري ، وابن الطيب ، يخالف بعضها بعضاً . وهذا يدل على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه .

ونجيب : بأن مجرد الاختلاف في طرق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم . وإنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصاً دون من كان استقراؤه تاماً . وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تامٌ مستوفٍ لجميع شروط الإنتاج . ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلكها مخالفوه ، فلعل إنسان أن يختار في استقرائه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب ، مادام ملتزماً لشرائط إنتاجه . وإذا كان غيره قد وقع في نقص من تثبيحه واستقصائه ، فلا يضير ذلك مذهب الرازي القائم على الاستقراء التام في قليل ولا كثير . « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

« الاعتراض الثالث » يقولون : إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة ، وأكثر الأمة يومئذ أمي لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف ونحوها فحسب ، والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم ، أو في إبدال حركة بأخرى ؛ أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير ، فإن القراءة بأحدها لا توجب مشقة ، بسأل النبي صلى الله عليه وسلم للمعاينة منها ويقول : « إِنَّ الْأُمَّةَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ » ، ويطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضي إلى الأمر ، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، هذا لانفيده الروايات السابقة ولا تدل عليه .

ونجيب : بأننا لنسلم خفاء الرخصة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم أو في إبدال حركة بأخرى ، أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير . كيف؟ والرخصة في ذلك ظاهرة أيضاً . بل هي ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة ، والحرف ،

والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف. وهذا نشأه نحن ونحس في تبسُّر أو تعسُّر بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق، دون صفات أخرى. فالبعض يسهل عليه التفخيم دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه. فكيف إذا تغيرت الكلمات أو الحروف أو الحركات أو الترتيب.

« الاعتراض الرابع » يقولون: إنه لا يُتصَوَّرُ وجود أوجه الخلاف في القراءات المذكورة في كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تبسيراً وتخييراً كما تقدم. وإن أرادوا أن ذلك متفرق في القرآن جميعه كالتائل باللغات السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثمة رُخْصَةً ولا اختلاف بين الصحابة.

ونجيب: بأن هذا الاعتراض مبني من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا المذهب المختار وأشباهه، لأنه عبارة عن وجود سبعة إليها ترجع جميع الاختلافات في القراءة دون أن تلزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة، ودون أن يقال: إنها موزعة اشتتاً على أبعاض القرآن. وإذا فالرخصة متحققّة، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بهذا القول. وماذا عسى أن يبقى من التبسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوه كل اختلاف في القراءات متواتراها وصحيجها وضعيفها وشاذها بكل طريق من طرق الاختلاف حتى ولو كان في اللهجات، ولو وصلت لغات الكلمة إلى سبع وثلاثين، كما أسلفنا في كلمة « أف » حكاية عن الرماني.

« الاعتراض الخامس » يقولون: إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها. وأجيب باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقاً، وإنما أطلِعَ عليه بالاستقراء.

والأقدم من هذا في الجواب أن يقال : إن الانحصار المذكور عُرف بطريق
الاستقراء التام ، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدم الكلام عليه جواباً عن
اعتراض سابق . وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أميون ، لا يقدح في بيان الحروف السبعة
للمذكورة ، لأن الحاجة لم تكن ماسة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف
العنواني الذي اعتبرت به تلك الوجوه سبعة ، فحسبهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم
سبعة وجوه ، ولا يضيرهم ألا يستطيعوا العنونة عنها بما نمنون نحن ، ماداموا يعرفون
السبعة تطبيقاً في جميع مفردات القرآن ، وما داموا يمولون في القراءة على تلقينهم عن
رسول الله ﷺ الذي يؤمنون بأنه لا يفادر في إبلاغ القرآن وجهاً من وجوه السبعة .
ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التي تتصل بالإعراب
والبناء ، ولكنهم كانوا يعرفون أكثر منا كيف ينطقون نطقاً صحيحاً فصيحاً
منطبقاً عليه ما عرفنا نحن بعد من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء .

٨ — بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ننتقل بك إلى نقطة أخرى : هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجود في المصاحف العثمانية .

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية .

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها ، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر ، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك . ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة ، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك .

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتتة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط ، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها .

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفّ لفه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة ، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة ، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان . ثم رأيت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة ، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي أسبقته الأمة وحده . وسيأتي بيان هذا المذهب وما ورد عليه من توهين .

والتحقيق أن القول باحتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين : أحدها تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوبٌ ومائلٌ بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر .

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلافٍ في القراءات ، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حاله التوفيق في الدقة والاستقراء التام .

وعن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر ، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض ، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب ، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً ، بحيث لم تخلُ المصاحفُ في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً .

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه :

أما الوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء أفراداً وجمعاً نحو قوله سبحانه « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها ، فقد اشتمل عليهما المصحف ؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا :

« لِأَمَنَتِهِمْ » برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة .

وأما الوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه « يَكْفُرُونَ عَلَىٰ أَصْنَافٍ لَهُمْ » المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل ، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم

المصحف العثماني أيضاً ، لأن هيكل الفعل واحد في الخط لا يتغير في كلتا القراءتين ،
والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً .

وأما الوجه الثالث وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ »
بفتح الراء وضمها ، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق ، وهو واضح .

وأما الوجه الرابع وهو الاختلاف بالنقص والزيادة ، فنه ما يوافق الرسم في
بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ » وقرئ « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا » بزيادة لفظ « من » وهما قراءتان متواترتان
وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف ، بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المسكي لأن
لفظ « من » ثابتة فيه . أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المسكي حيث لم تثبت
فيه ، أي في غير المصحف المسكي . ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من
الأحوال نحو قوله سبحانه : « وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ غَضَبًا » وقرأ
ابن عباس هكذا « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا » بزيادة كلمة « صَالِحَةٍ » فإن هذه
الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية ، وهي مخالفة لخط المصحف ، وذلك
لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة أي عرض القرآن من النبي
صلى الله عليه وسلم على جبريل آخر حياته الشريفة . وبدل على هذا النسخ إجماع الأمة
على ما في المصاحف فتاخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف ،
وبعضه لم تشتمل عليه ، لأنه نسخ .

وأما الوجه الخامس : وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير ، فهو مثل سابقه . منه ما هو
موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا
عَلَيْهِ حَقًّا » قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول ، وللمفعول في الثاني ، وقرئ بالعكس ،
وهما قراءتان متواترتان ، ولا يخالف شيء منهما رسم المصحف . ومنه ما خالف رسم المصحف

نحو قوله سبحانه « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ » وقرئ « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق ، وطلحة بن مطرف ، وزين العابدين (رضي الله عنهم) لكنها لم تتواتر ، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة ، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني ، فلا يجوز القراءة بها بخلاف القراءة الأولى لأنها وافقت خط المصحف ، واستقرت القراءة بها دون نسخ . ومثل ذلك قوله سبحانه : « إِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » وقرئ « إِذْ جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ » فالأولى هي التي وافقت الرسم . والثانية لم توافقه فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا .

وأما الوجه السادس : وهو الاختلاف بالإبطال ، فقد وافق بعضه رسم المصحف ، وخالفه البعض أيضاً . مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه : « إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا » وقرئ « فَتَتَّبِعُوا » وهما قراءتان متواترتان . وتوافق كلتاها رسم المصحف . ومثال الثاني قراءة « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ » فإنهما مخالفتان لرسم المصحف . وذلك لتسخمها بالعرضة الأخيرة أيضاً ، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه ، وهو قراءة « فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « كَالْمُهْنِ الْمَنْفُوشِ » .

وأما الوجه السابع ، وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة . لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة ، وهو ظاهر وتجد شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو « وَهَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ مُوسَى » فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء ، وقلب ألف موسى ياء ، ومن غير شكل ولا إعجام .

٩ - الأقوال الأخرى ودفعها

وهالك معرضاً عاماً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها . رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين بدبك ؛ كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأبدناه .

القول الأول

إن هذا الحديث مشكل لا سبيل إلى معرفة معناه المقصود . وشبهته أن لفظ « أحرف » فيه ، جمع حرف . والحرف مشترك لفظي بين معان كثيرة . والمشارك اللفظي لا بدري أي معانيه هو المقصود ؟ .

ويدفع هذا الرأي بأننا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظي لا بدري أي معانيه هو المقصود ؟ بل المشترك اللفظي يدل على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى ، تقول : نظرت بالعين المجردة ، وشربت من عين زبيدة ، ومعناها واضح غير مشكل ، مع أن لفظ العين فيهما مشترك لفظي ، ولكن مدلوله يتعين في المثال الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة ، ومدلوله في المثال الثاني يتعين أن يكون نابعة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ نظرت في المعنى الأول ، ولفظ شربت في الثاني .

وعلى هذا الباب جاء لفظ « أحرف » في الحديث الشريف ، فإن سياق الروايات السابقة ، يدل على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعمين وهو الوجه ، وأن الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه . وقد قام الدليل العقلي وهو الاستقراء القائم على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإنك أن تنسى ، وتذكر الشاهد الثامن إن نفعت الذكرى .

القول الثاني

وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه : - أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف ، إنما هو كناية عن الكثرة في الآحاد ، كما أن السبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات ، وكما أن السبعائة تستعمل كناية عن الكثرة في اللئات .

وبدفع هذا بما قدّمناه في الشاهد الثاني . فارجع إليه ، واحرص عليه .

القول الثالث والرابع

أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات . وبدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات ، فذلك ممنوع ، لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل . وإذا كان المراد أن غاية ما ينهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصح أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي ، ثم هو غير مسلم أيضاً ، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر ، كما ورد أن كلمة « عَبَدَ الطَّاغُوتَ » تقرأ باثنين وعشرين وجهاً . وأن كلمة « أُفٍّ » فيها سبع وثلاثون لفة . وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان ، فإذا بينها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها ، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأيه . وبعض أ كبار العلماء حاول أن يجعله متحداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه ، ولكنك قد علمت ما فيه .

القول الخامس والسادس والسابع

ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة ، وعن ابن الجزري ، وعن ابن الطيب . وقد بان لك

هناك أن في ثلاثتها قصوراً عمن أن تشمل جميع القراءات للتواترة ، وإن كانت قريبة من القول المختار . ثم بينها تداخلٌ يتمدُّر أو يتمسر ممة اعتبارها أقوالاً مستقلةً .

القول الثامن

أن المراد بالأحرف السبعة وجوهٌ ترجع إلى كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار ، وتفخيم وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومد وقصر ، وتشديد وتخفيف وتلين .
وهو مدفوع بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة . وإذا أجاب بأن السبعة غيرُ مراد بها حقيقتها وأنها مثل في الكثرة فقد علمتَ ما فيه . ثم إن الأوجه التي ذكرها واحداً واحداً ترجع كلها إلى نوع واحد هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها ، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير ، أو النقص والزيادة ، ونحو ذلك . وفي هذا القصور ما فيه ، على أكثر مما أسلفنا في ردِّ تلك الآراء القاصرة .

القول التاسع

وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، وإن شئت فقل : سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، نحو هلم ، وأقبل ، وتمال ، ومجل ، وأسرع ، وقصدي ، ونحوي . فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال . وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان ، وابن وهب ، وابن جرير الطبري ، والطحاوي . وحجتهم ما جاء في حديث أبي بكر من قوله عليه السلام « كلها شافية كافٍ ما لم تخم آية عذابٍ برحمةٍ ولا آية رحمةٍ بعذابٍ » ، نحو قولك : « تمال وأقبل وهلم ، وأذهب ، وأسرع . ومجل » . وما جاء في حديث أبي بن كعب أنه كان يقرأ « كلماً أضاء لهم مشوا فيه ،

مَرُّوا فِيهِ ، سَمَّوْا فِيهِ » وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ « الَّذِينَ آمَنُوا أَنْظَرُونَا ،
أَمْهَلُونَا ، أَخْرُونَا » .

وبدفع هذا القول بوجوده : (أحدها) أن ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من
قبيل حصر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يصح الاستدلال بها على
ما ذهبوا إليه ، بل هو - كما قال ابن عبد البر - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل
القرآن عليها ، وأنها معانٍ متفقٌ مفهومها ، مختلفٌ مسموعها ، لا يكون في شيء منها
معنى وضده .

وكيف يكون المراد حصر الأحرف السبعة ، فيما ذكره ؟ على حين أنه يرجع إلى
بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف ، وهو إبدال كلمة بأخرى أعم من أن يكون
بمرادفٍ أو غير مرادف . ولا ريب أن مذهبهم للذكور يتلخص في أنه إبدال كلمة
بأخرى على شروط الترادف . وهذا بعض ذلك . فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى
وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيناه
في المذهب المختار . فنصر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده ، فيه ما فيه
من القصور الذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السابقة القاصرة ، بل القصور
منا أشدُّ وأغش ، لأنه يرجع إلى بعض نوعٍ واحدٍ لا إلى نوعٍ كامل ، بله أنواع
متعددة ! .

(ثانيها) أن أصحاب هذا المذهب - على جلاله قدرهم ، ونباهة شأنهم - قد وضعوا
أنفسهم في مأزقٍ ضيقٍ ، لأن ترويضهم لمذهبهم ، اضطرهم إلى أن يتورطوا في أمور خطرنا
عظيم ، إذ قالوا إن الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن . أما الستة
الأخرى فقد ذهت ولم يمد لها وجود ألبتة . ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة
في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم . ثم حاولوا أن يؤيدوا ذلك فلم يستطيعوا

أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسخاً ولا رفماً ، وأسلمهم هذا المعجز إلى
وَرِطَةٍ أُخْرَى ، هي دَعْوَى إجماع الأمة على أن تَنْبُتَ على حرف واحد ، وأن تَرَفُضَ
القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة . وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟
هنالك احتالوا على إثباته بَوَرِطَةٍ ثالثة، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان
رضي الله عنه كان إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة والاقتصار على حرف واحد هو
الذي نَسَخَ عثمان المصاحفَ عليه، مع أننا أثبتنا لك فيما مرَّ بقاء الأحرف السبعة في المصاحف
العثمانية حرفاً حرفاً ، ومثّلنا لذلك . وقصّارنى ما استطاعوا أن يُسوِّغوا به مذهبهم
وتورطاتهم هذه ، أن الأمة على عهد عثمان رضي الله عنه قد اختلفت في قراءات القرآن
إلى حدِّ جعلهم يفتازعون ويترامون بتكفير بعضهم بعضاً ، حتى خيفت الفتنة ، فرأى
الصحابة بقيادة خليفة م الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يُعالجوا المشكلة ، ويُظنُّوا
الفتنة ، بهذه الطريقة ، من جمع الناس على حرف واحد ، ونسخ المصاحف على حرف
واحد ، وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها .

وهذا - لعمرك - استناذٌ ما ئل ، واحتجاجٌ باطل . فقد تنازع الناس على عهد الرسول
ﷺ أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة ، كما رأيت في الروايات السابقة ، ومع
ذلك أقرهم الرسول على هذه الحروف المختلفة ، وقرَّرها فيهم ، وحلمهم على التسليم بها
في أساليب متنوّعة . وجعل ذلك هو الحلّ الوحيد لمشكلتهم ، والعلاج الناجع لنزاعهم .
وأفهمهم أن تعدّد وجوه القراءة إنما هو رحمة من الله بهم ، بل بالأمة كلها . وقرَّري
صراحة وهو يسأل مولاة المزيدي من عدد الحروف أن الأمة لا تُطَبِّقُ حصرها في مَضِيْقِ
حرف واحد ، وقال : « وإن أمتي لا تُطَبِّقُ ذَلِكَ » إلى آخر ما عرفت . وأنت خبير بأن
أمة محمد ﷺ باقية إلى يوم القيامة . وهي لا تطبق ذلك كما قرَّرت رسوالم المعصوم الرحيم
صلوات الله وسلامه عليه . كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب
الإسلامية ، لا يتيسر لها أن تُحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللّهجات دون بعض

فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون ، أن يُفلقوا باب الرحمة والتخفيف الذي فتحه الله لأمة الإسلام ، مخالفين في ذلك هَدَى الرسول عليه الصلاة والسلام في عمله للتخفيف بطلب تعدد الحروف ، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدد للحروف ؟ ألا إن هذه نُفْرَةٌ لا يمكن سدّها ، وثُلْمَةٌ يصعب جبرها ، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن ، دون أن يُبْقُوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع ؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرّر بقوله وفعله ، أنه لا يجوز لأحد أيّاً كان ، أن يمنع أحداً أيّاً كان ، من القراءة بحرف من السبعة أيّاً كان . فقد صَوَّب قراءة كلِّ من المختلفين ، وقال لِكُلِّ « هَكَذَا أَنْزَلَتْ » وضرب في صدر أبيّ بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة . إلى آخر ما شرحنا في الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية .

وُقْصَارَى القول ، أننا نَرَبِّياً بأصحاب رسول ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكّروا ، فضلاً عن أن يتأمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها . وحاشا عثمان رضى الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعّمه !

وكيف ينسب إليه هذا ؟ والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر رضى الله عنه قبل أن يدبّ النزاع في أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة في القرآن . فكانت تلك الصحف محتملة للأحرف السبعة جميعاً ، وموافقة لها جميعاً ، ضرورة أنه لم يحدث وقتئذ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاقتصار على حرف واحد في رأيهم . ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبي بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لُنُقِلَ إلينا متواتراً ؛ لأنه مما تتوافر الدواعى على نقله تواتراً .

ثم كيف يفعل عثمان رضى الله عنه ذلك وهو الذي عرف أن علاج الرسول لمثل هذا

النوع الذي دب في زمانه، كان يجمع الناس وتقريرهم على الحروف السبعة، لا يمنعم عنها
كلاً ولا بعضاً.

ثم كيف بفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الإجماع؟ ثم يكون خلاف في معنى
الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أى كيف نُجَمِّع الأمة على ترك ستة أحرف وإبقاء
حرف واحد ثم يختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتفقون
- رغم خلافهم هذا - على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجة عند المسلمين،
وبه ينجلي ظلامُ الشك عن وجه اليقين !! .

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافة عثمان رضى الله عنه،
قضى عليه أن يجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة، فلماذا لم نسمع نفسه السكرية
بإتقان الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أن الضرورة تُقدَّر بقدرها، وهذه
الستة الأحرف لم تضيع لانتلاوة ولا حكماً حتى تذهب بجرّة فلم كذلك، ثم يبخل عليها
بالبقاء، للتاريخ وحده في أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم. على حين
أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت
أحكامها جميعاً. وعلى حين أنهم حفظوا اقراءات شاذة في القرآن، ثم نقلت إلينا، وكُتِبَ
لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم. بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء
أحاديث موضوعة، ونصوا على حكم كل منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إن من عرف تحمض الصحابة لدينهم واستقبالهم في الدفاع عن حمى القرآن يستعبد
كل البعد، بل يُحِيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك، عاود
ماقرّرة في الشاهد السادس من شواهدنا للماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف
هشام من عمر، وموقف أبيّ وابن مسعود وصاحبيهما وتأمل كيف أن كلاً من هؤلاء
الصحابة رضوان الله عليهم أبى أن يتنازل عن قراءة سمعها عن رسول الله ﷺ وعلمها

إياه رسول الله ﷺ ثم أقرهم رسول الله ﷺ على استمساكهم هذا، وحل مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلاً منهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأن من كفر بحرف منها فقد كفر بها كلها، وألا يختلفوا في ذلك؛ فقد أهلك الاختلاف من كانوا قبلهم . وبهذا « قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلَ كُلِّ خَطِيْبٍ » .
(أمر ثالث) هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك للذهب ، يلتزمون أن يقولوا : إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم ، يرجع كله إلى حرف واحد، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يحملوا تلك السكثرة لغامرة القائمة الآن حرفاً واحداً ، على ما بينهما من اختلاف في الوجوه والأنواع وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئاً عن وجود ألفاظٍ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نص على ذلك السيوطي في النوع السابع والثلاثين . ونقلنا منه شيئاً من موضع آخر من هذا البحث .

ولدينا دليلٌ ماديٌّ أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التيسير والتخفيف وتسهيل الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة .

فها نحن أولاء لانزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً سهلاً قد وسَّعَ كَأَفْئَةِ الشُّعُوبِ الْمُسْلِمَةِ، سواء منها الأمم العربية وغير العربية، والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره . وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا إصابة المرعى ، فقد اجتهدوا والمجتهد أجر وإن أخطأ ، ونسأل الله التوفيق والسداد ، آمين .

القول العاشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب ، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب ، وهي لغة قريش ، وهذيل ، وذيئيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن ، وهي أفصح لغات العرب . قال بعضهم : هذا أصح الأقوال وأبلاها بالصواب ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وصححه البيهقي ، واختاره الأبهري ، واقتصر عليه صاحب القاموس .

وقال أبو عبيد : « ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً » وقيل في عدد القبائل السبع آراء أخر .

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين : (أحدهما) أن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدتها .

مثل كلمة « سَامِدُونَ » في قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ » فإنها بالحميرية . ومثل كلمة « خِرَاء » في قوله : « إِنِّي أَرَانِي أَعْبِرُ خِرَاءً » فإنها بلغة أهل عُمان لأنهم يسمون العنب خيراً (أي حقيقة لا مجازاً) . ومثل كلمة « بَعْلًا » في قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا » أي رَبًّا بلغة أزدِ شَنْوَةَ . ومثل كلمة « لَا يَلْتَسِكُمْ » أي لا يبتصمكم في قوله تعالى : « لَا يَلْتَسِكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا » فإنها بلغة بني عَبَس . ومثل كلمة « فَبَاءُوا » بمعنى استوجبوا في قوله تعالى : « فَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ » فإنها بلغة جُرْهُم . ومثل كلمة « رَفَثٌ » بمعنى جماع في قوله تعالى : « فَلَا رَفَثٌ » فإنها بلغة مَذْحِج . ومثل كلمة « تُسَبِّحُونَ » بمعنى تَرَعُونَ في قوله تعالى : « فِيهِ تُسَبِّحُونَ » فإنها بلغة خَثَم ، إلى

غير ذلك . وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتقان السيوطي إن أردت المزيد .
وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطي في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر
إذ يقول : « إن في القرآن من أربعين لغة عربية وهي : قريش ، وهذيل ، وكنانة ،
وخثعم ، والخزرج ، وأشعر ، ونمير ، وقيس عيلان ، وجُرهم ، واليمن ، وأزد شنوية ،
وكندة ، ونميم ، وحمير ، ومدنين ، وأخم ، وسعد العشيرة ، وحضر موت ، وسدوس
والعالمة ، وأنمار ، وغسان ، ومدحجج ، وخزاعة ، وغطفان ، وسبأ ، وعُمان ، وبنو حنيفة
ونعلب ، وطى ، وعامر بن صعصعة ، وأوس ، ومزينة ، وثقيف ، وجدام ، وبلي ،
وعذرة ، وهوازن ، والنمير ، واليمامة » ا هـ .

ولا يفيد عن بالك أن هذه اللغات كلها تمتلئ في لغة قريش باعتبار أن لغة قريش
كانت المتزججة لها ، والمهيمنة عليها ، والآخذة منها ما شاء مما يحملوها ويرق في ذوقها ، ثم
يأخذها الجميع عنها ، حتى صح أن يُعتبر لسان قريش هو اللسان العربي العام ، وبه نزل
القرآن ، على ما سبق بيانه ، فلا تغفل . والله يتولى هُدانا أجمعين .

(ثانيهما) أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد ، يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً ،
منه ما هو بلغة قريش ، ومنه ما هو بلغة هذيل ، وهكذا . ولا شك أن ذلك غير محقق
لحكمة التيسير للمحفوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف ، فإن هذا المذهب
يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته ، دون البعض الذي نزل
بلغة غيره . وهذا باطل من ناحية ، ومخالف للاختلاف الذي صورته لنا الروايات السابقة
بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى فإن المقرء فيها كان واحداً لا محالة ، كسورة
الفرقان بين عمر وهشام . وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه ، وقد صوّب
الرسول ﷺ قراءة كل من المختلئين ، وكلاهما قرشي .

القول الحادى عشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مضر خاصة ، وأنها متفرقة في القرآن . وأن تلك القبائل السبع هي : قريش ، وكنانة ، وأسد ، وهذيل ، وتميم ، وضبة ، وقيس .

ونردُّ هذا بما رددنا به سابقه ، بل هذا أدنى إلى البطلان ، لأنه أخصُّ مما قبله الذى دحضناه من جهة خصوصه ، فكيف هذا ؟ تلك ناحية . وثمة ناحية أخرى : وهى أن فى قبائل مضر شواذ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كَشَشَكَّةَ قَيْسٍ ، وهى جعل كاف المؤنث شيناً ، فيقولون فى قوله تعالى : « قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا » قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا . ومثل تَمْتَمَةَ تَمِيمِ الذين يجعلون السين تاءً فيقولون فى الناس « النات » مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شيء فى القرآن الكريم .

القول الثانى عشر إلى الأربعين

أن المراد بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، سبعة أصناف فى القرآن ، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون فى تعيين هذه الأصناف . وفى أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدة أربعين قولاً .

فمنهم من يقول : إنها أمر ، ونهى ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومثابه ، وأمثال .

ومنهم من يقول : إنها وعد ، ووعيد ، وحلال ، وحرام ، ومواعظ ، وأمثال ، واحتجاج .

ومنهم من يقول : إنها محكم ومثابه ، وناسخ ، ومنسوخ ، وخصوص وعموم ، وقصص .

ومنهم من يقول : إنها لفظ عام أريد به العام ، ولفظ خاص أريد به الخاص ، ولفظ عام أريد به الخاص ، ولفظ خاص أريد به العام ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله ، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء ، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون في العلم .

ومنهم من يقول : إنها إظهار الربوبية ، وإثبات الوجدانية ، وتمظيم الألوهية ، والتمبذ لله ، ومجانبة الإشراك ، والترغيب في الثواب ، والترهيب من العقاب .

ومنهم من يقول : إنها المطلق ، والمقيد ، والعام ، والخاص ، والنص ، والمؤول والناسخ ، والمفسوخ ، والاستثناء ، وأقسامه .

ومنهم من يقول : إنها الحذف ، والصلة ، والتقديم ، والتأخير ، والاستعارة ، والتكرار ، والسكناية ، والحقيقة ، والمجاز ، والمجمل ، والمفسر ، والظاهر ، والغريب .

ومنهم من يقول سوى ذلك كله ، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ماسبق في الأقوال الأخرى ، حتى أكمل بها بعضهم عدّة الأقوال أربعمائة قولاً .

١٠ — ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة

والكل مردود ردّاً إجمالياً بما يأتي :

(أولاً) أن سياق الأحاديث السابقة ، لا ينطبق على هذه الأقوال بحال ، فإن هذه الأصناف التي عيّنها ، لا يتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة . والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدلُّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة ، فتعين أن يكون مرجعه التلفظ وكيفية النطق ، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء . أنظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت .

(ثانياً) أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بينه . وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مدللٍّ ولا مؤيدٍّ بحجة .

(ثالثاً) أن التوسعة للمحفوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة ، لا تتحقق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع .

(رابعاً) أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع . فإما أن تكون أخطاءً في العد من أول الأمر ، وإما أن تكون متأثرة بفكرة أن لفظ السبعة كنايةً لاحقيقة ، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ أيضاً راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآتية إن أردت .

(خامساً) أن أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف ، يتداخل بعضه في بعض ، ويشبه بعضه بعضاً ، فمن المتعسر اعتبارها أقوالاً مستقلة .

نقل السيوطي عن الشرف المرسى أنه قال : « هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستفندها ، ، ولا عن نقلت ؟ ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر ؟ مع أنها كلها موجودة في القرآن ، فلا أدري معنى التخصيص . ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة . وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه ، وإنما اختلفا في قراءة حروفه . وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع ، وهو جهل قبيح » ١٠ .

١١ — علاج الشبهات الواردة

على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرة ونشاطٍ ويقظة ، وبين المسلمين جهلة يؤذون الإسلام والأمة بأشد مما يؤذيه أعداؤه ، على حد قول القائل :

« لا يبلغُ الأعداء من جاهل ما يبلغُ الجاهل من نفسه »

وقد نرى ونسمع اتهامات وشبهات ، مرة من هنا ، ومرة من هناك ، فمن واجب الأمانة في اعتناقنا ، أن نبذد ظلمات هذه الشبهات والتهم ، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج . « وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » .

(الشبهة الأولى) يقولون : إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن ، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه ، إذ يقول : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » وذلك تناقض ، ولا ندري أيهما يكون الصادق .

والجواب : أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث ، غير الاختلاف الذي بنفسه القرآن . وهذا كافٍ في دفع التناقض ، فكلاهما صادق . وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف ، وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي ﷺ .

أما القرآن فيعني الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه ، مع ثبوت التنوع في وجوه التلخيص والأداء السابق .

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يلزم منه تناقض ولا تحاذل ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه ، وتعاليمه ومراميه ، بعضها مع بعض . بل القرآن كله سلسلة واحدة ، متصلة الحلقات ، محكمة السور والآيات ، متآخذة المبادئ والغايات ، مهما تعددت طرق قراءته ، ومهما تنوعت فنون أدائه .

وللمحقق ابن الجزرى كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئاً منه بتقليل من التصرف ، إذ يقول : « قد تدبرنا اختلاف القراءات ، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : أحدها اختلاف اللفظ لا المعنى . الثاني اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد . الثالث اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد ، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضى التضاد . »

فأما الأول فلكلاختلاف في ألفاظ « الصراط » وعليهم ، وَبُؤُودُهُ ، والقدس
ويحسب « ، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط . وأما الثاني فنحو لفظ « مالك
وملك » في الفاتحة ، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى ، لأنه مالك يوم الدين
وملكه . . وكذا نشزها بالزاي ونشزها بالراء ، لأن المراد بهما هو العظام . وذلك
أن الله تعالى أنشزها أي أحيهاها ، وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض ، حتى التأمت ،
فضمن الله المعنيين في القراءتين . وأما الثالث فنحو قوله تعالى : « وَظَنُّوا أَنَّهُم قَدْ كَذَّبُوا »
قرى بالشديد والتخفيف في لفظ « كذبوا » المبني للمجهول . فأما وجه التشديد ، فالعنى :
وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوا بهم . وأما وجه التخفيف ، فالعنى : وتوهم المرسل إليهم
أن الرسل قد كذبوا بهم (أي كذبوا عليهم) فيما أخبرهم به . فالظن في الأولى يقين ،
والضائر الثلاثة المرسل . والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم .
ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ أَنْتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ » بفتح
اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة « انتزول » ، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً .
فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من « انتزول » فهو أن تكون كلمة « إن » مخففة من
الثقيلة ، أي وإن مكرم كامل الشدة تقطع بسببه الجبال الراسيات من مواضعها . وفي
القراءة الثانية « إن » نافية أي ما كان مكرمهم وإن تعاضل وتفاقم ليزول منه أمر محمد
ﷺ ودين الإسلام . ففي الأولى تكون الجبال حقيقة ، وفي الثانية تكون مجازاً .
ثم قال أيضاً : « فليس في شيء من القرآن تناقض ولا تضاد ولا تناقض . وكل ما صح
عن النبي ﷺ من ذلك ، فقد وجب قبوله ، ولم يسع أحداً من الأمة رده ، ولزم الإيمان
به وأنه كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية ،
يجب الإيمان بها كلها ، وانباع ما تضمنته علماً وعملاً ، ولا يجوز ترك موجب إحداها
لأجل الأخرى ظناً أن هذا تعارض » هـ .

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله : « لا تختلفوا في القرآن ،

ولا تنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط : ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد . لو كان من الحرفين حرفٌ بأمر بشيء وبينى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف . ولكنه جامع ذلك كله . ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبةً عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله « ٥١ » .

(الشبهة الثانية) :

يقولون : إن هذا الاختلاف في القراءات ، بوقع في شك وريب من القرآن خصوصاً إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تخيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه ؛ أو باللفظ وما لا يضاذه في المعنى ، كحديث أبي بكر ، كحديث أبي بكر ، وفيه « كلها شاف كاف ، ما لم تحم آية عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب ، نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهلم ، واذهب ، وأسرع ، وعجل » . جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد بإسناد جيد ، ومثله حديث أبي بن كعب . وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد أن عبد الله بن مسعود قرأ رجلاً : « إن شجرة الرقوم طعام الأليم » فقال الرجل : « طعام اليتيم » فردّها عليه ، فلم يستقم به لسانه . فقال : أنت تطيع أن تقول : طعام الفاجر قال : نعم . قال : فافعل « ٥١ » .

والجواب : إن اختلاف القراءات لا بوقع في شك ولا ريب ما دام الكل نازلاً من عند الله . وأما هذه الروايات التي اعتمدت عليها الشبهة ؛ فلا نسلم أنه يفهم منها معنى تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه ، أو باللفظ وما لا يضاذه في المعنى ، حتى بوقع ذلك في ريب من هذا التنزيل . بل قصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسع على عباده ، خصوصاً في مبدأ عهدهم بالوحي ، أن يقرءوا القرآن بما تليق به ألسنتهم . وكان من جملة هذه التوسعة القراءة بمترادفات من اللفظ الواحد للمعنى الواحد ، مع ملاحظة أن الجميع نازل من عند الله ، نزل به الروح الأمين ، على قلب محمد ﷺ ،

وقرأه الرسول على الناس على مكث ، وسمعه منه ، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك ، وأبقى ما أبقى ، لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النسخ .

بدل على أن الجميع نازل من عند الله تعالى قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه : « هَكَذَا أَنْزَلْتَهُ » ، وقول كل من المختلفين لصاحبه : « أقرأنيها رسول الله ﷺ » ؛ وقول الله تعالى لرسوله جواباً لمن سأله تبديل القرآن : « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي ، إِنْ أَنْتَبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . وليس بعد كلام الله ورسوله كلام . كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه ، ولا من ناحية ألفاظه ، بل ولا من ناحية قانون أدائه ، فمن يخرج على هذا الإجماع ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، يوكله الله ما تولى وبصلة جهنم ومساءت مصيراً .

وها نحن أولاً قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعاً باتاً مشفوعاً بالوعيد الشديد ، ومصحوباً بالعقاب الأليم . فما يكون لابن مسعود ، ولأنه كبير من ابن مسعود - بعد هذا - أن يبدل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظ من تلقاء نفسه . أنظر ما قررناه في الشاهدين : الرابع والسابع من هذا المبحث .

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة « الفاجر » بدلا من كلمة « الأثيم » في قول الله تعالى « إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقْوَمِ طَعَامٌ الْأَثِيمِ » فتدل على أن ابن مسعود سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ . ولما رأى الرجل قد تمسر عليه النطق بالأولى ، أشار عليه أن يقرأ بالثانية ، وكلاهما منزل من عند الله .

وكذلك حديث أبي بكر السابغ ، لا يدل على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضاده ، كما زعم الواهم ، إنما ذلك الحديث وأشباهه ، من باب الأمثال التي يضر بها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن ؛ ليفيد أن تلك الحروف

على اختلافها ، ما هي إلا ألفاظ متوافقة مفاهيمها ، متساندة معانيها لا تحاذل بينها ولا تهافت ، ولا تضاد ولا تناقض ، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه بنفیه وبناقضه ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدها . وتلك الأحاديث بهذا الوجه ، تقرير لأن جميع الحروف نازلة من عند الله « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا » .

وهناك برهاناً آخر ذكره صاحب التبيان في مثل هذا المقام إذ يقول : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْبِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ دُعَاءَ فِيهِ هَذِهِ السَّكْمَةُ « وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » فَلَمَّا أَرَادَ الْبِرَاءُ أَنْ يَعْزِزَ ذَلِكَ الدُّعَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » فَلَمْ يُوَافِقْهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ لَهُ : « لَا . وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » . وهكذا نهاه عليه الصلاة والسلام أن يضع لفظة رسول ، موضع لفظة نبي ، مع أن كليهما حق لا يحيل معنى ، إذ هو ﷺ رسول ونبي معاً . ثم قال : فكيف يسوغ للجهاال المغفلين أن يقولوا : إنه عليه الصلاة والسلام كان يميز أن يوضع في القرآن الكريم مكان عزيز حكيم ، غفور رحيم ، أو سميع عليم . وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآناً ، والله يقول مخبراً عن نبيه ﷺ « مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي » ولا تبدل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى « ا ه بتصرف قليل .

(الشبهة الثالثة) :

يقولون : إن نزول القرآن على سبعة أحرف ، يناه ما هو مقرر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها ، ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد .

والجواب : أنه لا منافاة ، ولا ضياع للوحدة ، فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلها في لغة قريش . ذلك أن قريشا كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل ،

قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها ، وأخذوا ، استملحوه من هؤلاء وهؤلاء ، في الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها ، وحجها وعمرتها ثم استعملوه وأذاعوه ، بعد أن هذبوه وصفلوه . وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغات مخنارة منتقاة من بين لغات القبائل كافة . وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم ، واجتماع أوزاع العرب عليهم .

ومن هنا شاعت حكمة الحكيم العليم أن يطلع عليهم القرآن من هذا الأفق ، وأن يطلع عليهم من هذه السماء سماء قريش ولغتها التي أعطوها مقاديرها ، وولوا شطرها وجوههم ، فغاطبهم بهذا اللسان العام لهم ، ليضمّ نثرهم ، ولينظم نثرهم . وقد تمّ لهم ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التي جاءتهم بالإعجاز البياني عن طريق اللغة التي انتهت إليها أفصح اللغات ، وباللسان الذي خضعت له وتمثلت فيه كافة الألسنة العربية .

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات ، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم ولعلاً بعضهم على بعض ، ولما اجتمع عليه العرب أبداً . بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراجت شبهتهم وافترؤم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها ، نظراً إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه ، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي ، مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلسونه ، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم . « إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ » .

(الشبهة الرابعة) :

يقولون : إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لإتلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء .

والجواب : أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم

القرآن والحديث بحظٍ ولا نصيب .. فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين :

(أحدهما) أن الأحرف التي نزل بها القرآن ، أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً ، وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً . ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه ، تنظم كل وجهٍ قرأ به النبي ﷺ ، وأقرأه أصحابه ، وذلك ينظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء ، كما ينظم ما فوقها إلى العشرة ، وما بعد العشرة ، وما كان قرآناً تم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً ، ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق .

(ثانيهما) : أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف . ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرءوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها ، على حين أن بين المهديين بضعة قرون ! وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم . فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهي باطلة .

وتستلزم أيضاً أن يبقى قول الرسول ﷺ : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » عارياً عن الفائدة ، غير نافذ الأثر ، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم . وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءة النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون .

قال المحقق ابن الجزري : « فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهور
سبعة غيرهم من القراء الذين وُلدوا بعد التابعين ، لأدّى ذلك إلى أن يكون الخبر
عن الفائدة إلى أن يُولد هؤلاء السبعة ، فتؤخذ عنهم القراءة ، وأدّى أيضاً إلى أنه لا
لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا وُلدوا وتعلموا أخذ
القراءة به . وهذا باطل ؟ إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة ، لفظاً عن
إماماً عن إمام . إلى أن يتصل بالنبي ﷺ » ١ هـ .

المبحث السابع

في المكي والمدني من القرآن الكريم

ليس من غرضنا في هذا المبحث أن نستقصي بالتفصيل وانتدليل آيات القرآن الك
وسوره . وأن نحقق ما كان منها مكيّاً وما كان مدنيّاً ، فذلك محاولة كبيرة جدية أن
بالتأليف ، وقد أفردنا فعلاً بالتأليف جماعة ، منهم مكّيّ وأعرّض الدرّيني .
ولكن حسبنا هنا أن نتكلم على الاصطلاحات في معنى المكي والمدني ، وعلى ف
العلم بالمكي والمدني ، وعلى الطريق الموصلة إليه ، وعلى الضوابط التي يُعرف بها ، و
السور المكية والمدنية والمختلف فيها ، وعلى أنواع السور المكية والمدنية ، وعلى أو
تتماق بالمكي والمدني ، وعلى فروقٍ أخرى بين المكي والمدني صيغت من
مطاعن في القرآن ، وعلى دفع تلك المطاعن ونقضها .

١ - الاصطلاحات في معنى المكي والمدني

للعلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات :

(الأول) أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدني ما نزل بالمدينة . ويدخل في مكة ضواحيها كالمنزل على النبي ﷺ بميِّ وعَرَقات وأُحْدَيْبِيَّة . ويدخل في المدينة ضواحيها أيضاً كالمنزل عليه في بدرٍ وأُحُد . وهذا التقسيم أُوْحِظ فيه مكان النزول كما ترى . لكن يرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر ، لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما كقوله سبحانه في سورة التوبة : « لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبِعُوكَ » الخ فإنها نزلت بِنَبِيُّوكَ ، وقوله سبحانه في سورة الزخرف « وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا » الخ فإنها نزلت ببيت المقدس ليلة الإسراء . ولا ريب أن عدم الضبط في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يُذَكَّر من الأقسام ، وذلك عَيْبٌ يَحِلُّ بالمقصود الأول من التقسيم ، وهو الضبط والحصر .

(الاصطلاح الثاني) أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة . وعليه يُحْمَل قول من قال : إن ما صدر في القرآن بلفظ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهو مكي ؛ وما صدر فيه بلفظ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فهو مدني ؛ لأن الكفر كان غالباً على أهل مكة فخطبوا بيأياها الناس ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم . ولأن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة ، فخطبوا بيأياها الذين آمنوا ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم أيضاً . وألحق بعضهم صيغة يا بني آدم بصيغة يأياها الناس . أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن ميمون ابن مهران قال : « ما كان في القرآن يأياها الناس ، أو يا بني آدم ، فإنه مكي ، وما كان يأياها الذين آمنوا ، فإنه مدني » .

وهذا التقسيم لو حظ فيه المخاطبون كما ترى، لكن يرد عليه امران: أحدهما ما ورد على سابقه من أنه غير ضابط ولا حاصر، فإن في القرآن ما نزل غير مصدر بأحدهما نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ » الخ، ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقين: « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ » الخ.

(ثانياً ما أن هذا التقسيم غير مطرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آيات مدنية صُدَّرت بصيغة « يَا أَيُّهَا النَّاسُ »، وهناك آيات مكية صُدَّرت بصيغة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ». مثال الأولى سورة النساء، فإنها مدنية وأولها « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ »، وكذلك سورة البقرة مدنية وفيها « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ » ومثال الثانية سورة الحج فإنها مكية مع أن في آخرها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آزِغُوا وَاكْفُرُوا » الخ.

قال بعضهم: « هذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية وفيها « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ » إلى آخر ما ذكرناه أمامك. غير أنه قال أخيراً ما نصه: « فإن أريد أن الغالب كذلك فصحيح ».

أقول: ولكن صحة الكلام في ذاته لا تسوغ صحة التقسيم، فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مطرداً. وقيد الغالبية المراد، لا يحقق الضبط والحصر وإن حقق الاطراد، فيبقى التقسيم معيباً. على أنهم قالوا: المراد لا بدفع الإيراد. (الاصطلاح الثالث) وهو المشهور: أن للمكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هذه الهجرة وإن كان نزوله بمكة.

وهذا التقسيم كما ترى لو حظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم، لأنه ضابط حاصر ومطرد لا يختلف، بخلاف سابقه، ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم. وعليه آية: « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

الْإِسْلَامَ دِينًا» مدنية ، مع أنها نزلت يوم الجمعة بمعرفة في حجة الوداع . وكذلك آية « إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ لِقَوْمٍ يُظَاهِرُونَ » فإنها مدنية مع أنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم . وقل مثل ذلك فيما نزل بأسفاره عليه الصلاة والسلام كفاتحة سورة الأنفال وقد نزلت ببدر ، فإنها مدنية لا مكية على هذا الاصطلاح المشهور .

٢ - فائدة العلم بالمكي والمدني

من فوائد العلم بالمكي والمدني تمييزُ الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيات أو آيات من القرآن الكريم في موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين أو الآيات مخالفاً للحكم في غيرها ، ثم عُرف أن بعضها مكي وبعضها مدني ، فإننا محكم بأن المدني منها ناسخ للمكي نظراً إلى تأخر المدني عن المكي .

ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع وتدرُّجه الحكيم بوجه عام ، وذلك يترتب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد . وسيستقبلك في هذا المبحث فروق بين المكي والمدني تلاحظ فيها جلال هذه الحكمة .

ومن فوائده أيضاً الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغيير والتحريف . وبدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليعرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها ، وما نزل بالحضر وما نزل بالسفر ؛ وما نزل بالنهار وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض وما نزل بالسما ، إلى غير ذلك . فلا يقل بعد هذا أن يسكتوا ويتركوا أحداً يمشي ويحسب به ، وهم المتحمسون لحراسته وحمايته والإحاطة بكل ما يتصل به أو يحتمل بنزوله إلى هذا الحد !

٣ - الطريق الموصلة إلى معرفة المسكى والمدنى

لا سبيل إلى معرفة المسكى والمدنى إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك ؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان للمسكى والمدنى . وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان ، كيف وهم يشاهدون الوحي والتنزيل ، ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عياناً . « وليس بعد العيان بيان » .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « والله الذى لا إله غيره ، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ؟ ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فهم نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم منى بكتاب الله تبليغه الإبل لركبت إليه » . وقال أيوب : سألت رجلاً عكرمة عن آية من القرآن فقال : « نزلت في سفح ذلك الجبل » وأشار إلى سلع ١٠١ .

ولعل هذا التوجيه الذى ذكرته أولى مما ذكره القاضى أبو بكر فى الانتصار ، إذ يقول ما نصه : « ولم يرد عن النبي ﷺ فى ذلك قول ، لأنه لم يأمر به ، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب فى بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ النسخ والنسخ ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول » ١٠١ .

٤ - الضوابط التى يعرف بها

للمسكى والمدنى

قد عرفنا فيما مضى أن مراد العلم بالمسكى والمدنى هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين ، بيد أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المسكى والمدنى . وهك ضوابط للمسكى :

١ - كل سورة فيها لفظ « كلاً » فهى مسكية . وقد ذكر هذا اللفظ فى القرآن ثلاثاً

وثلاثين مرة ، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن . قال الدريفي رحمه الله :

« وَمَا نَزَلَتْ كَلًّا بِيَثْرَبَ فَأَعْلَمَنَ . وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى »
قال العماني : « وحكمة ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جابرة ، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول . وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذتهم وضعفهم » ٥١ .

٢ - كل سورة فيها سجدة فهي مكية لا مدنية .

٣ - كل سورة في أولها حروف التهجّي فهي مكية سوى سورة البقرة وآل عمران فإنهما مدينتان بالإجماع . وفي الرعد خلاف .

٤ - كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهي مكية سوى البقرة .

٥ - كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة أيضاً .

٦ - كل سورة فيها بآيها الناس وليس فيها بآيها الذين آمنوا فهي مكية ، ولكنه ورد على هذا ما تقدّم بين يديك من سورة الحج .

٧ - كل سورة من المفصل فهي مكية . أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال : « نزل المفصل بمكة ، فكثنا حججاً نقرؤه ولا ينزل غيره » لكن يرد على هذا أن بعض سور المفصل مدني نزل بعد الهجرة اتفاقاً كسورة النصر ، فإنها كانت من أواخر ما نزل بعد الهجرة ، بل قيل إنها آخر ما نزل ، كما سبق في مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل . فالأولى أن يُحمل كلام ابن مسعود هذا على السكثرة الغالبة من سور المفصل ، لا على جميع سور المفصل . والمفصل على وزان معظم : هو السورة الأخيرة من القرآن الكريم مُبتدأة من

سورة الحجرات على الأصح. وسميت بذلك لكثرة انفصل فيها بين السور بعضها وبعض من أجل قصرها. وقيل: سميت بذلك لقلّة المنسوخ فيها، فقولها قول "فصل": لانسخ فيه ولا تقض.

أما ضوابط المدني: فكما يأتي:

- ١ - كل سورة فيها الحدرود والفرائض فهي مدنية.
- ٢ - كل سورة فيها إذن بالجهاد وبيان لأحكام الجهاد فهي مدنية.
- ٣ - كل سورة فيها ذكر المناقنين فهي مدنية ماعدا سورة العنكبوت. والتحقق أن سورة العنكبوت مكية ماعدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها، فإنها مدنية. وهي التي ذكر فيها المناقنون.

٥ - السور المكية والمدنية والمختلف فيها

نقل السيوطي في الإتقان أقوالاً كثيرة في تعيين السور المكية والمدنية، من أوقفها ما ذكره أبو الحسن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ إذ يقول:

«المدني باتفاق عشرون سورة، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وماعدا ذلك مكي باتفاق» ثم نظم في ذلك أبياتاً رقيقة جامعة، وهو يريد بالسور العشرين المدنية بالاتفاق: سورة البقرة وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والمتحنة، والجمعة، والمناقنين، والطلاق، والتحریم، والنصر.

ويريد بالسور الاثنتي عشرة المختلف فيها: سورة الفاتحة، والرعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والتطيف، والقدر، ولم يكن، وإذازلت، والإخلاص، والمعوذتين.

ويرد بالسور المكية بانفاق ما عدا ذلك وهي اثنتان وثمانون سورة . وإلى هذا القسم المكي يشير في منظومته بقوله :

« وما سوى ذلك مكي تنزله فلا تكن من خلاف الناس في حصره
فليس كلُّ خلافٍ جاء معتبراً إلا خلافٌ له حظٌّ من النظرِ »
وقد جرى هذا البيت مجرى الأمثال عند أهل العلم .

٦ - أنواع السور المكية والمدنية

قد تكون السورة كلها مكية ، وقد تكون كلها مدنية ، وقد تكون السورة مكية ما عدا آيات منها ، وقد تكون مدنية ما عدا آيات منها ، فثلاث أربعة أنواع :
مثال النوع الأول سورة المدثر فإنها كلها مكية . ومثال الثاني سورة آل عمران فإنها كلها مدنية ، ومثال الثالث سورة الأعراف فإنها مكية . ما عدا آية « وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ » قاله قتادة . واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها من الآيات إلى قوله سبحانه : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » وقال : إن تلك الآيات مدنية . ومثال النوع الرابع سورة الحج فإنها مدنية ما عدا أربع آيات منها ، بتبديءه بقوله سبحانه « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى » إلى قوله « عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ » .

واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية ، يكون تبعاً لما يغلب فيها ، أو تبعاً لفاطمها ، فقد ورد أنه إذا نزلت فاتحة سورة بمكة مثلاً كتبت مكية ، ثم يزيد الله فيها ما يشاء . ولعل الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المكي والمدني أن يقال : إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية ، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كتبت مدنية ثم يذكر المسقني من تلك السور إن كان هناك استثناء فيقال : سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية ، أو سورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية . أو نحو ذلك ، كما تراه في كثير من المصاحف عنواناً للسورة .

وقد بذل العلماء همةً جبارةً في استقصاء حال ما نزل من السور والآيات حتى لقد قال أبو القاسم النيسابوري في كتاب التنبية على فضل علوم القرآن مانصه : « من أشرف علوم القرآن ، علم نزوله ، وجهاته ، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة ، وما نزل بمكة وحكمه مدني ، وما نزل بالمدينة وحكمه مكّي ، وما نزل بمكة في أهل المدينة ، وما نزل بالمدينة في أهل مكة ، وما يشبه نزول المكّي في المدني ، وما يشبه نزول المدني في المكّي ، وما نزل بالجحفة ، وما نزل ببيت المقدس ، وما نزل بالطائف وما نزل بالحدبئية ، وما نزل ليلا ، وما نزل نهاراً ، وما نزل مُشيعاً ، وما نزل مُفرداً ، والآيات المدنيات في السور المكية ، والآيات المكيات في السور المدنية ، وما حمل من مكة إلى المدينة ، وما حمل من المدينة إلى مكة ، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة ، وما نزل بمجلاً ، وما نزل مفسراً ، وما اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : مكّي وبعضهم مدني ، فهذه خمسة وعشرون وجهاً ، من لم يعرفها ويميّز بينها لم يحلّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى » ٥١ .

قال السيوطي بعد أن أورد هذا : وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه ، فمنها ما أفردته بنوع ، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع . ٥١ . وجزام الله أحسن الجزاء .

وَجُوهٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ

نَبَهَ السُّيُوطِيُّ عِنْدَ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ وَجُوهًا فِي الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ . مِنْهَا مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَفْهَمَهُ مِمَّا قَصَصْنَاهُ عَلَيْكَ آتِفًا . وَمِنْهَا مَا يَشْبَهُ تَنْزِيلَ الْمَدَنِيِّ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّجْمِ : « الَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَارًا لِلْإِيمَانِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّئِمَّ » قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي تَوْجِيهِهِ مَا نَصَّهُ : « فَإِنَّ الْفَوَاحِشَ كُلَّ ذَنْبٍ فِيهِ حَدٌّ ، وَالْكَبَائِرُ كُلُّ ذَنْبٍ عَاقِبَتُهُ النَّارُ ، وَاللَّئِمُّ مَا بَيْنَ الْحَدِّينِ مِنَ الذُّنُوبِ ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ حَدٌّ وَلَا نَحْوَهُ » ٥١ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) أَنَّ تَفْسِيرَ الْفَوَاحِشِ بِمَا ذَكَرَ غَيْرَ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ،

بل فسرها غيره بأنها الكبائر مطلقاً . وفسرها آخر بما يكبر عقابه دون تخصيص بحدي .
وفسرها السيوطي نفسه في سورة الأنعام بأنها الكبائر . (والثاني) أن بعضهم يستفتي
هذه الآية من سورة النجم للمكية ، وينص على أنها مدنية .

ومنها : ما يشبه تنزيل المسكى في السور المدنية ، نحو سورة « وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا » ،
وكقوله سبحانه في سورة الأنفال المدنية : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ
مِنْ عِنْدِكَ » الخ . وفي هذا نظر أيضاً ؛ فإن المعروف أن سورة « وَالْعَادِيَاتِ » من
السور المسكية كما سبق ، وأن آية « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ » الخ منصوص على أنها نزلت
بمكة ، كما نقل السيوطي نفسه عن مقاتل ، وقال : إنها مستثناة من سورة الأنفال المدنية .
بل نص بعضهم على أن هذه الآية مع آيتين قبلها وأربع بعدها كلها مكيات مستثنيات
من سورة الأنفال المدنية .

ومنها : ما حُجِّلَ من مكة إلى المدينة ، نحو سورة يوسف وسورة الإخلاص وسورة سبح .
ومنها : ما حُجِّلَ من المدينة إلى مكة ، نحو آية الراب في سورة البقرة المدنية ، وصدر
سورة التوبة المدنية .

ومنها : ما حُجِّلَ إلى الحبشة نحو سورة مريم ، فقد صحَّ أن جعفر بن أبي طالب
قرأها على النجاشي .

ومنها : ما حُجِّلَ إلى الروم كقوله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « قُلْ
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » الآية .

وأنت خبير بأن الاصطلاح المشهور في المسكى والمدني ينتظم كل ما نزل سواء كان
بمكة والمدينة ، أم بغيرهما كالجحفة ، والطائف ، وبيت المقدس ، والحديبية ، ومي ،
وعرفات ، وعُسفان ، وتبوك ، و بدر ، وأحد ، وجرأ ، وجرأ الأسد . وتفصيل ذلك
يخرج بنا إلى حد الإطالة ، فناهيك ما ذكرنا . « واللييب تكفيه الإشارة » .

فروق أخرى بين المكي والمدني

توجد فروق أخرى بين المكي والمدني، غير ما قد مناها في ضوابطهما وهذه الفروق فيها دقة عن تلك، لتعلقها في مجموعها بأمور معنوية وبلاغية. ثم إن أعداء الإسلام قد صاغوا عن طريق بعضها شبهات سددوا سهامها إلى القرآن الكريم لذلك أفردناها بعنوان، توطئة لتفض تلك الشبهات « وَقَبْلَ الرَّمْيِ يُرَاسُ السَّنَمُ » .

ونذكر من خواص القسم المكي أنه قد كثر فيه ما يأتي :

(أولاً) أنه حمل حملة شعواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تدرع بها

أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وأتام بكل دليل، وحاكمهم إلى الحس، وضرب لهم أبلغ الأمثال، حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة المزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شر عادية الذباب، وقال : « بِأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ . إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْنَاهُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَاسْتَغْنُوهُ مِنْهُ . ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ »

ولما عاندوا واحتجوا بما كان عليه آباؤهم، نعى عليهم أن يمتنعوا كرامة الإنسان إلى هذا الحضيض من الذلة للأحجار والأصنام، وسفه أحلامهم وأحلام آباؤهم الذين أهلوا النظر في أنفسهم وفي آيات الله في الآفاق، وقبح إليهم الجود على هذا التقليد الأعمى للأباء والأجداد « أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ » . وناقشهم كذلك في عقائدهم الضالة التي نجمت عن تلك الوثنية من جحود الإلهيات والنبوءات، وإنكار البعث والمسئولية والجزاء .

(ثانياً) أنه فتح عيونهم على مافي أنفسهم من شواهد الحق، وعلى مافي الكون

من أعلام الرشد، ونوع لهم في الأدلة وتفنن في الأساليب، وقاضاهم إلى الأوليات

والمشاهدات ، ثم قادم من وراء ذلك قيادة راشدة حكيمة ، إلى الاعتراف بتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته ، والإيمان بالبعث ومسئوليته ، والجزاء العادل ودقيقته ، ثم التسليم بالوحي وبكل ما جاء به الوحي من هدى الله في الإلهيات والنبوءات والسمعيات في العقائد على سواء

(ثالثاً) أنه تحدث عن عاداتهم القبيحة ، كالقتل ، وسفك الدماء ، ووأد البنات ، واستباحة الأعراض ، وأكل مال الأيتام . فلقت أنظارهم إلى مافى ذلك من أخطار ، وما زال بهم حتى طهرهم منها ، ونجح في إبعادهم عنها .

(رابعاً) أنه شرح لهم أصول الأخلاق ، وحقوق الاجتماع ، شرحاً مجيباً كرم إليهم الكفر والفسوق والعصيان ، وفوضى الجهل ، وجفاء الطبع ، وقذارة القلب ، وخشونة اللفظ ، وحبب إليهم الإيمان والطاعة ، والنظام ، والعلم ، والمحبة ، والرحمة ، والإخلاص ، واحترام الغير ، وبر الوالدين ، وإكرام الجار ، وطهارة القلوب ، ونظافة الألسنة ، إلى غير ذلك .

(خامساً) أنه قص عليهم من أنباء الرسل وأمهم السابقة ، مافيه أبلغ الموعظة وأنفع العبر ، من تقرير سُنَّته تعالى الكونية في إهلاك أهل الكفر والظلم ، وانتصار أهل الإيمان والإحسان ، مهما طالت الأيام وامتدَّ الزمان ، ماداموا قائمين بنصرة الحق وتأيد الإيمان .

(سادساً) أنه سلك مع أهل مكة سبيل الإيجاز في خطابه ، حتى جاءت السور المسكية قصيرة الآيات ، صغيرة السور . لأنهم كانوا أهل فصاحة ولسان ، صناعتهم الكلام ، ومهنتهم البيان ؛ فيناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب .

كما أن قانون الحكمة العالية ، قضى بأن يسلك سبيل التدرُّج والارتقاء في تربية الأفراد ، وأن يقدم الأهم على المهم . ولا ريب أن العقائد والأخلاق والعادات ،

أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات ، لأن الأولى كالأصول بالنسبة للثانية ؛ لذلك
كثرت في القسم المسكى التحدث عنها والعناية بها كما علمت في الخواص للماضية جريباً على
سنة التدرج من ناحية ، وتقديماً للأهم على المهم من ناحية أخرى .

أما خواص القسم المدني ، فنذكر منها أنه قد كثر فيه ما يأتي :

(أولاً) التحدث عن دقائق التشريع ، وتفصيل الأحكام ، وأنواع القوانين المدنية
والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية ، والحقوق الشخصية ، وسائر ضروب العبادات
والمعاملات . انظر - إن شئت - في سورة البقرة والنساء والمائدة والأفال والفتح والفتح
والحجرات ونحوها .

(ثانياً) دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام ، ومناقشتهم
في عقائدهم الباطلة ، وبيان جنائياتهم على الحق ، وتحريفهم لكتب الله ، ومحاكمتهم
إلى العقل والتاريخ . اقرأ - إن شئت - سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح
ونحوها .

(ثالثاً) سلوك الإطناب والتطويل في آياته وسوره . وذلك لأن أهل المدينة
لم يكونوا بضاهنون أهل مكة في الذكاء والألمية وطول الباع في باحات الفصاحة والبيان ؛
فيناسبهم الشرح والإيضاح ، وذلك يستقيم كثيراً من البسط والإسهاب ؛ لأن دستور
البلاغة لا يقوم إلا على رعاية مقتضيات الأحوال ، وخطاب الأغبياء بغير ما يُخاطب به
الأذكياء . « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

نقض الشبهات التي أثيرت

حول هذا الموضوع

قلنا ونقول: إن أعداء الإسلام كثيرون، وإنهم يتربصون به الدوائر، ويتهمزون كل فرصة ليتدوا إليه سهام المطاعن. وإن من واجبنا أن نحمي العرين ونقوم بواجب الدفاع في هذا المعمان، ولن يقضى ذلك إلا إذا نسأجنا بجميع الأسلحة، وفي مقدمتها دراسة تلك الشبهات التي يحرقون بخورها في مصر وغير مصر حتى إشبا بنا المتعلم، في بعض الدروس والكتب التي يزعمون أنها أدبية. وقد شهدت مصر وقتاً ما معركة حامية الوطيس دارت رحاها حول أمثال هذه الشبهات التي نسوقها إليك، فاقتحمها عنوة، وخذها بقوة. ولا حول ولا قوة إلا بالله. وما أجل أن نرد قول الشاعر:

« أَنَا لَا أُلُومُ الْمُسْتَعِيدَ دَ إِذَا نَعَمَّتْ أَوْ نَعَدَى
فَسَبِيلُهُ أَنْ يَسْتَعِيدَ دَ وَشَأْنُنَا أَنْ نَسْتَعِيدَا »

الشبهة الأولى وفي طيها شبهات

يقولون : إن الباحث الناقد ، يلاحظ أن في القرآن أسلوبين متعارضين ، لا تربط أول بالثاني صلة ولا علاقة، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا الكتاب قد خضع لظروف تلفة ، وتأثر ببيئات متباينة ؛ فنرى أن القسم المسكى منه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة ، كما نشاهد القسم المدني منه تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة . فالقسم المسكى يتفرّد بالعرف والشدة ، والقسوة والحدة ، والغضب ، والسباب ، والوعيد التهديد مثل سورة « تَبَّتْ بَدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ » وسورة « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُنُوزٍ عَسِيبٌ » وسورة « أَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفًا مِّنْ قَبْلٍ لَّيْسَ بِكُنُوزٍ عَلِيمٌ رَبُّكَ سَوَّطَ ذَرْبٍ » إن ربك لبا أمر صادق .

والجواب : أن هذه الشبهة تتألف من شبهات أربع ، وإن شئت فقل : تتألف من مقدمات ثلاث كواذب ، تتأدّى ، أو يريد صاحبها أن يتأدّى بها إلى نتيجة هي كاذبة .

فأما المقدمات الثلاث الكواذب فهي أن القسم المسكى تفرّد بالعرف والشدة ، وأن سبباً وإقذاعاً ، وأنه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة . وأما النتيجة أو الهدف الذي يرمى إليه فهو أن القرآن مفكك الأجزاء ، غير متصل الخلفات ، وأنه خاضع لظروف ، متأثر بالبيئة .

وغيرهم من هذا معروف طبعاً ، وهو أن القرآن ليس كلام الله وليس معجزاً كما هو كلام محمد الذي تأثر أولاً بأهل مكة فكان كلامه خشناً بعيداً عن المعارف العالية التي اكتسبها من أهل الكتاب في المدينة .

ذلك كله ما يجب أن نحمل عليه انتقاد أولئك المضللين ، فإن قرينة عداوتهم للحق

وخصومتهم للإسلام ، ونقدمهم للقرآن ، تبعد كلامهم عن كل تأويل حسن ، وتحمله على أسوأ فروضه .

ولذات لك على بنیان هذه الشبهة من القواعد ، لتعلم إغراقها في البطلان وإغراق ذوبها في الكذب والإسفاف .

(١) - فأما قولهم : إن القسم المكي فد تفرّد بالعرف والشدة فينقضه أن في القسم المدني شدة وعتقاً ، فدعوى تفرّد القسم المكي بذلك باطلة ، قال تعالى في سورة البقرة وهي مدنية : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » وقال فيها أيضاً « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » وقال فيها أيضاً : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . »

وقال سبحانه في سورة آل عمران - وهي مدنية كذلك - « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُعْطِيَهُمْ أَموالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ . كَذَّبَ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ، وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ . قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْغَابُونَ وَمُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ . »

وإنما اشتمل القرآن الكريم بقسميه المكي والمدني على الشدة والعنف ، لأن ضرورة التربية الرشيدة ، في إصلاح الأفراد والشعوب ، وسياسة الأمم والدول ، تقتضي أن يمزج المصلح في قانون هدايته ، بين الترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد والشدة واللين .

ثم إن دعواهم انفراد المكي بالعنف والشدة ، يفهم منه دعوى انفراد المدني

بالين والصفح ، ودعوى خلوة المكي من ذلك اللين والصفح. وهذا المفهوم باطل كمنطوقه
أيضاً. ودليل ذلك أن بين السور المكية آيات كريمة تفيض لينا وصفحا، وتقطر سماحة
وعفواً ، بل تنادى أن تقابل السيئة بالحسنة ، كما في قوله سبحانه في سورة فصلت المكية:
« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا لِمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ
وَيِنَّهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ . وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ، وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا
ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . »

وكما في قوله سبحانه من سورة الشورى المكية : « فَمَا أَوْعَدْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعٌ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا ، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .
وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ . وَالَّذِينَ
اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ .
وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ . وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا
وَأَصْلَحَ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ
مَّا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ
بِغَيْرِ الْحَقِّ ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ . »

وكذلك قوله سبحانه في سورة الحجر المكية : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي
وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ . لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ
وَأخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ » : إلى آخر السورة . ومثله قول الله جلَّت قدرته في سورة
الزمر المكية : « قُلْ بِأَعْيَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ،
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . »

(٢) وأما زعمهم أن في القسم المسكى سباباً، ويريدون من السباب معناه المعروف عندهم من الفحّة والبذاءة، والخروج عن حدود الأدب واللياقة، فقد «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً». ونحن نتحدّاهم أن يأتوا بمثال واحد في القرآن كله، مكّية ومدنية، يكون من هذا اللون القذر الرخيص. وهل يعقل أن القرآن الذي جاء يعلم الناس أصول الآداب، يخرج هو عن أصول الآداب إلى السباب؟ كيف وقد حرم على أتباعه المسلمين أن يسبوا أعداءه المشركين؟ فقال في سورة الأنعام: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ».

نعم إن في القرآن كله لا في القسم المسكى وحده تسفيهاً لأحلام المتنظمين، الذين يُصمّون آذانهم، وبغضون أعينهم عن الحق، ويهملون الحجج والبراهين، وهو في ذلك شديد عنيف، بيد أنه في شدّته وعنفه، لم يخرج عن جادة الأدب، ولم يعدل عن سنن الحق، ولم يصدف عن سبيل الحكمة. بل الحكمة تتقاضاه أن يشتدّ مع هؤلاء، لأنهم يستحقون الشدّة، ومن مصلحتهم، هم، ومن الرحمة بهم، والخير لهم، أن يشتدّ عليهم ليرعوا عن باطلهم، ويصيحوا إلى صوت الحق والرشد، ويسيروا على هدى الدليل والحجة، على حد قول القائل:

«فقساً ليزدجروا. ومن بك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم»
أضف إلى ذلك أن هذا التفريع الحكيم تجده في السور المدنية، كما تجده في السور المسكية. وإن كان في المسكى أكثر من المدني، لأن أهل مكة كانوا أشدّاء العارضة، صعب المراس، مسرفين في العناد والإباء، لم يتركوا باباً من الشر إلا دخلوه على الرسول وأصحابه، ولم يكفهم أن يخرج من بلده وأهله بليل، بل وجهوا إليه الأذى في مهاجره.

والشاهد على أن في السور المدنية تنويهاً عنيفاً أيضاً عند المناسبات قوله سبحانه
من سورة البقرة المدنية في شأن المشركين: « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غِشَاوَةً وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » وقوله من سورة البقرة أيضاً في شأن المنافقين « وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ » إلى تمام ثلاث عشرة آية مليئة
بالتوبيخ والتمنيف لتلك الحشرات الآدمية ، الذين يفتنون سمومهم ، ويفسدون
المجتمع بسلاحٍ خطير ذي حدّين هو سلاح النفاق والذبذبة . وكذلك تقرأ في هذه
السورة المدنية نفسها في شأن اليهود آيات كثيرة من هذا الطراز ، تنقدهم وتنمى جرائمهم ،
وتحمل عليهم حملة شعواء ، تبيحاً لجناياتهم وجنايات آبائهم من قبلهم . مثل قوله
سبحانه : « ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أُنِيبُوا مَا تَفْعَلُوا إِلَّا يَحْبِلُ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِنَ النَّاسِ
وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ
بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » ومثل
قوله « يَسْتَأْذِنُوا بَدِ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ » .

ومثل قوله تعالى في شأن النصارى من سورة آل عمران : « إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى
إِنِّي مَتَوَقِّئُكَ وَرَأَيْتُكَ إِلَى وَمُطَهَّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ
الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَى مَرْجُمِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ
فِيهِ تَخْتَلِفُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ
مِنْ نَاصِرِينَ » الخ . وقوله فيهم أيضاً من هذه السورة : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ ثُمَّ آذَنُوا كُفْرًا لَنْ نُقَبِّلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ » الخ .

أما السور والآيات التي اعتمدت عليها الشبهة ، فلا تدلُّ على ذلك السباب الذي زعموه ووصموا به القرآن الكريم ، لأن سورة « تَبَّتْ بَدَا أَبِي لَهَبٍ » غاية ما اشتملت عليه أنها إنذارٌ ووعيدٌ لأبي لهب وامراته ، جزاء ما أساء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه ، كما يدلُّ على ذلك سبب نزولها: أخرج الإمام أحمد والشيخان والترمذي عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادي : يا بني فهر يا بني عدي ، لبطون قريش حتى اجتمعوا . فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو ؟ فجاء أبو لهب وقريش ، فقال صلى الله عليه وسلم : أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقاً ؟ قالوا : نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً ، قال : فإني نذيرٌ لكم بين يدي عذابٍ شديد . فقال أبو لهب : تباً لك ، ألهذا جئتنا ؟ فنزلت .

وأخرج ابن أبي حاتم وابن جرير عن ابن زيد أن امرأة أبي لهب كانت تأتي بأغصان الشوك تطرحها بالليل في طريق الرسول صلى الله عليه وسلم . وزوى عن مجاهد أنها كانت تمشي بالنميمة .

فهذه الأسباب مجتمعة تفيد أن السورة نزلت لمقابلة أبي لهب بما يستحقُّ من إنذاره بالهلاك والقطيعة ، وأن ماله لا ينفعه ولا كسبه ، وأنه خاسر هو وامراته ، وأن مصيرهما إلى النار وبئس القرار .

ولا ريب أن في هذا الوعيد العنيف ردعاً له ولأمثاله ، ونساية لمن أصيب بأذى من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وذلك هو اللائق بالعدالة الإلهية ، والتربية الحكيمة الربانية .

« ووضعُ الندى في موضعِ السيفِ بالعلأ

مضراً كوضعِ السيفِ في موضعِ الندى »

وأما سورة « والمعصر » فليس فيها سباب ولا ما يشبه السباب . وكل ما عرضت له

أنها جمعت الناس قسمين : قسماً غريقاً في الخسران ، وقسماً فاز ونجا من هذا الخسران ، وهم الذين جمعوا عناصر السعادة الأربعة . اقرأ قوله سبحانه : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ : إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ » فهل ترى فيها ظلاً للسباب والإقذاع ؟ ولكن القوم لا يستحون ! .

وأما سورة « أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ » : فبلغ ماثير إليه ، أن المخاطبين شغلهم الدنيا عن الدين ، وألهمهم الأموال عن رب الأموال ، حتى انتهت أعمارهم وهم على هذه الحال . وَغَدَّأ يُسْأَلُونَ عَنِ النِّعَمِ ، وَيُعَاقَبُونَ عَلَى إِهْمَالِ شُكْرِهِم بِعَذَابِ الجَحِيمِ .

وأما قوله سبحانه : « فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ » ، فهو حكاية لما حلَّ بالأمم السابقة كشمود وعاد ، حين طغفوا في البلاد ، فأكثر وافيهما الفساد ، ليكون من هذا القصاص والظفر ، عبرةً لأولئك الكفار ومُرَدِّجَرٍ ، فلا يقعوا فيما وقع فيه أسلافهم ، لأن سُنَّةَ الله واحدة في الأمم ، وميزان عدالته قائم في كل جيل وقبيل . « أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيَّتِكُمْ ، أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ »

الخلاصة

والخلاصة أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين ، فتارةً يشتدُّ وتارةً يلين ، تبعاً لما يقتضيه حالهم ، سواء منهم مكثيهم ومدنيهم ، بدليل أنك تجد بين ثنايا السور المكية والمدنية ، ما هو وعد ووعيد وتساميح وتشديد ، وأخذ وردٌّ ، وجذب وشدٌّ ، كما سبق لك في الأمثلة والشواهد الكثيرة . وإذا لوحظ أن أهل مكة أكثر خطابهم بالشدَّة والعنف ، فذلك لما مرَدَدوا عليه من أذى الرسول وأصحابه والكيدهم حتى أخرجوهم من أوطانهم . ولم يكتفوا بذلك بل أرسلوا إليهم الأذى في مهاجرهم .

وكان القرآن في حملته عليهم وعلى أمثالهم بالقول ، بعيداً عن كل معاني السباب والإقذاع، متذرعاً بالحكمة والأدب الكامل في الإرشاد والاقناع، حاثاً على الصبر والعفو والإحسان ، حتى لينخاطب الله رسوله في سورة الأنعام المسكية بقوله : « وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنفُسُهُمْ ذَرَوْا وَلَا يُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ . وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَرْضِ الْمُرْسَلِينَ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ . إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ مُمْمِّينَ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ » .

ظاهرة مسكنة

على أننا نلاحظ في آفاق الآيات والسور المسكية، ظاهرة باهرة، نسكت كل معاندي، ونفحم كل مكابر في هذا الموضوع . وهي أن القسم المسكي خلا خلوها تماماً من تشريع القتال والجهاد والحاشنة، كما خلت أيامه في مكة على طولها من مقاتلة القوم بمثل ما يأتون من التنكيل والمصاولة ؛ فلم يُسمع للمسلمين فيها صلصلة سيف، ولا قمعقة سلاح، ولا زخف على عدو . إنما هو الصبر والعفو والمجاملة والحاسنة، بالرغم من إيغال الأعداء في أذاهم ، ولجاجهم في عُتُوِّهم وأساهم، سباً وطعنًا، وقتلاً ونهبًا، ومقاطعة ومهارة، ومصاولة ومكابرة .

(٣) - وأما زعمهم أن القسم المسكي يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة فهو مردود عليهم ، باطل من كل باب دخوله ، وعلى أي وجه أرادوه ؛ لأنهم إن أرادوا بذلك ماتوهموه من انفراده بالشدّة والعنف ، أو السباب والإقذاع ، فقد علمت مبلغ

ما فيه من كذب وافتراء وجهالة بما جاء في القرآن من ترغيب وترهيب ، في شطريه المسكى
واللدني على السواء .

وإن أرادوا بانحطاطه الإشارة إلى قصر آياته ، أو إلى خلوه من القشريات التفصيلية
العملية فهذا لا يدلُّ على الانحطاط ، بل قصر الآيات والخلو من تفاصيل القشريات لها وجه
آخر يظهر عند الكلام عليهما في الشبهات الآتية :

وإن أرادوا بما ذكروا أن أهل مكة كانوا منحطين في الفصاحة والبيان والذكاء
والألمعية ، فتلك ثلاثة الأثافي ، لأن القاري يخ شاهد عدل بأن قريشا كانت في مركز الزعامة
من جميع قبائل العرب ، يصدرون عن رأيها ، ويرجعون إلى حكمها ، وبأخذون عنها ،
وبركبون ظهور الإبل إليها ، وينزلون على قولها فيما يعلو وينزل من منظوم ومنثور ،
ويذعنون لها بالسبق في مضمار الفصاحة والبلاغة ، والذكاء والألمعية ، والشرف والنبيل .
وكان لها هذا الامتياز من قبل الإسلام . ثم دام لها وزاد عليها في الإسلام . واعترف لها
به أهل المدينة وغيرهم من عرب وأعجم . !

ثم إن وصف القسم المسكى بميزات الأوساط المنحطة ، تهمة جريئة وطعنة طائشة ،
وأكذوبة مكشوفة ، ما رضىها لأنفسهم أعداء الإسلام في فجر دعوته من مشركين
وأهل كتاب ، وعرب وعجم ، وأميين ومتفقين ، على حين أن أولئك العرب كانوا
على أميَّتهم أعراف الناس بانحطاط الكلام ورُقْيِهِ ، وعلوّه ونزوله . كما كانوا أحرص
الناس على إخراج محمد ، ودحض حجته ، ونقض دينه ، والقضاء على الإسلام في مهده .
ولكن سجيَّتهم لم تسمح بهذا الهراء الذي يهْرَف به الملاحدة في القسم المسكى من القرآن .
بل نلّم بجانب هذا أن القرآن كان له سلطان على نفوسهم إلى حدِّ خارقٍ
مدهش ، يقودهم بقوة إلى الإسلام ، ويدفع المعاند منهم إذا استمع إليه أن يسجد
بلاغته ، ويهتزُّ لفصاحته ، وأن يأخذ نفسه بالتشاغل عنه مخافة أن يؤمن عن طريق
تأثره بساعه ! .

وأما زعمهم انقطاع الصلة بين القسم المكي والمدني والتعارض بين أسلوبيهما ، فهو زعمٌ ساقطٌ مبنيٌّ على الاعتبارات الخاطئة الماضية التي أثبتنا بطلانها . ثم هو دعوى ماجنة ، يكذبها الواقع ، ويُفندُّها الذوق البلاغيُّ للنصف . وأدلُّ دليلٌ على ذلك ، أن أساطين البلاغة من أعداء الإسلام في مكة نفسها أيام نزول القرآن لم يستطيعوا أن يتهموا أساليب التنزيل بمثل هذا الاتهام ولا كذباً ، لأنهم كانوا أعقل من ملاحظة اليوم ، يرون أن هذا الاتهام يكون كذباً مكشوقاً وافتراءً مفضوحاً . بل هذا وحيدهم الوليد بن المغيرة يقول للملأ من قريش : « والله لقد سمعتُ من محمدٍ آتفاً كلاماً ، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجنِّ ، إن له لخلابةً ، وإن عليه لطلاوةً ، وإن أعلاه كشمير ، وإن أسفله لُمنديق ، وإنه يعلو وما يعلى » .

ولما قالت قريش عندئذ : صَبَأَ والله الوليد ، واحتالوا عليه أن يطعن في القرآن ، لم يجد حيلة إلا أن يقول : « إن هذا إلا سِحْرٌ يُؤْتَرُ » . ولم يستطع أن يرمى القرآن بالتهافت والتخاذل ، وانقطاع الصلة بين أجزائه وانحطاط شيء من أسلوبيه ، على نحو ما يُرجف أولئك الخرافصون . « وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُبَيِّنُونَ » .

٤ - وإذا بطل هذا وما سبقه ، بطل ما زعموه من تأثر القرآن بالوسط والبيئة ، ومارتبوه عليه من أنه كلام محمد لا كلام رب العزة . ثم إنها اتهامات سخيفة لا تستحق الرد ، مادام إعجاز القرآن قائماً ، يتحدَّى كل جيل وقبيل ، ويفحّم كل معارض ومكابر . ولبعث إعجاز القرآن مجالاً آخر عسى أن يكون قريباً .

ولولا أن الشبيبة الحاضرة من أنصاف المتعلمين وأشباههم ، ينخدعون بمثل هذه الترهات ، ما أنعبنا أنفسنا في علاجها ولا أنعبناك ، فاصبر معنا على دفع هذا المصاب ، والله يتولى هدايتنا وهداك .

الشبهة الثانية

يقولون : إن قصر السور والآيات للمكية مع طول السور والآيات المدنية ، يدل على انقطاع الصلة بين القسم المكي والقسم المدني ، ويدل على أن القسم المكي يمتاز بميزات الأوساط المنحطة ، ويدل على أن القرآن في نمطه هذا نتيجة لتأثر محمد بالوسط والبيئة ، فلما كان في مكة أمياً بين الأميمين جاءت سور المكي وآياته قصيرة ، ولما وجد في المدينة بين مثقفين مستنيرين ، جاءت سور المدني وآياته طويلة ، وغرضهم من إلقاء هذه الشبهة التشكيك في أن القرآن من عند الله « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ، وَيَبْأَيِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ »

وننقض شبهتهم هذه بما يأتي :

أولاً - أن في القسم المكي سوراً طويلة مثل سورة الأنعام ، وفي القسم المدني سوراً قصيرة مثل سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » فكلامهم لا يسلم على عومه .

ثانياً - إذا أرادوا الكثرة الغالبة لا الكلية الشاملة فهذا نسله لهم ، بيد أنه لا يدل على ما افتروه ورتبوه عليه ، لأن قصر معظم السور للمكية وآياتها ، وطول معظم السور المدنية وآياتها ، لا يقطع الصلة بين قسمي القرآن : مكية ومدنية ، ولا بين سور القرآن وآياته جميعاً . بل الصلة كما يحسها كل صاحب ذوق في البلاغة ، محكمة وشائمة بين كافة أجزاء التنزيل . وقد تفنن العلماء وأشبعوا الحديث عن هذه للناسبات في غضون تفسيرهم لكتاب الله . وتقدم تقرير هذا التناسب البارع في صفحة ٨١

على أنك تلاحظ آيات مكية منبثة بين آيات سور مدنية ، وتلاحظ آيات مدنية منبثة بين آيات سور مكية . وبرغم ذلك لا يكاد أحد يحس التفاوت أو التفكك

والانتقاع ، بل يروعك ما بين الجميع من جلال الوحدة ، وكال الاتصال وجمال التناسق والانسجام ، مما يجعل القرآن كله على طوله ، سلسلة واحدة محكمة متصلة الحلقات ، أو عقداً رائعاً أخذاً منتظماً الحيات ، أو قانوناً رصيناً مترابط المبادئ والغايات .

ثالثاً - أن قصر السور والآيات المسكية ، لا يدل على مازحموه من امتياز القسم المسكي بمميزات الأوساط المنحطة ، بل القصر مظهر الإيجاز ، والإيجاز مظهر رُقى الخطاب ، وآية فهمه وذكائه ، بحيث يكفيه من الكلام موجزه ، ومن الخطاب أقصره . أما من كان دونه ذكاء وفهماً ، فلا سبيل إلى إفادته إلا بالإسهاب والبسط ، إن لم يكن بالمساواة والتوسط .

ولهذا المعنى جاء قسم القرآن المسكي قصيراً موجزاً في معظمه ، وجاء قسم المدنى طويلاً مسهباً في أكثره . ويرجع ذلك إلى ما أشرنا إليه قبلاً من أن القرشيين في مكة كانوا في الذوابة من قبائل العرب ، ذكاء وألمعية وفصاحة وبلاغة ، وشرفاً وشجاعة فلا بدع أن يخاطبهم القرآن بالقصير من سورته وآياته ، رعاية لحق قانون البلاغة والبيان ، في خطاب الذكي النابه ، بغير ما يخاطب به من كان دونه . ولا يقدح في مزايا المسكين هذه أنهم كانوا أميين لم يستقروا بثقافة المدنيين ، فالثقافة والاستنارة ميدان ، ولذكاء والتمهر في البيان ميدان ، وأهل المدينة لم يكونوا على استنارتهم ليبلغوا شأن قريش في تلك الخصائص والمزايا ، وكان منهم أهل كتاب درجوا على الاستفيدوا إلا بالتطويل ، ولا يقنعوا إلا ببسط الكلام .

ومن هنا تعرف مبلغ ما في هذه الشبهة من زيف وكذب فيما رتبوه على هذا من أن القرآن كان نتيجة لتأثر محمد بالحطاط أهل مكة في القسم المسكي ، وباستنارة أهل المدينة في القسم المدنى ، حتى جاء قرآنه قصيراً في الأول ، طويلاً في الثاني .

رابعاً - أن القرآن قد تحدّى الناس جميعاً مكيبهم ومدنيهم وعر بيهم وعجميهم ، أن
باتوا ولو بمثل أقصر سورة من تلك السور القصيرة ، فمجزوا أجمعين ، وأسلم المنصفون منهم لله
رب العالمين . فلو كان الفعصرُ أثراً للاعطاط كما يقول أولئك المرجفون ، لكان في مقدور
المتأز غير المنحط أن يأتي بمثل ذلك المنحط ، بل بأرق منه « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ
عَظِيمٌ » .

وإذا أراد أولئك المتفولون ، أن يعلاوا الفعصر والطول بأن المسكى لم يتعرض
لتفاصيل التشريع بخلاف المدني ، فإليك هذه الشبهة وتمحيصها فيما يليك .

الشبهة الثالثة

يقولون : إن القسم المسكى خلا من التشريع والأحكام ، بينما القسم المدني مشحون
بتفاصيل التشريع والأحكام . وذلك يدل على أن القرآن من وضع محمد ونألفه تبعاً
لتأثره بالوسط الذي يعيش فيه ، فهو حين كان بمكة بين الأميين جاء قرآنه المسكى أخلياً
من العلوم والمعارف العالية ، ولما حل بالمدينة بين أهل الكتاب المثقفين جاء قرآنه المدني
مليئاً بتلك العلوم والمعارف العالية .

وننقض هذه الشبهة : (أولاً) - بأن القسم المسكى لم يخلُ جملةً من التشريع
والأحكام ، بل عرض لها وجاء عليها ، ولكن بطريقة إجمالية ، فإن مقاصد الدين
خمسة : (١) الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره (٢) وحفظ
النفس (٣) وحفظ العقل (٤) وحفظ النسل (٥) وحفظ المال . وقد تحدّث القسم المسكى
عنها إجمالاً . اقرأ إن شئت قوله تعالى من سورة الأنعام المسكية « قُلْ تَعَالَوْا أَنلُ مَا حَرَّمَ
رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ » إلى تمام ثلاث آيات بعدها ، جمعت الوصايا العشر لهذه المقاصد الخمسة .
ولا يخفى عليك أن آيات العقائد في القسم المسكى ظاهرة واضحة ، وكثيرة شائعة ،

ليست من موضوع الاشتباه ، ولا يختلف اثنان في أنها أكثر من مثيلاتها في السور المدنية بأضعاف الأضعاف .

(ثانياً) - أن كثرة التفاصيل في تشريع الأحكام بالمدينة ، ليس نتيجة لما زعموه . إنما هو أمر لابد منه في سياسة الأمم ، وتربية الشعوب ، وهداية الخلق . ذلك أن الطفرة حليفة الغيبة والفشل ، والتدرج حليف التوفيق والنجاح ، وتقديم الأهم على المهم واجب في نظر الحكمة . لهذا بدأ الله عباده في مكة بما هو أهم : بدأم بإصلاح القلوب ونظفها من الشرك والوثنية وتقويمها بمقائد الإيمان الصحيح والتوحيد الواضح ، حتى إذا استقاموا على هذا المبدأ القويم ، وشعروا بمسئولية البعث والجزاء ، وتقررت فيهم هذه المقائد الراسدة ، فطمعهم عن أقبح العادات وأرذل الأخلاق ، وقادهم إلى أصول الآداب وفضائل العادات ، ثم كلفهم مالا بدء منه من أمهات العبادات . وهذا ما كان في مكة . ولما رنوا على ذلك ، وتهيأت نفوسهم للترقى والكمال ، بتناول الأيام والسنين ، وكانوا وقتئذ قد هاجروا إلى المدينة ، جاءهم بتفاصيل التشريع والأحكام ، وأتم عليهم نعمته ببيان دقائق الدين وقوانين الإسلام .

ونظير ذلك ما تواضع عليه الناس قديماً وحديثاً في سياسة التعليم ، من أنهم يلفنون البادئين في مراحل التعليم الأولى أخف المسائل وأجزها؛ فيما يشبه قصار السور، ومختصر القصص ، حتى إذا تقدمت بهم السن وعظم الاستعداد ، تلاطم بحر التعليم وزاد ، على حد قولهم : « الإمداد على قدر الاستعداد » .

أما ما زعموه من أن ذلك كان نتيجة لاختلاط محمد بأهل المدينة المستنيرين ؛ فينقضه أن القرآن جاء يصلح عقائد أهل الكتاب وأخطاهم في التشريع وفي التحليل والتحرير ، وفي الأخبار والتواريخ ، فكيف يأخذ المصيب من المخطيء ؟ وهل

يستمدُّ الحى حَيَاتَهُ مِنْ مَيِّتٍ؟ اِقْرَأْ إِنْ شِئْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » الخ . وقوله جل ذِكْرُهُ: « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ؟ » الخ وقوله عزَّ اسْمُهُ: « كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّوْرَةُ » الخ وهذه الآيات من سورة آل عمران . وقوله تعالَتْ قَدْرَتُهُ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ » الخ .

(ثالثاً) أن ما زعموه لو كان صحيحاً ، لظهر أثرُ أهل الكتاب المدنيين فيمن معهم من عرب أهل المدينة ، وفيمن حولهم من أهل مكة وآفاق الجزيرة ، ولسكانواهم الأحرار بآء بهذه النبوة والرسالة ، ولسبق محمداً إليها كثيرٌ غيره من فصحاء العرب وتجار قريش الذين كانوا يختلطون بأهل الكتاب في المدينة والشام أيماً اختلاط .

(رابعاً) أن القرآن تحدَّى الكافة من مكيبين ومدنيين ، بل من جنِّ وإانس ، فهلاً كان أسانذته أولئك يستطيعون أن يجاروه ولو في مقدار سورة قصيرة واحدة ! يا لها صفاقة !

« هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيءٌ مَعْنَاهُ : لَيْسَتْ لَنَا عُقُولٌ »

الشبهة الرابعة

يقولون : إن القرآن أقسم كثيراً بالضحى والليل ، والتين والزيتون وطور سينين ، وكثير من الخلقوات . ولاريب أن القسم بالأشياء الحسية ، يدلُّ على تأثر القرآن بالبيئة في مكة ، لأن القوم فيها كانوا أميين ، لانعدو مداركهم حدود الحسيات . أما بعد الهجرة واتصال محمد بأهل المدينة ، وهم قوم مثقفون صفتيرون ،

فقد تأثر القرآن بهذا الوسط الراقى الجديد ، وخلا من تلك الأيمان الحسية الدلة على البساطة والسذاجة .

وهذه الشبهة مدفوعة « أولاً » : بما قدمنا من أن أهل مكة كانوا أرقى ذوقاً ، وأعلى كعباً ، وأعظم ذكاءً ، من أهل المدينة ، وأن الخطاب معهم كان ملحوظاً فيه اشتماله على أسرار وخصائص لا يدركها إلا المتفوقون والمتمهرون في صناعة البيان . فلا يستقيم إذن ما زعموه من أن مدارك أهل مكة كانت لاتعدو حدود الحسيات . والتاريخ خير شاهد ، وأعدل حاكم بامتياز العرب في مكة عن سائر القبائل على عهد نزول القرآن .

(ثانياً أن القسم بالأمور الحسية في القرآن كالضحى والليل ، ليس منشؤه انحطاط القوم كما يزعمون ، وإنما منشؤه رعاية مقتضى الحل فيما سبق القسم لأجله ، وذلك أن القرآن كان بصدد علاج أخش العقائد فيهم ، وهي عقيدة الشرك . ولا سبيل إلى استئصال هذه العقيدة ، وإقامة صرح التوحيد على أنقاضها ، إلا بلفت عقولهم إلى مافى السكون من شئون الله وخلق الله ، وإلا يفتح عيونهم على طائفة كبيرة من نعم الخلق المحيطة بهم ، ليصلوا من وراء ذلك إلى أن يؤمنوا بالله وحده ، مادام هو الخالق وحده ، لأنه لا يستحق العبادة عقلاً ، إلا من كان له أثر الخلق في العالم فعلاً . « أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ؟ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ؟ » .

فعرض بعض المخلوقات على أنظار الجاحدين بالتوحيد ، بعد إقرارهم أن ليس لها خالق إلا الله ، إلزام لهم بطرح الشرك ، وتوحيد الخالق . وهذا مطمح نبيل ، أجاد القرآن في أساليب عرض نعم الله عليهم من أجله ، وكان في إجادته هذه موفياً على الغاية ، واصلًا إلى قمة الإعجاب كماداته ، متفنناً في ذكر النعم ، منوعاً في سردها وبيانها . فمرة يتحدث عن خلق السماء ، ومرة عن خلق الأرض ، وثالثة عن أنفسهم ، ورابعة عن أنواع الحيوان والنبات والجماد وهم جراً . وتارة يختار القرآن في عرضه طريقة السرد والشرح ،

وتارة يختار طريقة الحلف والقسم ، لأن في الحلف والقسم معنى العظمة التي أودعها الله في هذه النعم دالة على توحيده وعظمته ، حتى صبح أن يدور القسم عليها ، وأن يحى الحلف بها .

ومن هنا أقسم الله بما أقسم من الأمور الحسية والمعنوية ، فالأمور الحسية كما ذكرنا ، والمعنوية مثل القرآن الكريم في قوله سبحانه : « وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ليزبهم إلى مدى إنعامه عليهم بتلك الأقسام كلها ، حسيها ومعنويها ، فيرعوا عن شركهم بتلك الآلهة المزيفة التي لا تملك ضراً ولا نفعاً ، وليس لها أي شأن في هذا الخلق . على حد قوله سبحانه في سورة الأحقاف : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَنْتَوْنِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ . وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً ، وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ » .

وأنت خبير بأن المصاب بداء الشرك لا سبيل إلى إنقاذه منه إلا بمثل هذه الطريقة المثلى ، التي سلكها القرآن بعرض دلائل التوحيد من آيات الله في الآفاق على أنظار المشركين ، وهذا سبيل متمين في خطاب كل مشرك ولو كان واحد الفلاسفة ، ووحيد العباقرة ، وأستاذ المنففين والمستنيرين . فحلف القرآن بأمثال هاتيك المخلوقات والحسيات ، ليس دالاً على سذاجة المخاطبين والمخطاطهم ، وليس بالتالي سبيلاً إلى الطعن في القرآن بأنه كلام محمد المقائر بالمخطاط البيثة للسكية كما يرجفون : « إِنْ هَذَا إِلَّا آخِتْلَاقٌ » .
(ثالثاً) أن في مضامين تلك الأقسام بالحسيات أسراراً تنأى بها عن السذاجة والبساطة وتشهد ببراعة المخاطبين بها وتفوقهم في الفهم والذكاء والفصاحة والبيان .

ذلك أن القسم بها كما قلنا ، إشارة إلى الأسرار العظيمة التي وضعها الله في تلك الأمور التي أقسم بها . حتى صحَّ أن يكون مقسماً بها . وتلك الأسرار لا يدركها إلا اللبيب ، لأنها غير مشروحة ولا مفسرة في القرآن الكريم ، فلا يفهمها إلا من كمل عقله ، وسلم ذوقه . ولنشرح لك بعض الأسرار ، ليقين الحال ، ولا يبق للشبهة مجال .

(المثال الأول) أقسم الله سبحانه بالضحى والليل في قوله : « وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ * وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ * وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ » . وسبب نزول هذه الآيات : أن النبي ﷺ فتر عنه الوحي مرة لا ينزل بقرآن ، فرماه أعداؤه بأن ربه ودعه وقلاه ، أى تركه وأبغضه ، فنزلت هذه الآيات مصدرة بهذا القسم ، مشيرة إلى أن ما كان من سطوع الوحي على قلبه ﷺ بمنزلة الضحى ، تقوى به الحياة ، وتنمى به الناميات ، وما عرض بعد ذلك من فترة الوحي فهو بمنزلة الليل إذا سجد ، لتستريح فيه القوى وتستعد في النفوس لما يستقبلها من العمل . ومن المعلوم أن النبي ﷺ لاقى من الوحي شدة أول أمره حتى جاء إلى خديجة رضى الله عنها ترجف بوادره ، كما هو معروف في حديث الصحيحين . فسكانت فترة الوحي لتثبته عليه الصلاة والسلام ، وتقوية نفسه على احتمال ما يتوالى عليه منه حتى تتم به حكمة الله في إرساله إلى الخلق . ولهذا قال له : « وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ » أى إن كررة الوحي ثانياً سيكمل بها الدين ، وتتم بها نعمة الله على أهله ، وأين بداية الوحي من نهايته ؟ وأين إجمال الدين الذي جاء في قوله « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » الخ من تفصيل العقائد والأحكام الذي جاء في مثاني القرآن ؟ ثم زاد الأمر تأكيداً بقوله « وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ » .

فمن هذا نعلم أن الحلف بالضحى والليل في هذا المقام ، ليس مجرد تذكير

بآياته ونعمه فحسب . بل هو أيضاً إقامة دليل على أن تنزل الوحي أشبه بصحوة
النهار ، وأن فترة الوحي أشبه بهدأة الليل ، فإذا كانوا يتقبلون الضحى والليل بالرضا
والقسيم ، لما فيهما من نفع الإنسان بالسعى والحركة والحياة بالنهار والنوم والاستجمام
بالليل ، يجب أن يتقبلوا أيضاً ما يجري على عهد ﷺ من نزول الوحي وفترة له للمعنى الذي
سلف .

(المثال الثاني) أقسم الله سبحانه بالتين والزيتون في قوله جل ذكره : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ
وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » قال
العلامة الرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره لهذه السورة مانصه :

وقد يرجح أهما (أى التين والزيتون) النوعان من الشجر ، ولكن لا لفوائدهما
كما ذكروا ، بل لما يذكّران به من الحوادث العظيمة التى لها الآثار الباقية فى أحوال
البشر . قال صاحب هذا القول : إن الله تعالى أراد أن يذكرنا بأربعة فصول من
كتاب الإنسان الطويل ، فإنه كان يستظل فى تلك الجنة التى كان فيها بورق التين ، وعندما
بدت له ولزوجته سواهما طفقاً يخفضان عليهما من ورق التين . (والزيتون) إشارة إلى
عهد نوح عليه السلام وذريته ، وذلك أنه بعد أن فسد البشر وأهلك من أهلك منه
بالطوفان ، وبجى نوح فى سفينته ، واستقرت السفينة ، نظر نوح إلى ما - وله ، فرأى للمياه لا تزال
تغطى وجه الأرض فأرسل بعض الطيور لعله يأتى إليه بخبر انكشاف الماء عن بعض الأرض
فغاب ولم يأت بخبر ، فأرسل طيراً آخر فرجع إليه يحمل ورقة من شجر الزيتون ، فاستبشر
وسراً ، وعرف أن غضب الله قد سكن ، وقد أذن للأرض أن تعمر ، ثم كان منه ومن
أولاده تجديد القبائل البشرية العظيمة فى الأرض التى أمحى عمرانها ، فعبر عن ذلك
الزمن بزمن الزيتون . والإقسام هنا بالزيتون للتذكير بتلك الحادثة وهى من أكبر
حايذكر من الحوادث .

(وطور سينين) إشارة إلى عهد الشريعة الموسوية ، وظهور نور التوحيد فى العالم ،

بعد ما تدانست جوانب الأرض بالوثنية، وقد استمر الأنبياء بعد موسى يدعون قومهم إلى التمسك بتلك الشريعة إلى أن كان آخرهم عيسى عليه السلام جاء مخلصاً لروحها مما عرض عليه من البدع . ثم طال الأمد على قومه فأصابهم ما أصاب مَنْ قبلهم من الاختلاف في الدين، وحجب نوره بالبدع ، وإخطاء معناه بالتأويل ، وإحداث ما ليس منه بسبيل ، فمن الله على البشر ببداية تاريخ ينسخ جميع تلك التواريخ ، ويفصل بين ما سبق من أطوار الإنسانية وبين ما يلحق ، وهو عهد ظهور النور الحمدي من مكة المكرمة . وإليه أشار بذكر البلد الأمين . وعلى هذا القول الذي فصلنا بيانه ، يقناسب القسم والمقسم عليه . اهـ ما أردنا نقله .

الشبهة الخامسة

يقولون : إن القسم المسكى من القرآن قد اشتمل على لغو من الكلام في كثير من فواتح السور مثل « آلم و كهييمص » . وذلك يبطل دعوى المسلمين أن القرآن بيان للناس وهدى ، وأنه كلام الله . وأى بيان وأى هدى في قوله (آلم) وقوله (كهييمص) ؟ بل هذه الأحرف وأمثالها في غاية البعد عن الهدى ، بدليل أنه لم يهتد أحد منهم ولا الراسخون في العلم لإدراك معناها ؛ فالخطاب بها كالخطاب بالمهمل ، وإنما هذه الألفاظ من وضع كتبة محمد من اليهود تنبيهاً على انقطاع كلام واستئناف آخر ، ومعناها (أو عز إلى محمد) أو (أمرني محمد) يشيرون بذلك إلى برايتهم من الإيمان بما يأمرهم بكتابته . وقريب من هذا قول بعضهم : إن الحروف العربية غير المفهومة المفتحة بها أوائل بعض السور ، إما أن يكون قصد منها التعمية أو التهويل أو إظهار القرآن في مظهر صيق مخيف ، أو هي رمزٌ للتمييز بين المصاحف المختلفة ثم ألحقها مرور الزمن بالقرآن فصارت قرآناً .

وننقض هذه الشبهة بأمور : (أولها) أنه لم يكن للرسول ﷺ كُتّبة من اليهود أبداً . وها هو التاريخ حاكم عدل لا يرحم ولا يحابي ، فليسألوه إن كانوا صادقين . (ثانياً) أنه لا دليل لهم أيضاً على أن فواتح هذه السور تستعمل في تلك المعاني التي زعموها وهي (أوَعَزَ إِلَى مُحَمَّد) أو (أمرني محمد) ، لا عند اليهود ولا عند غيرهم في أية لغة من لغات البشر . (ثالثها) أن اليهود لم يعرف عنهم الطعن في القرآن بمثل هذا . ولو كان هذا مطعناً عندهم لسكانوا أول الناس جهراً به ، وتوجيهها له ، لأنهم كانوا أشد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، يتمنون أن يجدوا في القرآن مغمزاً من أي نوع يكون ، ليهدموا به دعوة الإسلام . كيف وهم يكفرون به حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ؟ (رابعها) أن اشتغال القرآن على كلمات غير ظاهرة للمعنى لا يتنافى وصف القرآن بأنه بيان للناس وهدى ورحمة ، فإن هذه الأوصاف يكفي في تحققها ثبوتها للقرآن باعتبار جملته ومجموعه لا باعتبار تفصيله وعمومه الشامل لكل لفظ فيه . ولا ريب أن السكثرة الغامرة في القرآن كلها بيانٌ للتعالم الإلهية وهدايةٌ للتخلق إلى الحق ، ورحمةٌ للعالم من وراء تقرير أصول السعادة في الدنيا والآخرة .

وهذا الجواب مبنيٌّ على أحد رأيين للعلماء في فواتح تلك السور ، وهو أن المعنى المقصود غير معلوم لنا ، بل هو من الأسرار التي استأثر الله بعلمها ، ولم يطلع عليها أحد من خلقه . وذلك لحكمة من حكمه تعالى السامية وهي ابتلاؤه سبحانه ، وتمحيصه لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، بعد أن أقام لهم أعلام بيانه ، ودلائل هدايته ، وشواهد رحمته ، في غير تلك الفواتح من كتابه ، بين آيات وسور كثيرة ، لا تعتبر تلك الفواتح في جانبها إلا قطرة من بحر ، أو غيضاً من فيض .

فأما الذين آمنوا فيعملون أن هذه الفواتح حق من عند ربهم ، ولو لم يفهموا معناها ، ولم يدركوا مغزاها ، ثقة منهم بأنها صادرة من لدن حكيم عليم ، عمدت حكيمته ما خفي وما ظهر من معاني كتابه ، ووسع علمه كل شيء عرفه الخلق أو لم يعرفوه من أسرار تنزيله . « وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ » .

« وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينَةٌ فَيَسْتَبِيحُونَ مَا تُشَابِهَ مِنْهُ آيَاتِنَا الْفِتْنَةَ وَآيَاتِنَا تَأْوِيلَهُ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » .

ونظير ذلك أن يكون لك أصدقاء تريد أن تعرفهم أو تعرف منهم مدى صداقتهم لك ، فتبتليهم بأمر يزل عندها المزيفون ، ويظهر الصادقون .

على حد قول القائل :-

وعلى حد المثل القائل : « إن أخاك من واساك » .

أَبْلُ الرَّجَالِ إِذَا أَرَدَتْ إِخَاءَهُمْ وَتَوَسَّمْنَ فِعَالَهُمْ وَتَفَقَّدَ
فَإِذَا ظَنِرَتْ بِيَذَى اللَّبَانَةِ وَالتَّمَقَّى فِيهِ الْيَدَيْنِ قَرِيرَ عَيْنٍ فَاشْدُدْ

ونظير ذلك أيضاً أن تكون أستاذاً معلماً ، وتريد أن تتف على مدى انتباه

تلاميذك ، ومبلغ تفهم فيك وفي علمك ، بعد أن زودتهم منك بدراسات واسعة وتعاليم واضحة فإنك تختبرهم في بعض الأوقات بكلمات فيها شيء من الإلغاز والخفاء ، ليظهر الذكي من الغبي ، والواثق بك الوامق لك ، من المشكك فيك المتردد في علمك وفضلك .

فأما الواثق فيك فيعرف أن تلك الألغاز والمعميات ، صدرت عن علم منك بها وإن لم يعلم هو تفسيرها ، ويعرف أن لك حكمة في إيرادها على هذه الصورة من الخلفاء ، وهي الاختبار والابتلاء . وأما المشكك فيك فيقول : ماذا أراد بهذا ؟ وكيف ساع له أن يورده ؟ وما مبلغ العلم الذي فيه ؟ ثم ينسى تلك المعارف الواسعة الواضحة التي زودته بها من قبل ذلك ، وكلها من أعلام العلم وآيات الفضل .

ولا يفوتك في هذا المقام أن تعرف أن ابتلاء الله لعباده ليس المراد منه أن يعلم سبحانه ما كان جاهلاً منهم « حاشاه حاشاه » فقد وسع كل شيء علماً . إنما المقصود منه إظهار مكنونات الخلق ، وإقامة الحجج عليهم من أنفسهم ، فلا يتهمون الله في عدله وجزائه ، إذا جعل من الناس أهلاً لثوابه وآخرين لعقابه . « وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا » .

(الرأى الثانى فى فواتح السور) أن لها معنى مقصوداً معلوماً . قالوا : لأن القرآن كتاب هداية ، والهداية لا تتحقق إلا بفهم المعنى ، خصوصاً أننا أمرنا بتدبر القرآن والاستنباط منه ، وهذا لا يكون إلا إذا فهم المعنى أيضاً .

غير أن أصحاب هذا الرأى نشعبت أقوالهم فى بيان هذا المعنى المقصود بفواتح تلك السور ، فذهب بعضهم إلى أن فاتحة كل سورة اسم للسورة التى افتتحت بها ، واستدلوا بآثار تفيد ذلك ، منها ما روى عن النبى ﷺ أنه قال « يَسْ قَلْبُ الْقُرْآنِ » وقوله « مَنْ قَرَأَ السُّجْدَةَ حَفِظَ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ » . ومنها اشتهاى بعض السور بالتسمية بها . ثم إن ورودها فى فواتح سور مختلفة بلفظ واحد ، يناق كونها أسماء للسور . بل شأنها فى ذلك شأن الأعلام المشتركة اشتراكاً لفظياً كلفظ محمد المسمى به أشخاص كثيرون . فيضم إلى اسم كل منهم ما يميز مسماه عن غيره . فيقال : محمد المصرى ومحمد الشامى مثلاً . وكذلك فواتح السور يقال فيها : « آلم البقرة وآلم آل عمران وحَمَّ السجدة » وهلم جرا .

وبعضهم ذهب إلى أنها أسماء للحروف الهجائية التى وضعت بإزائها . وهؤلاء منهم من قال : إن المقصود من ذلك هو إفهام المخاطبين أن الذى سيتلى عليهم من الكلام الذى مجزوا عن معارضته والإتيان بمثله ، إنما تركب من مثل هذه الحروف التى فى الفواتح ، وهى معروفة لهم ، يتخاطبون بما يدور عليها ولا يخرج عنها .

ومنهم من قال : إن المقصود منها هو الدلالة على انتهاء سورة والشروع في أخرى .
ومنهم من قال : إن المقصود منها القسم بها لإظهار شرفها وفضلها ؛ إذ هي مبنى كتبه
المنزلة . ومنهم من قال : إن المقصود منها بيان نبوة محمد ﷺ من ناحية أنه ينطق
بأسماء الحروف مع أنه أُمِّي لم يقرأ ولم يكتب ، والمعروف أن النطق بأسماء الحروف من
شأن القارى وحده ، لا سبيل للأُمِّي إلى معرفتها ولا النطق بها ، فإتيانها بها وترديدها
لها ، دليل مادي أمامهم على أنه لا يأتي بهذا القرآن من تلقاء نفسه ، إنما يتلقاها من لدن
حكيم عليم .

ومنهم من قال : إن المقصود منها هو تنبيه السامعين وإيقاظهم . وذلك أن قرع السمع
في أول الكلام بما يعي النفوس فهمه أو بالأمر الغريب ، دافع لها أن تصفى وتقيظ وتتأمل
وترداد إقبالا : فهي كوسائل التشويق التي تُعرض في مقدمة الدرس على منهج التربية
الحديثة في التعليم .

ومنهم من قال : إن المقصود منها سياسة النفوس المعرضة عن القرآن واستدراجها
إلى الاستماع إليه . والمعروف أن أعداء الإسلام في صدر الدعوة كان يقول بعضهم لبعض :
« لَا تَسْمَعُوا إِيهَذَا الْقُرْآنِ وَالنَّوْأ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ » . فلما أنزلت الشورى المبدوءة
بحروف الهجاء ، وقرع أسماعهم مالم يألفوا ، التفتوا ، وإذا هم أمام آيات بينات استهوت
قلوبهم ، واستمالت عقولهم ، فأمن من أراد الله هدايته ، وشارف الإيمان من شاء الله
تأخيرها ، وقامت الحجّة في وجه الطغاة المكابرين ، وأخذت عليهم الطرق فلا عذر لهم
في الدنيا ولا يوم الدين .

وقال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى في تفسيره لسورة آل عمران

مانصه :

« إعلم أن القرآن كتاب سماوي * . والسكتب السماوية تُصرح تارة وترمزُ أخرى .
والرمز والإشارة من المقاصد السامية والمعاني والمغازي الشريفة . وقد يما كان ذلك في
أهل الديانات ؛ ألم تر إلى اليهود الذين كانوا منتشرين في المدينة وفي بلاد الشرق أيام
النبوة كيف كانوا يصطلحون فيما بينهم على أعداد الجمل المعروفة اليوم في الحروف
العربية ؟ فيجعلون الألف بواحد ، والباء باثنين ، والجيم بثلاثة ، والداد بأربعة ، وهكذا
مارين على الحروف الأبجدية ، إلى الياء بعشرة والكاف بعشرين ، وهكذا إلى القاف
بمائة والراء بمائتين ، وهكذا إلى الغين بألف ، كما سترأ في هذا المقام .

كذلك ترى أن النصارى في إسكندرية ومصر وبلاد الروم وفي سوريا ، قد
اتخذوا الحروف رموزاً دينية معروفة فيما بينهم أيام نزول القرآن . وكانت اللغة
اليونانية هي اللغة الرسمية في مصر . وكانوا يرمزون بلفظ « إكيس » لهذه الجملة :
« يسوع المسيح بن الله الخلص » فالألف من إكيس هي الحرف الأول من لفظ
« إيسوس » يسوع . والكاف منها هي الحرف الأول من « كرسطوس » المسيح .
والسين منها هي حرف التاء التي تبدل منها في النطق في لفظ « ثيو » الله . والياء منها
تدل على « ابوث » ابن . والسين الثانية منها تشير إلى « ثوتير » الخلص . ومجموع
هذه الكلمات : يسوع المسيح بن الله الخلص . ولفظ « إكيس » اتفق أنه يدل على
معنى سمكة ، فأصبحت السمكة عند هؤلاء رمزاً لإلههم .

فانظر كيف انتقلوا من الأسماء إلى الرمز بالحرف ، ومن الرمز بالحرف إلى الرمز
بحيوان دلّت عليه الحروف . قال الخبر الإنجليزي صموئيل مونتج : إنه كان يوجد
كثيراً في قبور رومة صور أسماك صغيرة مصنوعة من الخشب والعظم . وكان كل
مسيحي يحمل سمكة إشارة للتعرف فيما بينهم هـ .

فإذا كان ذلك من طبائع الأمم التي أحاطت بالبلاد العربية وتغلغلت فيها ونزل

القرآن لجميع الناس من عرب وعجم، كان لا بد أن يكون على منبهج بلذة الأمم ويكون فيه ما بالفون . وستجد أنه لا نسبة بين الرموز التي في أوائل السور ، وبين الجمل عند اليهود ورموز النصارى ، إلا كالنسبة بين علم الرجل العاقل والصبي ، أو بين علم العلماء وعلم العامة . وبهذا تبين لك أن اليهود والنصارى كان لهم رموز ، وكانت رموز اليهود هي حروف الجمل .

قال ابن عباس رضی الله عنهما : مر أبو ياسر بن أخطب برسول الله ﷺ وهو يتلو سورة البقرة : « أَلَمْ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » ثم أتى أخوه حتى بن أخطب وكتب بن الأشرف ، فسأله عن « أَلَمْ » وقالوا : نشدك الله الذي لا إله إلا هو أحق أنها أتت من السماء ؟ فقال النبي ﷺ : نعم . كَذَلِكَ نَزَلَتْ . فقال حتى : إن كنت صادقاً إني لأعلم أجل هذه الأمة من السنين . ثم قالوا : كيف ندخل في دين رجل دللت هذه الحروف بحساب الجمل على أن منتهى أجل أمته إحدى وسبعون سنة ، فضحك النبي ﷺ . فقال حتى : فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلَمْص » . فقال حتى : هذا أكثر من الأول ، هذا مائة وإحدى وستون سنة فهل غير هذا ؟ قال : نعم « أَلْر » فقال حتى : هذا أكثر من الأولى والثانية ، فنحن نشهد إن كنت صادقاً ما ملكت أمتك إلا مائتين وإحدى وثلاثين سنة . فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلْمَر » . قال حتى : فنحن نشهد أننا من الذين لا يؤمنون ، ولا ندرى بأي أقوالك نأخذ . فقال أبو ياسر : أما أنا فأشهد على أن أنبياءنا قد أخبرونا عن ملك هذه الأمة ولم يبينوا أنها كم تكون ؟ فإن كان محمد صادقاً فيما يقول إني لأراه سيجتمع له هذا كله . فقام اليهود وقالوا اشتبه علينا أمرك كله فلا ندرى أبالقليل نأخذ أم بالكثير ؟

فهذا تعرف أيها الذكي أن الجمل كانت للتعارف عند اليهود ، وهو نوع من

الرموز الحرفية ، فكانت هذه الحروف لا بد من نزولها في القرآن ليأخذ الناس في فهمها كل مذهب ويتصرف الفكر فيها .

ولأقتصر لك مما قرأته على ثلاث طرائق فيما ترمز إليه هذه الحروف :

(الطريقة الأولى) أن تكون هذه الحروف مقطعات من أسماء الله ، كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : الألف آلاء الله ، واللام لطفه ، والميم ملكه . وعنه أن « آر ، وحَم ، ون » مجموعها الرحمن . وعنه أن « آلم » معناه أنا الله أعلم ، ونحو ذلك في سائر الفوايح . وعنه أن الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد أي القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام . أقول : إنما أراد ابن عباس بذلك أن تكون الحروف مذكرة بالله عز وجل في أكثر الأحوال ، وذكر الله أجل شيء . ويرجع الأمر إلى أنها أسماء مرموز لها بالحروف كما تقدم عن الأمم السالفة من النصارى في إسكندرية ورومة . ولكن لا بد أن يكون هناك ما هو أعلى وأجل .

(الطريقة الثانية) أن هذه الحروف من أعجب المعجزات والدلالات على صدق النبي ﷺ . وهذا مما ترضاه النفوس . ألا ترى أن حروف الهجاء لا ينطق بها إلا من تعلم القراءة . وهذا النبي الأمي ﷺ قد نطق بها . والذي في أول السور أربعة عشر حرفاً منها ، وهي كلها ثمانية وعشرون حرفاً إن لم تعد الألف حرفاً برأسه ، فالأربعة عشر نصفها . وقد جاءت في تسع وعشرين سورة وهي عدد الحروف الهجائية إذا عدت فيها الألف . وقد جاءت من الحروف المهموسة العشرة وهي : « فحثة شخص سكت » بنصفها ، وهي الحاء والماء والصاد والسين والكاف .

ومعلوم أن الحروف إما مهموسة - أي يضعف الاعتماد عليها - وهي ما تقدم ، وإما مجهورة وهي ثمانية عشر ، نصفها - وهو تسعة - ذكرت في فوايح السور ، ويجمعها « لن يقطع أمر » .

والحروف الشديدة ثمانية وهي « أجِدت طبقتك » أربعة منها في الفواتح وهي « أقطك » .

والحروف الرخوة عشرون وهي الباقية ، نصفها عشرة وهي في هذه الفواتح . يجمعها « حمس على نصره » .

والحروف المطبقة أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء . وفي الفواتح نصفها : الصاد والطاء .

وبقية الحروف - وهي أربعة وعشرون حرفاً - تسمى منفتحة ، نصفها وهو اثنا عشر في الفواتح المذكورة .

فانظر كيف أتى في هذه الفواتح بنصف الحروف الهجائية ، إن لم تعد الألف ، وجعلها في تسع وعشرين سورة عدد الحروف وفيها الألف ؟ وكيف أتى بنصف المهموسة ونصف المجهورة ونصف الشديدة ونصف الرخوة ونصف المطبقة ونصف المنفتحة ؟ .

ولقد ذكرت لك قُلًّا من كُتْر مما ذكره العلماء في هذا اللقَام ، ولا أطيل عليك خيفة السامة والملل ، وكفاك ما أمليته عليك في هذه الطريقة الثانية لتعرف كيف أتى بهذه الأوصاف ؟ وكيف وضعت الحروف على هذا النظام ؟ .

وإني موقن أن المتعلم لو طلب منه أن يأتي بهذه الحروف منصَّفة على هذا الوجه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، فإنه إن راعى نصف الحروف المطبقة فكيف يراعى الحروف الشديدة ؟ وكيف يراعى نصف المجهورة في نفس العدد ؟ .

إن ذلك دلائل على صدق صاحب الدعوة ﷺ . ففائدة هذا الوجه أهمُّ من الوجه الأول ؛ فالأول فائدته تذكير الإنسان بأسماء الله تعالى . وأما الوجه الثاني ففيه إيجازٌ للمقول وحيرة . فيقال : كيف تنصَّف الحروف الهجائية وتنصَّف أنواعها من مهموسة

وشديدة التخ . وهذه الأنواع لم يدرسها أحد في العالم أيام النبوة . ثم لما ظهرت تلك الدراسات وافقت تلك الحروف بأنصافها !

إن ذلك ليعطى العقول مثلاً من الغرابة الدالة على أن هذا لا يقدر عليه المتعلمون فإذا هو من الوحي . وهذا الوجه على قوته يفضل ما بعده .

(الطريقة الثالثة) أن الله تعالى خلق العالم منظماً محكمة ، متناسقاً متناسباً . والكتاب السماوي إذا جاء مطابقاً لنظامه ، موافقاً لإبداعه ، سائراً على منهاجه ، دل ذلك على أنه من عنده . وإذا جاء الكتاب السماوي مخالفاً لمنهجه ، منافراً لفعله ، منحرفاً عن سننه كان ذلك الكتاب مصطنعاً مفتعلاً منقولاً مكذوباً ؛ « وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

والعالم المشاهد ، فيه عدد الثمانية والعشرين . وذلك فيما يأتي :

(١) مفاصل اليدين في كل يد أربعة عشر .

(٢) خرزات عمود ظهر الإنسان منها أربع عشرة في أسفل الصلب ، وأربع عشرة

في أعلاه .

(٣) خرزات العمود التي في أصلاب الحيوانات التامة الخلقة كالبقرة والجمال والحمار

والسباع وسائر الحيوانات التي تلد أولادها ، منها أربع عشرة في مؤخر الصلب وأربع

عشرة في مؤخر البدن .

(٤) عدد الربشات التي في أجنحة الطير المعتمدة عليها في الطيران أربع عشرة ريشة

ظاهرة في كل جناح .

(٥) عدد الخرزات التي في أذنان الحيوانات الطويلة الأذنان كالبقرة والسباع .

(٦) عمود صلب الحيوانات الطويلة الخلقة ، كالسمك والحيتان وبعض الحشرات .

(٧) عدد الحروف التي في لغة العرب التي هي أتم اللغات ، ثمان وعشرون حرفاً .

منها أربعة عشر يدغم فيها لام التعريف ، وهي : ت ث د ذ ر ز س ش ص ض
ط ظ ل ن . وأربعة عشر لا تدغم اللام فيها ، وهي . أ ب ج ح خ ع غ ف ق ك م
ه و ي .

(٨) والحروف التي تخط بالقلم قسمان . منها أربعة عشر معلمة بالنقط وهي : ب ت
ث ج ح ذ ز ش ض ظ غ ف ق ن ، وأربعة عشر غير معلمة وهي : ا ح د ر س ص ط
ع ك و ه ل م لا . وهذا الحرف هو الألف التي هي من حروف العلة . أما الأولى
فهي الميزة . فهذه أربعة عشر حرفاً . وبقية الياء ، وهي تنقط في وسط الكلمة
ولا تنقط في آخرها . فأصبحت الحروف المعلمة أربعة عشر ، وغير المعلمة أربع عشر ،
والحرف التاسع والعشرون معلم وغير معلم ، لتكون القسمة عادلة . والفضل في هذا
العدل للحكيم الذي وضع حروف الهجاء العربية ، فإنه كان حكيماً ، والحكيم هو الذي
يقسبه بالله بقدر الطاقة البشرية . وهذا جعل ثمانية وعشرين حرفاً مقسمة قسمين ، كل
منها أربعة عشر كما في مفاصل اليدين وفقرات بعض الحيوانات .

(٩) منازل القمر ثمان وعشرون منزلة في البروج الشمالية أربع عشرة وفي الجنوبية
أربع عشرة . فهذا يفيد أن الموجودات التي عددها ثمانية وعشرون تكون قسمين كل
منهما أربعة عشر . فهكذا هنا في القرآن جاءت الحروف العربية مقسمة قسمين ، قسم
منهما أربعة عشر منطوق به في أوائل السور ، وقسم منها أربعة عشر غير منطوق به في
في أوائلها . وكأنه تعالى يقول : «أى عبادى إن منازل القمر ثمان وعشرون وهي قسمان ،
ومفاصل السكف ثمانية وعشرون وهي قسمان ، وهكذا . والحروف التي تدغم في حرف
التعريف والتي هي معلمة كل منها أربعة عشر . وضدها أربعة عشر فلتعلموا أن هذا
القرآن هو تنزيل منى ، لأنى نظمت حروفه على هذا النمط الذي اخترته في صنع المنازل
والأجسام الإنسانية والأجسام الحيوانية ونظام الحروف الهجائية ، فمن أين لبشر كحمداً وغيره

أن ينظم هذا النظام ، ويجعل هذه الأعداد موافقة للنظام الذي وضعته ، والسنن الذي رسمته ، والنهج الذي سلكته ؟ إن القرآن نزيلٌ منى وقد وضعت هذه الحروف في أوائل السور لتستخرجوا منها ذلك ، فتعلموا أنى ما خلقت السموات والأرض وما بينهما باطلا ، بل جعلت النظام في العالم وفي الوحي متناسبا . وهذا الكتاب سيبقى إلى آخر الزمان ، ولغته سيبقى معه إلى آخر الأجيال . إن اللغات متغيرة ، وليس في العالم لغة تبقى غير متغيرة إلا التي حافظ عليها دينٌ . وهل غير اللغة العربية حافظ عليها دين ؟ » .

هذا - ولا يخفى عليك أن ذلك الرأي الثانى فى فواتح السور أبلغ فى نقض الشبهة من رأى الأول ؛ لأنه يبنى ما زعموه من أساس الاتهام ، وهو أنه ليس لهذه الفواتح معنى مفهوم ، ويقرر أن معانيها مفهومة على ما تبين فى تلك الوجوه السابقة . وإذا كان بعض الناس لا يفهم تلك المعانى ، فليس ذلك عيباً فى القرآن إنما هو عيب فى استعداد بعض أفراد الإنسان . وكتاب الله خوطب به الخواص كما خوطب به العوام ، فلا بدع أن يكون فيه ألفاظ لا يفهمها إلا الخاصة دون العامة .

وعلى كلا هذين الرأيين يتضح لك أن اشتمال القرآن على هذه الألفاظ ، ليس من قبيل اشتباه على لغو الكلام ، أو إظهار القرآن بمظهر عميق خفيف ، ولا يفهم منه أنها رموز للمصاحف الحقها مرور الزمن بالقرآن ، إلى غير ذلك من الهذيان . بل ثبوت هذه الفواتح لا يتدح فى كون القرآن من عند الله ، سواء أفادت معنى ظاهراً أم لم تفد على ما يبناه من حكمة الله البالغة فى إيرادها . والله هو الحكيم العليم .

الشبهة السادسة

يقولون : إن القرآن في قسمه للمكي قد خلا من الأدلة والبراهين ، بخلاف قسمه المدني فإنه مليء بالأدلة ، مدعّم بالحجة ، وهذا برهان جديد على تأثر القرآن بالوسط الذي كان فيه محمد !

وننقض شبهتهم (أولاً) بما أسلفنا من أن القرآن لو كان نتيجة تأثر محمد بالوسط الذي يعيش فيه ، لكان الوسط أولى بتوجيه هذا اللطعن عليه ، ولما كان أعرف بهذا النقض فيه ، فيظفر عليه ويدخل إلى إبطال دعوته من هذا الباب الواسع ، لا سيما أن الرسول في مكة والمدينة كان له أعداء ألدّاء ، ليس لعداوتهم دواء .

(ثانياً) أنه لو صحّ هذا لبطلت نبوّته ، ولصح أن تكون النبوة لهم باعتبار أنهم مصدرها ، وأنهم أسانذته فيها . وهذا النقض يقال في ردّ شبهاتهم الماضية الساقطة ، التي تدل على فساد فطرتهم ، وعلى مقدار تبجّحهم وتجنّبهم على الحقيقة والتاريخ والاستخفاف بمقول الناس .

(ثالثاً) أن كذبهم في هذه الشبهة صريح مكشوف ، لأن القسم المكي حافل بأقوى الأدلة ، وأعظم الحجج ، على عقيدة الإسلام في الإلهيات ، والنبوات ، والسمعيات . استمع إليه في سورة « المؤمنون » للكية وهو يرفع قواعد التوحيد ، ويترزل بنيان الشرك إذ يقول : « مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ » وإذ يقول في سورة الأنبياء للكية : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ . أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ

إِلَهَةٍ. قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ. هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ.»

وانصت إليه في سورة العنكبوت المكية وهو بدال على نبوة محمد ﷺ إذ يقول: «وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا نَحْنُ بِبِيعِينِكَ، إِذَنْ لَا رِنَابَ الْمُبْطِلُونَ. بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ. وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ، قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ. إِنْ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ.» وتدبر حجته التي أقامها لتقرير اقتداره على البعث بعد الموت في قوله سبحانه من سورة في المكية: «وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جِبَاتٍ وَحَبَّ اخْضِيدٍ، وَالنَّخْلَ بَأْسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ، رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا. كَذَلِكَ الْخُرُوجُ» وقوله فيها أيضا: «أَفَمَيْدِنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ.»

وانظر إليه يقيم الدليل العقلي على البعث والجزاء في سورة المؤمنون المكية إذ يقول: «أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ» وفي سورة السجدة إذ يقول: «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا؟ لَا يَسْتَوُونَ. أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا» الخ. وفي سورة الجاثية المكية إذ يقول: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ؟ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ. وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلَيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ.»

وتأمل مناقشته ونقضه بالحجة أوهام المشركين في احتجاجهم لأباطيلهم بالمشيئة الإلهية إذ يقول في سورة الأنعام المكية: «سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ

رَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ . كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
ذَاقُوا بَأْسَنَا . قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ؟ إِنْ تَتَّبِعُونَ
لِظَنِّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ
بِئْنَ . إلى غير ذلك من أدلة ساطعة ، وبراهين بارعة ، لا تسكاد تخلو منها سورة
لسور المكية . ولكن القوم استحبوا العمى على الهدى ، فاستمرروا هذا الكذب
فتراء . نسال الله أن يكفيننا شرَّ الفتنة ، وأن يثبتنا على الحق ، فإن قلوب الخلق
، والأمير كله منه وإليه . « مَنْ بَشَأَ اللَّهَ بُضِلَّهُ . وَمَنْ بَشَأَ يَجْعَلْهُ عَلَى
اطِّ مُسْتَقِيمٍ » .

المبحث الثامن

(في جمع القرآن وتاريخه ، والرد على ما يثار حوله
من شبه ونماذج من الروايات الواردة في ذلك)

كلمة جمع القرآن تطلق تارة ويراد منها حفظه واستظهاره في الصدور . وتطلق تارة
فري ويراد منها كتابته كله حروفاً وكلماتٍ وآياتٍ وسوراً . هذا جمع في الصحائف
السطور ، وذلك جمع في القلوب والصدور . ثم إن جمعه بمعنى كتابته حدث في الصدر
أول ثلاث مرات : الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية في خلافة
بنى بكر ، والثالثة على عهد عثمان ، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف
أرسلت إلى الآفاق . وقد أثيرت في هذا الموضوع شبه باردة لا مناص لنا من أن
سكشفت عنها اللثام ، ثم نعرضها لحرارة الحقائق العلمية الصحيحة ، حتى تذوب وتنباع ،

وتذهب وتخبخر « فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي
لأَرْضٍ . كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ . »

جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدور

نزل القرآن على النبي ﷺ ، فكانت همته بادية ذى بدء منصرفاً إلى أن يحفظه
ويستظهره ، ثم يقرأه على الناس على مكث ليحفظوه ويستظهروه ، ضرورة أنه نبي
أمر الله في الأميين . « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ، يَتْلُوا عَلَيْهِمْ
آيَاتِهِ ، وَيُزَكِّيهِمْ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ
مُبِينٍ » ١٥ من سورة الجمعة . ومن شأن الأمي أن يعول على حافظته فيما يهمه أمره ،
وبعنيه استحضاره وجمعه . خصوصاً إذا أوتى من قوة الحفظ والاستظهار ، ما يسر له
هذا الجمع والاستحضار . وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن وهي
متمتعة بخصائص العروبة الكاملة ، التي منها سرعة الحفظ ، وسيلان الأذهان ، حتى
كانت قلوبهم أناجيلهم ، وعقولهم سجلات أنسابهم وأيامهم ، وحوافظهم دواوين أشعارهم
ومفاخرهم . ثم جاء القرآن فيهم بقوة بيانه ، وأخذ عليهم مشاعرهم بسطوة سلطانه ، واستأثر
بكريم مواهبهم في لفظه ومعناه ، فخلعوا عليه حياتهم حين علموا أنه روح الحياة !

أما النبي ﷺ فبلغ من حرصه على استظهار القرآن وحفظه ؛ أنه كان يحرك لسانه
به في أشد حالات حرجه وشدته ، وهو يعاني ما يعانيه من الوحي وسطوته ، وجبريل
في هبوطه عليه بقوته . يفعل الرسول كل ذلك استعجالاً لحفظه وجمعه في قلبه ، مخافة أن
تفتوته كلمة ، أو بقلت منه حرف . وما زال ﷺ كذلك حتى طمأنه ربه بأن وعده أن
يجمعه له في صدره ، وأن يسهل له قراءة لفظه وفهم معناه ، فقال له في سورة القيامة
« لَا تُحْرَكْ بِهِ لِسَانُكَ لِتَمْجِلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ
ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ » وقال له في سورة طه « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى

إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا». ومن هنا كان عليه السلام جامع القرآن في قلبه الشريف، وسيد الحفاظ في عصره المنيف. ومرجع المسلمين في كل ما يعنىهم من أمر القرآن وعلوم القرآن. وكان عليه السلام يترؤفه على الناس على مكث كما أمره مولاه، وكان يحبى به الليل ويزين الصلاة. وكان جبريل يعارضه إياه في كل عام مرة. وعارضه إياه في العام الأخير مرتين. قالت عائشة وفاطمة رضی الله عنهما: سمعنا رسول الله عليه السلام يقول: «إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضراً أجلى».

وأما الصحابة رضوان الله عليهم، فقد كان كتاب الله في المحل الأول من عنايتهم. يتنافسون في استظهاره وحفظه. ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه. ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه. وربما كانت قرعة عين السيدة منهم أن يكون مهرها في زواجها سورة من القرآن يعلمها إياها زوجها. وكانوا يهجرون لذة النوم وراحة المجهود، إيثاراً للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسفار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمرُّ بيوت الصحابة في غسق الدُّجى، يسمع فيها دويًّا كدوي النحل بالقرآن وكان الرسول عليه السلام يذكي فيهم روح هذه العناية بالتنزيل، يبلغهم ما أنزل إليه من ربه. ويبعث إلى من كان بعيد الدار منهم من يعلمهم ويقرئهم، كما بعث مصعب بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته، يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل إلى مكة بعد هجرته للحفاظ والإقراء.

قال عبادة بن الصامت رضی الله عنه: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي عليه السلام إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يسمع لمسجد رسول الله عليه السلام ضجّةً بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله أن يخفصوا أصواتهم لئلا يتفالموا».

ومن هنا كان حفظ القرآن في حياة الرسول ﷺ جماً غفيراً ، منهم الأربعة
الخلفاء ، وطلحة ، وسعد ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبو هريرة ،
وابن عمر ، وابن عباس ، وعمر بن العاص ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ،
وعبد الله بن السائب ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين ،
رضوان الله عليهم أجمعين . وحفظ القرآن من الأنصار في حياته صلى الله عليه وسلم أبي
ابن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، ومجمع بن حارثة ، وأنس
ابن مالك ، وأبو زيد الذي سئل عنه أنس فقال إنه أحد عمومتي (رضي الله عنهم أجمعين) .
وقيل إن بعض هؤلاء إنما أكمل حفظه للقرآن بعد وفاة النبي ﷺ . وأيا ما تكن الحال ،
فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين ، حتى كان عدد القتلى منهم بيتر
معونة وبوم اليمامة أربعين ومائة . قال القرطبي « قد قتل يوم اليمامة سبعون من
القرءاء . وقتل في عهد رسول الله ﷺ بيتر معونة مثل هذا العدد » .

قال المحقق ابن الجزري : « ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور
لا على خط المصاحف والكتب . وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة ، ففي
الحديث الصحيح الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال : « إني ربي قال لي قم في
قريش فأنذرهم ، فقلت له : أي رب إذن يثلفوا رأسي حتى يدعوه خبزة . فقال :
إني مبتليك ومبتل بك ، ومنزل عليك كعاباً لا يفله الماء ، تقرؤه نائماً ويقظان ،
فأبث جنداً أبث مثلهم ، وقاتل بمن أطاعك من عصاك . وأنفق بنفق عليك »
فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تفسل بالماء ، بل يقرأ في كل
حال كما جاء في صفة أمته « أناجيلهم صدورهم » وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين
لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب » . ٥١ .
ما أردنا نقله .

ولا يشكَّن عليك في هذا المقام ما جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : « مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ، أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد . قال : « ونحن ورثناه » وأبو زيد هذا اسمه قيس بن السكن كما رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين . وإنما قلنا لا يشكَّن عليك هذا الحديث ، لأن الحصر الذي تلجحه فيه حصر نسبي ، وليس حصرأ حقيقياً حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد رسول الله ﷺ .

والدليل على أن هذا الحصر إضافي لاحققيق هو ما رواه البخاري عن أنس نفسه أيضاً وقد سأله قتادة عن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ فقال : « أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد » . فأنت ترى أن أنساً في هذه الرواية ذكر من الأربعة أبي بن كعب بدلاً من أبي الدرداء في الرواية السابقة . وهو صادق في كلتا الروايتين لأنه ليس بمعقول أن يكذب نفسه ، فتبين أنه يريد من الحصر الذي أورده الحصر الإضافي ، بأن يقال إن أنساً رضي الله عنه تعلق غرضه في وقت ما بأن يذكر الثلاثة ، ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء ، حاصراً لجمع فيهم ، ثم تعلق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب .

وهذا التوجيه وإن كان بعيداً ، إلا أنه يتعين المصير إليه جمعاً بين هاتين الروايتين ، وييسرهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء . ومن هنا قال المناوردي : لا يلزم من قول أنس رضي الله عنه « لم يجمعه غيرهم » أن يكون الواقع كذلك في نفس الأمر ، لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك ، مع كثرة الصحابة ونفرتهم في البلاد ، ولا يتم له ذلك إلا إذا كان قد تقي كل واحد منهم ، وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ . وهذا في غاية الهدى في العادة . وكيف يكون الواقع ما ذكر ، وقد جاء في صحيح البخاري أيضاً من طريق حفص بن عمر أن النبي ﷺ يقول : « خذوا

القرآن عن أربعة : عن عبد الله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب «
والأربعة المذكورون منهم اثنان من المهاجرين وهما الأولان ، واثنان من الأنصار وهما
الأخيران . هـ . ولعل مراد الماوردي بهذا نفي الحصر الحقيقي وتوجيه الحصر الإضافي ، على
نحو ما بيننا مستدلين بحديث أنس نفسه كما رأيت ، وبالروايات الأخرى التي حكى بعضهم
فيها التواتر ، وهي تصرح بأسماء أخرى غير أسماء هؤلاء الأربعة المذكورين في رواية أنس
هذه . من تلك الروايات ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر أنه قال :
« جَمَعْتُ الْقُرْآنَ فَقَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : اقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ . . .
إلى آخر الحديث » . ومنها ما أخرجه ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي
قال : « جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ،
وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَأَبِيٌّ بْنُ كَعْبٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ » .

وذهب بعضهم إلى أن الجمع في حديث أنس المذكور مراد به الكتابة لا الحفظ .
وبعضهم ذهب إلى أن المراد به الجمع بوجوه القراءات كلها ، أو تلقياً ومشاهدة عن الرسول
ﷺ ، أو الجمع شيئاً فشيئاً حتى تسكامل نزوله .

والإمام أبي بكر الباقلاني أجوبة ثمانية يحاول بها دفع إشكال هذا الحديث .
لكن ابن حجر ضعفها ، وغيره فندها . والخطب سهل على كل حال ، وفيما ذكرناه
كفاية للخروج من هذا الإشكال .

غير أنه لا يفوتني أن أقضى لك على هذا الإشكال بكلمة أمجبتني عن المازري
إذ يقول ما نصه : « وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا متمسك لهم فيه
فإننا لا نسلم حمله على ظاهره : سلمناه . ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك ؟
سلمناه لكن لا يلزم من كون كل من الجمل الغفير لم يحفظه كله ألا يكون حفظ مجرعه

الجم الغفير . وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل إذا حفظ الكل
الكل ولو على التوزيع كفى ، وقال القرطبي : « قد قتل يوم اليمامة سبعون ، وقتل في
عهد النبي ﷺ بئير معونة مثل هذا العدد . قال : وإنما خصّ أنس الأربعة بالذکر لشدة
تعلقه بهم دون غيرهم ، أو لسكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم » .

ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم
كتاب الله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام
فقد أتم حفظ القرآن آلاف مؤلفة من الصحابة ، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة :
عمران ، وعلي ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ،
وأبو موسى الأشعري . كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم ، وأقرهوه لكثير غيرهم .
جازاهم الله أحسن الجزاء . آمين .

ولعلك أيها القارىء الكريم لا تستكثر منا هذا المجهود الطويل في حديث أنس
السابق ، فإن بعض الملاحدة قد اتخذ منه مثاراً للطعن في تواتر القرآن . ومن وظيفتنا
أن نرد المطاعن ونفجم الطاعن . فأردنا أن نشيع الكلام في هذا الموضوع عند هذه
المناسبة أداً للواجب من ناحية ، ولتستغنى عن إيراد في الشبهات الآتية من ناحية
أخرى . « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ . إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلنا : إن مهمة الرسول وأصحابه كانت منصرفةً أول الأمر ، إلى جمع القرآن في القلوب بحفظه واستظهاره ضرورةً أنه نبيُّ أميٍّ بعثه الله في الأميين . أضف إلى ذلك أن أدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم في ذلك العهد . ومن هنا كان التعويل على الحفظ في الصدور ، يفوق التعويل على الحفظ بين السطور . على عادة العرب أيامئذ من جعل صفحات صدورهم وقلوبهم ، دواوين لأشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم وأيامهم .

ولكن القرآن حظى بأوفى نصيب من عناية النبي ﷺ وأصحابه ، فلم تصرفهم عنايتهم بحفظه واستظهاره ، عن عنايتهم بكتابه ونفسه ؛ ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم .

فها هو ذا رسول الله ﷺ ، قد اتخذ كتاباً للوحى ، كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابه ، مبالغةً في تسجيله وتقييده . وزيادةً في التوثق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى ، حتى نظاهر الكتابة الحفظ وبُعاضد النقش اللفظ .

وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة ، فيهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغيرهم . وكان صلى الله عليه وسلم يدلهم على موضع المكتوب من سورته . ويكتبونه فيما يسهل عليهم من العُسب^(١) والأخاف^(٢) ،

(١) العسب بضم العين والسين - جمع عسب - وهو جريد النخل ، كانوا يكشفون الخوص ويكتبون في الطرف المريض .

(٢) الأخاف - بكسر اللام - جمع خلفه بفتح اللام وسكون الخاء . وهي الحجارة الرقيقة . وقال الخطابي : صفائح الحجارة .

والرقاع^(١)، وقطع الأديم^(٢) وعظام الأكتاف والأضلاع. ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ. وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النمط، بيد أنه لم يكتب في صحف ولا في مصاحف. بل كتب منشوراً كما سمعت بين الرقاع والمظام ونحوها مما ذكرنا.

روى عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب، فقال: «ضَمُّوا هَذِهِ السُّورَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِيهِ كَذَّاءً وَكَذَّاءً». وعن زيد بن ثابت قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ».

وكان هذا التأليف عبارة عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبي ﷺ وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل عليه السلام، فقد ورد أن جبريل عليه السلام كان يقول: «ضَمُّوا كَذَّاءً فِي مَوْضِعِ كَذَّاءً». ولا ريب أن جبريل كان لا يصدر في ذلك إلا عن أمر الله عز وجل.

أما الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسر لهم من قرطاس أو كتف أو عظم أو نحو ذلك، بالمقدار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها، وذلك لأن أحدهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتبها، ثم خرج في سرية مثلاً فنزلت في وقت غيابه سورة، فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتبَّعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان من الصحابة من يعتمد على حفظه فلا يكتب

(١) الرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد.

(٢) الأديم: الجلد.

جريا على عادة العرب في حفظ أنسابها ، واستظهار مفاخرها وأشعارها من غير كتابة .

صفوة المقال :

وصفوة المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول ﷺ ، وكانت كتابته ملحوظاً فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها ، غير أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة ، وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد ، وربما كتبه غير مرتب ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعاً في صحف ولا مصاحف عامة .

لماذا لم يجمع القرآن أيامئذ في صحف ولا مصاحف ؟

وإنما لم يجمع القرآن في صحف ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة :
أولها أنه لم يوجد من دواعي كتابته في صحف أو مصاحف مثل ما وجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في صحف . ولا مثل ما وجد على عهد عثمان حتى نسخه في مصاحف . فالسلمون وقتئذ بخير ، والقراء كثيرون ، والإسلام لم يستبحر عمرانه بعد ، والفطنة مأمونة ، والتعويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة ، وأدوات الكتابة غير ميسورة ، وعناية الرسول باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفى على الغاية ، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها .

وثانيها : أن النبي ﷺ كان بصدد أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية أو آيات .

ثالثها : أن القرآن لم ينزل مرة واحدة ، بل نزل منجماً في مدى عشرين سنة أو أكثر .

رابعها : أن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله ، فقد علمت أن نزوله ، كان على حسب الأسباب ، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات .

وأنت خبير بأن القرآن لو جمع في صحف أو مصاحف والحال على ما شرحنا

لكان عرضة لتغيير الصحف أو المصاحف كلها وقع نسخ ، أو حدث سبب . مع أن الظروف لا تساعد ، وأدوات الكتابة ليست ميسورة ، والتمويل كان على الحفظ قبل كل شيء . ولكن لما استقر الأمر بختام التنزيل ووفاء الرسول ﷺ ، وأمن النسخ ، وتقرر الترتيب ، ووُجد من الدواعي ما يقتضى نسخه في صحف أو مصاحف ، وفق الله الخلفاء الراشدين فقاموا بهذا الواجب حفظاً للقرآن ، وحياطة لأصل التشريع الأول ، مصداقاً لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

جمع القرآن على عهد أبي بكر رضى الله عنه

أثت الخلافة قيادها إلى أبي بكر رضى الله عنه بعد غروب شمس النبوة ، وواجهت أبا بكر في خلافته هذه أحداثٌ شديدةٌ ومشاكل صعب . منها موقعة اليمامة سنة ١٢ اثنتى عشرة للهجرة . وفيها دارت رحى الحرب بين المسلمين وأهل الردة من أتباع مُسَيِّلة الكذاب وكانت معركة حامية الوطيس ، استشهد فيها كثيرٌ من قراء الصحابة وحفظتهم للقرآن ، انتهى عددهم إلى السبعين ، وأنهاه بعضهم إلى خمسمائة ، من أجلهم سالم مولى أبي حذيفة . ولقد هال ذلك المسلمين ، وعز الأمر على عمر ، فدخل على أبي بكر وأخبره الخبر واقترح عليه أن يجمع القرآن ، خشية الضياع بموت الحفّاظ وقتل القراء . فتردد أبو بكر أول الأمر لأنه كان وقتاً عند حدود ما كان عليه الرسول ﷺ يخاف أن يجره التجديد إلى التبديل ، أو بسوقه الإنشاء والاختراع ، إلى الوقوع في مهاوى الخروج والابتداع .

ولكنه بعد مفاوضة بينه وبين عمر تجلّى له وجه المصلحة ، فاقنع بصواب الفكرة وشرح الله لها صدره وعلم أن ذلك الجمع الذى يشير به عمر ما هو إلا وسيلة من أعظم الوسائل النافعة إلى حفظ الكتاب الشريف ، والحفاظة عليه من الضياع والتحريف ، وأنه ليس من محدثات الأمور الخارجة ، ولا من البدع

والإضافات الفاسقة . بل هو مُسْتَمَدٌّ من القواعد التي وضعها الرسول بقشريع كتابة القرآن ، واتخاذ كُتَّابٍ للوحي ، وجمع ما كتبوه عنده حتى مات صلوات الله وسلامه عليه . قال الإمام أبو عبد الله المحاسبي في كتاب فهم السنن ما نصه : « كتابة القرآن ليست بمحدثه ، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بكتابتها ، ولكنه كان مُفَرِّقاً في الرقاع ، والأكتاف ، والعُسْب ، فإنما أمر الصديق بنسخها من مكانٍ إلى مكانٍ مجتمعاً ، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدَتْ في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها القرآن منتشراً ، فجمعها جامع وربطها بخيط ، حتى لا يضيع منها شيء . » اهـ .

تنفيذ أبي بكر للفكرة :

اهتم أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة ، ورأى بنور الله أن يندب لتحقيقها رجلاً من خيرة رجال الصحابة هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ، لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جمع القرآن ، ما لم يجتمع في غيره من الرجال ، إذ كان من حُفَظَةِ القرآن ، ومن كتاب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد العرصة الأخيرة للقرآن في ختام حياته صلى الله عليه وسلم . وكان فوق ذلك معروفاً بخصوبة عقله ، وشدة ورعه ، وعظم أمانته ، وكمال خلقه ، واستقامة دينه . فاستشار أبو بكر عمر في هذا فوافقه . وجاء زيد فعرض أبو بكر عليه الفكرة ورغب إليه أن يقوم بتنفيذها ، فتردد زيد أول الأمر ، ولكن أبا بكر ما زال به يعالج شكوكه ، ويبين له وجه المصلحة ، حتى اطمأن واقنع بصواب ما ندب إليه ، وشرع يجمع ، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يشرفون عليه ، ويعاونونه في هذا المشروع الجليل ، حتى تمَّ لهم ما أرادوا « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » .

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال :
« أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ (أي عقب استشهاده القراء السبعين

في واقعة اليمامة) فإذا عمرُ بنُ الخطابِ عنده . قال أبو بكرٍ رضي الله عنه : « إن عمر أتاني فقال : إن القتلَ قد استحضرَ » (أى اشتدَّ) يومَ اليمامةِ بقراءة القرآن ، وإني أخشى أن يستحضرَ القتلُ بالقراءة بالمواطنِ فيذهبَ كثيرٌ من القرآنِ وإني أرى أن تأمرَ بجمع القرآنِ . قلت لعمر : كيف فعلُ ما لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خيرٌ ، فلم يزل عمرُ يراجعني حتى شرحَ الله صدرِي لذلك ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ . قال زيد : قال أبو بكرٍ : إنك رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا تهملك ، وقد كنت تكتبُ الوحيَ لرسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فتتبع القرآنَ فأجمعه . فوالله لو كلفوني نقلَ جبلٍ من الجبالِ ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمعِ القرآنِ ! قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خيرٌ فلم يزل أبو بكرٍ يراجعني ، حتى شرحَ الله صدرِي للذي شرحَ له صدرَ أبي بكرٍ وعمرَ . فتبعتُ القرآنَ أجمعه من العُسبِ واللخافِ وصدورِ الرجالِ ، حتى وجدتُ آخرَ سورةِ التوبةِ معَ أبي خزيمةَ الأنصاريِّ لم أجدها معَ أحدٍ غيرِهِ « لقد جاءكم رسولٌ من أنفسِكُمْ عزيزٌ عليه ما عنيتُمْ » حتى خاتمةِ براءة . فكانت الصحفُ عند أبي بكرٍ حتى توفاهُ الله ، ثم عند عمرَ حياته ، ثم عند حفصةَ بنتِ عمرَ » هـ .

فهذا الحديث - كما ترى - يدلُّ على مبلغِ اهتمام كبار الصحابة بالمحافظة على القرآن وعلى مبلغِ ثقة أبي بكرٍ وعمرَ يزيد بن ثابت ، وعلى جدارة زيد بهذه الثقة لتوافر تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكرٍ . ويؤيد ورعَه ودينه وأمانته قوله : « فوالله لو كلفوني نقلَ جبلٍ من الجبالِ ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمعِ القرآنِ » ويشهد بوفورة عقله تردده وتوقفه أول الأمر ومناقشته لأبي بكرٍ حتى راجعه أبو بكرٍ وأقنعه بوجه الصواب . وينطق بدقة تحمُّره به قوله : « فتدبعتُ القرآنَ أجمعه من العُسبِ واللخافِ وصدورِ الرجالِ » هـ . رضي الله عنه وأرضاه ، ورضي عنهم وعنا أجمعين .

دستور أبي بكر في كتابة الصحف :

وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة محكمة وضعها له أبو بكر وعمر ، فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من تثبت بالغ وحذر دقيق ، وتمحيات شاملة ، فلم يكتف بما حفظ في قلبه ، ولا بما كتب بيده ، ولا بما سمع بأذنه . بل جعل يقتنع ويستقصي آخذاً على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين : أحدهما ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثاني : ما كان محفوظاً في صدور الرجال . وبلغ من مبالغته في الحيلة والحذر أنه لم يقبل شيئاً من المكتوب حتى يشهد شاهداً عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ .

بدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : « قديم عمر ، فقال : من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والمُسَبِّ ، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهداً » .

وبدل عليه ما أخرجه أبو داود أيضاً ، ولكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ، ولزيد : « اقمدا على باب المسجد ، فن جاء كما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه » ١ ه وهو حديث رجاله ثقات وإن كان منقطعاً . قال ابن حجر : « المراد بالشاهدين : الحفظ والكتابة » .

وقال السخاوي في جمال القراء ما يفيد أن المراد بهما رجلان عدلان إذ يقول مانصه : « المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ » . ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده ، ولذلك قال في الحديث الذي رواه البخاري سابقاً ، إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة . أي لم يجدها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري ، مع أن زيدا كان يحفظها ، وكان كثير من الصعابة يحفظونها . ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة ، زيادة في التوثيق ، ومبالغة في الاحتياط . وعلى هذا

الدستور الرشيد تم جمع القرآن بإشراف أبي بكر وعمر وأكابر الصحابة وإجماع الأمة عليه دون نكير . وكان ذلك منقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجليل لأبي بكر في الإشراف ، ولعمر في الاقتراح ، ولزيد في التنفيذ ، وللصحابة في المعاونة والإقرار .

قال علي كرم الله وجهه : « أعظمُ الناسِ في المصاحفِ أجراً أبو بكر ، رحمةُ الله على أبي بكر ، هو أولُ من جمعَ كتابَ الله » أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن .

وقد قوبلت تلك الصحف التي جمعها زيد بما نستحقُّ من عناية فائقة ، فحفظها أبو بكر عنده . ثم حفظها عمر بعده . ثم حفظتها أم المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر . حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان رضي الله عنه ، حيث اعتمد عليها في استنساخ مصاحف القرآن . ثم ردّها إليها كما يأتيك بيانه إن شاء الله .

مزايا هذه الصحف :

وامتازت هذه الصحف أولاً بأنها جمعت القرآن على أدقِّ وجوه البحث والتحرُّر ، وأسلم أصول التثبُّت العلمي ، كما سبق شرحه لك في الدستور السابق .
ثانياً : أنه اقتصرَ فيها على ما لم تُنسخ تلاوته .

ثالثاً : أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها ، وتواتر ما فيها . ولا يطمئن في ذلك التواتر ما مرَّ عليك من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبي خزيمة ، فإن المراد أنه لم يوجد مكتوباً إلا عنده ، وذلك لا ينافي أنه وُجد محفوظاً عند كثرة غامرة من الصحابة بلغت حدَّ التواتر ، وقد قلنا غير مرة : إن الموعول عليه وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار . وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر ، زيادة في الاحتياط ؛ ومبالغة في الدقَّة والحذر . ولا يمزَّجُ عن بالك أن هذا الجمع كان شاملاً للأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة الإسلامية كما كانت الأحرف السبعة الرقاع كذلك .

ملاحظة :

جمعُ القرآن في صحفٍ أو مصحفٍ على ذلك النمط الأنف بمزايده السابقة التي ذكرناه بين يديك، لم يعرف لأحدٍ قبل أبي بكرٍ رضي الله عنه . وذلك لا ينافي أن الصحابة كانت لهم صحفٌ أو مصاحفٌ كتبوا فيها القرآن من قبل . لكنها لم تنظر بما ظفرت به الصحف المجموعة على عهد أبي بكرٍ ، من دقة البحث والتحري ، ومن الاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته ، ومن بلوغها حدَّ التواتر ، ومن إجماع الأمة عليها ، ومن شمولها للأحرف السبعة كما تقدّم . وإذن لا يضيرنا في هذا البحث أن يقال إن علياً رضي الله عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ ، ولا بمكرٍ صفوةً موضوعنا أن يستدلوا على ذلك بما نقله السيوطي عن ابن الفرس من حديث محمد بن سيرين عن عكرمة قال : « لما كان بسده خلافة أبي بكرٍ ، قعدَ عليٌّ بنُ أبي طالبٍ في بيته ، فقيل لأبي بكرٍ : قد كرهَ بيعتكَ . فأرسلَ إليه ، فقالَ : أكرهتَ بيعتي ؟ فقال : رأيتُ كتابَ الله يزيدُ فيه ، فحدثتُ نفسي ألا ألبسَ ردائي إلا لصلاته حتى أجمعه . قال له أبو بكرٍ : فإنك نعمَ ما رأيت . قال محمدٌ : فقلت لعكرمة : ألقوه كما أنزلَ الأوّلَ فالأوّلَ ؟ قال : لو اجتمعتِ الإنسُ والجنُّ على أن يؤثفوه هذا التأليفَ ما استطاعوا . ١٤١ هـ وأخرج ابن أشته من وجهٍ آخر عن ابن سيرين هذا الأثر ، وفيه أنه كتب في مصحفه الناسخ والنسخ ، وأن ابن سيرين قال : فطلبت ذلك الكتاب ، وكتبت فيه إلى المدينة ، فلم أقدر عليه . ١٤١ هـ .

نقول إن هذا الرواية وأشباهاها لا تضيرُ بحثنا ، ولا تمكرُ صفوةً موضوعنا ، فقصاراها

أنها تثبت أن علياً أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف . لكنها لا تعطى هذا المصحف تلك الصفة الإجماعية ، ولا تلحق عليه تلك المزايا التي للمصحف أو للمصحف المجموع في عهد أبي بكر . بل هي مصاحف فردية ، ليست لها تلك الثقة ولا هذه المزايا . وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدمها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال . وقد اعترف على بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن آنفاً إذ قال : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » .
فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن بالأولية لجمع أبي بكر على النحو الآنف رضوان الله عليهم أجمعين .

جمع القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه

اتسعت الفتوحات في زمن عثمان ، واستبحر العمران ، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار ، ونبقت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن . وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل . وكان أهل كل إقليم من أقاليم الإسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرأون بقراءة عبد الله بن مسعود ، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري . فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن ، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف بل كان هذا الشقاق أشد ؛ لبعد عهد هؤلاء بالنبوة ، وعدم وجود الرسول بينهم ، يطمثنون إلى حكمه ، ويصدرون جميعاً عن رأيه . واستفحل الداء حتى كفر بعضهم بعضاً ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير . ولم يقف هذا الطغيان عند حد ،

بل كاد يفتح بناه جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على سواء .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال : « لما كانت خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل العلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال : « أنتم عندي تختلفون ، فمن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافاً » .

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار النائية أشد اختلافاً ونزاعاً من المدينة والحجاز . وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعهم الجامع ، أو التقوا على جهاد أعدائهم ، يعجبون من ذلك . وكانوا يعنون في التعجب والإنكار ، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن . وتنادى بهم التعجب إلى الشك والمداجاة ، ثم إلى التائيم والملاحاة . وتيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الروس ، وتسفك الدماء ، وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم . كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتى قريباً .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن . ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بثاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الخرف قبل أن يتسع على الراقع ، وأن يستأصل آداء ، قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام

الصحابة وذوى البصر منهم، وأجال الرأى بينه وبينهم فى علاج هذه الفتنة ، ووضع حد لذلك الاختلاف ، وحسم مادة هذا النزاع . فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها، وألا يعتمدوا سواها. وبذلك برأب الصدع ، ويجبر الكسر ، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادى فى ظلام هذا الاختلاف ، ومصباحهم الكشاف فى ليل تلك الفتنة ، وحكمهم العدل فى ذلك النزاع والمرأى ، وشفاهم الناجع من مصيبة ذلك الداء .

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان فى تنفيذ هذا القرار الحكيم ، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة ، فعهد فى نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ ، وهم زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام . وهؤلاء الثلاثة الأخيرون من قريش .

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر ، فبعثت إليه بالصحف التى عندها ، وهى الصحف التى جمع القرآن فيها على عهد أبى بكر رضى الله عنه . وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء فى نسخها ، وجاء فى بعض الروايات أن الذين نذبوا النسخ المصاحف كانوا اثنى عشر رجلاً . وما كانوا يكتبون شيئاً إلا بعد أن يعرض على الصحابة ، ويقرؤا أن رسول الله ﷺ قرأ على هذا النحو الذى نجده الآن فى المصاحف .

دستور عثمان فى كتابة للمصاحف :

ومما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون فى هذه المصاحف إلا ما تحقوا أنه قرآن ، وعلوا أنه قد استقر فى العرصة الأخيرة ، وما أيقنوا صحته عن النبى ﷺ مما لم ينسخ . وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة « فامضوا إلى ذكر الله » بدل كلمة « فاسمعوا » ونحو « وكان وراءهم ملك بأخذ كل سفينة صالحة غصبا »

بزيادة كلمة «صالحة» ، إلى غير ذلك . وإنما كتبوا مصاحف متعدّدة ، لأنّ عثمان رضی الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ، وهي الأخرى متعدّدة ، وكتبوها متفاوتةً في إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنّه رضی الله عنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة . وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجرّدّها من النقط والشكل نحو «فَتَتَّبِعُونَا» من قوله تعالى «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» فإنّها تصلح أن تقرأ «فَتَتَّبِعُوا» عند خلوّها من النقط والشكل وهي قراءة أخرى ، وكذلك كلمة «نُنشِرُهَا» من قوله تعالى «وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا» فإن تجرّدّها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحةً عندهم أن يقرءوها «نُنشِرُهَا» بالزاي ، وهي قراءة واردة أيضاً ، وكذلك كلمة «أَفِي» التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوّها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فإنهم كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة ، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية ، كقراءة «وَصَى» بالتضعيف و (أَوْصَى) بالهمز ، وهما قراءتان في قوله سبحانه : «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ» وكذلك قراءة «تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ» وقراءة «مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» بزيادة لفظ «مِنْ» في قوله تعالى في سورة التوبة : «لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» وهما قراءتان أيضاً .

وصفة القول : أن اللفظ الذي لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذي يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن كان لا يمكن رسمه في الخط محتملاً لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر . وكانوا يتعاشون أن

يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهمين في قراءة واحدة ، وليس كذلك . بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداها بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه آخر من غير تكرار في واحدةٍ منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين : أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول . أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحكّم ، أو ترجيحٌ بلا مرجحٍ وذلك نحو كلمة (وَصَى) بالتضعيف و (أَوْصَى) بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ، وبدلٌ عليه الرسم بصورة واحدةٍ تحتمل هذا الاختلاف ويساعد على ترك الإجماع والشكل نحو « فَتَقَدَّبْتُمَا » و « وَنُذِرْهُمَا » كاساف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين ، شبيهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المعقولين . والذي دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوهه كلها ، حتى لا يقال : إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته ، أو منعوا أحداً من القراءة بأي حرف شاء على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورسول الله ﷺ يقول : « فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ فَلَا تُمَارُوا » وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه لم في هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين « إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَارْتَبِعُوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ » ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ؛ وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق .

وفي ذلك يروى البخارى في صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه ، أن حذيفة بن اليمان قدّم على عثمان وكان يغازى أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ، ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا : وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق» ٥١ .

تحويل عثمان للمصاحف والصحف المخالفة :

بعد أن أم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، حمل على إرسالها وإتخاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها ، سواء كانت صحفاً أم مصاحف . وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية ، وليجعل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من اللزايما لم يتوافر في غيرها .

وهذه اللزايما هي :

(١) الاقتصار على ما ثبت بالتواتر ، دون ما كانت روايته آحاداً .

(٢) إعمال ما نسخته تلاوته ولم يستقر في المعجزة الأخيرة .

(٣) وترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن. بخلاف صحف أبي بكر رضى الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .

(٤) وكتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن ، على ما مرّ بك من عدم إجماعها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

(٥) وتجريدها من كل ما ليس قرآناً كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى ، أو بياناً لتاسخ ومنسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لعثمان ، فحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية . حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان ، وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعد نذر طهر الجوه الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ومصحف أبي بن كعب ، ومصحف عائشة ، ومصحف علي ، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة . أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان ، مفسولة بالماء أو محروقة بالنيران . « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا »

ورضى الله عن عثمان ، فقد أرضى بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره في ذلك . على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجليل ، إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل وظفر بمعاونتهم وتأبيدهم وشكرهم .

روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة قال : « سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول : يا معشر الناس : اتقوا الله وإياكم والفُلُوكَ في عمان ، وقولكم : حَرَّاقُ مصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأٍ منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . » وعن عمر بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « لو كُنْتُ الوَالِيَّ وَوَقْتُ عَمَانَ ، لَفَعَلْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عَمَانُ » رضي الله عن الجميع ، وجزاهم أحسن الجزاء ، على هذا الصنيع .

فذلك :

تستطيع مما سبق أن تفرق بين مرّات جمع القرآن في عهده الثلاثة : عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر ، وعهد عثمان (رضي الله عنهما) فالجمع في عهد النبي ﷺ كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها ، ولكن مع بَعَثَةِ الكتابة وتفرُّقها بين عُسْبٍ وعظام ، وحجارة ورقاع ، ونحو ذلك حسب تقيسُر أهوات الكتابة ، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثق للقرآن ، وإن كان التعويل أيامئذ كان على الحفظ والاستظهار .

أما الجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابه في صحف مرتب الآيات أيضاً ، مقتصرأ فيه على ما لم تُنسخ تلاوته مسترتقأ له بالتواتر والإجماع وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعاً مرتباً ، خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفاظه .

وأما الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام ، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الأفاق الإسلامية ملاحظاً فيها تلك المزاي السالف ذكرها مع ترتيب سور وآياته جميعاً . وكان الغرض منه إطفاء الفتنة

التي اشتعلت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن ، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم ،
والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل . « لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .

الردُّ على ما يثار حول جمع القرآن من شبهة

كان القرآن ولا يزال هدفاً لأعداء الإسلام ، يُسدِّدون إليه سهام الطاعن ، ويتخذون
من علومه مثاراً للشبهات يلقِّنونها زوراً وكذباً ، ويروجونها ظمناً وعدواناً . من ذلك
ما نقضه عليك في موضوعنا هذا مشفوعاً بالتفنيد فيما يأتي :

الشبهة الأولى وهي تعتمد على سبع شبهة

يقولون : إن في طريقة كتابة القرآن وجمعه ، دليلاً على أنه قد سقط منه شيء وأنه
ليس اليوم بأيدينا على ما زعم محمد أنه أنزل عليه . واعتمدوا في هذه الشبهة على المزاعم
الآتية :

(أولاً) أن محمداً قال : رحم الله فلاناً لقد أذكرني كذا وكذا آية . كفت
أسقطهن ، ويرى أنسيتهن . فهذا الحديث فيه اعتراف من النبي نفسه بأنه أسقط عمداً
بعض آيات القرآن أو أنسيها .

(ثانياً) أن ما جاء في سورة الأعلی « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » بدل
بطريق الاستثناء الواقع فيه على أن محمداً قد أسقط عمداً أو أنسى آيات لم يتفق له من
يذكره إياها :

(ثالثاً) أن الصعابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه ، فن ذلك

آية اللقمة أسقطها على بن أبي طالب بقة ، وكان يضرب من يقرؤها . وهذا مما شئعت عائشة به عليه فقالت : إنه يجلد على القرآن ، وينهى عنه ، وقد بدله وحرّفه .

(رابعاً) أن أبي بن كعب حذف من القرآن ما كان يرويه ولا نجده اليوم في الصحف وهو : « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُذِنِي عَلَيْكَ أَنْخَبِرَ كُلَّهُ . نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ . تَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ ، إِنْ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ »

(خامساً) أن كثيراً من آياته لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة ، وكان بعضهم قد قتلوا في مغازي محمد وحروب خلفائه الأولين ، وذهب معهم ما كانوا يتخطفونه من قبل أن يوعز أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه ، فلذلك لم يستطع زيد أن يجمع سوى ما كان يتحفظه الأحياء .

(سادساً) أن ما كان مكتوباً منه على العظام وغيرها ، فإنه كان مكتوباً عليها بلا نظام ولا ضبط ، وقد ضاع بعضها . وهذا ما حدا العلماء إلى الزعم أن فيه آيات نسخت حرفاً لا حكماً . وهو من غريب المزاعم . وحقيقة الأمر فيها أنها سقطت بقة بضياح العظم الذي كانت مكتوبة عليه ، ولم يبق منها سوى المعنى محفوظاً في صدورهم .

(سابعاً) لما قام الحجاج بن نصر بن أمية لم يبق مصحفاً إلا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم ، وزاد فيه أشياء ليست منه ، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراه ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والسكوفة

وهي القرآن المتداول اليوم. وَعَمَدَ إِلَى المصاحف المتقدمة، فلم يبق منها نسخة إلا أغلَى لها
الخللَ وطرحها فيه حتى تَقَطَّعت . وإنما رام بما فعله أن يتزلف إلى بني أمية ،
فلم يُبقِ في القرآن ما يسوؤهم .

نقض هذه المزاعم الباطلة

ملخص هذه الشبهة أن القرآن الذي بأيدينا ناقص ، سقط منه ما سقط ، بدليل المزاعم
السبعة التي سقناها أمامك . وإذن فلننحص بين يديك هذه المزاعم ، لنأتى بنيان هذه
الشبهة من القواعد .

(١) أما احتجاجهم الأول - وهو الحديث الذي أوردوه - فإنه لا ينهض حجة لهم
فيما زعموا من الشك في الأصل الذي قامت عليه كتابة القرآن وجمعه . بل الأصل سليم
قويم وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها الرسول ، ووجودها
محفوطة في صدور أصحابه الذين تلقوا عنها ، والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر ، وأجمعوا
جميعاً على صحتها . كما عُرِف ذلك في دستور جمع القرآن .

إنما قُصارى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكَّرت النبي ﷺ إياها ،
وكان قد أنسيها أو أسقطها (أي نسياناً) .

وهذا النوع من النسيان لا يزعم الثقة بالرسول ، ولا يشكك في دقة جمع القرآن
ونسخه ، فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل ،
ثم استكتبها كتاب الوحي ، وبلغها الناس فحفظوها عنه ، ومنهم رجل الرواية عبَّاد بن
بشار رضي الله عنه على ما روى .

وليس في ذلك الخبر الذي ذكره رائحة أن هذه الآيات لم تكن بالمحفوظات التي
كتبها كتاب الوحي ، وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول كانوا قد نسوها جميعاً ،
حتى يُخاف عليها وعلى أمثالها الضياع ، ويخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام ،

كما يفترى أولئك الخرافة اصون. بل الرواية نفسها تثبت صراحة أن في الصحابة من كان يقرأها وسممها الرسول منه .

ثم إن دستور جمع القرآن - وقد مر آنفاً - يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا مانتظام الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته : ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك .

ولا يفوتك في هذا المقام أمران : (أحدهما) أن كلمة « أَسْقَطْتُهُنَّ » في بعض روايات هذا الحديث ، معناها أسقطتهن نسياناً ، كما تدل على ذلك كلمة « أُنْسِيْتُهُنَّ » في الرواية الأخرى . . ومحال أن يراد بها الإسقاط عمداً ، لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يعقل منه أن يبدل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه ، وإلا لكان خائناً أعظم الخيانة . والثاني لا يمكن أن يكون رسولاً .

هذا هو حكم العقل المجرّد من الهوى ، وهو أيضاً حكم النقل في كتاب الله ؛ إذ يقول سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّائِمًا الَّذِ كَرُّوْنَا لَهُ لَحَافِظُونَ » ، وإذ يقول جل ذكره : « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَآءِ نَفْسِي . إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ » .

(الأمر الثاني) أن روايات هذا الخبر لا تفيد أن هذه الآيات التي سمعها الرسول من عبّاد بن بشر قد آتحت من ذهنه الشريف جملة غاية مانفيدة أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عبّاد. وغيبة الشيء عن الذهن أو غفلة الذهن عن الشيء ، غير محوه منه. بدليل أن الحافظ منا لأى نص من النصوص بغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنه بغيره ، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه . أما النسيان التام المرادف لالتحاء الشيء من الحافظة ، فإن الدليل قام على استحالته على النبي ﷺ فيما ينزل بوظيفه الرسالة والتبليغ . وإذا عرض له نسيان فإنه سحابة صيف لا تجي إلا لتزول . ولاريب أن نسيان الرسول هنا كان بعد

أن أدّى وظيفته وبلغ الناس وحفظوا عنه . فهو نسيان لم يخلّ بالرسالة والتبليغ .. قال
البدر العيني في باب نسيان القرآن من شرحه لصحيح البخارى مانصه :

وقال الجمهور : « جاز النسيان عليه (أى على النبي ﷺ) فيما ليس طريقه البلاغ
والتعليم ، بشرط ألا يُقرَّ عليه ، بل لا بدّ أن يذكره . وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ ،
وأما نسيان ما بلفه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف » ٥١ .

هذا . ولقد كنت في الطبعة الأولى تابعت بعض السكاكين هنا في اتهام هذه الرواية
بالدسّ والوضع ، ولكن تبين لى بعد إعادة النظر ، وتنبيه بعض ذوى الفطن ، أن الخبر
صحيح رواه الشيخان ؛ ففي صحيح البخارى عن هشام عن عروة عن عائشة رضى الله عنها
قالت « سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ . فَقَالَ : يَرْحَمُهُ اللهُ .
لَقَدْ أَذُّ كَرْنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا » . زاد في رواية أخرى : « وقال : أَسْقَطْتُهُنَّ
مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا » .

وفي صحيح مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ
مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : « يَرْحَمُهُ اللهُ لَقَدْ أَذُّ كَرْنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً كُنْتُ أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةِ
كَذَا وَكَذَا »

وقال النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن مانصه : « وثبت في الصحيحين
أيضاً عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ، فَقَالَ : « رَحِمَهُ اللهُ .
لَقَدْ أَذُّ كَرْنِي آيَةً كُنْتُ أَسْقَطْتُهَا » . وفي رواية في الصحيح « كُنْتُ أُنْسِيهَا » ٥١ .
سبحان ربى ! « لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى » .

(٢) وأما احتجاجهم الثانى وهو الاستثناء الذى فى قوله سبحانه « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا
تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ » فلا يدلُّ على ما زعموا ، لأنه استثناء صورى لا حقيقى . والحكمة
فيه أن يعلن الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذى وعده الله إياه فى قوله : « فَلَا تَنْسَى »
إنما هو محض فضل من الله وإحسان ، ولو شاء سبحانه أن ينسيه لأنساه . وفى ذلك

الاستثناء الصوريّ فائدتان : إحداهما ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائماً أنه مغمورٌ
بنعمة الله وعنايته، مادام متذكراً للقرآن لا ينساه. والثانية تعود على أمته حيث يعلمون
أن نبيهم ﷺ فيما خصه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية ، فلا
يفتنون فيه كما فتنَ النصراني في المسيح بن مريم .

والدليل على أن هذا الاستثناء صوريّ لا حقيقي أمران : (أحدهما) ما جاء في سبب
النزول وهو أن النبي ﷺ كان يتعب نفسه بكثرة قراءة القرآن حتى وقت نزول الوحي ،
مخافة أن ينساه ويُفقد منه ، فاقترضت رحمة الله بحبيبه أن يطمئنهُ من هذه الناحية ، وأن
يريمه من هذا العناء ، فنزلت هذه الآية . كما نزلت آية « لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ
بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ » وآية « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ
وَحْيُهُ ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا » .

(ثانيهما) أن قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » يعلق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه .
والمشيئة لم تقع بدليل ما مرّ بك من نحو قوله : « إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ » . وإذا
فالنسيان لم يقع ، للعلم بأن عدم حصول المعلق عليه يستلزم عدم حصول المعلق . فالذي عنده
ذوق لأساليب اللغة ، ونظرٌ في وجوه الأدلة ، يتردّد في أن الآية وعده من الله أكيد ،
بأن الرسول يقرئه الله فلا ينسى ، وعده من الله على وجه التأييد ، من غير استثناء حقيقي لوقت
من الأوقات . وإلا لما كانت الآية مطمئنة له عليه الصلاة والسلام ، ولما كان نزولها أشبه
بالعبث ولفو الكلام ! .

قال العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره للاستثناء في هذه الآية ما نصه :
« ولما كان الوعد على وجه التأييد والرزوم ، ربما يوهم أن قدرة الله لا تسعُ غيره ، وأن
ذلك خارج عن إرادته جلّ شأنه ، جاء بالاستثناء في قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » ، فإنه إذا
أراد أن ينسبك شيئاً لم يمجزه ذلك ، فالتقصّد هو نفي النسيان رأساً . وقالوا : إن ذلك

وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نسخ . وذلك على أن المراد من النسيان المحو التام من الذاكرة . أما إن أُريد به غيبة الدهن عنه فقد سبق القول فيه قريبا . ولا تحسبن أن دواعي سهو الرسول ونسيانه تنال من مقامه ، فإنها دواع شريفة على حد ما قيل :

« ياسائلي عن رسول الله كيف سها؟ والسهوه من كل قلب غافل لاهي
سها عن كل شيء سره ، فسها ما سوى الله ، فالتعظيم لله

(٣ و ٤) وأما احتجاجهم الثالث والرابع بأن الصحابة قد حذفوا من القرآن عند جمعه ما رأوا المصلحة في حذفه ، ومنه آية المتعة وصيغة التنوين ، فهو احتجاج باطل قائم على إهمال النصوص الصحيحة المتضاربة على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن ، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن ، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلا ما ثبت بالقواتر ، وردوا كل ما لم يثبت تواتره لأنه غير قطعي ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي . وقد سبق لك ما وضعوه من الدساتير المحسنة الرشيدة في كتابة الصحف على عهد أبي بكر ، وكتابة المصاحف على عهد عثمان . فارجع إليها إن شئت لتعرف مدى إمعان هؤلاء المبطلين في التجني والضلال .

وإذا كان هؤلاء الطاعنون يريدون أن يلزموا الصحابة ويعيبوهم بهذه الحيلة البالغة لكتاب الله ، حتى أسقطوا ما لم يتواتر ، وما لم يكن في العروة الأخيرة ، وما نسخت تلاوته وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ ، تقول : إذا كانوا يريدون أن يلزموا الصحابة والقرآن بذلك ، فالأولى لهم أن يلزموا أنفسهم وأن يُواروا سواتهم . لأن المسلمين كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم ، وأن ينسبوا إلى الله ما لم يتم عليه حجة قاطعة ، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتف المحرفة والأنجيل المبدلة .

وإننا نذكر هؤلاء بتلك الكلمة التي يردونها هم ، وهي : « من كان بيته من زجاج فلا يرجن الناس بالحجارة » ١ .

وكلمة الفصل في هذا الموضوع : أن آية المتعة التي يزعمون ، وصيغة القنوت التي يحكون ، لم تثبت قرآنيتهما حتى يكونا في عداد القرآن ، وإن ادعوا قرآنيتهما فعليهم البيان : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ » .

قال صاحب الانتصار ما نصه : « إن كلام القنوت المروي أن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه ، لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل ، بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآناً لنتقل إلينا نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته » ثم قال « ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ وأبيح الدعاء به وخلط بما ليس بقرآن . ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه ، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل » ١٠١ . وهذا الدعاء هو القنوت الذي أخذ به السادة الحنفية . وبعضهم ذكر أن أياً رضى الله عنه كتبه في مصحفه ، وسماه سورة الخلع والحفد ، لورود مادة هاتين الكلمتين فيه ، وقد عرفت توجيه ذلك .

والخلاصة أن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن ، مما يكون تأويلاً لبعض ما غرض عليهم من معاني القرآن ، أو مما يكون دعاء مجرى مجرى أدعية القرآن في أنه يصح الإتيان به في الصلاة عند القنوت ، أو نحو ذلك ، وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن . ولكن ندرة أدوات الكتابة ، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم ، هوّن عليهم ذلك ؛ لأنهم أمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره . فظن بعض قصار النظر أن كل ما كتبوه فيها إنما كتبوه على أنه قرآن ، مع أن الحقيقة ليست كذلك إنما هي ما علمت . أضف إلى ذلك أن النبي ﷺ أتى عليه حين من الدهر نهى

عن كتابة غير القرآن إذ يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي
وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلَيْمَحُهُ » وذلك كله مخافة اللبس والخلط والاشتباه
في القرآن الكريم .

(٥) وأما احتجاجهم الخامس بأن كثيراً من آيات القرآن لم يكن لها قيد سوى
تحفظ الصحابة ، وقد قُتل بعضهم وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه ، فلا يُسَلَّم لهم ؛
لأن نفس ما كان يتحفظه الشهداء من القراء ، كان يتحفظه كثير غيرهم أيضاً من الأحياء
الذين لم يُسْتَشْهَدُوا ولم يموتوا ، بدليل قول عمر : « وَأَخْشَى أَنْ يَمُوتَ الْقُرَّاءُ مِنْ سَائِرِ
الْمَوَاطِنِ » ومعنى هذا أن القراء لم يموتوا كلهم . إنما المسألة مسألة خشية وخوف .
ومعلوم أن أبا بكر كان من الحفاظ ، وكذلك عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ،
وهؤلاء عاشوا حتى جمع القرآن في الصحف ، وعاش منهم من عاش حتى نسخ في
المصاحف وحينئذ فكتابة زيد ما كتبه ، هي كتابة لكل القرآن ، لم تفلت منه كلمة
ولا حرف .

وكان القرآن كله مكتوباً كما سبق شرحه وبيانه ، حتى إن الصحابة في جمعه كانوا
يستوثقون له بأن يعتمدوا على الحفظ والكتابة معاً ، دون الاكتفاء بأحدهما وكانوا
فيما يعتمدون عليه من الكتابة يتأكدون من أنه كتب بين يدي النبي ﷺ ويطلبون
على ذلك شاهدين ، كما سلف إيضاحه .

(٦) وأما احتجاجهم السادس بأن ما كُتِبَ مكتوباً من القرآن على العظام ونحوها
كان غير منظم ولا مضبوط الخ ؛ فينقضه ما أثبتناه آنفاً في جمع القرآن ، من أن ترتيب
آياته كان توقيفياً ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرشد كُتَّابَ الوحي أن يضعوا
آية كذا في مكان كذا من سورة كذا . وكان يُقَرِّئُهَا أصحابه كذلك ، ويحفظها الجميع ،
ويكتبها من شاء منهم لنفسه على هذا النحو ، حتى صار ترتيب القرآن وضبط آياته معروفاً
مستفيضاً بين الصحابة حفظاً وكتابة . ووجدوا ما كتب عند الرسول من القرآن ،

مرتب الآيات كذلك في كل رقعة أو عظمة ، وإن كانت العظام والرقاع منتشرة وكثيرة
مبعثرة . على أننا قررنا غير مرة أن التحويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء ، ولم يكن
التحويل على المكتوب وحده ، فلا جرم كان في الحفظ والكتابة معاً ، ضماناً للنظام
والترتيب ، والضبط والحصص .

وأما قولهم في هذا الاحتجاج : « وقد ضاع بعضها » فيظهر أنهم استندوا في ذلك
إلى ما ورد من أنه فقدت آية من آخر سورة براءة ، فلم يجدوها إلا عند خزيمية بن ثابت
فظن هؤلاء أن هذا اعتراف منا بضياع شيء من مكتوب القرآن . وليس الأمر كما
فهموا ، بل المعنى أن الصحابة لم يجدوا تلك الآية مكتوبة إلا عند خزيمية بخلاف غيرها من
الآيات ، فقد كانت مكتوبة عند عدة من الصحابة ، ومع ذلك فقد كان الصحابة
يقرونها ويحفظونها ويعرفونها بدليل قولهم : فقدت آية . وإلا فما أدرام أنها فقدت من
الكتابة لو لم يحفظوها ؟

وأما قولهم في هذا الاحتجاج أيضاً : إن ضياع ذلك البعض دعا الصحابة إلى
دعوى النسخ وهو من غريب المزاعم ، فهو قول أنيم أرادوا به الطعن على النسخ
وإنكاره ، وسيأتي الكلام على النسخ وحكمته ودفع الشبه عنه في مبحث خاص
إن شاء الله

(٧) وأما احتجاجهم السابع بما نسبوه إلى الحجج ، فهي نسبة كاذبة ، لا برهان لهم
بها ، ولا دليل عليها . وهاهو التاريخ ، فليأتوا لنا منه بسلطان مبين على أن الحجج جمع
لصاحف ، فضلاً عن أنه نقص منها أو زاد فيها . ولو أنه فعل ذلك لنقل إلينا متواتراً ،
لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره ! وكيف يفعل ذلك ، والأمة كلها تقره ،
وأئمة الدين الموجودون في عهده كالحسن البصري يسكتون ولا يفكرون ، ولا يدافعون
ولا يستفتلون ؟ « إن هذا إلا اختلاق » .

ثم إن الحجاج كان عاملاً من العمال على بعض أقطار الإسلام ، فأنى له أن يجمع
للمصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها ؟
وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه
على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن ، فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد
الحجاج ؟ وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف ، والتلاعب فيها بالزيادة
والنقص ، فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد ،
حتى يمحوا منها ما شاء ويتبث ما أراد ؟ ١٩ .

هذه دعاوى ساقطة ، تحمل أدلة سقوطها في ألفاظها ، وتدلُّ على جرأة القوم وإغراقهم
في الجهل والضلال . « وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » . نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .
آمين .

الشبهة الثانية

يقولون : إن القرآن كما حصل فيه نقص عند الجمع ، حصلت فيه زيادة . والدليل على ذلك إنكار ابن مسعود أن الموءذتين من القرآن ، وأن في القرآن ما هو من كلام أبي بكر وكلام عمر .

وننقض هذه الشبهة (أولاً) : بأن ابن مسعود لم يصح عنه هذا النقل الذي تمسكتم به من إنكاره كون الموءذتين من القرآن . والمسألة مذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تحصيلها والجواب عليها .

وخلاصة ما قالوه : أن المسلمين أجمعوا على وجوب تواتر القرآن . وبشكل على هذا ما نقل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والموءذتين . بل روى أنه حك من مصحفه الموءذتين ، زهما منه أيهما ليستا من القرآن .

وقد أجابوا عن ذلك بمنع صحة النقل ، قال النووي في شرح المهذب مانعه : « أجمع المسلمون على أن الموءذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد شيئاً منها كفر . وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح » ١٥ وقال ابن حزم في كتاب القدح الملعى : (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع) . بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عامر ، وفيها الموءذتان والفاتحة . وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر « أنه صلى الله عليه وسلم قرأهما في الصلاة » . زاد ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر أيضاً : « فإن استطعت الأفتوتك قراءتهما في صلاة فافعل » ، وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ قرأنا الموءذتين وقال له : إذا أنت صليت فاقرأ بهما . وإسناده صحيح .

(ثانياً) يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية الموءذتين والفاتحة على فرض صحته ،

كان قبل علمه بذلك ، فلما تبين له قرآنيهما بعد ، تم التواتر ، وانعقد الإجماع على قرآنيهما كان في مقدمة من آمن بأنيهما من القرآن .

قال بعضهم : « يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع للمؤذنين من النبي صلى الله عليه وسلم ولم تتواترأ عنده ، فتوقف في أمرها . وإنما لم ينكر ذلك عليه ، لأنه كان يصدد البحث والنظر ، والواجب عليه التثبت في هذا الأمر » . ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس ، لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبت فيها للمؤذنان والفاطحة وهي صحيحة ، ونقلها عن ابن مسعود صحيح ، وكذلك إنكار ابن مسعود للمؤذنين جاء من طريق صححه ابن حجر إذا فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود ، جمعاً بين الروايتين .

وما يقال في نقل إنكاره قرآنية المؤذنين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة ، أدخل في البطلان ، وأغرق في الضلال ، باعتبار أن الفاتحة أم القرآن وأنها السبع المثاني التي تَنزَّلُ وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة ، على لسان كل مسلم ومسلمة . فخش لا بن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيها ، فضلاً عن إنكاره قرآنيها . وقصارى ما نقل عنه أنه لم تسكتها في مصحفه ، وهذا لا يدل على الإنكار . قال ابن قتيبة مانعه : « وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه ، فليس لظنه أنها ليست من القرآن - معاذ الله - ، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والذيان ، والزيادة والنقصان » . ومعنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن ، وعدم الخوف عليها من الشك والذيان والزيادة والنقصان .

(ثالثاً) أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر للمؤذنين وأنكر الفاتحة بل أنكر القرآن كله ، فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء ، لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن ، ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر . ولم يقل أحد في الدنيا :

إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف . وإلا لا يمكن هدم كل تواتر ، وإبطال كل علم قام عليه ، بمجرد أن يخالف فيه مخالف ، ولو لم يكن في العير ولا في النفي . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن : - « ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن . لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه ، ولا تقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ للمجاهرون والأنصار » ٥١ .

(رابعاً) أن ما زعموه من أن آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » الخ من كلام أبي بكر فهو زعم باطل ، لا يستند إلى دليل ولا شبه دليل . وقد جاء في الروايات الصحيحة أنها نزلت في واقعة أحد ، لعتاب أصحاب رسول الله ﷺ على ما صدر منهم ، وأنها ليست من كلام أبي بكر . وذلك أنه لما أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيبوا به ، وكسرت رباعية^(١) النبي صلى الله عليه وسلم ، وشج^(٢) وجهه الشريف ، وجعشت^(٣) ركبته ، وشاع بين المقاتلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل . هنالك قال بعض المسلمين : ليت لنا رسولاً إلى عبد الله بن أبيي فيأخذ لنا أماناً من أبي سفيان . وبعضهم جلسوا وألقوا بأيديهم . وقال أناس من المنافقين : إن كان محمد قد قتل ، فالحقوا بدينكم الأول فقال أنس بن النضر عم مالك : إن كان محمد قتل ، فإن رب محمد لم يقتل . وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقاتلوا على ما قاتل عليه ، وموتوا على ما مات عليه . ثم قال : اللهم إني أعتذر إليك بما قال هؤلاء ، (بمعنى المسلمين) وأبرأ إليك مما قال هؤلاء (بمعنى المنافقين) ، ثم شد بسيفه فقاتل حتى قتل رضي الله عنه .

وروي أن أول من عرف رسول الله ﷺ كعب بن مالك ، فقد ورد أنه قال :

(١) الرباعية : هي السن التي بين الناب والثنية . (٢) شج الوجه : جرحه .

(٣) جعش الركبة : خدشها .

عرفت عينيه تحت المفتر تزهران ، فناديت بأعلى صوتي : يا معشر المسلمين : أبشروا !
هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنحاز إليه ثلاثون من أصحابه رضى الله عنهم
ينافحون عنه . ثم لام النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الفرار . قالوا : يا رسول الله
قديناك بأبائنا وأبنائنا . أنا نا الخبر أنك قتلت ، فرُعِبَت قلوبنا ، فولينا مدبرين ، فأنزل
الله تعالى هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ
أَوْ قُتِلَ آتَلَّيْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ؟ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَبْصُرَ اللَّهَ شَيْئًا » الخ
من سورة آل عمران .

والظاهر أن هؤلاء الطاعنين بزيادة هذه الآية وأنها من كلام أبي بكر ، يمتدون
فيما طعنوا على ما كان من عمر يوم وفاة رسول الله ﷺ ، ومن ردّ أبي بكر عليه بهذه
الآية ، فزعموا أنها من كلام أبي بكر ، وما هي من كلام أبي بكر . إنما هي من كلام
رب العزة ، أنزلها قبل وفاة الرسول ﷺ ببضع سنين ، وللمسلمون جميعاً - ومنهم أبو بكر
وعمر - يحفظونها ويعرفونها . غير أن منهم من ذهل عنها كعمر ، لهول الحادث وشدة
الصدمة ، وتصدّع قلبه بموت رسول الرحمة وهادى الأمة ﷺ .

وكان من آثار ذلك أن عمر رضى الله عنه غفل عن هذه الآية يوم توفى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقام يومئذ وقال : « إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله
ﷺ توفى . وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مات . ولكنه ذهب إلى ربه ، كما
ذهب موسى بن عمران . فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قبل : مات .
والله ليرجعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كارجع موسى فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم ،
زعموا أن رسوله الله ﷺ مات .

هنالك نهض أبو بكر ينقذ الموقف فقال : على رسلك يا عمر ، أنصت ، فحمد الله
وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان

بعبء الله فإن الله حي لا يموت . ثم تلا هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ
مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » إلى آخرها . قال الراوى : فوالله ، لكان الناس لم يعلموا أن هذه
الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر يؤمئذ ، فأخذها الناس من أبي بكر . وقال عمر : ما هو
إلا أن سمعت أبا بكر تلاها ، فعقرت^(١) حتى وقعت على الأرض ، ما تحملنى رجلاى
وعرفت أن رسول الله ﷺ قد مات « ٥١ » .

وهذه الآية - كما ترى - لا يشم منها رائحة أنها من كلام أبي بكر ، بل هي تحمل
في طيها أدلة كونها من كلام الله ، وأن الصحابة يعلمون أنها من كلام الله ، نزلت قبل
أن ينزل بهم هذا الخطب القادح ببضع سنين . ولكن ما الحيلة فيمن أحامم الهوى
والتعصب ؟ « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ » .
(خامساً) : أن ما ادعوه من أن آية « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » من
كلام عمر ، مردوداً أيضاً بمثل ما رددنا به زعمهم السابق في آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ »
الخ . بل زعمهم هذا أظهر في البطلان ، لأن الثابت عن عمر أنه قال للنبي صلى الله عليه
وسلم « لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى » فنزلت « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى »
في سورة البقرة . وهناك فرق بين كلمة عمر في تمثيه الذي هو سبب النزول ، وبين كلمة
القرآن النازلة بذلك السبب ، فأنت ترى أن الآية جاء فيها الفعل بصيغة الأمر ولم يقرن
بلفظ « لو » . أما تمسنى عمر فجاء الفعل فيه بصيغة الماضى وقرن بلفظ « لو » . وتحقيق
القرآن أمنية أو أمنيات لعمر ، لا يدل على أن ما نزل تحقيقاً لهذه التمنيات يعتبر من
كلام عمر . بل البعد بينهما شاسع ، والبون بعيد .

(١) قال في المختار : « والمعقر بفتح العين : أن تسلّم الرجل قوائمه فلا يستطيع أن
يقاتل من الفرق والدهش . وبابه طرب . ومنه قول عمر رضى الله عنه : فعقرت حتى
خررت إلى الأرض » ٥١ .

الشبهة الثالثة

يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرّفوا القرآن، وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره. ورووا عن هشام بن سالم من أبي عبد الله: أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد ﷺ كان سبعة عشر ألف آية^(١). وروي محمد بن نصر عنه أنه قال: كان في سورة «لم يكن» اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. وروي محمد بن جهنم الملامي وغيره عن أبي عبد الله أن لفظ «أمة هي أمة من أمة» في سورة النحل ليس كلام الله، بل هو محرف عن موضعه، وحقيقة المنزل «أمة هي أمة من أمتكم». ومنهم من قال: إن القرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتامها، وأن أكثر سورة الأحزاب سقطت؛ إذ أنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل أهل البيت. وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ «وَبِئْسَ الَّذِي كَفَرَ» من قبل «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» وأسقطوا لفظ «عَنْ وِلَايَةِ عَلِيٍّ» من بعد «وَقَوْمُهُمْ لِيَهُمُ مَسْئُولُونَ» وأسقطوا لفظ «بِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» من بعد «وَكَفَى اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ آفَاتًا» وأسقطوا لفظ «آلِ مُحَمَّدٍ» من بعد «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا» إلى غير ذلك.

فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً، أشدّ تحريفًا عند هؤلاء الشيعيين من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً منها وأجمع للأباطيل «فَاتَلَمَّهُمُ اللَّهُ أَنِّي يُؤْفِكُونَهُ؟».

وننقض هذه الشبهة بما يأتي :-

(أولاً) أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل، وكانت لا تستحق الذكر لولا

(١) مع العلم بأن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ومثقال آية وكسور كما يأتي.

أن ردّها بعض الملاحدة ، وربما يمدح بها بعض المفتونين . وبكفى في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يقيموا عليها برهاناً ولا شبه برهان .

« والدعاوى مالم يُقيموا عليها بَيِّنَاتٍ ، أبناؤها أدعياءه »
ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم ! « وَمَنْ يُوْنِ آفَهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ،
إِنْ آفَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » .

(ثانياً) أن بعض علماء الشيعة أنفسهم تبرأ من هذا السخف ، ولم يُطلق أن يكون منسوباً إليهم وهو منهم ، فعزاه إلى بعض من الشيعة جمع بهم التكبير وغاب عنهم الصواب قال الطبرسي^(١) في مجمع البيان مانصه: « أما الزيادة فيه - أي القرآن - فجمع على بطلانها . وأما النقصان فقد روى عن قوم من أصحابنا وقوم من الحشوية . والصحيح خلافه . وهو الذي نصره المرتضى ، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء » ١٥١ .

وقال الطبرسي أيضاً في مجمع البيان مانصه: « أما الزيادة في القرآن فجمع على بطلانها ، وأما النقصان فهو أشد استحالة . ثم قال : إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة ، وأشعار العرب المسطورة ، فإن العناية اشتدّت ، والدواهي توفّرت على نقله وحراسته ، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه ، لأن القرآن مفخرة النبوة ، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون مغفراً أو متفوصاً ، مع العناية الصادقة والضبط الشديد ؟ » ١٥١ .

(ثالثاً) أن التواتر قد قام ، والإجماع قد انعقد ، على أن الوجود بين دفّتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ، ولا تغيير ولا تبديل . والتواتر طريق

(١) الطبرسي من رؤساء الشيعة ، وكتابه مجمع البيان هو المرجع عندهم .

واضحة من طرق العلم . والإجماع سبيل قويم من سبيل الحق . « فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ
إِلَّا الضَّلَالُ »

(رابعاً) أن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - وهو الذي يزعمون أنهم
يناصرونه ويتشيمون له بهذه الهدايات - صح النقل عنه بتعبيد جمع القرآن ، على
عهد أبي بكر ثم عهد عثمان . ولعلك لم تنس أنه قال في جمع أبي بكر ما نصه : « أعظم
الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب
الله » . وكذلك قال في جمع عثمان ما نصه : « يا معشر الناس اتقوا الله ، وإياكم
والفلو في عثمان ، وقولكم : حرقوا مصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقوله : « لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في
المصاحف مثل الذي فعل عثمان » وبهذا قطع الإمام السنة أولئك المفتريين ، ورد كيدهم
في محورهم مخذولين . فإين يذهبون ؟ « إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا
الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ » ؟ .
« رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ
الْوَهَّابُ » .

(خامساً) : أن الخلافة قد انتهت إلى علي كرم الله وجهه بعد أبي بكر وعمر وعثمان ،
فماذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن ، وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على
هذا الزعم والبهتان ؟ مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين ، ومع أنه كان
من سادات حفظة القرآن ، ومن أشجع خلق الله في نصرته الدين والإسلام . ولقد صار
الأمر بعده إلى ابنه الحسن رضي الله عنه ، فماذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة
كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة . هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون ، ولا يصدق بها إلا مأفون !!

الشبهة الرابعة

يقولون : ورد أن عبد الله بن مسعود قال : « يا معشر المسلمين . أُعزَلُ عن نسخ
المصاحف ، ويتولاه رجلٌ - والله - لقد أسلمتُ وإنه لفي صلبِ رجلٍ كافرٍ ؟ » .
قالوا : وهو يعنى بهذا الرجل زيد بن ثابت ، ويريد بذلك الكلام الطعن على
جمع القرآن . وهذا يدلُّ بالتالى على أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس موضع ثقة ،
ولم يبلغ حدَّ التواتر .

وننقض شبهتهم هذه . (أولاً) بأن كلام ابن مسعود هذا - إذا صحَّ - لا يدل
على الطعن فى جمع القرآن ، إنما يدلُّ على أنه كان يرى فى نفسه أنه هو الأولى أن يسند
إليه هذا الجمع ، لأنه كان يثق بنفسه أكثر من ثقته بزید فى هذا الباب . وذلك لا ينافى
أنه كان يرى فى زيد أهليةً وكفايةً للنهوض بما أسند إليه ، وإن كان هو فى نظر
نفسه أكفأ وأجدر . غير أن المسألة تقديرية ولا ريب أن تقدير أبى بكر وعمر وعثمان
لزید أصدق من تقدير ابن مسعود له . كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا
التي توافرت فيه ، حتى جعلته الجدير بتنفيذ هذه الغاية السامية . أضف إلى ذلك أن
عثمان ضمَّ إليه ثلاثة ، ثم كان هو وجمهور الصحابة مُشرفين عليهم مراقبين لهم ، وناهيك
فى عثمان أنه كان من حفاظ ومعلمى القرآن !

وخلاصة هذا الجواب أن اعتراض ابن مسعود - على فرض صحته - كان منصباً
على طريقة تأليف لجنة الجمع ، لا على صحة نفس الجمع . مع أن كلمة ابن مسعود السالفة
لا تدل على أكثر من أنه كان يكبرُ زيدا بزمن طويل ، إذ كان عهد الله مسلماً
وزيد لا يزال صغيراً مستتراً فى صلب أبيه . وليس هذا بمطعن فى زيد ، فكم ترك
الأول للآخر . ولو كان الأمر بالسن لا اختل كثيرٌ من نظام السكون . ثم إن كلمة

ابن مسعود ربما يفهم منها الطمن في زيد من ناحية أن آباءه كان كافرين ، ولكن هذا ليس بطمن ، فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كفاراً ، وخرجوا من أصلاب آباءه كافرين . والله تعالى يقول : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ويقول : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » .

(ثانياً) : لأننا إذا سلمنا صحة ما نقل عن ابن مسعود ، وسلمنا أنه أراد الطمن في صحة جمع القرآن ، لا نسلم أنه دام على هذا الطمن والإنكار ، بدليل ما صح عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان ، وحرق مصحفه في آخره الأمر ، حين تبين له أن هذا هو الحق ، وبدليل ما صح عنه من قراءة عاصم عن زرعة ، وقد تقدم .

(ثالثاً) أن كلام ابن مسعود هذا - على تسليم صحته وأنه أراد به الطمن في صحة الجمع ، وأنه دام عليه ولم يرجع عنه - لا نسلم أنه يدل على إبطال تواتر القرآن فإن التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن ينقل عن جمع يؤمن تواترهم على الكذب بشروطه ، وليس من شروطه ألا يخالف فيه مخالف حتى يقدح في تواتر القرآن أن يخالف فيه ابن مسعود أو غيره ابن مسعود ، ما دام جم غفير من الصحابة قد أقرأوا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة ، وفي عهد عثمان مرة أخرى .

الشبهة الخامسة

يقولون : كيف يكون القرآن متواتراً . مع ما يروى عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد أبي بكر ما نصه : « قمت فتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال ، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره ، وما « لقد جاءكم رسول » إلى آخر السورة !

ثم كيف يكون القرآن متواتراً ، مع ما يروى أيضاً عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد عثمان ما نصه : « فقدتُ آيةً من سورة الأحزاب كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقرؤها ، لم أجدها مع أحدٍ إلا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين : « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ؟ »

والجواب على هذه الشبهة (أولاً) أن كلام زيد بن ثابت هذا ، لا يبطل التواتر . وبيان ذلك أن الآيتين ختام سورة التوبة ، لم تثبت قرآنيتهما بقول أبي خزيمة وحده . بل ثبتت بأخبار كثيرة غامرة من الصحابة عن حفظهم في صدورهم ، وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم . ومعنى قول زيد : « حتى وجدتُ من سورة التوبة آيتين لم أجدهما عند غيره » أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحدٍ إلا عند أبي خزيمة ، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما ، وليس الكتابة شرطاً في التواتر ، بل المشروط فيه أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ولو لم يكتبه واحد منهم ، فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت توثيقاً واحتياطاً فوق ما يطلبه التواتر وبقتضيه ، فكيف نقدح في التواتر بانفراده بها !؟

(ثانياً) يقال مثل ذلك فيما روى عن زيد في آية سورة الأحزاب : « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » فإن معناه أن زيدا لم يجدها مكتوبة عند أحدٍ إلا عن أبي خزيمة بن ثابت الأنصاري . وبدلُ على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بمبارته تلك ، قولُ زيد نفسه فقدتُ آيةً من سورة الأحزاب الخ ، فإن تعبيره بلفظ « فقدتُ » يشعر بأنه كان يحفظ هذه الآية ، وأنها كانت معروفة له ، غير أنه فقد مكتوبها ، فلم يجده إلا مع خزيمة ، وإلا فمن الذي أنبأ زيدا أنه فقد آية ؟

(ثالثاً) أن كلام زيد فيما مضى من ختام التوبة وآية الأحزاب ، لا يدل على

عدم تواترها ، حتى على فرض أنه يريد انفراد أبي خزيمه وخزيمه بذكرها من حفظهما .
غاية ما يدل عليه كلامه ، أنها انفراداً بذكرها ابتداءً ، ثم تذكر الصعابة ما ذكرناه ،
وكان هؤلاء الصعابة جمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب ، فدونت تلك الآيات في الصحف
واللصحف ، بمد قيام هذا التواتر فيها .

الشبهة السادسة

يقولون : كانت الآيات تكتب على الحجارة وسعف النخيل والمظلم خوفاً عليها
من الضياع ، وبقي جانب كبير منها محفوظاً في صدور الرجال . وقد نشأ عن ذلك عدة
مشاكل يعتبرها الباحثون فيه كافية لإثبات كون القرآن الحالى لا يحتوى جميع الآيات
التي نطق بها محمد ، وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى . ويقولون بعبارة أخرى
إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالى حاوياً لجميع ما أنزل ، إذ من المؤكد أنه ذهب
منه جانب ليس بقليل ، وأنسى منه جانب آخر ، قال ابن حمر : « لا يقول أحدكم
قد أخذت القرآن كله . قد ذهب منه كثير . ولكن ليقول : قد أخذت ما ظهر منه » .
فهذا يثبت أن القرآن الحالى لا يتضمن جميع ما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ . ولا هو
طبق ما نطق به شفها محمد ، سيما أن في آيات عديدة منه اختلافات مدهشة ، ولا يعلم
نصها الصحيح أحد » اهـ .

وننقض هذه الشبهة بما يأتي :

(أولاً) أن كتابة القرآن على الحجارة والسمف والمظلم ، وبقاء جانب كبير منه
محموظاً في صدور الرجال ، لا يلزم منه مشكلة واحدة فضلاً عن عدة مشاكل ، إنما
هو وهم من الأوهام تخيلوه نخالوه ، وبدليل أنهم لم يذكروا سندهم فيما ذهبوا إليه من
هذا الشطط .

(ثانياً) أن الحجارة وسعف النخل والمظام التي كتب عليها بعض آيات القرآن لم تكن بحيث يمكن أن يتخيل أولئك الطاعنون أو يخيلوا إلى الناس أنها لا تصلح للكتابة عليها، بل كانت العرب لبدأوتها ولبمدها عن وسائل الحضارة وال عمران، تصطفي من أنواع الحجارة للوفورة عندها نوعاً رقيقاً يكون كالصحيفة يصلح للكتابة وللبقاء، أشبه بما نراه اليوم من الكتابة الجميلة للنقوشة على صفحات مصنوعة مما نسمية (الجبس). وكذلك سعف النخل يكشطون الخوص عنه، ويكتبون في الجزء العريض منه بعد أن يصقلوه ويهدبوه فيكون أشبه بالصحيفة. وقل مثل هذا في المظام، بدليل أن الروايات الواردة في ذلك نصت على نوع خاص منه وهو عظام الأكتاف، وذلك لأنها عريضة رقيقة ومصقولة صالحة للكتابة عليها بسهولة.

(ثالثاً): أن استنتاجهم من هذا كون القرآن الحالى لايمتوى جميع الآيات التي نطق بها محمد، استنتاج معكوس، وفهم منكوس، لأن كتابة القرآن وحفظه في آن واحد في صدور آلاف مؤلفة من الخلق، ادعى إلى بقاء ذلك القرآن، وأدلى على أنه لم تغلت منه كلمة ولا حرف. كيف وأحد الأمرين من الكتابة والحفظ كاف في هذه الثقة؟ فما بالك إذا كان القرآن كله مكتوباً بخطوط أشخاص كثيرين، ومحفوظاً في صدور جماعات كثيرين!

(رابعاً) قولهم: «وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى» إن أرادوا به الطعن في تعدد القراءات واختلاف وجوه الأداء، فقد سبق في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ما يكفيك في الرد عليهم، وسيأتيك في مبحث القراءات ما يزيدك تنوراً في هذا الموضوع، وإن أرادوا به شيئاً آخر فعليهم البيان. وحسبك أن تعرف أن اختلاف حروف القرآن أمر تقتضيه الحكمة، وبوجه عموم الدعوة الإسلامية. خصوصاً لمن شافهم الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم على اختلاف قبائلهم، وتنوع

لهجاتهم ، وتباين وجوه نطقهم ، عربٌ تؤلف بينهم العروبة الواحدة ، ويجمعهم اللسان
العربي العام . فأى عيب على القرآن إذا اختلفت حروف أدائه ، وكيفيات النطق بكلماته ،
ليسع القبائل العربية جميعاً ، وليتسنى لها تلاوة ألفاظه ، وتفهم معانيه ؟ ولثلا يقول أحد
منها : لوجاء القرآن بلغتنا لكان لنا معه شأن ، ولأتينا بمثلها ، وعارضنا بلاغته ! « **وَأَقْبَهُ
غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** »

(خامساً) : قولهم إنه من المستحيل أن يكون القرآن الخالي حاوياً لجميع ما أنزل إليه ،
كلام مجرد من السند والحجة ، لا يستحق الرد ، فإن اسقندوا فيه إلى ماسبق فقد اسقندوا
إلى أوهن من بيت المنكبوت ، وقد عرفت وجوه الوهن التي فيه . وإن اسقندوا
إلى ما ذكره بعدما نسبوه لابن عمر ، فقد زادوا الطين بلة ؛ لأن هذه النسبة إلى ابن عمر
نسبة خاطئة كاذبة ، وعلى فرض صحتها فهي موقوفة وليست بمرفوعة إلى النبي صلى الله
عليه وسلم ، وعلى فرض رفعها فهي معارضة للأدلة القاطعة المتوافرة في تواتر القرآن
وسلامته من التفسير والزيادة والنقصان ، ومعارض القاطع ساقط مهما كانت قيمة سنده
في خبر الواحد .

(سادساً) : أن نهايتهم التي ختموا بها هذه الشبهة أقبح من بدايتهم ، لأنهم رتبوها
على تلك الأكاذيب والمهارات ، ثم زادوا فيها اتهاماً جديداً مجرداً من السند والحجة أيضاً ،
وهو أن في آيات عديدة من القرآن اختلافات مدهشة ، ولا يعلم نصها الصحيح أحد ،
وهكذا خرجوا من اتهام إلى اتهام ، واحتجوا بكذب على كذب ، وهانت عليهم كرامتهم
وعقولهم ، فقالوا ماشاء لهم الهوى والتعصب إلى هذا الحد وأنت خير بأن القرآن الخالي
وصل إلينا محفوظاً من كل عبث كما نطق به الرسول ﷺ وكما خطه الله تعالى بقلبه
في لوحه . « **وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ،
تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** » .

أما زعمهم أن فيه اختلاقات مدهشة ، فقد علمت في مبحث نزول القرآن على سبعة
أحرف مدى اختلاف وجوه القراءات وحكمته ، وأنه لا يؤدي إلى تنازل وتناقض حتى
يكون مدهشاً .

وأما نصوص القرآن الصحيحة فقد علمها وحفظها جمع يؤمن توأطؤم على الكذب
في كل طبقة من طبقات الأمة . من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم .
قادة هؤلاء الجهلة الدجالين أنه لا يعلم نصوص القرآن الصحيحة أحد ، ادعاء
عنضوح ، وكذب مكشوف .

قال صاحب مسلم الثبوت - وهو من أشهر الكتب في أصول الفقه الإسلامي - :
« ما نُقِلَ آحاداً فليس بقرآن قطماً ، ولم يعرف في هذا خلافٌ لواحد من أهل المذاهب .
والدليل على ذلك أن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله لتضمنه التحدّي ، ولأنه أصل
الأحكام باعتبار المعنى واللفظ جميعاً ، ولذلك عُمِلَ جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع ،
وكل ما تتوافر الدواعي على نقله ينقل متواتراً عادة ، فوجوده ملزوم التواتر عند الكل
عادة ، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر انتفى الملزوم قطعاً . وللمقول آحاداً ليس متواتراً
فليس قرآناً » ا هـ بتصرف قليل .

خَطٌّ مَنِيْعٌ مِنْ خَطُوطِ الدَّفَاعِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ

أَوْ الدَّوَاعِي وَالْعَوَامِلِ الَّتِي تَوَافَرَتْ فِي الصَّحَابَةِ حَتَّى اسْتَظْهَرُوا الْقُرْآنَ

وَالْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ وَتَثَبَّتُوا فِيهِمَا

إن الناظر في الشبهات السالفة وأمثالها ، يبدو له في وضوح أن القوم يحاولون الطعن
في القرآن عن طريق النيل من الصحابة ، فطوراً يقولون : إن الصحابة حين جمع القرآن
لم يكونوا يستظهِرونه ، وإن الذين استظهِروه منهم ماتوا قبل جمعه واستشهدوا ، وطورا
يقولون : إن الصحابة لم يثبتوا في جمع القرآن ، بل حطبوا فيه بليل ، وزادوا فيه ونقصوا
منه ماشاءوا .

وقد كثرت هجمات أعداء الإسلام من هذه الناحية كثرة فاحشة، بحيث إذا استقصينا
شبهاتهم كلها ضاق بنا نطاق هذا التأليف، وخرجنا جملة من الجور العلمى الهادى الذى
إلى ميدان صاحب بالقييل والقال، والصيال والجدال، والدفاع والنضال.
وكذلك كثرت هجمات أعداء الإسلام على السنة النبوية من ناحية الصحابة أيضا،
فتارة يستكثرون عليهم أن يكونوا قد حفظوا الحديث الشريف وهو موسوعات كبيرة،
وتارة يتهمونهم بالخيانة والتزييد وعدم الثبوت والتعرمى، ويبنون على ذلك مفتريات
ما أنزل الله بها من سلطان.

يريدون بهذه الاتهامات الجريئة للصحابة، أن يزغروا ثقة الناس بكتاب الله تعالى
وسنة رسوله ﷺ، حتى يفتنوا المسلمين عن دينهم، وحتى يقيموا الحواجز والموانير
في طريق غير المسلمين، مخافة أن يمجذبهم الإسلام إليه بمحاسنه الأخاذة، وقوته المحولة،
وتعاليمه الوضاعة.

وبرغم أن شبهات القوم كلها متشابهة، وطرق دفعها هي الأخرى متشابهة، فإن واجب
الحيطة والحذر يقتضينا بعد ما تقدم أن نقيم خطأ منيما من خطوط الدفاع عن الكتاب
والسنة، وأن نؤلف هذا الخط من جبهتين قويتين، الجبهة الأولى تطاول السماء بتجلية
الدواعى والعوامل التى توافرت فى أصحاب رسول الله ﷺ حتى جعلت منهم كثرة غامرة
يحفظون القرآن والحديث، وينقلونها نقلًا متواترًا مستفيضًا. والجبهة الثانية تُفاخر
الجوزاء بنظم الدواعى والعوامل التى توافرت فيهم رضوان الله عليهم، حتى جعلتهم يثبتون
أبلغ تثبت وأدق فى القرآن وجمع القرآن وكل ما يتصل بالقرآن، وفى الحديث الشريف وكل
ما يتصل بالحديث الشريف.

وإنى أستمنح الله فتوحًا وتوفيقًا فى هذه المحاولة الجلييلة « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن
بَيِّنَةٍ، وَبَيِّنَةٍ مِّنْ حَىٍّ عَنِ بَيِّنَةٍ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ».

١ - الجهة الأولى

أو الدواعي والعوامل في حفظ الصحابة للكتاب والسنة

وتقلهم لهما

ولنبداً بشرح العوامل والدواعي التي بسّرت للصحابة حفظ الكتاب والسنة وتقلهما،
حتى لا يستبعد ذلك عليهم أحد، ولا يظعن في الكتاب والسنة عن هذا الطريق أحد:

العامل الأول

أنهم كانوا أميين لا يعرفون القراءة؛ ولا يحذقون الخط والكتابة، اللهم إلا تزريراً
يسيراً لا يُصاغ منهم حكم على المجموع. وترجع هذه الأمية السائدة فيهم إلى غلبة البداوة
عليهم، ويُعَدِّم عن أسباب المدنية والحضارة، وعدم اتصالهم اتصالاً علمياً وثيقاً بالأمم
المتحضرة في العالم لذلك الحين: أمة الفرس في الشرق، وأمة الروم في الغرب. ومعلوم
أن الكتابة والقراءة وأحشاء الأمية في أمة، رهينٌ بمخروجها من عهد السذاجة
والبساطة، إلى عهد المدنية والحضارة.

ثم إن هذه الأمية تجعل الرء منهم لا يعول إلا على حافظته وذاكرته فيما يهيمه حفظه
وذاكره. ومن هنا كان تمويل الصحابة على حوافظهم بقدها في الإحاطة بكتاب الله
ومنقرسوله ﷺ، لأن الحفظ هو السبيل الوحيدة أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بهما.
ولو كانت الكتابة شائعة فيهم، لا عتمدوا على النقش بين السطور، بدلا من الحفظ
في الصدور.

نعم . عمل الرسول على كتابة القرآن ، وكان له كُتَّابٌ يكتبون الوحي كما سبق ، وكان بعض الصحابة يكتبون القرآن لأنفسهم كذلك ، غير أن هؤلاء وهؤلاء كانوا فئة قليلة بجانب الجُمِّ الغفير من سواد الأمة الكثير . ولعلك لم تنس أن كتابة القرآن في عهد الرسول كان الغرض منها زيادة التوثق والاحتياط للقرآن الكريم ، بتقييده وتسجيله بالنقش ، فوق تقييده وتسجيله بالحفظ .

أما السنة النبوية فقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن كتابتها أول الأمر مخافة اللبس بالقرآن ، إذ قال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَمَعِّدًا فَلْيَذَبُوا مُتَعَدَّهُ مِنْ النَّارِ » رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري .

نعم . خشى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يختلط القرآن بالسنة ، إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن ، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تتحمل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن فقصَّروا على الأهم أولاً وهو القرآن . خصوصاً إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد ، حتى كانوا يكتبون في اللخاف والسعف والعظام كما علمت .

فرحمة بهم من ناحية ، وأخذاً لهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية ، وحفظاً للقرآن أن يشقه بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن نظراً إلى عزة الورق وندرة أدوات الكتابة ، رعاية لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول عن كتابة السنة .

أما إذ أمن اللبس ، ولم يُخش الاختلاط ، وكان الأمر سهلاً على الشخص ، فلا عليه أن يكتب الحديث الشريف ، كما يكتب القرآن الكريم . وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخر الأمر ، والواردة في الإذن لبعض الأشخاص

كعبدا لله بن عمرو (رضى الله عنه). ولهذا الموضوع مبحث خاص به فاطلبه إن شئت في علوم الحديث .

وأياً ما تكن كتابة القرآن والسنة النبوية، فإن التمويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار، ولا يزال التمويل حتى الآن على التلقّي من صدور الرجال، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام، إلى النبي ﷺ .

غير أن الرجل الأُمّي والأمة الأُمّية يكونان أسبق من غيرها إلى الحفظ، للمعنى الذي أسلفناه لك .

العامل الثاني

أن الصعابة كانوا أمة يُسْرَبُ بها المثل في الذكاء والألمعية، وقوة الحافظة وصفاء الطبع، وسيلان الذهن وحدة الخاطر وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك بطول بنا تفصيلها، ولعلها على بالٍ منك. حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهاكراً وطال، وربما كان من لغة غير لغته، ولسانٍ سوى لسانه، وحسبك أن تعرف أن ردوسهم كانت دواوين شعرهم، وأن صدورهم كانت سجلّ أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائهم وأيامهم كل أولئك كانت خصائص كامنة فيهم وفي سائر الأمة العربية من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأرهب فيهم هذه القوى والمواهب، وزادهم من تلك المزاي والخصائص بما أفاد طبعهم من صقل، ونفوسهم من طهر، وعقولهم من سُمو، خصوصاً إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، وتليج الهدى وهو هدى محمد ﷺ .

العامل الثالث

بساطة هذه الأمة العربية ، واقتصارها في حياتها على ضروريات الحياة من غير
مَيَل إلى الترف ، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكماليات. فقد كان حسب الواحد منهم
لَقِيَمَاتٍ يُقِيمَنَّ صُلْبِهِ ، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم في قوله : -
« وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطُّحٌ وَتَمَرٌّ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٌ »
ومثلك يعلم أن هذه الحياة الهادئة الوداعة ، وتلك العيشة الراضية القاصدة ، تُوفِّرُ
الوقت والمجهود ، وترضى الإنسان بالوجود ، ولا تشغل البال بالمفقود. ولهذا أثره العظيم
في صفاء الفكرة وقوة الحافظة وسيلان الأذهان ، خصوصاً أذهان الصحابة في اتجاهها
إلى حفظ القرآن وحديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك على حد قول القائل : -
« . . . فصادف قلباً خالياً فتمكنا » .

العامل الرابع

حُبُّهُمْ الصَّادِقُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، حُبًّا مَلِكٌ مَشَاعِرَهُمْ ، وَاحْتِلًا مَكَانَ الْعَقِيدَةِ فِيهِمْ .
وأنت تعرف من دراسة علم النفس ، أن الحب إذا صدق وتمكن ، حمل الحب حملاً
على ترشم آثار محبوبه والتلذذ بحديثه، والتنادر بأخباره، ووعى كل ما يصدر عنه ويبدر
منه . ومن هنا كان حب الصحابة لله ورسوله ، من أقوى العوامل على حفظهم كتاب
الله وسنة رسوله ﷺ . على حد قول القائل :

« لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنِ الشَّرَابِ وَتُلْمِهُهَا عَنِ الزَّادِ »
لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ بَسْتَضَاءَهُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَعْقَابِهَا حَادٍ

إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَاعْدَهَا رُوحَ الْقُدُومِ فَتَحِيًّا عِنْدَ مِيعَادِهِ «
أما حبُّ الصحابة العميق لله تعالى ، فلا يحتاج إلى شرح وبيان ، ولا إلى إقامة
دليل وبرهان ، فهم خير القرون بنصِّ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «خير القرون
قرّني ثمّ الذين يكُونهم» ، وهم الذين بذلوا نفوسهم ونفائسهم رخيصةً في سبيلِ رضاه ،
وهم الذين باعوا الدنيا بما فيها يتفقون فضلاً من الله ، وهم الذين حملوا هداية الإسلام
إلى الشرق والغرب ، وأتوا بالمعجزة العُجاب في نجاح الدعوة الإسلامية بالحضرة والبدوء ،
وكانوا أحرىء بامتداح الله إياهم غير مرة في القرآن ، وبثناء الرسول صلى الله عليه وسلم
عليهم في أحاديث عظيمة الشأن ا

وأما مظاهر حبِّهم للرسول صلى الله عليه وسلم فما حكاه التاريخ الصادق عنهم من
أنه ما كان أحدٌ يحبُّ أحداً مثل ما كان يحبُّ أصحاب محمدٍ محمداً . دَمُ الرجل منهم
رخيص في سبيل أن يُقَدِّي رسول الله ﷺ من شوكة يشاكها في أسفل قدمه . وماء
وضوئه يتدرونه في اليوم الشديد البرد يتبرُّ كونه به ، وأب الواحد منهم وأبناؤه من الأند
أعدائه ماداموا يعادون محمداً ، وحديث محمد موضع التنافس من رجالهم ونسائهم ، حتى
إذا أعيى الواحد منهم طلباً به ، تناوب هو وزميل له الاختلاف إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، على أن يقوم أحدهما بعمل الآخر عند ذهابه ، ويقوم الآخر برواية ما سمعه
وعرفه من الرسول بعد إيباه (١) .

وهذه وافدة النساء تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم «بارسول الله غلبنا عليك
الرجال ، فاجمل لنا من نَفْسِكَ يوماً نأتيك فيه نعلمنا بما عَلِمَكَ اللهُ» إلى غير ذلك
من شواهد ومظاهر ، تدلُّ على مبلغ هذا الحب السامي الشريف ، ويرحم الله القائل :

(١) انظر باب التناوب في طلب العلم من صحيح البخارى .

« أَسْرَتْ قُرَيْشٌ مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السِّيَافِ
سَأَلُوهُ : هَلْ يُرْضِيكَ أَنْكَ سَالِمٌ وَكَانَ النَّبِيُّ فِدَى مِنْ الْإِتْلَافِ
فَأَجَابَ : كَلَّا. لَأَسْلِمْتُ مِنَ الرَّدَى وَبُصَابَ أَنْفُ مُحَمَّدٍ بِرُءُفِ

ولقد كان من مظاهر هذا الحب - كما رأيت تسابقهم إلى كتاب الله يأخذونه عنه ويحفظونه منه . ثم إلى سُنَّته الفراء يحيطون بأقوالها وأفعالها وأحوالها وتقريراتها . بل كانوا يتفننون في البحث عن هذبه وخبره ، والوقوف على صفته وشكله ، كما تجدد ذلك واضحا من سؤال الحسن والحسين عن حِلْيَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أجيبا به من تَجَمُّلِيَّةِ تلك الصور المحمدية الرائعة ، ورسمها بريشة المصور الماهر ، والصناع القادر ، على يد أبيها علي بن أبي طالب ، وخالها هند بن أبي هالة ، رضى الله عنهم أجمعين ^(١)

العامل الخامس

بلاغة القرآن الكريم إلى حدِّ فاق كل بيان ، وأخرس كل لسان ، وأسكت كل معارض ومكابر ، وهدم كل مجادل ومهاتر ، حتى قام ولا يزال يقوم في فم الدنيا معجزة من الله لحبيبه ، وآية من الحق لتأييد رسوله . وبعد كلام الله في إيجازه وبلاغته ، كلام محمد ﷺ في إشراقه ودباجته وبراعته ، وجزالة ألفاظه وُسُوء معانيه وهدايته . فقد كان ﷺ أفصح الناس وأبلغ الناس ، وكان العرب إلى جانب ذلك مأخوذين بكل فصيح بليغ ، متنافسين في حفظ أجود المنظوم والنثور . فمن هنا هبوا هبة واحدة يحفظون القرآن ، ويفهمون القرآن ، ويعملون بالقرآن ، وينامون ويسقيظون على القرآن . وكذلك

(١) انظر في ذلك ما يرويه محمد أبو عيسى الترمذى متفرقا في كتاب الشجائل من طريق سفيان بن وكيع ، رضى الله عنهم .

السنة النبوية كانت عنايتهم بحفظها والعمل بها تلى عنايتهم بالقرآن الكريم بقناقلها
وبقبادرونها كما سمعت .

والكلام في أسرار بلاغة القرآن ووجوه إيجازه، وفي بلاغة كلام النبوة وامتيازه،
وفي تنافس العرب في ميدان البيان ، كل ذلك مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبيان ، فهذا
كتاب الله ينطق علينا بالحق ، ويتحدثنا بإيجازه كافة الخلق . وهذا بحر النبوة يفيض
بالدرارى واللالى* ويزخر بالهدايات البالغة والحكم الفوالى . وهذا تاريخ الأدب العربى
يسجل لأولئك العرب فوقهم في صناعة الكلام، وسبقهم في حلبة الفصاحة كافة الأنام،
وامتيازهم في تذوق أسرار البلاغة خصوصاً بلاغة القرآن ١١ .

العامل السادس

الترغيب في الإقبال على الكتاب والسنة علماً وعملاً، وحفظاً وفهماً، وتعلماً ونشراً
وكذلك الترهيب من الإعراض عنهما ، والإهمال لهما .

نقرأ في القرآن الكريم قوله سبحانه : « **إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ** ، لِيُؤْتِيَهُمْ
أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » . فتأمل كيف قدم تلاوة القرآن على
إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ ونقرأ قوله جل ذكره : « **كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ
لِيذَكَّرَ فِيهِ آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ** » . فانظر كيف حث بهذا الأسلوب البارع
على تدبر القرآن والتذكر والانتباه به ؟ ونقرأ قوله عز اسمه : « **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ
مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَنْهَدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ
اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ** » إلا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ
وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » . فتدبر كيف يكون وعيد من كتم القرآن وهدى القرآن ؟ .

ثم نقرأ في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحقتهم الملائكة، وذكروهم الله فيمن عنده . رواه مسلم وأبو داود وغيرهما .

ونقرأ في صحيح البخارى ومسلم قوله صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » .

ونقرأ لأبى داود والترمذى وابن ماجه قوله عليه السلام : « عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيتها رجل ثم نسيها » .

أليس ذلك وأمثال ذلك - وهو كثير - يحفز الهمم ويحرك المزائم، إلى حفظ القرآن واستظهاره والمداومة على تلاوته، مخافة الوقوع في وعيد نسيانه وهو وعيد كما سمعت شديدا ؟

أما السنة النبوية فقد جاء في شأنها عن الله تعالى : « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » وقوله سبحانه : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » . وقوله : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا » . وقوله : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

وجاء ترغيبا في السنة النبوية من الحديث الشريف قوله عليه السلام : « نَصَرَ اللَّهُ أُمَّرَأَ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَأَدَاهُ كَمَا سَمِعَهُ ، قَرُبَ مَبْلَغَ أَوْعَى مِنْ سَمِعَ » وهو حديث متواتر، وقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجّة الوداع : « أَلَا : فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَلَمَلَّ بَعْضُ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ » رواه الشيخان . وجاء ترهيبا من

الإعراض عن السنة ، قوله صلى الله عليه وسلم : « من رغب عن سنّتي فليس مني » .
رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم : « ألا هل عسى رجلٌ يبلغه الحديث عنى وهو
مُتَكَبِّرٌ ، على أريكتي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ،
وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه . وإن ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما حرّمه الله » أخرجه أبو داود والترمذى . زاد أبو داود فى أوله : « ألا إنى أوتيتُ
الكتابَ ومثله معه » . فأنت ترى فى أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ،
ما يحفزهمه المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة يستهديها ، وبدائع النبى صلى الله
عليه وسلم يستظهرها ، فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يضارعون طولَ باع
ولا علوَّ همة فى هذا الميدان !! .

العامل السابع

منزلة الكتاب والسنة من الدين ، فالكتاب هو أصل التشريع الأول والدستور
الجامع لخير الدين والأخيرة ، والقانون المنظّم لعلاقة الإنسان بالله وعلاقته بالمجتمع
الذى يعيش فيه . ثم السنة هى الأصل الثانى للتشريع ، وهى شارحة للقرآن الكريم ،
مفصلة لمجمله ، مقيدة لطلقه ، مخصّصة لعامه ، مبيّنة لمبهمه ، مُظهِرة لأسراره كما قال
سبعانه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ » . ومن هنا يقول يحيى بن كثير : « السنة قاضية على الكتاب ، وإيس
الكتاب قاضياً على السنة » يريد بهذه الكلمة ما وضّحه السيوطى بقوله : « والأصل
أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبيّنة له ، ومفصلة لمجملاته ، لأن لوجازته
كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها ، وذلك هو المنزل عليه ﷺ

وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن مبيناً للسنة، ولا قاضياً عليها، لأنها بينة بنفسها، إذ لم تصل إلى حدّ القرآن في الإيجاز والإيجاز، لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشرح « ٥١ » .
ولا ريب أن الصحابة كانوا أعرف الناس بمنزلة الكتاب والسنة، فلا غرو أن كانوا أحرص على حذقهما وتحفظهما والعمل بهما .

العامل الثامن

ارتباط كثير من كلام الله ورسوله بوقائع وحوادث وأسئلة، من شأنها أن تنير الاهتمام . وتنبه الأذهان، وتلفت الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها وإجابتهما عليها، وبذلك يتمكن الوحي الإلهي والكلام النبوي في النفوس فضل تمكن، وينتشر في الأذهان على مرّ الزمان .

يحوّل مرّة في رياض القرآن الكريم، تجده يساير الحوادث والطوارئ في تجددها ووقوعها، فتارة يجيب السائلين على أسئلتهم بمثل قوله تعالى: «وَبَسَّأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا» وتارة يفصل في مشكلة قامت، ويقضى على فتنة طفت، بمثل قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِنْفِكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ، لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» إلى قوله: «أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» وهن ست عشرة آية من سورة النور نزلن في حادث من أروع الحوادث، هو اتهام أم المؤمنين السيدة الجليلة عائشة زوج رسول الله ﷺ . وبنت الصديق أبي بكر (رضي الله عنها وعن أبيها) . وفي هذه الآيات دروس اجتماعية قرئت ولا تزال تقرأ على الناس إلى يوم الساعة ولا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات . وتارة بلفت القرآن أنظار المسلمين إلى تصحيح

أغلاطهم التي وقموا فيها ويرشدهم إلى شاكلة الصواب . كقوله سبحانه في سورة آل عمران « وإذ غدوت من أهلك نبوءى المؤمنين مقاعد للقتال » إلى آيات كثيرة بعدها . وكلها نزلت في غزوة أحد تدل المسلمين على خطئهم في هذا الموقف الرهيب ، وتحذره من أن يقوموا حينئذ آخز في مثل ذلك المأزق العصيب .

وعلى هذا النمط نزلت سور في القرآن وآيات تفوت العدد وتجاوز الإحصاء .

وإذا تجولت في رياض الحديث النبوى الشريف بطالعك منه العجب العاجب في هذا الباب . انظر قصة الخزومية التي سرقت وقول الرسول ﷺ لمن شفع فيها : « وإيم الله لو أن بنت محمد سرقت لقطعت يدها » رواه أصحاب الكتب الستة . ثم تأمل حادث تلك المرأة الجهنية التي أقرت بزناها بين بدى رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا ، كيف أمر الرسول فكفلها ولها حتى وضعت حملها ، ثم أتى بها فرجعت ، ثم صلى رسول الرحمة عليها . ولما سئل صلوات الله وسلامه عليه كيف نصلى عليها وهي زانية ؟ قال : « إنها تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم . وهى وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل ؟ » رواه مسلم . وتدبر الحديث المعروف بحديث جبريل ، وفيه يسأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراطها على مرأى ومسمع من الصحابة . وقد قال لهم أخيراً : هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم . أخرجه الخمسة غير البخارى . والناظر في السنة يجدها في كثرتها الفامرة ، تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة .

وقد قرر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمور مقارنة لها في الفكر ، تجعلها أبقى على الزمن ، وأثبت في النفس ، فلا بدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعى حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، على حين أنهم هم المشاهدون لتلك الوقائع والحوادث ، المشاهرون بخطاب الحق ، المواجهون بكلام سيد الخلق ، في هذه المناسبات الملائمة والأسباب

القائمة ، التي تجعل نفوسهم مستشرفة لقضاء الله فيها ، متمطشة إلى حديث رسوله عنها
فينزل الكلام على القلوب وهي متشوقة ، كما ينزل الغيث على الأرض وهي متمطشة
تنهل بلهف ، وتأخذه بشغف ، وتمسكه وتمحرم عليه بيقظة ، وتمتد به وتمتد عن حقيقة
وتنتفع به وتنفع ، بل تهتز به وتربو وتنبت من كل زوج بهيج !! .

العامل التاسع

اقتران القرآن دائما بالإيجاز ، واقتران بعض الأحاديث النبوية بأمور خارقة
للعادة ، تروع النفس ، وتشوق الناظر ، وتهول السامع . وإنما اعتبرنا ذلك الإيجاز
وخرق العادة من عوامل حفظ الصحابة ، لأن الشأن فيما يخرج على نواميس الكون
وقوانينه العامة ، أن يتقرر في حافظة من شاهده ، وأن يتركز في فؤاد كل من عاينه فرداً
كان أو أمة؛ حتى لقد يتخذ مبدأ تواريخ بحدوثه الأيام والسنون ، وتقاس بوجوده الأعمار
والآجال .

أما القرآن الكريم فإيجازه سار فيه سريان الماء في العود الأخضر ، لا تكاد
تخلو سورة ولا آية منه . وأعرف الناس بوجوه إيجازه ، وأعظمهم ذوقاً لأسرار
بلاغته ، هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنهم يصدرون في هذه المعرفة وهذا
الذوق عن فطرتهم العربية الصافية ، وسليقتهم السليمة السامية ، وتمهرهم في فنون البيان
وصناعة اللسان . ومن هذا كان القرآن حياتهم الصحيحة ، به يقومون ويقعدون ،
وينامون ويستيقظون ، ويمشون ويتعاملون ، ويلتذون ويتعبدون . وهذا هو معنى
كونه روحاً في قول الله سبحانه: « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » وليست
هناك طائفة في التاريخ تمثل فيها القرآن روحاً ، كما تمثل في هذه الطبقة العليا الكريمة
طبقة الصحابة الذين وهبوه حياتهم فوهبهم الحياة ، وطبعمهم طبعة جديدة حتى صاروا

أشبه باللائكة ، وهكذا سوام الله بكتابه خلقاً آخر « فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْخَالِقِينَ » . ۱۱ .

وأما السنة النبوية ، فقد اقترن بعضها بمميزات خارقة ، وأمامك أحاديث المعجزات
وهي كثيرة فيها المعجب والمعرب . غير أنا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل ،
على حين أن بين أيدينا في الصحيح منها الجم الغفير والعدد الكثير ، « وَلَا يُذَبِّتُكَ
مِثْلُ خَبِيرٍ » .

وهالك نموذجاً واحداً رواه البخاري ومسلم عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي
رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى عليه وسلم قال يوم خيبر : « لأعطينَّ هذه الرابطة
غداً رجلاً يفتحُ اللهَ عليَّ بدبه ، يحبُّ اللهَ ورسولَه ، ويحبُّه اللهُ ورسولُه ، فباتَ الناسُ
يدوكونَ (أي يخوضون) ليلتهم ، أيهم يعطاهَا ، فلما أصبحَ الناسُ غدوا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم كلهم يرجو أن يعطاهَا . فقال : أينَ عليُّ بنُ أبي طالب ؟ فقيلَ
يا رسولَ الله هو يشتكى مرضاً بعينيه قال : فأرسلوا إليه . فأتى به ، فبصقَ رسولُ الله
صلى الله عليه وسلم بعينيه ، ودعا له ، فبرئَ حتى كأن لم يكن به وجعٌ . فأعطاهُ
الرابطة ، فقال عليُّ رضي الله عنه : يا رسولَ الله أفأتلهم حتى يكونوا مثلنا ؟ قال :
انفذْ عليَّ رسلكَ حتى تنزلَ بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجبُ
عليهم من حقِّ الله تعالى فيه ، والله لأن يهديَ اللهُ بك رجلاً واحداً خيرٌ لك
من خمرِ النعم » .

وهذه الوصية من الرسول ﷺ لعلي في هذا المقام ، جديرة وحدها أن تقطع السنة
أولئك الأفاكين الذين يزعمون أن الإسلام قام على السيف والقوة ، واعتمد على البطش
والقسوة ، ولم ينتشر بالدليل والحجة ولم يجرى بالسلام والرحمة . « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ
مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا » ! .

العامل العاشر

حكمة الله ورسوله في التربية والتعليم ، وحين سياستهما في الدعوة والإشادة ، مما جعل الكتاب والسنة يتقرران في الأذهان ، ويسهلان على الصحابة في الحفظ والاستظهار .

أما القرآن الكريم ، فحسبك أن تعرف من حكمة الله به في التربية والتعليم ، أنه أنزله على الأمة الإسلامية باللغة الحبيبة إلى نفوسهم ، وبالأسلوب الخلاب والنظم المعجز الآخذ بقلوبهم ، وأنه تدرج بهم في نزوله ، فلم ينزل جملة واحدة يرهقهم به ويمجزون عنه ، بل أنزله منجماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة ، ثم ربطه بالحوادث والأسباب الخاصة في كثير من سوره وآياته ، ودعمه بالدليل والحجة ، وخطب به العقول والضمائر ، وباطنه مصلحتهم وخيرهم وسعادتهم ، وصدر في ذلك كله عن رحمة واسعة بهم ، يكادون يلمسونها باليد ويرونها بالعين ! « مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ، وَكَيِّنَ لِيُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُؤْتِيَكُمْ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » . « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » .

وأما السنة النبوية ، فقد ضربت الرقم القياسي في باب هذه السياسة التعليمية الراشدة ، حتى إذا كان علماء التربية في العصور الحديثة ، قد تدثوا من الحكمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح ، وألوان التشويق ، فإن محمداً صلى الله عليه وسلم النبي الأمي ، كان من قبل أربعة عشر قرناً ، ومن قبل أن يولد علم التربية وعلم النفس ، كان هو المعلم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضحة ، وهاتيك المشوقات الرائعة ، حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية ، وامتلات صدور أصحابه بتعاليمه ، كأنما كتبت فيها كتاباً بالكلمة والحرف .

ذلك لأنه عليه السلام كان أفصح الناس لساناً ، وأوضحهم بياناً وأجودهم إلقاءً ، ينتقى عيون الكلام وهو الذي أوتي جوامع الكلم ، ويفتح الكلام ويختمه بأشداقهِ ويفصله تفصيلاً يرعى فيه المقام والأفهام ، ولا يسرد الحديث سرداً يزري برؤيته أو يذهب بشيء منه ، بل يكلم كلاماً لو عدّه العادُّ لأحصاه . وكان يعيد الكلمة ثلاثاً أو أكثر من ثلاث عند الحاجة ، كما تحفظ عنه ، كما جاء في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هَلَكَ الْمُتَنَطِّمُونَ » قالها ثلاثاً . وكما جاء في حديث البخاري ومسلم أنه عليه السلام قال : « أَلَا أَنْبَأُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ (ثلاثاً) قلنا : بلى يا رسول الله قال : الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقْوُقُ الْوَالِدِينَ ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ - وَكَانَ مُتَّكِنًا لِمَجْلِسٍ - فَازَالَ يُكْرِرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ » .

ومن هذِهِ عليه السلام أنه كان إذا خطب أحرمت عيناه ، وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صبّحكم ومساءكم . ويقول : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ (وَ يَقْرُنُ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى) ويقول : « أَمَا بَعْدُ ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرَ أَهْدَى هَدًى مُحَمَّدٌ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا وَكُلُّ مُخَدَّنَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ . ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ . مَنْ تَرَكَ مَا آلا فَلَا هِلَّةَ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينَنَا أَوْ ضِيَاعًا ^(١) فَإِلَى وَعَلَى » رواه مسلم .

ومن وسائل إيضاحه عليه السلام أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائجة التي تجلّي لهم المعاني ، كأنها العروسُ بارعة ليلة الزفاف ، أو الشمسُ ساطعةٌ ليس دونها سحب . تأمل قوله وهو يضرب المثل في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر إهمالهما ، ثم قل لي بربك : هل يبارح ذاكرتك هذا التمثيل البديع ؟

(١) الضياع بفتح الصاد : يستعمل مصدرًا لضاع ، ويستعمل اسمًا بمعنى العيال أو الضائمين منهم . قال في القاموس : « وَالضِّيَاعُ أَيْضًا الْعِيَالُ ، أَوْ ضِيْعُهُمْ » ١ هـ ولا يخفى أن المعنى المصدرى غير مراد هنا .

يروى البخاري عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال : مثل القائم في حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا في سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها . وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا . فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً . وإن أخذوا على أيديهم نجوا ، ونجوا جميعاً .

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أسئلته التي كان يلقيها على أصحابه ، فيوقف بها انتباههم ، ويرهف بسببها شعورهم ، حتى يستقبلوا هداه بنفوس عطاش ، وقلوب ظماء ، فيستقر فيها أثبت استقرار ، ويعلق بها علوق الروح بالأجسام .

وإليك مثلاً واحداً : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسوله الله ﷺ قال : « أتدرون من المفلِسُ ؟ قالوا : المفلِسُ فينا من لا درهم له ولا دينار ولا متاع . فقال : إن المفلِسَ من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا ، وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه ، أخذ من خطاياهم فطرحته عليه ، ثم طرح في النار » رواه مسلم .

ومن المعانيب في وسائل إيضاحه عليه الصلاة والسلام أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان ، مع أنه النبي الأمي الذي لم يقرأ كتاباً ، ولم يجلس إلى أستاذ ، ولم يذهب إلى مدرسة ، ولم يدرس الرسم ولا الهندسة .
نقرأ في صحيح البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « خط لنا رسول الله ﷺ خطاً مرتباً ، وخطاً وسطاً خطاً ، وخطاً خُطوطاً إلى جنب الخط (أي الذي في الوسط) ، وخطاً خطاً خارجاً . فقال : أتدرون ما هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : هذا الإنسان (يريد الخط الذي في الوسط) وهذا الأجل مُحِيطٌ به (يريد الخط الريع)

وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ تَنْهَشُهُ (يشير إلى الخطوط التي حوله) إِنَّ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا
وَهَذَا الْأَمَلُ (يعني الخط الخارج).

ومن سياسته الحكيمة في التعليم والتربية، أنه كان يفتهم فرصة الخطأ في أفهامهم،
فيصيح لهم الفكرة في حينها، وبلغهم تعاليمه السامية ونفوسهم مستشرفة لها. من ذلك
ما يقصه علينا البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى
بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم
تقألوها (أي رأوها قليلة) وقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ وقد غفر له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً. وقال الآخر: وأنا
أصوم الدهر أبداً. وقال الآخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً. فجاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم إليهم، فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا!! أما والله إني لأخشاكم
الله، وأتقاكم الله، ولكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء. فمن رغب
عن سنتي فليس مني.»

وكان من وسائل إيضاحه تمنيله صلى الله عليه وسلم بالعمل. يصلي ويقول: «صَلُّوا
كَرَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ويحج ويقول: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» ويشير بأصبعيه السبابة
والوسطى ويقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ» كما تقدم في رواية مسلم.

العامل الحادى عشر

الترغيب والترهيب اللذان يفيض بهما بحر الكتاب والسنة . ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه إلى أن يحقق لها كل خير، وأن يحميها من كل شر، سواء ما كان فيهما من عاجل وما كان من آجل، ومن هنا تحرص النفوس الموقفة على وعلى هداية القرآن وهدى الرسول، وتعمل جاهدة على أن تحفظ منها ما وسعها الإمكان .

أما النفوس الضالة المخدولة، فإنها مصروفة عن هذه السعادة بصوارف الهوى والشهوة، أو محجوبة عن هذا المقام بحجاب التمصب والجمود على الفتنة، أو مرتظمة بظلام الجهل في أحوال الضلال والنكال .

ولسنا بحاجة أن نلتبس شواهد الترغيب والترهيب من الكتاب والسنة، فددهما فيأض بأوفى ما عرف العلم من ضروب الترغيب والترهيب، وفنون الوعد والوعيد، وأساليب التبشير والإنذار على وجوه مختلفة، واعتبارات متنوعة، في العقائد والعبادات وللعاملات والأخلاق على سواء .

وهاك نموذجا من ترغيبات القرآن وترهيباته على سبيل التذكير، والتذكير تنفع للمؤمنين . -

يقول تبارك اسمه في سورة واحدة هي سورة السجدة « وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ، بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ * قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ * ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ * وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ * وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا . وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي

لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا *
إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا
الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ *
تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ *
فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قَرَّةٍ أَعْيَنَ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَفَمَنْ كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا؟ لَا يَسْتَوُونَ * أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ
كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي
كُنْتُمْ بِهِ تكَذِّبُونَ * وَلَنذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلْوَنِ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ
الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ .

فا نظر بعين بصيرتك في أساليب هذه الترغيبات، وفنون تلك الترهيبات، التي احتوتها
هذه الآيات، والقرآن مليء بكله من هذه الأنوار على هذا الفرار ! .

ولا تحسبن السنة النبوية إلا بحراً متلاطم الأمواج في هذا الباب. وهاك نموذجاً بل
نماذج منها تدلك على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عند ما يمرُّ بها الوعد والوعيد،
وما يتركه هذا التأثر من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن، وانتقاشها
في صحيفة الفكر، ثم اندفاع الإنسان من ورائها إلى العمل والاتباع .

ها هو صلى الله عليه وسلم يبشر واصل رحمة بسعة الرزق والبركة في العمر فيقول :
« مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحْمَهُ » أخرجه
البخاري والترمذي .

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد لمن جعل الآخرة همه ، وبالوعيد لمن جعل الدنيا همه

فيقول: « من كانت الآخرة همّة جعل الله غنّاه في قلبه ، وجمع له شمله ، وأنته الدنيا وهي راحة . ومن كانت الدنيا همّة جعل الله الفقر بين عينيه ، وفرّق الله عليه شمله ، ولم يأتيه من الدنيا إلا ما قدر له » رواه الترمذي .

وها هو صلى الله عليه وسلم يحرّض المؤمنين على القتال ويحثهم على الدفاع والنضال ، فيقول : « تَضَمَّنَ اللهُ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِ ، وَإِيمَانًا بِي ، وَاصْدِيقًا بِرَسُولِي ، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُذْخِلَهُ الْجَنَّةَ ؛ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَبْنَتِهِ يَوْمَ كَلِمٍ ؛ لَوْ نُهُ لَوْ نُودِمَ ، وَرِيحُهُ رِيحُ مَسْكِ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَفْرُو فِي سَبِيلِ اللهِ عَزًّا وَجَلًّا أَبَدًا . وَلَكِنْ لَا أُجِدُّ سَعَةً فَأَحْبِبُهُمْ ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَيَشْقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوِدِدْتُ أَنْ أُغْرِزُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَأَقْتَلَ ، ثُمَّ أُغْرِزُ فَأَقْتَلَ » أخرجه الثلاثة والنسائي .

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة ؛ تجعلها ماثلة في الأذهان ، كما تجعل النفوس رخيصة هينة في سبيل الدفاع عن الدين والأوطان . حتى لقد كان الرجل يستمع إلى هذه المرغبات والشوقات وهو يأكل ، فما يصبر حتى يتم طعامه ، بل يرمى بما في يده ، ويقوم فيجاهد مقشوقاً إلى الموت ، متلهفاً على أن يستشهد في سبيل الله . كذلك أخرج مالك عن يحيى بن سعيد : « أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْجَنَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِأَكْلِ تَمْرَاتٍ ، فَقَالَ : إِنِّي لِحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهَا ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ ، وَحَمَلَ بِسَيْفِهِ ، فَجَانَلَ حَتَّى قَتَلَ » .

العامل الثاني عشر

اهتداء الصحابة رضوان الله عليهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، يجلون ما فيهما من حلال ، ويحرمون ما فيهما من حرام ، ويقبعون ما جاء فيهما من نصيح ورشد ، ويتمهدون بطواهرهم وبواطنهم بالتربية والآداب الإسلامية ، دستورهم القرآن ، وإمامهم الرسول عليه الصلاة والسلام .

وما من شك أن العمل بالعلم يقرره في النفس أبلغ تقرير ، وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش ، على نحو ما هو معروف في فن التربية وعلم النفس ، من أن التطبيق يؤيد المعارف ، والأمثلة تقيّد القواعد ، ولا تطبيق أبلغ من العمل ، ولا مثال أمثل من الاتباع ، خصوصاً المعارف الدينية ، فإنها تزكو بتنفيذها ، وتزيد باتباعها . قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » أي هداية ونوراً تفرقون به بين الحق والباطل ، وبين الرشد والغي كما جاء في بعض وجوه التفاسير . وذلك أن الجاهدة تؤدي إلى المشاهدة ، والعناية بطهارة القلوب وتزكية النفوس تنفجر الحكمة في قلب العبد . قال الغزالي رحمه الله : « أما الكتب والتعليم فلا تنفي بذلك (أي بالحكمة تنفجر في القلب) بل الحكمة الخارجة عن الحصر والمد ، إنما تفتح بالجاهدة ومراقبة الأعمال الظاهرة والباطنة ، والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة ، مع حضور القلب بصافي الفكرة ، والانقطاع إلى الله عز وجل عما سواه ، فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف فكم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة . وكم من مقتصر على المهيم في التعليم ، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب ، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوى الأبواب . ولذلك قال ﷺ : « مَنْ عَمِلَ بِمَا عَمِلَ وَرَبُّهُ اللَّهُ عِلْمٌ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ » (١) .

(١) قال الحافظ العراقي في هذا الحديث: رواه أبو نعيم في الحلية لكن بسند ضعيف.

العامل الثالث عشر

وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم ، يُحفظهم من الكتاب والسنة ما لم يحفظوه ،
ويعلمهم ما جهلوه ، ويحييهم إذا سألوه ، ويربهم شاكلة الصواب فيما أخطأوه ، ويقيهم
على حقيقة الأمر إذا شككوه ، في صبر وأناة وسعة صدر وكرم نفس وطيب قلب .
ولا ريب أن هذا عامل مهم يسر لهم الحفظ ويهون عليهم الاستظهار ، ضرورة أنه
ﷺ مرجع واضح ، ومنهل عذب ، لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان دائم البشر ،
سهل الخلق ، لين الجانب ، ليس بفظ ، ولا غليظ ولا صخاب ، ولا فحاش ، ولا عياب ،
وأن من جالسه أو فاوضه في حاجة صابره حتى يكون هو المنصرف عنه ، ومن سأله حاجة
لم يرده إلا بها أو بميسور من القول ، قد وسع الناس بسطه وخلقه ، فصار لهم أبا وصاروا
عنده في الحق سواء . مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر ، يُدرس فيه القرآن ، وتذاع
فيه السنة ، ويمتق منه أريج الهداية .

عوامل خاصة بالقرآن الكريم .

تلك العوامل التي ذكرناها عوامل مشتركة بين الكتاب والسنة ، طوّعت للصحابة
حفظهما واستظهارهما ، والإحاطة بهما وحذقهما .

بيد أن هناك عوامل خاصة توافرت في حفظ الصحابة للقرآن دون السنة .

أولها : أن الله تعالى تحدّى بالقرآن أمة العرب ، بل كافة الخلق فقال سبحانه :

« فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ » ولما عجزوا قال : « فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ » ولما

عجزوا أيضا قال : « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » ولما عجزوا الثالثة سجّل عليهم

همزتهم وأعلن فَلَج القرآن بالإعجاز في هذا الميدان ، إذ قال عزُّ اسمه : « قُلْ آيِنِ
أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » .

هذا التعدَّى الذي امتاز به القرآن ؛ فتح عيون الناس جميعاً ، ولفتهم بقوة إليه ، لا
فرق بين أوليائه وأعدائه . أما أوليائه ومتبعوه ؛ فقرأوه من هذه الناحية ، ليُنجموا به
أعداءهم ، ويؤيدوا بإعجازه دينهم ونيبهم . وأما أعداؤه ومخالفوه ، فافتنوا أثره وتبعوه ،
أملًا في أن يجدوا فيه مَغْمَرًا ، ويأخذوا عليه مَطْعَمًا . فلا جرم كان هذا التعدى من
الدواعى التي توافرت على نقل القرآن وتواتره وجريانه على كل لسان !

ثانيها : عنايته ﷺ بكتابة القرآن فيما تبسّر من أدوات الكتابة ، إذ اتخذ كُتَّابًا
للوحي من أصحابه . وأقرَّ كل من يكتب القرآن لنفسه في الوقت الذي نهى فيه عن كتابة
السنة في الحديث الذي أسلفناه من رواية مسلم « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا
غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ » .

وغنى عن البيان ، أن الكتابة من عوامل تيسير الحفظ والاستظهار .

ثالثها : تشريع قراءة القرآن في الصلاة ، فرضاً كانت أو نفلاً ، سرّاً أو جهراً ،
ليلية أو نهارية ؛ حتى صلاة الجنائز . ومثل الصلاة في ذلك خطبة الجمعة . وتلك وسيلة
فعالة ؛ جعلت الصحابة يقرءونه ويسمعونه ؛ ثم جعلتهم عن هذا الطريق يتحفظونه
ويستظهِرونه ، لا فرق بين رجل وامرأة ، وصغير وكبير ؛ وغنى وفقير ، على قدر ما سمح
به استعداد كل منهم .

رابعها : الترغيب في تلاوة القرآن ولو في غير صلاة ومن غير ضوء . اقرأ إن شئت
قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ

مِرًا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ، لِيُؤْفِقَهُمْ أَجْرَهُمْ وَيَرْبِدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
لِأَنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ . »

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّمَرَةِ
الْكِرَامِ الْبَرَّةِ . وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَنْتَمِعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ »
رواه البخاري ومسلم . ويقول عليه السلام : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ
وَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ
النَّهَارِ » رواه الشيخان أيضاً .

ويقول عليه السلام : « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ
بِعَشْرٍ أَمْثَلِهَا . لَا أَقُولُ : أَلِفٌ حَرْفٌ . وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ؛ وَوَاوٌ حَرْفٌ ؛ وَمِيمٌ
حَرْفٌ » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « يُقَالُ لِقَارِيءِ الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْتَقِ وَرَتَلَ كَمَا كُنْتَ
تُرْتَلُ فِي الدُّنْيَا ؟ فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا » رواه أبو داود والترمذي
والنسائي . ويقول صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ »
رواه البخاري .

فهل يعقل أن أصحاب محمد عليه السلام الذين سمعوا ذلك وأمثال ذلك ؛ يتوانون لحظةً
عن قراءة القرآن ؟ ثم ألا تكون تلك التلاوة سبيلاً إلى أن يحذقوه ويحرزوه ؟ .

خامسها عناية الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم القرآن وإذاعته ونشره ، إذ كان
يقرؤه على الناس على مكث كما أمره الله . وكان يسمعهم إياه في الخطبة والصلاة ، وفي
الدروس والعظات ؛ وفي الدعوة والإرشاد ، وفي الفتوى والقضاء ؛ وكان يُرَغَّبُ في تعليمه
ونشره كما سمعت . وكان يرسل بعثات القراء إلى كل بلد يعلمون أهل كتاب الله ، كما
أرسل مُصْعَبَ بْنَ عَمِيرٍ وَابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ هِجْرَتِهِ عليه السلام إِلَيْهَا ، وَكَمَا أَرْسَلَ

مُماذ بن جبل إلى مكة بعد الفتح للإقراء . قال عبادة بن الصامت : كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن .

سادسها : الفداسة التي امتاز بها كتاب الله عن كل ماسواه ، حيث اجتمع فيه من المزايا ما قصصنا عليك وما لم نقصص عليك . كنيته إلى الله تعالى ، وكحرمة قراءته على الجنب والخائض والنفساء ، وكحرمة مسّ مصحفه وحمله على أولئك جميعاً وعلى المحدث حدثاً أصغر أيضاً ، إلى غير ذلك .

ولاشك أن هذه القداسة تلفت الأنظار إليه ، وتخلع هم المؤمنين به عليه ، فيحيطون به علماً ، ويخضعون لتعاليمه عملاً . وذلك ما حدا المسلمين في كل عصر ومصر أن يعنوا بحفظ كتاب الله حتى عصرنا الذي نعيش فيه ، فما بالك بعصر الصحابة وهو عصر العلم والنور ، والتقوى والهداية ، والنشر والدعوة ؟ ! .

أما بعد :

فهذه بضعة عشر عاملاً توافرت في أصحاب الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم حتى حفظوا الكتاب والسنة ، وقد جمعناها لك هذا الجمع ، معتقدين أن من وراثتها عوامل شخصية توافرت في بعض القراء وبعض المحدثين منهم دون بعض . والسبيل إلى تلك العوامل الشخصية دراسة تراجم أولئك القراء والمتصدّرين لرواية الحديث من الصحابة ، فارجع إليها إن شئت ، واحرص على ما ذكرنا لك ، وصُغ منها أسلحة علمية مرهفة تشهرها في وجه أولئك الخونة الذين يخوضون في الصحابة بغير علم ، ويطعنون في الكتاب والسنة عن طريق الطعن فيهم بعد الحفظ والضبط .

ونحن نتحدّى أمم العالم بهذه الدواعي التي توافرت في الصحابة حتى نقلوا الكتاب والسنة ، وتواتر عنهم ذلك خصوصاً القرآن الكريم .

« أولئك آباؤي فجنّني بمثلهم إذا جمعتنا باجرير الجامع ! »

غرم الله برحمته ورضوانه ، وصبّ عليهم شآبيب جوده وإحسانه . آمين .

ب - الجبهة الثانية

أو عوامل تثبت الصحابة في الكتاب والسنة

الآن وقد فرغنا من عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، نعرض على عوامل تثبتهم - رضوان الله عليهم - فيهما. فنذكر أن الناظر في تاريخ الصحابة ، يروعه ما يعرفه عنهم في تثبتهم ، أكثر مما يروعه عنهم في حفظهم ؛ لأن التثبيت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية ، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى ، إذ كان تثبتاً بالغاً، وحذراً دقيقاً ، وحيطة نادرة ، وتحريماً عميقاً لكتاب الله تعالى وهدى رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قرب أو بعد .

ولهذا التثبيت النادر في دقته واستقصائه ، بواعث ودواع ، وأسباب وعوامل ، يجعل بنا أن نقدمها إليك ، كأسلحة ماضية تنافع بها عن الكتاب والسنة ، وعن الصحابة في أدائهم للكتاب والسنة .

العامل الأول

أن الله تعالى أمر في محكم كتابه بالتثبيت والتحري ، وحذر من الطيش والتسرّع ، في الأنبياء والأخبار ، بله القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، فقال سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِيٍّ فَتَّبِعُوهُ أَوْ تَصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ . »

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه إلا أن تسمع الأذن ، أو ترى العين ، أو يعتقد القلب عن برهان ، فقال عز من قائل : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . »

وقد عاب القرآن على من يأخذون بالظن فيما لا يكفي فيه الظن ، فقال الله جلَّ شأنه : « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الخَلْقِ شَيْئًا » إلى غير ذلك من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تأمر بالنظر ، وكان الصحابة هم المخاطبين بهذه التعاليم والمشافهين بها ، فلا ريب أن تكون تلك الآداب الإسلامية من أهمِّ العوامل في تثبتهم وحذرهم خصوصاً فيما يتصل بكتاب ربهم وسنة نبيهم . وبמיד كل البعد ، بل بحال كل الاستحالة ، أن يكونوا قد أهملوا هذا النصح السامى ، وهم خير طبقة أُخرجت للناس .

العامل الثانى

ما سمعوه من الترهيب الشديد، ومن التهديد والوعيد، لمن يكذب على الله أو يفتري على رسوله ومصطفاه . قال الله سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؟ » فانظر كيف سلك الله من افترى الكذب عليه في سلك من قال أوحى إلىَّ ولم يوح إليه شىء . ومن قال سأُنزل مثل ما أنزل الله ؟ ثم انظر كيف قدَّمه عليهما في الدُّكر وصدوره في الوعيد ، ونعته أول من نعت بالإغراق في الظلم .

وقال سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ » وقال سبحانه : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ . أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ؟ » .

ونقرأ في السنة النبوية أنه ﷺ قال : « من كذب علىَّ متعمداً فليقبوا مقعدهُ من النارِ » . وهو حديث مشهور ، بل متواتر ، ورد أنه قد رواه اثنان وستون صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة ، ولا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا

هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا.

ولقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها. وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل، بل لقد سمع الأصحاب نهي رسول الله ﷺ عما دون الكذب وما كان أقل من التزديد، إذ حذرهم رواية الضعفاء والمذخورين فقال: سيكون في آخر أمتي أناس يحدونكم ما لم تسموا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم. رواه مسلم. بل حذرهم ﷺ رواية المجهولين فقال: «إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأني القوم فيحدثهم الكذب، فيتفرقون فيقول الرجل منهم: «سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أعرف اسمه يحدث كذا وكذا» رواه مسلم.

فهل يستبيح عاقل منصف لنفسه أن يقول: إن الصحابة الذين سمعوا هذه النصائح وتلك الزواجر عن التزديد والافتراء يقدمون على كذب في القرآن والسنة، أو يقصرون في التثبت والتحرى والاحتياط في نقل الذكر الحكيم، والهدى النبوي الكريم؟

العامل الثالث

أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً، فقال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا المقام مع تقديم الأمر بالتقوى، فيه إشارة إلى أن الصدق للمأمور به من مقتضيات الإيمان ومن دعائم التقوى، ويفهم من هذا أن من كذب واقترب، فسبيله سبيل من كفر وطنى. كما صرح سبحانه بذلك في قوله: «إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ».

ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالصدق فإنه مع البرِّ وهما في الجنة، وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» رواه ابن ماجه .

وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه قال: قلنا يا رسول الله: أيسكون المؤمنُ جباناً قال: «نعم». قلنا: أفيكونُ بخيلاً؟ قال: «نعم». قلنا: أفيكونُ كذاباً؟ قال: «لا». أخرجه مالك، فانظر إلى الحديث الأول كيف جعل الصدق هادياً إلى البرِّ وإلى الجنة، وجعل الكذب هادياً إلى الفجور وإلى النار. ثم انظر إلى الحديث الثاني كيف اعتبر الكذب الخس من الجبن والبخل، وأخرجه في هذه الصورة الشنيعة التي لا تجتمع هي والإيمان في نفس واحدة أبداً .!

وستنفضي العجب حين تعلم أن الرسول ﷺ بالغ في تفييح الكذب حتى في توافه الأشياء، ومحقرات الأمور! استمع إليه ﷺ وهو ينهى عن الكذب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول: «ويلٌ للذي يحدث ليضحك منه القوم فيكذب، ويسل له، ويلٌ له» رواه أبو داود والترمذي. ثم استمع إليه ﷺ وهو يتوعد من يكذب في منامه ويقول: «من كذب في حلمٍ كلف يومَ القيامة أن يعقد بين شعيرتين، وليس بما قد بينهما أبداً» .

قل لي بربك: هل تلك الطبقة الأولى الممتازة التي سمعت ذلك وأضعاف ذلك بأذنانها من فم رسولها والتي اعتنقت الإيمان بعد البحث والنظر، واعتقدته طريقاً إلى سعادتها وعزها، والتي باعت أنفسها وأموالها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها. تقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها وتتكس على أعقابها؟ فكذب على الله ورسوله، أو لا تتحرتي الصدق في كتاب الله وسنة رسوله! ذلك شهاط بعيد لا يجوز إلا على عقول المفلين! .

العامل الرابع

أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا مُفْرَمِينَ بالتفقه والتعلم ، مواعين بالبحث والتفتيح ، مشغوفين بكلام الله وكلام رسول الله ، بمقدون المجالس لمدارسة القرآن وفهمه ، ويركبون ظهور المطايا لطلب العلم وأخذه . وكانت عناية الرسول بتعليمهم القرآن تفوق كل عناية ، بقرؤه عليهم ، ويخطبهم به ، ويزين إمامته لهم بقراءته في صلاته ، وفي دروسه وعظاته . وكان فوق ذلك يحب أن يسمعه منهم كما يحب أن يقرأ عليهم . روى البخاري ومسلم أن ابن مسعود قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأ على القرآن » . قلت : يا رسول الله : أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمع من غيري . فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا جئت إلى هذه الآية : « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » قال : حَسْبُكَ الْآنَ . فَالتَفْتُ إِلَيْهِ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ .

وكذلك كان الصحابة ، همهم أن يقرءوا القرآن ويستمعوه . روى الشيخان عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني لأعرف أصوات رُفَقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِاللَّيْلِ حِينَ يَدْخُلُونَ ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرَ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ » .

وروى الدارمي وغيره بأسانيدهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري : ذكرنا ربنا فيقرأ عنده القرآن . قال النووي : وقد مات جماعات من الصالحين بسبب قراءة من سألوه القراءة .

وقد سبق في عوامل حفظ الصحابة للسننة مدى عنايتهم بالإقبال عليها والاهتمام ببقاء

رسول الله ﷺ للتعلُّم منه والأخذ عنه . وروى مكحول عن عبد الرحمن بن غنم أنه قال :
حدّثني عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : كُنَّا نَدْرُسُ الْعِلْمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ
إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا ، فَلَنْ يَأْجُرَكُمْ اللَّهُ
حَتَّى تَعْمَلُوا » . رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح . وكلمة العلم في هذا الحديث
شاملة لعلم الكتاب وعلم السنة .

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيها ، كما هو من دواعي
حفظهم لها ، لأن اشتهار الشيء وذبوعه ، واين الألسنة به ، يجعله من الوضوح والظهور ،
بحيث لا يشوبه لبس ، ولا يخالطه زيف ، ولا يُقبل فيه دخيل .

العامل الخامس

يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يقتنّبوا ، وسهولة الوصول عليهم إلى أن يمتدوا على
جاية الأمر ، فيما استغلق عليهم معرفته من الكتاب والسنة . وذلك لمعاصرتهم رسول الله
ﷺ يتصلون به في حياته ، فيشفي صدورهم من الريبة والشك ، ويريح قلوبهم بما يُشعُّ
عليهم من أنوار العلم وحقائق اليقين .

أما بعد غروب شمس النبوة ، وانتقاله صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه . فقد كان
من السهل عليهم أيضاً أن يتصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول ﷺ ، والسامعون
يومئذ عدد كثير وجم غفير ، يساكنونهم في بلدهم ، ويمجالسونهم في نواديهم ، فإن شك
أحدهم في آية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله أمكنه التثبُّت من عشرات سواء ،
دون عنت ولا عسر !

العامل السادس

شجاعة الأصحاب شجاعة فطرية ، وصراحتهم صراحة طبيعية ، نشثوا عليهما
مُنذُ حدانهم ، وطبعوا عليهما بفطرتهم وبيئتهم ، كأمة متبدية لانعرف ختل الحضارة
للملوية ، ولا تألف نفاق للمدنية المذبذبة . ثم جاء الإسلام فبرز فيهم هذا الخلق
الفاضل ، وزادهم منه ، وبني حضارته الصحيحة ومدنيته الطاهرة عليه ، بمثل ، ما سمعت
في أصدق الحديث وخير الهدى . حتى لقد كان الرجل منهم يقف في وسط الجمهور
يردُّ على أمير المؤمنين وهو يلقي خطاب عرشه ردًّا قويا صريحا خشنا . بل كانت المرأة
تقف في بَهْرَةِ السجد الجامع فتقاطع خليفة المسلمين وهو يخطب ، وتعارض رأيه
برأيها ، وتقرع حجته بحجتها فيما تعتقد أنه خطأ فيه شاكلة الصواب ، وأمير المؤمنين
في الحالين يفتبط بهاتيك المراحة ويُسرُّ بتلك الشجاعة ، ويعلم اغتباطه بموقف
ذلك العربي الخشن الذي ردَّ عليه ، كما يعلن رجوعه عن رأيه إلى رأى هذه السيدة
التي حاجته بين يديه ، وما أمر عمر ببعيد عنكم ، ولا مجبول لكم ، لا عند ولايته
الخلافة وهو قائم يلقي خطاب عرشه ، ولا عند ما وقف على منبره ينهى عن التغالي
في مهور النساء !! .

فهل يرضى العقل والمنطق أن تُجرح هذه الأمة الصريحة القوية وتتهم بالكذب أو
بالسكوت على الكذب في كلام الله ، وفي سنة رسول الله ؟ ! .

ثم ألا يحملهم هذا الخلق المشرق فيهم على كمال التثبت ودقة التحري في كتاب الله
وسنة رسول الله ؟ « لَقَدْ أَسْفَرَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ » . ا .

العامل السابع

تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً فرضه الإسلام عليهم ، فجعل عيونهم مفتحة لكل من يكذب على الله ، أو يفترى على رسول الله ، أو يخوض في الشريعة بغير علم ، أو يفتي في الدين بغير حجة .

أجل : لقد كان كل واحد منهم يعتقد أنه عضو في جسم الأمة ، عليه أن يتعاون هو والمجموع في المحافظة على الله ، ويمتدأ أنه لبنة في بناء الجماعة ، عليه أن يعمل على سلامتها من الدغل والزغل ، والافتراء والكذب ، خصوصاً في أصل التشريع الأول وهو القرآن وأصله الثاني وهو سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

وبين يديك الكتاب والسنة ، فاقرا فيهما إن شئت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تجدها كثيرة متآخذة ، تقرر ذلك التكافل الاجتماعي الإسلامي بين آحاد الأمة ، بما لا يدع مجالاً لفتر على الله ، ولا يترك حيلة لحاطب ليل في حديث رسول الله .

استمع إلى كلام الحق وهو يحض على دعوة الخير وفضيلة النصيح ؛ إذ يقول سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « وَلْتَسْكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » إلى أن قال جل ذكره : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » . وهكذا قدم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به ، تنويهاً بجملتهما . وحثاً على التمسك بجملهما ، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يضمن ولا يكون إلا بهما .

وتدبر قول الله تعالى في سورة المائدة: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ. ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَبَّهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ. لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ.»

ثم تأمل حكم الله على بني الإنسان جميعاً بأنهم غريبون في الخسران، إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة، وهي الإيمان، والعمل الصالح، والتوصية بالحق، والتوصية بالصبر في قوله سبحانه: «وَالْمَعْرِي: إِنَّ الْإِنْسَانَ آفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ.»

سمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وشؤفوها بخطابه من فم رسول الله عن جبريل عن الله، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما يأتي :-

(١) يقول ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن أن يبعث الله عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم.» رواه الترمذي بسند حسن عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بابعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً (أي ظاهراً)، عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن تقول الحق أينما كننا لا نخاف في الله لومة لائم.» رواه الشيخان. فهل بعد هذا كله يُعقل أن يبعث الصحابة، أو يقرؤا من يبعث بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؟! .

العامل الثامن

تعويدهم الصدق وترويضهم عليه عملاً ، كما أرشدوا إليه وأدبروا به فيما سمعت علماء .
وأنت خبير بأن التربية غير التعليم ، وأن العلم غير العمل ، وأن نجاح الفرد والأمة مرهون
بمقدار ما ينهلان من رحيق التربية ، وما يقطفان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين
الخلقية .

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء ونذير فناء ؛ كما نرى ونسمع ، ويالهول ما نرى
وما نسمع ! ! .

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم ، فأغارها كل اهتمام وعُني
بالتنفيذ والعمل أكثر مما عُني بالعلم والكلام . ولملك لم تنس أنه ﷺ قال لمن يدرسون
العلم في مسجد قباء تلك النصيحة الذهبية الحكيمة « تعلموا ما شئتم أن تعلموا ، فلن
يأجركم الله حتى تعملوا » ! .

ولملك لم تنس أيضاً أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات ، لمن اقترف نوعاً
من الكذب وهو نوع الخوض في الأعراض ، تلك العقوبة هي حدُّ القذف الذي
يقول الحق جل شأنه فيه من سورة النور : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ
هُمُْ الْفَاسِقُونَ » .

فتأمل كيف عاقب هذا القاذف الكاذب بالجلد ثمانين ، وردَّ شهادته وحكم بأنه
من الفاسقين ، بل قال : « وأولئك هم الفاسقون » أي لا فاسق سواهم ولا خارج عن
حدود الدين والأدب إلا هم !

ثم شَفَّ مسميك بما يرويه أبو داود في سننه من أن عبد الله بن عامر قال :

« جاء رسول الله ﷺ إلى بَيْتِنَا وأنا صَبِيٌّ صَغِيرٌ ، فَذَهَبْتُ لِأَلْعَبَ ، فَقَالَتْ أُمِّي : نَعَالَ حَتَّى أُعْطِيكَ . فَقَالَ ﷺ . وَمَا أَرَدْتِ أَنْ تُعْطِيَهُ ؟ قَالَتْ : تَمْرًا . فَقَالَ : أَمَا إِنَّكَ لَوْلَمْ تَفْعَلِي أَسْكَبْتِ عَلَيْكَ كَذْبَةً » انصوّر في هذه التربية السامية كيف لم يسمع الرسول ﷺ لأُمِّه أن تَعِدَ طفلها الصغير وعداً غير صادق ، بل يسأئلهما : ما الذي كانت تعطيه لوجاء؟ ثم يقرر أنها لو خاست بمهداها هذا لكتبها الله عليها كذبة ! وهكذا يكتب في بذكر كلمة « كذبة » في هذا المقام ردعاً لها وزجراً ، ومنه تعلم أن لفظ الكذب كان سوط عذاب يخيف الصحابة رجالاً ونساء . وذلك لما يسمعون عنه من شناعة ، ولما يعرفون فيه من بشاعة ! ولما تَأَصَّلَ في نفوسهم من فضيلة الصدق وشرف الحق ! أفبعد هذه التربية العالية يصحُّ أن يُقال : إن الصحابة يكذبون على الله ورسوله ولا يَتَشَبَّهُونَ ! ألا إن هؤلاء من إفسِكهم ليهرفون بما لا يعرفون ، ويُسرفون في تخرِج الفضلاء وإتهام الأبرياء ولا يستحون ، فويل لهم من يومهم الذي يُوعَدون ! .

العامل التاسع

القدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة ؛ التي كانوا يحدونها في رسول الله ﷺ ماثلة كاملة ، جذابة أخاذة . ولا يَعْزُبَنَّ عن بالك أن القدوة الصالحة خير عامل من عوامل التعليم والتربية والتأديب والتهديب ، خصوصاً بين نبيٍّ واتباعه ، وأستاذ ومتعلميه ، ورئيس ومرءوسيه ، وراع ورعيته .

وها نحن أولاء نرى علماء النفس والاجتماع ، وأقطاب التربية والتعليم ، وبنائة الأخلاق والأمم : تراهم لا يزالون يتحدَّثون في القدوة الصالحة ، ويوضِّون بالقدوة الصالحة ، ويبعثون عن القدوة الصالحة ؛ وذلك لسكانتها من التأثير والإصلاح ، والتفويم والنجاح ، في الأفراد والأمم على سواء !! .

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوةً أسمى، ولا أسوةً أعلی، ولا إمامةً أسنى، من محمد ﷺ، في كافة مناحي الكمال البشري، خصوصاً خلقه الرضى، وأدبه السنى، ولا سيما صدقه وأمانته، وتحرّيه ودقته ! .

أجل : فقد كان ﷺ مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة، حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبنان؛ وقالوا : هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا بحكومته وقالوا : هذا هو الأمين !

وكانت هذه الفضائل المشرقة فيه، من بواطن إيمان المنصفين من أهل الجاهلية به. ولقد اضطر أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء. فهذا أبو سفيان بن حرب زعيم حزب المعارضة له يُقرُّ بين يدي قيصر الروم بصدق محمد وأنهم لم يحفظوا عليه كذبةً واحدة قبل رسالته، ويكاد يؤمن القيصر متأثراً في جملة ما تأثر، بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألدّ خصوم محمد يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان والتنويه بصدق محمد عليه الصلاة والسلام : « ما كان (أى محمد) ليذّر الكذب على الناس ويكذب على الله ! والحديث طويل مشهور يرويه البخاري في صحيحه . فراجعه إن شئت .

وهذا قائل قريش يقول للنبي ﷺ في معرض من المعارض : إنا لا نكذبك ولكن نكذب ما جئت به . وبسبب ذلك أنزل الله تعالى « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَمْجِدُونَ . » .

ومما يذكر بالإعجاب والفتخر لنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم أنه عرض الإسلام على بنى عامر بن صعصعة، وذلك قبل الهجرة، وقبل أن تقوم المدين شوكة، فقال كبيرهم : أرايت إن نحن تابعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أ يكون لنا الأمر من بعدك؟ فأجابه صلى الله عليه وسلم بتلك الكلمة الحكيمة الخالدة :

« الأمرُ لله يضعه حيثُ يشاء » ! فقال له كبيرهم أفهدف^(١) نحو رُنا للعرب دونك
فإذا أظهرَكَ اللهُ كانَ الأمرُ لغيرنا ؟ لا حاجةَ لنا بأمرِكَ .

وهنا تتجلى سياسة الإسلام ، وأنها سياسةٌ صريحةٌ مكشوفةٌ ، ورشيدةٌ شريفةٌ ،
لا تعرفُ اللفَّ والدوران ، ولا تعتمدُ الكذبَ والتضليل ، كما تتجلى صراحةً نبيُّ الإسلام ،
وصدقُ نبيِّ الإسلام ، وشرفُ نبيِّ الإسلام ؛ عليه الصلاة والسلام !! .

نم : لقد كان محمد ﷺ في ضيقٍ أوى ضيق ، يحتاج إلى أقلِّ معاونة من عدو أو
صديق ، وهذا حتى من العرب يستطيع أن يكتسبه ويتقوى به ولكنه عليه الصلاة
والسلام ، لا يستطيع أن يمدَّ فيخلف ، ولا أن يحدث فيكذب ، ولا أن يعاهد فيفدر !
يسألونه أن يكونوا الخلفاء من بعده إذا أسلوا فيقول بملء فيه « الأمرُ لله يضعه
حيثُ يشاء » ولو أنه قال إن شاء الله مثلاً لدانوا له أجمعين ، وأصبحوا من حزبه وجنده
للمسلمين ! .

مرسعي مرحى لسياسة الإسلام . وأخلاق نبيِّ الإسلام !! .

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة في رسول الله ، فكيف
لا يقتبسون من هذه الأنوار ، ولا يضربون في حياتهم على هذه الأوتار ؟ فضلاً

(١) في القاموس : أهدفَ له الشيء عرضاً هـ .

وقال في لسان العرب ، الإهدافُ : الهدؤُ . أهدفَ له القومُ أي قربوا . . . وكل شيء
قد استقبلك استقبالاً فهو مهدفٌ ومستهدفٌ . هـ . وقال الزنجشري في أساس البلاغة :
أهدفَ له الشيء واستهدف : انتصب وعرض . وقال عبد الرحمن بن أبي بكر لأبيه أبي بكر
رضي الله تعالى عنهما : لقد أهدفتَ لي يوم بدر فصفتُ عنك هـ فالفعل لازم غير ممتد .
ومعنى صفتُ عنك : ملت وأعرضت . تدبر .

عن أن يقال عنهم : إنهم يكذبون أو لا يتحرون في كتاب الله وسنة رسول الله
« سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

العامل العاشر

سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام كلها ، وكمال تأديبهم بأداب هذا الدين
الحنيف وشده خوفهم من الله ، وصفاء نفوسهم إلى حد لا يتفق والكذب
خصوصاً الكذب على الله تعالى ، والتجني على أفضل الخليفة صلوات الله
وسلامه عليه .

يقول علماء الأخلاق والمشتغلون بعلم النفس وعلوم الاجتماع : إن الكذب جنابة
قبيحة ، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفس ساقطة لم تنادب ، ولا يتصور أن يفشو إلا في
شعبٍ شاذ لم يتهذب .

ومن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة — رضوان الله عليهم — نشاهد العجب في
عظمة تأديب الإسلام لهم ، وتربيته إياهم تربية سامية جعلتهم أشباه الملائكة يمشون
على الأرض ، لاسيما ناحية الصدق والأمانة ، والتثبت والتحرى والاحتياط . وذلك من
كثرة ما قرر القرآن فيهم لهذه الفضائل ، ومن عناية الرسول ﷺ بهم علماء وعملًا
ومراقبة، حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضل منطبعة قلوبهم على هذه الجلائل ، متشبعة
نفوسهم بمبادئ الشرف والنبيل ، تأبى عليهم كرامتهم أن يقاربوا الكذب أو يقارفوا
التهجم . لاسيما التهجم على مقام الكتاب العزيز ، وكلام صاحب الرسالة ﷺ .

قالت عائشة رضي الله عنها : « ما كان خلق أشد على أصحاب رسول الله ﷺ
من الكذب . ولقد كان رسول الله ﷺ يعلم على الرجل من أصحابه على الكذب
فياينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبة لله عز وجل » رواه مسلم في مقدمة صحيحه .

عوامل أخرى

إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، نجد منها عوامل صالحة أيضاً لأن تكون دواعي تثبتهم في الكتاب والسنة ، ولهذا أكتفي بالإشارة إليها دون إعادتها :

١ - فذكاء العرب وقوة حوافظهم وصفاء طبعمهم إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك . لا شك أنه داعية من دواعي تثبتهم أيضاً ، لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات ؛ أن يكون واثماً مما حفظ ، فلا يحتاج إلى تزبدٍ ولا يقع في تهجم .

٢ - وحب الصحابة لله ولرسوله عامل كذلك من عوامل التثبيت ، لأن المحب الصادق لا يفتن إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبسٍ ولا شك ، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه ، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهجم في كلامه ، خصوصاً إذا عرف أنه يكره ذلك منه . (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ) .

٣ - وموقف الصحابة في محراب الفصاحة والبيان ، وعلو كعبهم في نقد الكلام ، وكال ذوقهم في إدراك إيجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام ، كل أولئك يسر عليهم التثبيت ، ويهون عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله ، ضرورة أنهم يدركون الفوارق بين الأساليب الفاضلة والمفضولة ، ويزنون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة . (انظر العامل الخامس من عوامل الحفظ) .

٤ - وعلم الصحابة بمنزلة الكتاب والسنة من الدين ، يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبيت منها ، والحيلة لهما . (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ) .

٥ - واقتران الكتاب بالإيجاز ، واقتران السنة ببعض المعجزات والفرائب ، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول بالحوادث والوقائع ، كل أولئك مما يجعل

النفوس تتوثق منهما ولا تشقبه فيهما ولا تنبل التزبد والكذب عليهما . (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ) .
إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة المسطورة بين يديك ، رأيت بضعة عشر عاملا من الدواعي للتوافرة ، والأدلة القائمة ، على أمانة الصحابة وثبتهم من الكتاب والسنة .

مظاهر هذا التثبيت

وهكذا نتصفح تاريخ الصحابة ، ونفتق آثارهم ، فإذا هي شواهد حق على تفاعل فضيلة الصدق فيهم ، وشدة نفورهم ، ونقاء ساحتهم من الكذب وما يشبه الكذب .
هذا عمر رضي الله عنه يقول : « أَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا مَا لَمْ نَرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَنْسَاءً ، فَإِذَا رَأَيْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَحْسَنُكُمْ خُلْدًا ، فَإِذَا آخُتَبَرْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَصْدُقُكُمْ حَدِيثًا » . وهذا علي كرم الله وجهه يقول : « أعظمُ الخطايا عندَ الله عز وجل اللسانُ الكذوبُ » . ويقول مرة أخرى : « إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ ، فلأن أخرج من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه » .

وإن شئتم فاعجبوا من سميد بن المسيب وهو أحد من رباهم الصحابة : رمدت عيناه مرة حتى بلغ الرمد خارجهما (والرمد وسخ أبيض من مجرى الدمع من العين) فقيل له : لو مسحت عينيك . فقال : وأين قول الطبيب : لا تمس عينيك فأقول : لا أفعل !؟ .

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل ابن عباس

لَا يَأْذَنُ لَهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ . فقال : يا ابن عباس ، مالي لا أراك تسمع لحديثي ، أهدتكَ
عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ! فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول :
قال رسول ﷺ : ابْتَدَرْتَهُ أَبْصَارُنَا ، وَأَضَعَيْنَا إِلَيْهِ بَأْذَانَنَا ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ
الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ .

ومن هذا الورع البالغ والحذر الدقيق، تحرّج كثير من أكابر الصحابة عن الرواية
والتحديث ، فلم يسمع منهم إلا النزر اليسير، مع أن لديهم من رسول الله الغمر الكثير .
يُحَدِّثُ ابْنُ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَقُولُ : قُلْتُ لِأَبِي : مَالِي لَا أَسْمَعُكَ تَحَدِّثُ عَنِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يَحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ؟ فَقَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ مُنْذُ أَسَلْتُ وَلَسْتُ
سَمِعْتَهُ يَقُولُ : مِنْ « كَذَبَ عَلَيَّ مُتَمَعِّدًا فَلْيَقْبَلُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
وَأَبُو دَاوُدَ .

وإذا كان هذا مظهراً من مظاهر حذرهم واحتياطهم للسنة النبوية ، فإذا تقدر
من مظاهر حذرهم واحتياطهم لكتاب الله العزيز ؟ إني أعتقد أنك إذا رجعت
إلى أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف ، تشاهد العجب العاجب من روائع
هذه المظاهر .

فهذا عمر يأخذ بخناق هشام بن حكيم ويسوقه إلى النبي ﷺ وما نغم عليه إلا أنه
قرأ سورة الفرقان على وجه لم يقرأه عمر ، ولم يكن يعرف عمر أنه هكذا نزل ، ولم يرسل
عمر هشاماً حتى انتهى به إلى رسول الله ﷺ وأمره الرسول أن يرسله ، ثم استقرأها
عليه الصلاة والسلام ، وقال في قراءة كليهما : « هَكَذَا أُتْرِأَتْ » . وقال : « إِنَّ هَذَا
الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه » هذا ملخص ما كان بين عمر
وهشام ، ومثل ذلك وقع من أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهما مع أصحابهم ،
بما تعرضه عليك الروايات المبسوطة هناك في هذا الموضوع !

أضف إلى هذا تلك الدقة البالغة التي أجلناها لك في دستور أبي بكر ودستور
عثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن بالصحف والمصاحف ، وهي على مقربة منك .
فارجع إليها إن شئت .

ويشبه هذين الدستورين في جمع القرآن ، دستور أبي بكر في حماية السنة والحيفة
لها والتثبت منها ، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم في الأمر ، ثم انتهوا
إلى اتباع ما يأتي : -

أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة ، يعرضونه على كتاب الله تعالى وماتواتر
أو اشتهر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن خالف شيئاً منها زبَّوه ورددوه ،
وإن لم يخالف نظروا نظرة ثانية فيمن جاء به ، فلا يقبلون إلا من عرف بالعدل
والضبط والصدق والتحرى ، وإلا طالبوه بالتركية من طريق آخر يشهد معه ويروى
مارواه ، وبرغم هذا وذلك فقد التزموا التقليل من الرواية لأن الإكثار مَظَنَّة الخطأ
ومثار الاشتباه .

نم : حداهم ورعهم وشدة خوفهم من الله ، أن يحصنوا حديث رسول الله بهذا
الدستور الدقيق الرشيد القائم على رعاية هذه القواعد الثلاث : النظر في الخبر والنظر
في المخبر ، والإقلال من الرواية .

ويرحم الله ابن الخطاب فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر لحياطة الكتاب
والسنة ، ثم بنى عليها ، وشمخ بها ، وزاد فيها ، حتى تشدد مع الأمناء الموثقين ، وضيق
الحناق على الصحابة للكثيرين ، حتى روى أنه حبس ثلاثة من مشاهير الصحابة سنة
كاملة ، ومات منهم إلا أنهم أكثروا الرواية . وإذا صح هذا فهو درس قاسم من
الفاروق لعامة الشعب في الاحتياط لأصول التشريع والتبصر والتدقيق في الرواية تحملاً
وأداءً ، على حد قول الشاعر :

« إني وقتلي سُلَيْمًا ثُمَّ أُعْتَلَهُ كَالثَّوْرِ بِضَرْبٍ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ »

ثم جاء دور عثمان وعلي ، فخذوا حَذْوَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، إِذْ أَوَى الْكِتَابَ فِي كَنَفِهِمَا إِلَى رُكْنِ رُكْبَيْنِ وَظَلِ ظَلِيلٍ ، وَبَقِيَتِ السَّنَةُ فِي عَهْدِهِمَا رَفِيعَةَ الْعِمَادِ ، قُوَّةَ السُّنَادِ ، حَتَّى تَلَقَّاهَا بَنُو أُمِيَّةٍ عَلَى مَا تَرَكَهَا الْخُلَفَاءُ ، بِيضَاءَ مَشْرِقَةٍ ، لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا .

ولبثت السنة في العهد الأموي معتصمة بمرزئتها ومنتعها، حتى طلع نجم الملك العادل عمر بن عبدالعزيز، على رأس المائة الثانية فردد صدق جده عمر بن الخطاب، في ضرورة صون السنة ووعياها، ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة والنقش في السطور بعد أن وُعت في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور . وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سعيد ، هو دور التأليف والكتابة والتقييد ، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزوناً بأدق موازين العلم والبحث الدقيق .

نتيجة ذلك

ولقد كان من نتيجة ذلك كله أن أحيط الكتاب والسنة بسياج من الفولاذ والحديد ، وأن حُفِظَ الدين من العبث بأصول التشريع ، وأن أخذ خلف الأمة درساً قيماً عن سلفهم الصالح في ضرورة الاستبراء للدين ، واليقظة في حراسة الكتاب والسنة ، ووجوب نقد الرواة وفحص الرويات . وبهذا أيضاً أخذ الطريق على الدس والدياسين وحيكت الشباك للدجالين والوضّاعين ، وأصبح الدين الإسلامي منبع الحويزة محفوظ الذمار ، إلى درجة تفاخر بها شعوب العالم ؛ وأمم الأرض ، وأديان الدنيا ، مما لا يكاد يوجد مثله ولا قريب منه في تاريخ أية شريعة من الشرائع السماوية والوضعية ، منذ خلق الله السموات والأرض إلى يوم الناس هذا ! ! .

الموقف خطير

ولاحسبني أيها القارىء الكريم أنى بالفت أو أسرفت ، وإن كنت قد أطلت وأكثرت ، فإن هذا البحث جليل وخطير يتصل فى جلالته وخطورته بتلك الطائفة الممتازة التى اختارها الله لتلقى كتابه ، ومعاصرة رسوله ﷺ وحسن النياية عنه فى نشر هداية الإسلام ، والدفاع عن حى الدين الحنيف .

أولئك هم حجر الزاوية فى بناء هذه الأمة المسلمة ، عنهم قبل غيرهم تلتفت الأمة كتاب الله ، وخذقت سنة رسول الله ، وعرفت تعاليم الإسلام ، فالفض من شأنهم والتحقيق لهم ، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار ، لا يتفق والمركز السامى الذى تبوءوه ، ولا يوائم للمهمة الكبرى التى انتدبوا لها ونهضوا بها ، كما أن الطعن فيهم والتعريض لهم ، يزلزل بناء الإسلام ، ويقوض دعائم الشريعة ، وبشكك فى صحة القرآن ، وبضيق الثقة بسنة سيد الأنام .

ومن أشد ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط ولمزهم بالكذب والافتراء على الله ورسوله ، ونبزهم بدمم التثبث والتحرى فى نقلهم كتاب الله وسنة رسوله إلى الأمة .

لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة ، لأنه كما رأيت - دفاع عن عرين الإسلام . ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى ، ولا نبوة عصبية ، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية ، وأبحاث تاريخية ، وتحقيقات بارعة واسعة ، أحصتهم عدداً ، ونقدتهم فرداً فرداً ، وعرضتهم على أدق موازين الرجال ، مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال .

وبعد هذا التحقيق والتدقيق ، خرج الصحابة رضى الله عنهم من بوتقة هذا البحث ، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس ، وأسمى طائفة عرفت التاريخ ، وأنبأ

أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استخفوا عليه من كتاب الله وهدى رسول الله ﷺ .

وقد اضطر أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرأوا أن الصحابة عدول . ولم يشذ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة فيهم الله . قال أبو زرعة الرازي : « إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة . وهؤلاء (يعني الزنادقة) يريدون أن يبحروا شهودنا، ليطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة ! اهـ .

شهادة عليا من الله للصحابة

وفوق ما تقدم بحمد الحق سبحانه وتعالى، يمدح أصحاب محمد ﷺ غير مرة، ونرى الرسول ﷺ يظري صحابته في غير موضع . اقرأ إن شئت قوله جل جلاله : « مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ ، وَالَّذِيْنَ مَعَهُ اَشِدَّاءُ عَلٰى الْكٰفِرِيْنَ رُوْحًا مِّنْ بَيْنِهِمْ » إلى آخر سورة الفتح . ثم اقرأ إن شئت قوله عز اسمه : « لَا يَسْتَوِيْ مِنْكُمْ مَّنْ اَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ ، اُولٰٓئِكَ اَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِيْنَ اَنْفَقُوْا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوْا ، وَكَذٰلِكَ وَعَدَّ اللهُ الْخٰسِرِيْنَ » وقوله جل جلالته : « لِلْفُقَرَاءِ الْمُهٰبِرِيْنَ الَّذِيْنَ اَخْرَجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ وَاَمْوَالِهِمْ » إلى قوله : « وَيُوْزَوْنَ عَلٰى اَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » في سورة الحشر . وتأمل قوله عز من قائل : « كُنْتُمْ خَيْرَ اُمَّةٍ اَخْرَجَتْ لِلنَّاسِ » الخ ، وقوله : « وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ اُمَّةً وَسَطًا لِتَكُوْنُوْا شُهَدَآءَ عَلٰى النَّاسِ وَيَكُوْنَ الرَّسُوْلُ عَلٰيْكُمْ شَهِيدًا » ولا ريب أن الصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب ، فهم داخلون في مضمونه بادي ذي بدء ، متحققون بمزاياه أول الأمر !

شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه

وكذلك نقرأ في صحيح السنة ما يشهد بفضل الصحابة وكال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين . روى الترمذى وابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرصاً ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله فيوشك أن يأخذه » .

وروى البزار في مسنده رجال كلهم موثقون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » وجاء في صحيح البخارى ومسلم أنه ﷺ قال في شأن أصحابه : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مداهم أحدهم ولا يصيغه » . وتواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم . . . » .

فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة ، وما لا يترك لظاعن فيهم دليلاً ولا شبه دليل .

حكمة الله في اختيار الصحابة

والواقع أن العقل المجرّد من الهوى والتعصّب ، يُحيل على الله في حكمته ورحمته ، أن يختار لحل شريعته الختامية أمة مغموزة أو طائفة ملوذة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة ، يعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية ، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية ، ويعتبر تقديراً لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظيمة من ناحية ثالثة . كما أن توهينهم

والنيل منهم ، يُعَدُّ غَمَزاً في هذا الاختيار الحكيم ، ولمَزاً في ذلك الاصطفاء والتكريم ،
فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين .

على أن المتصفح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتها ، يرى من سلامة عنصرها ،
وصفاء جوهرها ، وسمو مميزاتها ، ما يجعله يحكم مطمئناً ، بأنها صارت خير أمة أخرجت
للناس ، بعد أن صهرها الإسلام . وطهرها القرآن ، ونقى خبثها سيد الأنام ، عليه
الصلاة والسلام .

ولكن الإسلام قد ابتلى حديثاً بمثل أو بأشدَّ مما ابتلى به قديماً ، فانطلقت السنة
في هذا العصر تُرجف في كتاب الله بغير علم ، وتخوض في السنة بغير دليل ، وتطمع في
الصعابة دون استحياء ، وتنال من حَفَظَةَ الشريعة بلا حجة ، وتتهمهم تارة بسوء الحفظ ،
وأخرى بالتزويد وعدم التثبت وقد زودناك وسلحناك فانزل في الميدان ولا تخش عِدَاكَ .
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ » نصرنا الله
بنصرة الإسلام ، وثبت منا الأقدام والأقلام ، والحمد لله في البدء وفي الختام ، وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحابه الأعلام ، آمين .

المبحث التاسع

في ترتيب آيات القرآن وسوره

معنى الآية :

آيات القرآن جمع آية ، والآية تطلق في لسان اللغة بإطلاقات :

أولها : المعجزة . ومنه قوله تعالى : « سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ »

أى معجزة واضحة .

ثانيها : العلامة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ » أي علامة ملكه .

ثالثها : العبرة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً » أي عبرة لمن يعتبر .

رابعها : الأمر العجيب . ومنه قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً »

خامسها : الجماعة . ومنه قولهم : خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم . والمعنى أنهم لم يدعوا وراهم شيئاً .

سادسها : البرهان والدليل ، نحو قوله جل ذكره : « وَمِن آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ » والمعنى أن من براهين وجود الله واقتداره وانصافه بالكمال ، خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألوان . تلك كلها إطلاقات لغوية ، وقد يستلزم بعضها بعضاً . ثم خصت الآية في الاصطلاح بأنها طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة في سورة من القرآن ، والمناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحى والمعانى اللغوية السالفة واضحة ، لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام غيرها إليها ، ثم هي علامة على صدق من جاء بها عليه السلام ، وفيها عبرة وذكرى لمن أراد أن يتذكر ، وهي من الأمور العجيبة لسكانها من السموات والإعجاز ، وفيها معنى الجماعة لأنها مؤلفة من جملة كلمات وحروف ، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية وعلم ، وعلى قدرة الله وعلمه وحكمته ، وعلى صدق رسوله في رسالته .

طريقة معرفة الآية :

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع ، لأنه ليس للقياس والرأى مجال فيها ، وإنما هو محض تعليم وإرشاد ، بدليل أن العلماء عدّوا « ألمص » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « المر » آية ، وعدّوا « بس » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « طس » آية ، وعدّوا « حمسق » آيتين ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « كهيمص » آيتين ، بل آية واحدة ، فلو كان الأمر مبنياً على القياس لكان حكم المثليين واحداً فيما ذكر ، ولم يجزى هكذا مختلفاً .

ذلك مذهب الكوفيين ، لأنهم عدّوا كل فاتحة من فوائج السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى حمسق ، فإنهم عدّوها آيتين ، وسوى طس . ولم يعدّوا من الآيات ما فيه « ر » وهو « الر » و « المر » ، وما كان مفرداً وهو « ق ، ص ، ن » أى لم يعدّوا شيئاً منها آية .

وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئاً من الفوائج آية إطلاقاً . وحيث قلنا : إن المسألة توقيفية ، فلا يشذهن عليك هذا الخلاف . لأن كلاً وقف عند حدود ما بلغه أو علمه . ولا نقول كيف عدّوا ما هو كلمة واحدة آية ؟ لأن الوارد عن الشارع هو هذا ، كما عدت كلمة « الرحمن » في صدر سورة الرحمن آية ، وكما عدت كلمة « مداهمتان » آية ، وقولاً عند الوارد .

أخرج البخارى وأبو داود والنسائى عن أبى سعيد بن المعلى قال : كنت أصلى في المسجد ، فدعانى رسول الله ﷺ فلم أجبه ، ثم أتيتهُ فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلى . فقال : ألم يقل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ » . ثم قال : لأعلمنك سورة هي أعظمُ السورِ في القرآنِ قبل أن نخرجَ من المسجدِ ثم أخذَ بيدي ، فلما أراد أن يخرجَ قلت له : ألم تقل :

لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ قال: الحمد لله رب العالمين « هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أو تبتّه ، هـ . فهذا الحديث يدل على أن الفاتحة سبع آيات ، وعلى أنها هي المرادة بالسبع المثاني في قوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ » .

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي هريرة أنه قال : قال النبي ﷺ « إن أسكل شيء سناماً ، وإن سنام ، القرآن سورة البقرة ، وفيها آية هي سيدة آي القرآن : آية الكرسي » هـ .

وأخرج مسلم والترمذي عن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أبا المنذر . أتدرى أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟ قلت : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، ف ضرب في صدري وقال ليهنك العلم أبا المنذر » هـ .

وأخرج الحمزة إلا النسائي عن أبي مسعود البدرى أنه قال : قال النبي ﷺ : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » هـ .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود قال « أقرأني رسول الله صلى عليه وسلم سورة من الثلاثين من آل حم » قال : يعني الأحقاف ، لأن السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين .

وقال ابن العربي : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الفاتحة سبع آيات ، وسورة الملك ثلاثون آية » هـ .

رأى آخر :

وبعض العلماء يذهب إلى أن معرفة الآيات ، منه ما هو سماعيٌ توقيفيٌ ، ومنها ما هو قياسيٌ ، ومرجع ذلك إلى الفاصلة ، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية ، نظيرها قرينة السجع في النثر ، وقافية البيت في الشعر . يقولون : فما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم

وقف عليه دائماً تحققنا أنه فاصلة ، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس فاصلة ، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة ، واحتمل الوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتفقد تعريفها ، وفي هذا مجال للقياس ، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لأمر يقتضى ذلك . ولا محذور فيه لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في القرآن ، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل .

وقد يلاحظ في الكلمة الواحدة من القرآن أمران ، يقتضى أحدهما عدّها من الفواصل ، والآخر يقتضى خلاف ذلك . مثال ذلك كلمة « عليهم » الأولى في سورة الفاتحة ، منهم من يعتبرها رأس آية ، ومنهم من لا يراها كذلك . وسبب هذا أنهم اختلفوا في البسمة أهي آية من الفاتحة أم لا ؟ مع اتفاقهم على أن عدد آيات الفاتحة سبع . فالذين ذهبوا إلى أن البسمة آية من الفاتحة جعلوا « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » إلى آخر السورة واحدة . والذين ذهبوا إلى أن البسمة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة « عَلَيْهِمْ » الأولى ، واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها في آخر الآية السادسة . ومن المرجحات لعدّها فاصلة تحقق التناسب بين الآيات في المقدار ، بخلاف ما إذا لم يعتبر فاصلة فإن هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيراً . ومن المرجحات لعدم عدّها فاصلة أنها لا تنشأ كل فواصل الفاتحة ، فإنه جاء في كل واحدة منها قبل الحرف الأخير بامدة بخلاف هذه . أضف إلى ذلك أنه لم تجيء فاصلة على هذا النمط في سورة من السور .

واعلم أنه قد تطلق الآية القرآنية ويراد بعضها أو أكثر . ولكن على ضرب من المجاز والتوسّع ، فلا تتوقفن فيه . مثال إطلاق الآية على بعضها ، قول ابن عباس : أُرْجَى آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَغْفِرَةٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » فإن هذه

الجملة الكريمة بعض آية باتفاق . ومثال إطلاق الآية على أكثر منها قول ابن مسعود :
« أَحْكِمُ آيَةَ » فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ .
فإنهما آيتان باتفاق .

عدد آيات القرآن :

قال صاحب التبيان مانصه : وأما عدد آي القرآن فقد اتفق العادون على أنه ستة
لاف ومائتا آية وكسر ، إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم :
ففي عدد المدني الأول سبع عشرة ، وبه قال نافع .
وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شيبه ، وعشر عند أبي جعفر .
وفي عدد المكي عشرون .

وفي عدد الكوفي ست وثلاثون . وهو مروى عن حمزة الزبّات .
وفي عدد البصرى خمس ، وهو مروى عن عاصم الجحدري . وفي رواية عنه أربع ،
وبه قال أيوب بن المتوكل البصرى ، وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا : تسع عشرة ،
وروى ذلك عن قتادة .

وفي عدد الشامي ست وعشرون وهو مروى عن يحيى بن الحارث الذمارى ٥١ .
وقال صاحب التبيان أيضاً قبل ذلك مانصه : « عدد للمكي منسوب إلى عبد الله
ابن كثير أحد السبعة ، وهو يروى ذلك عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب .
وعدد المدني على ضربين : عدد المدني الأول وعدد المدني الأخير . فعدد المدني
الأول غير منسوب إلى أحد بعينه . وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مُرْسَلًا ،
ولم يسموا في ذلك أحداً ، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص .
وعدد المدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن القعقاع أحد العشرة ، وشيبه
ابن نصّاح . وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري بواسطة

سليمان بن جاز . وقد وهم من نسبة عدد المدنى الأول إلى أبى جعفر وشيبة ، وعدد المدنى الأخير إلى إسماعيل بن جعفر . وكان الذى أوقفه فى ذلك ما ذكر فى بعض الكتب من أن نافعا روى عنهما عدد المدنى الأول ، وأن أبى عمرو عرض العدد المذكور على أبى جعفر ، فإن رواية ذلك عنهما لا تقتضى نسبه إليهما . وأما نسبة عدد المدنى الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه ، ما أردنا نقله ، تنويراً فى هذا الموضوع ، الذى اضطربت فيه بعض النقول .

سبب هذا الاختلاف :

سبب هذا الاختلاف أن النبى ﷺ كان يقف على رؤوس الآى تعليماً لأصحابه أنها رؤوس آى ، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى ، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبى ﷺ ليس فاصلة ، فيصلها بما بعدها معتبراً أن الجميع آية واحدة ، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها . وقد علمت أن الخطب فى ذلك سهل ، لأنه لا يترتب عليه فى القرآن زيادة ولا نقص .

وآيات القرآن مختلفة فى الطول والقصر ، فأطول آية هى الدين فى سورة البقرة التى هى أطول سورة ، وأقصر آية كلمة « بس » الواقعة فى صدر سورة بس .

فوائد معرفة الآيات :

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن . ولرد عليهم نذكر لهذه المعرفة

ثلاث فوائد لا فائدة واحدة :

(الفائدة الأولى) : العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبى صلى الله عليه وسلم . وفى حكمها الآية الطويلة التى تعدل بطولها تلك الثلاث القصار . ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدى بالسورة الواحدة فقال سبحانه : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ

عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ « والسورة تصدق بأقصر سورة كما تصدق بأطول سورة . وأقصر سورة في القرآن هي سورة الكوثر ، وهي ثلاث آياتٍ قصار . فنبت أن كل ثلاث آياتٍ قصار معجزة ، وفي قوتها الآية الواحدة الطويلة التي تسكاتها .

(الفائدة الثانية) : حسن الوقف على رءوس الآي عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنة ، بناء على ظاهر الحديث الذي استدلوا به فيما يرويه أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية ، يقول « بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف . الحمد لله رب العالمين » ثم يقف . « الرحمن الرحيم » ثم يقف .

قال صاحب التبيان في موضع آخر ما نصه : (قال بعض العلماء : وفي الاستدال به - أي بذلك الحديث - على ما ذكره نظر ، وذلك لأنه حديث غريب غير متصل الإسناد . رواه يحيى بن سعد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة . والأصح ما رواه الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ وصلاته فقالت : ما لكم وصلاته ؟ ثم نعتت قراءته مفسرة حرفاً حرفاً . ذكر ذلك الترمذي) ٥١ .

أقول : ويمكن الجمع بين هذين الحديثين بأن النبي ﷺ كان تارة يقف على كل فاصلة ولو لم يتم المعنى ، بياناً لرءوس الآي . وكان تارة يتبع في الوقف تمام المعنى فلا يلتزم أن يقف على رءوس الآي ، لتكون قراءته مفسرة حرفاً حرفاً . وعلى هذا يمكن أن يقال : حينما كان الناس في حاجة إلى بيان الآيات حسن الوقف على رءوس الآي ، ولو لم يتم المعنى ، وحينما كان الناس في غنى عن معرفة رءوس الآي لم يحسن الوقف إلا حيث يتم المعنى .

ويحتمل أن كلمة «مفسرة حرفاً حرفاً» في الحديث الآنف يراد بها الترتيل وإخراج الحروف من مخارجها ، فلا تعارض الحديث الأول .

(الفائدة الثالثة) اعتبار الآيات في الصلاة والخطبة ؛ قال السيوطي مانصه : « يترتب على معرفة الآي وعددها وفواصلها أحكام فقهية ، منها اعتبارها فيمن جهل الفاتحة ، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات . ومنها اعتبارها في الخطبة ، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما حققه الجمهور . ثم قال : ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها ، وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة . ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل إلى آخر ما قال « اه ما أردنا نقله . بيد أنه نقل عن الهذلي في كامله مانصه : « اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفراني : إن العدد ليس بعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم لبرؤج به سوقه . قال : وليس كذلك فقيه من الفوائد معرفة الوقف ، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ، وآخرون بثلاث آيات ، وآخرون لا بد من سبع . والإعجاز لا يقع بدون آية . فللمعد فائدة عظيمة في ذلك » اه غير أنا لا ندرى ما الذي أراده الهذلي على التعمين من كلامه هذا ؟ ولا عن أي مذهب يتحدث ؟ .

ترتيب آيات القرآن

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف ، كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى ، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه . بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول صلى الله عليه وسلم ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها . ثم يقرؤها النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ،

ويأمر كتاب الوحي بكتابتها معيّنًا لهم السورة التي تكون فيها الآية ، وموضع الآية من هذه السورة. وكان يتلوه عليهم مراراً وتكراراً في صلواته وعظاته وفي حكمه وأحكامه. وكان يعارض به جبريل كل عام مرة ، وعارضه به في العام الأخير مرتين . كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف . وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئاً منه من الصحابة ، حفظه مرتب الآيات على هذا النمط . وشاع ذلك وذاع ، وملاً البقاع والأسماع ، يتدارسونه فيما بينهم ، ويقرءونه في صلواتهم ، ويأخذ به بعضهم عن بعض ، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يدٌ ولا تصرفٌ في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم . بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العسب والائخاف وغيرها في صحف ، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف في مصاحف . وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى . أجل : انعقد الإجماع على ذلك تماماً لا ريب فيه . ومن حكى هذا الإجماع جماعة منهم الزركشي في ران ، وأبو جعفر في المناسبات إذ يقول ما نصه : (ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين) .

واستند هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة منها ما سبق لك قريباً ، ومنها ما رواه الإمام أحمد عن عثمان بن أبي العاص قال : كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخّصَ ببصره ثم صوّبه ثم قال : « أتاني جبريلُ فأمرني أن أضعَ هذه الآيةَ هذا الموضعَ من السورة : **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى** » إلى آخرها .

ومنها ما ثبت في السنن الصحيحة من قراءة النبي ﷺ بسور عديدة كسورة البقرة وآل عمران والنساء . ومن قراءته لسورة الأعراف في صلاة المغرب وسورة « **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** » وسورة الروم في صلاة الصبح ، وقراءة سورة السجدة وسورة « **هَلْ أَتَى عَلَى** »

الإنسان « في صبح يوم الجمعة ، وقرآته سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة ، وقرآته سورة ق في الخطبة وسورة اقترابت وق في صلاة العيد ، كان يقرأ ذلك كله مرتب الآيات على النحو الذي في المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة .

ومنها ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال قلت لعثمان بن عفان : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها (والمعنى لماذا تكتبها ؟ أو قال لماذا تتركها مكتوبة ؟ مع أنها منسوخة) قال يا ابن أخي لا أغير شيئاً من مكانه .

فهذا حديث أبلغ من الصريح في أن إثبات هذه الآية في مكانها مع نسخها توقيفي لا يستطيع عثمان باعترافه أن يتصرف فيه ، لأنه لا مجال للرأى في مثله .

ومنها : ما رواه مسلم عن عمر قال : ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله حتى طعن بأصبغه في صدري ، وقال : « تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء » .

فأنت ترى أنه ﷺ دلّه على موضع تلك الآية من سورة النساء ، وهي قوله سبحانه : « يَسْتَفْتُونَكَ ؟ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » الخ .

ملاحظة :

ذكر بعضهم أن كلمات القرآن ٧٧٩٣٤ أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة ، وذكر بعضهم غير ذلك . قيل وسبب الاختلاف في عدد الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ، ولفظ ورسم ، واعتبار كل منها جائز ، وكل من العلماء اعتبر أحدهما هو جائز ؛ قال السخاوي : « لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة ، لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان . والقرآن لا يمكن فيه ذلك » اهـ ولكن

ورد من الأحاديث في اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ . وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، لَا قَوْلَ : « آلم » حَرْفٌ ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ، وَوَلَامٌ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ حَرْفٌ » وأخرج الطبراني عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً « الْقُرْآنُ أَلْفُ أَلْفِ حَرْفٍ وَسَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ حَرْفٍ ، فَمَنْ قَرَأَهُ صَابِرًا مُخْتَصِبًا كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » . قال السيوطي بعد أن أورده: رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس تسكلم فيه الذهبي ثم قال : وقد حمل ذلك (أي العدد المذكور في هذا الحديث) على ما نسخ رسمه من القرآن، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد، وهو يريد أن هذا الرقم الكبير الذي روى في هذا الحديث ملحوظ فيه جميع الحروف النازلة من القرآن ما نسخ منها وما لم ينسخ والله تعالى أعلم .

شبهة وتفنيدها

يتولون : إن ابن أبي داود أخرج بسنده ، عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ووعيتهما . فقال عمر : أنا أشهد لقد سمعتهما ثم قال : لو كانتا ثلاث آيات لجمعتهما على حدة ، فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها » يقولون : هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف ، وإنما كان عن هوى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض .

ونجيب : (أولاً) بأن هذا الخبر معارض للقاطع ، وهو ما أجمعت عليه الأمة . ومعارض القاطع ساقط عن درجة الاعتبار ، فهذا خبر ساقط مردود على قائله . (ثانياً) أنه معارض لما لا يحصى من الأخبار الدالة على خلافه ، وقد تقدم كثير منها . بل لابن أبي داود مخرجه خبر يعارضه ، ذلك أنه أخرج أيضاً عن أني أنهم

جمعوا القرآن ، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة : « مُمَّ أَنْصَرَ فَوَا صَرَ فَا أَفَّا
قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » ظنوا أن هذه آخر ما نزل ، فقال أنى : إن رسول الله
ﷺ أقرأنى بعدها آيتين « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ » إلى آخر السورة .

ترتيب السور

معنى السورة :

السورة في اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس بقوله : « والسورة : المنزلة ،
ومن القرآن معروفة ، لأنها منزلة بعد منزلة : مقطوعة عن الأخرى ، والشرف ، وما طال
من البناء وحسن ، والعلامة ، وعرق من عروق الحائط » اه .

ويمكن تعريفها اصطلاحاً ، بأنها طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع
ومقطع . قالوا : وهي مأخوذة من سور المدينة . وذلك إما لما فيها من وضع كلمة بجانب
كلمة ، وآية بجانب آية ، كالسور توضع كل آية فيها بجانب لبنة ، ويقام كل صف منه
على صف .

وإما لما في السورة من معنى العلو والرفعة المعنوية الشبيهة بعلو السور ورفعته الحسية ،
وإما لأنها حصن وحماية لمحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن ، ودين الحق الإسلام ،
باعتبار أنها معجزة تخرس كل مكابر ، ويحقُّ الله بها الحق ويبطل الباطل ، ولو كره
المجرمون . أشبه بسور المدينة ، يُحصَّنُها ويحميها غارة الأعداء ، وسطوة الأشقياء . وسور
القرآن مختلفة طولاً وقصراً . فأقصر سورة فيه سورة السكوتر ، وهي ثلاث آيات قصار .
وأطول سورة فيه سورة البقرة ، وهي خمس وثمانون أو ست وثمانون ومائتا آية . وأكثر
آياتها من الآيات الطوال . بل فيها آية الدين التي هي أطول آية في القرآن كما سبق . وبين
سورة البقرة وسورة السكوتر سور كثيرة تختلف طولاً وتوسطاً وقصراً ومرجع الطول

والقصر والتوسط وتحديد المطلق والمقطع ، إلى الله وحده ، لحكم سامية ، علمها من علمها ،
وجهلها من جهلها .

حكمة تسوير السور :

لتجزئة القرآن إلى سُور فوائد وحكم :

« منها: التيسير على الناس وتشويقهم إلى مدارس القرآن وتحفظه، لأنه لو كان سبيكاً
واحدة لا حلقات بها لصب عليهم حفظه وفهمه ، وأعيام أن يخوضوا عُباب هذا البحر
الغضيم الذي لا يشاهدون فيه عن كَثَبٍ مرافي ولا شواطئ .

ومنها : الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام ، فإن في كل سورة موضوعاً
بارزاً تتحدث عنه ، كسورة البقرة ، وسورة يوسف ، وسورة النمل ، وسورة الجن .
ومنها : الإشارة إلى أن طول السورة ليس شرطاً في إيجازها، بل هي معجزة وإن
بلغت الغاية في القصر كسورة الكوثر :

قال صاحب الكشاف في فوائده تفصيل القرآن وتقطيعه سُوراً كثيرة مانعه: منها
(أى الفوائد) أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف، كان أحسن وأنعم من أن
يكون باباً واحداً .

ومنها : أن القارى إذا أتم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان
أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ، ومثله المسافر
إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك عنه ونشط للسير ، ومن ثمّ جُزئ القرآن
أجزاء وأخماساً .

ومنها : أن المحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة
مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده ما حفظه ، ومنه حديث أنس : « كَانَ الرَّجُلُ

إذ قرأ البقرة وآل عمران جدًّا فينا . ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل .

ومنها : أن التفصيل بحسب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض ، وبذلك تتلاحق المعاني والنظم ، إلى غير ذلك من الفوائد « ١٠ » .

أقسام السور :

قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام ، خصوا كلامها باسم معين ، وهي : الطوال ، والمئين ، والمثنى ، والمفصل . فالطوال سبع سور : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف . فهذه ستة ، واختلفوا في السابعة أهي الأنفال وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة أم هي سورة يونس ؟؟ .

والمئون : هي السور التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها .

والمثنى : هي التي تلي المئين في عدد الآيات وقال الفراء : هي السور التي آياتها أقل من مائة آية لأنها ثلثي (أي تسكرر) أكثر مما ثلثي الطوال والمئون .

والمفصل : هو أواخر القرآن ، واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً ، وقيل أوله « ق » ، وقيل غير ذلك ، وصحح النووي أن أوله الحجرات . وسمى بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة ، وقيل لقلة المنسوخ منه ، ولهذا يسمى المحكم أيضاً ، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير قال : « إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم » .

والمفصل ثلاثة أقسام : طوال ، وأوساط ، وقصار . فطواله من « أول الحجرات » إلى سورة « البروج » . وأوساطه من سورة « الطارق » إلى سورة « لم يكن » . وقصاره من سورة « إذا زلزلت » إلى آخر القرآن .

للذاهب في ترتيب السور :

اختلف في ترتيب السور على ثلاثة أقوال : (الأول) أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ ؛ وإنما كان باجتهاد من الصحابة . وينسب هذا القول إلى جمهور العلماء ، منهم مالك والقاضي أبو بكر فيما اعتمده من قوايه . وإلى هذا المذهب بشير ابن فارس في كتاب المسائل الخمس بقوله : « جمع القرآن على ضربين : أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيها بالمئين ، فهذا هو الذي تولته الصحابة رضى الله عنهم . وأما الجمع الآخر وهو الآيات في السور ، فذلك شيء تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه عز وجل .

وقد استدلوا على رأيهما هذا بأمرين : (أحدهما) أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد عثمان ، فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ساغ لهم أن يهملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوّرناه لنا الروايات . فهذا مصحف أبي بن كعب ، روى أنه كان مبدوءاً بالقائحة ، ثم البقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ، ثم الأنعام . وهذا مصحف ابن مسعود كان مبدوءاً بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران الخ على اختلاف شديد . وهذا مصحف علي كان مرتباً على النزول ، فأوله « اقرأ » ثم اللذتر ثم « ق » ، ثم المزمل ، ثم « تبت » ثم التكوير ، وهكذا إلى آخر المسكي والمدني .

(الدليل الثاني) : ما أخرجه ابن أشتة في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشي قال : « أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع ، ولم يفصل بينهما بيسم الله الرحمن الرحيم » اهـ ولعله يشير بهذا إلى ما رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال : « قلت لعثمان ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من اللثاني ، وإلى براءة وهي من

المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتوها في السبع الطوال؟ فقال عثمان رضي الله عنه: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضموا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ». وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت برائة من آخر القرآن نزولاً. وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما. ولم أكتب بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتهما في السبع الطوال « ٥١ ».

ويمكن أن يناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني. ويمكن أيضاً مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف من خالف من الصحابة في الترتيب، إنما كان قبل علمهم بالتوقيف، أو كان في خصوص ما لم يرد فيه توقيف دون ما ورد فيه. ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاص بمحل وروده، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس، فلا يصح أن يصاغ منه حكم عام على القرآن كله.

القول الثاني:

أن ترتيب السور كلها توقيفي بتعليم الرسول ﷺ كترتيب الآيات وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ. واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد. وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف، لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم. لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعاً. ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلة يستند إليها الإجماع.

منها مارواه الإمام أحمد وأبو داود عن حذيفة الثقفي قال كنت في الوفد الذين
أسلموا من تقيف . إلى أن جاء في هذه الرواية ما نصه :

فقال لنا رسول الله ﷺ : « طرأ على حزب من القرآن فأردتُ ألا أخرجَ حتى
أقضيه فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه
ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث
عشرة ، وحزب الفصل من « ق » حتى نختم . قالوا : فهذا يدل على أن ترتيب السور على
ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

لكن هذه الدلالة غير ظاهرة فيما نفهم ، اللهم إلا في ترتيب حزب الفصل خاصة
بخلاف ما سواه .

واحتجوا لمذهبهم أيضاً بأن السور المتجانسة في القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء ،
ولو كان الأمر بالاجتهاد للوحد مكان هذا التجانس والتماثل دائماً ، لكن ذلك لم يكن ،
بدليل أن سور المسبحات لم ترتب على التوالي بينما هي متماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح
الله . بل فصل بين سورها بسورة « قد سمع » والمتحنة والمنافقين ، وبدليل أن (طسم
الشمراء وطسم القصص) لم يتعاقبا مع تماثلهما ، بل فصل بينهما بسورة أقصر منهما
وهي « طس » .

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النحاس فقال : « المختار أن تأليف السور على هذا
الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث وائلة : أعطيت مكان التوراة السبع الطوال » .
وكذلك انتصر أبو بكر الأنباري لهذا المذهب فقال : أنزل الله القرآن إلى سماء
الدينا ثم فرقه في بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث ، والآية جواباً
لمستخبر ، ويقف جبريل النبي ﷺ على موضع السورة والآيات والحروف . كله من
النبي صلى الله عليه وسلم فن قدم سورة أو آخرها أفسد نظم القرآن . »

وأخرج ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال
قال : سمعت ربيعة يسأل لم قدمت البقرة وآل عمران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون

سورة بمكة، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ فقال: قدمت وألف القرآن على علم من ألقه به. إلى أن قال: فهذا مما يُذتَّهَى إليه ولا يُسأل عنه ٨١ .

ويمكن مناقشة هذا المذهب (أولاً) : بأن الرواية التي ساقوها وأمثالها خاصة بمعالها ، فلا ينسحب حكم التوقيف على الكل . ثم هي ظنية في إفادة كون الترتيب عن توقيف .

(ثانياً) : أن حديث ابن عباس السابق في القول الأول صريح في أن عثمان كان قد اجتهد في ترتيب الأنفال والتوبة ويونس .

(ثالثاً) : أن الإجماع الذي استندوا إليه لا يدل على توقيف في ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نص في ترتيب جميع السور ، فحسب الصحابة أن يحملهم الاجتهاد الموفق على أن يجمعوا على ترتيب عثمان للسور ويتركوا ترتيب مصاحفهم ، توحيداً لكلمة الأمة ، وقطعاً لعرق النزاع والفتنة ، إذا ترك كل ورأيه في هذا الترتيب .

القول الثالث :

أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء. ولعله أمثل الآراء، لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيب البعض كما مرّ بك من رأى الثاوي، القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف. بل وردت آثار تصرح بأن الترتيب في البعض كان عن اجتهاد كالحديث. الآنف في القول الأول المروي عن ابن عباس .

بيد أن المؤيدين لهذا المذهب اختلفوا في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد . فقال القاضي أبو محمد بن عطية : « إن كثيراً من السور

قد علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمنفصل. وأما ما سوى ذلك فيمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ، ويبقى فيها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف كقوله ﷺ « اقرءوا الزهراوين : البقرة وآل عمران » رواه مسلم .

وكحديث سميد بن خالد : « قرأ رسول الله ﷺ بالسبع الطوال في ركعة » رواه ابن أبي شبة في مصنفه . وفيه « أنه عليه الصلاة وسلم كان يجمع المنفصل في ركعة » وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال صلى الله عليه وسلم في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء : « إنهن من العتاق الأول ، وهن من تلادي »^(١)

(١) العتاق : جمع عتيق ، وهو القديم من كل شيء ، والمراد بالعتاق هنا ما نزل أولا . والتلاد - بكسر التاء - فتحها - ضد الطارف وهو المستحدث من المال ونحوه . والمراد بالتلاد هنا ، ما نزل أولا أيضاً . قال في المختار : وفي الحديث « هن من تلادي » بمعنى السور ، أي من الذي أخذته من القرآن قديما .

فذكرها تساقا كما استقر ترتيبها . وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ قل هو الله أحد ، والمعوذتين .

وقال السيوطي ما نصه : الذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي ، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال . ولا ينبغي أن يستدل براءة سور أو لا على أن ترتيبها كذلك . وحينئذ فلا يرد حديث قراءة النساء

قبل آل عمران ، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب . ولعله فعل ذلك لبيان الجواز « ١٤٠ » .

والأمر على كل حال سهل ، حتى لقد حاول الزركشي في البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظياً فقال : والخلاف بين الفريقين - أي القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد ، والقائلين بأنه عن توقيف - لفظي ، لأن القائل بالثاني يقول : إنه رمز إليهم ذلك ، لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته ، ولهذا قال مالك : إنما أَلْفَوْا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور كان باجتهاد منهم ، قال الخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي ، أو بمجرد إسناد فعلي ، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر ، وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير « ١٤١ » .

احترام هذا الترتيب :

وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه ، خصوصاً في كتابة المصاحف ، لأنه عن إجماع اصحابه ، والإجماع حجة . ولأن خلافه يجرُّ إلى الفتنة ، ودَرَّه الفتنة وسدُّ ذرائع الفساد واجب .

أما ترتيب السور في التلاوة ، فليس بواجب ، إنما هو مندوب . وإليك ما قاله الإمام النووي في كتابه التبيان إذ جاء في هذا الموضوع بما نصه : « قال العلماء : الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة ، ثم البقرة ، ثم آل عمران ، ثم ما بعدها على الترتيب ، سواء أقرأ في الصلاة أم في غيرها ، حتى قال بعض أصحابنا : إذا قرأ في الركعة الأولى سورة « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة .

قال بعض أصحابنا : ويستحبُّ إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها . ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جُمع هكذا لحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الأولى سورة السجدة ، وفي الثانية « هَلْ أَسْأَلُ عَلَى الْإِنْسَانِ » . وصلاة العيد في الأولى « ق » ، وفي الثانية « اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ » . وركعتي الفجر في الأولى « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » وفي الثانية « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » . وركعات الوتر في الأولى « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » وفي الثانية « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » وفي الثالثة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » وَالْمُعَوِّذَاتَيْنِ .

ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى ، أو خالف الترتيب فقرأ سورة قبلها ، جاز ؛ فقد جاءت بذلك آثار كثيرة . وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف ، وفي الثانية بيوسف .

وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف . وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف . وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً فقال : « ذلك منكوس القلب » .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعا كذا ، لأنه يذهب بعض ضروب الإيجاز ، ويُرْبِلُ حكمة ترتيب الآيات . وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل وعن الإمام مالك بن أنس أنها كرها ذلك ، وأن مالكا كان يميمه ويقول : هذا عظيم . . وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن ، وليس هذا من الباب ، فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة ، على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم ، والله أعلم . اه رحمه الله .

شبهتان خفيفتان :

(الشبهة الأولى) ، يقولون : كيف كان ترتيب القرآن توقيفياً مع أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القائلين بأن ترتيب السور كلها اجتهادى أما القائلون بأن منه اجتهادياً ومنه توقيفياً ، فمن السهل الجواب عنهم بأن الاختلاف بين الصحابة وقع في القسم الاجتهادى لا التوقيفى . وأما القائلون بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فيمكن الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلوا التوقيف فيه . ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه ، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم ، وأخذوا بترتيب عثمان . ويهون الأمر في اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية ، لم يكونوا يكتبونها للناس إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم ، فبدت هي أن الواحد منها لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردى ، وقد يفوته ما لم يفت سواء من تحقيق أدق أو علم أوسع . ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة ، وربما يبلغ صاحب ذلك المصحف نسخها . وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات ، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة . وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن في نفس المصحف كما تقدم ذلك في قنوت الحنفية الذى روى أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفد .

(الشبهة الثانية) يقولون : كيف يكون ترتيب القرآن توقيفياً على حين أن رواية ابن عباس السابقة تصرح بأن عثمان لم يسمع في شأن ترتيب الأنفال مع براءة شيئاً إنما هو اجتهاد ونظر منه ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القول بأن الترتيب اجتهادى ، ولا على القول بأن منه اجتهاديا ومنه توقيفيا . أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن اجتهاد عثمان كان فيما لم يرد فيه توقيف من الشارع .

أما القول بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فقد أجابوا على هذه الشبهة بجوابين : (أولهما) : أن حديث ابن عباس هذا غير صحيح لأن الترمذى - وهو راويه - قال فى تحريجه : إنه حسن غريب لا يُعرف إلا من طريق يزيد الفارسى عن ابن عباس . ويزيد هذا مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذى انفرد به فى ترتيب القرآن . (ثانيهما) : أنه على فرض صحته يجوز أن جواب عثمان لابن عباس كان قبل أن يعلم بالتوقيف ثم علمه بعد ذلك . لكن يرد على هذا الجواب أن الرواية تفيد أن جواب عثمان هذا كان بعد جمع القرآن وترتيب سوره ، فكيف كان توقيفياً و عثمان هو الجامع والمرتب ولا يعلم دليل التوقيف ؟ .

المبحث العاشر

فى كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

١ - الكتابة

معروف أن الأمة العربية كانت موسومة بالأمية مشهورة بها لاتدرى ما الكتابة ولا الخط . وجاء القرآن يتحدث عن أميتها هذه فقال : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا أفراد قلائل فى قريش ، تعلموا الخط ودرسوه قبيل الإسلام

وكان ذلك كان إرهاباً من الله وتمهيداً لمبعث النبي صلى الله عليه وسلم وتقرير دين الإسلام،
وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن، لأن الكتابة أدعى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد
عن ضياعه ونسيانه .

وكادت تتفق كلمة المؤرخين على أن قريشاً في مكة لم تأخذ الخط إلا عن طريق
حرب بن أمية بن عبد شمس . لكنهم اختلفوا فيما أخذ عنه حرب . فرواية أبي
عمرو الداني تذكر أنه تعلم الخط من عبد الله بن جدعان ، وفيها يقول زياد بن أنعم :
« قلت لابن عباس : معاشر قريش هل كنتم تكتبون في الجاهلية بهذا الكتاب العربي
تجمعون فيه ما اجتمع ، وتفرقون فيه ما افترق ، هجاء بالأنف واللام والميم ، والشكل
والقطع ، وما يكتب به اليوم ؟ قال ابن عباس : نعم . قلت : فمن علمكم الكتابة ؟ قال :
حرب بن أمية ، قلت : فمن علم حرب بن أمية ؟ قال : عبد الله بن جدعان ، قلت : فمن علم
عبد الله بن جدعان ؟ قال : أهل الأنبار ، قلت : فمن علم أهل الأنبار ؟ قال : طارىء طراً
عليهم من أهل اليمن من كندة ، قلت : فمن علم ذلك الطارىء ؟ قال : الخليل بن الموم
كان كاتب هود نبي الله عز وجل . »

أما رواية الكلابي فتقص علينا أن حرباً تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك؛ وفيها
يقول عوانة : « أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم ، مرامر بن مرة ، وأسلم بن سدره ،
وكذا عامر بن جذرة ، وهم من عرب طي . تعلموه من كاتب الوحي لسيدنا هود
عليه السلام ، ثم علموه أهل الأنبار ، ومنهم انتشرت الكتابة في العراق والحيرة وغيرها .
فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل وكان له
صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم في بلاد العراق ، فتعلم حرب منه الكتابة ،
ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج الصهباء بنت حرب أخت أبي سفيان فتعلم منه جماعة
من أهل مكة » اهـ .

ومن هنا وجد عدد يحذق الخط والكتابة قبيل الإسلام ، ولكنهم نزر يسير
بجانب تلك الكثرة الفاهرة من الأميين . وفي ذلك يمتن رجل من أهل دومة الجندل
على قريش فيقول :

« لا تبحدوا نماء بشرٍ عليكم فقد كان ميمون النقيبة أزهرا
أناكم بخط الجزم^(١) حتى حفظتمو من المال ماقد كان شتى مبعثرا
فأجريت الأقالم عوداً وبدأة وضاهيتمو كتاب كسرى وقيصرا
وأغنيتمو عن مسند الحى حمير ومازرت في الصحف أقلام حميرا »
أولئك أهل مكة . أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود ، وقد
دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وفيها يهودى يعلم الصبيان الكتابة ، وكان فيها بضعة
عشر رجلاً يحذقون الكتابة ، منهم المنذر بن عمرو ، وأبى بن وهب ، وعمرو بن سعيد
وزيد بن ثابت الذى تعلم كتابة اليهود بأمر من النبي ﷺ .

شأن الكتابة فى الإسلام :

ثم جاء الإسلام ، فخارب فيما حارب أمية العرب ، وعمل على محوها ، وطفق
يرفع من شأن الكتابة ويعلى من مقامها . وإن كنت فى شك ، فهذه أوائل آيات نزلن
من القرآن الكريم ، بشيد الحق فيها بالقلم ، وما يعلم الله عباده بوساطة القلم ، إذ يقول
جلت جكته : « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ » إلى أن قال : « وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ،
الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » .

وهذه سورة « ن » يخلف العلى الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون ، إذ يقول « نَّ وَالْقَلَمِ
وَمَا يَسْطُرُونَ . مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ . » وهذا من أروع ألوان التنبيه إلى
جلال الخط والكتابة ومزاياها .

(١) سمي بالجزم لأنه جزم - أى قطع - من الخط المسمى بالسند ، وهو خط حمير .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع أصحابه دفعا إلى أن يتعلموا الخلط ويحذقوا الكتابة، ويهيئ لهم السهل بكل ما يستطيع من وسيلة مشروعة .
حتى لقد ورد أن المسلمين في غزوة بدر أسروا ستين مشركا فكان مما يقبل الرسول صلى الله عليه وسلم في فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من أصحابه الكتابة والخط .
وهكذا أعلن الرسول بعمله هذا أن القراءة والكتابة عديلان للحرية ، وهذا منتهى ما نصل إليه المهم في تحرير شعب أمي من رق الأمية .
وبمثل هذه الطريقة أخذت ظلمات الأمية تنبذ بأنوار الإسلام شيئا فشيئا ، وحل محلها العلم والكتابة والقراءة . وهذا من أدل الأدلة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية .

النبي ﷺ يقرأ ويكتب :

حتى لقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم عرف القراءة والكتابة في آخر أمره بعد أن قامت حجته . وعلت كلمته ، وعجز العرب في مقام التحدى عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الذي جاء به ، وكان الحكمة في ذلك هي الإشارة إلى شرف الخلط والكتابة .
وأن أمية الرسول صلى الله عليه وسلم في أول أمره إنما كانت حالا وقتية اقتضاها إقامة الدليل والإعجاز واضحا على صدق محمد في نبوته ورسالته ، وأنه مبعوث الحق إلى خليفته ولو كان وقتئذ كاتباً قارئاً وهم أميون ، لراجت شبهتهم في أن ماجاء به نتيجة اطلاع ودرس ، وأثر نظر في الكتب وبحث .

وفي هذا المعنى يقول سبحانه :

« وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَنْ لَا رَتَابَ »

الْمُبْطِلُونَ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ . . .

قال العلامة الألوسي بعد تفسيره لهذه الآية ما نصه : واختلف في أنه صلى الله عليه وسلم أكان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا ؟ فقيل إنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يحسن الكتابة ، واختاره البغوي في التهذيب ، وقال : إنه الأصح . وادعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها ، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية ، فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمر الارتياب^(١) تعرف الكتابة حينئذ . وروى ابن أبي شيبة وغيره : « ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ » ونقل هذا للشعبي فصدقه وقال : سمعت أقواماً يقولونه وليس في الآية ما ينافيه . وروى ابن ماجه عن أنس قال : قال ﷺ : « رأيت ليلة أمرى بي مكتوباً على باب الجنة : الصدقة بمشرب أمثالها والقرضُ بثمانية عشر » .

ثم قال : ويشهد للكتابة أحاديث في صحيح البخاري وغيره كما ورد في صحيح الحديثية : فأخذ رسول الله ﷺ الكتابَ وليس يحسنُ يكتبُ فكتبَ : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله الحديث .

ومن ذهب إلى ذلك أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ، وأبو الفتح النيسابوري ، وأبو الوليد الباجي من الفاربية ، وحكاها عن السمناني . وصنف فيه كتاباً ، وسبقه إليه ابن منية . ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمى بالزندقة وسب على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحججة على مدعاه ، وكتب به إلى علماء الأطراف ، فأجابوا بما يوافق ، ومعرفة الكتاب بعد أميته صلى الله عليه وسلم لا تنافي للمعجزة ، بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم .

(١) لعل مراده بهذه الكلمة ، ظهور فساد الارتياب وأنه لا قيمة له .

وقد ردَّ بعض الأجلة كتاب الباجي لما في الحديث الصحيح : « إنا أمة أمية »
لا نكتب ولا نحسب . وقال : كل ما ورد في الحديث من قوله « كتب » فعناه أمر
بالكتابة ، كما يقال : كتب السلطان بكذا فلان . وتقديم قوله تعالى : « مِنْ قَبْلِهِ »
على قوله سبحانه : « وَلَا تَحْطُّهُ » كالصريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكتب مطلقاً .
وكون القيد المتوسط راجعاً لما بعده غير مطرد . وظنَّ بعض الأجلة رجوعه إلى ما قبله
وما بعده ، فقال : يفهم من ذلك أنه عليه الصلاة والسلام كان قادراً على التلاوة والخط
بعد إنزال الكتاب ، ولو لا هذا الاعتبار ، لكان الكلام خلوّاً عن الفائدة . وأنت تعلم
أنه لو سئل ما ذكره من الرجوع ، لایتم أمر الإفادة إلا إذا قيل بحجیة المفهوم ، والظانُّ
من لا يقول بحجیته .

ثم قال الأوسى في تفنيد هذه الردود مانصه :

« ولا يخفى أن قوله عليه الصلاة والسلام : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب »
ليس نصّاً في استمرار نفي الكتابة عنه عليه الصلاة والسلام . ولعل ذلك باعتبار أنه بعث
عليه الصلاة والسلام وهو وأكثر من بعث إليهم وهو بين ظهرانيهم من العرب
أميون ، لا يكتبون ولا يحسبون ، فلا يضر عدم بقاء وصف الأمية في الأكثر بعد .
وأما ما ذكر من تأويل كتب بأمر بالكتابة ، بخلاف الظاهر . وفي شرح صحيح مسلم
للنووي عليه الرحمة نقلاً عن القاضي عياض ، إن قوله في الرواية التي ذكرناها : « ولا
يحسن يكتب فكتب » كالنص في أنه ﷺ كتب بنفسه ، فالمدول عنه إلى غيره مجاز
لا ضرورة إليه ثم قال : « وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة ، وشنعت كل فرقة
على الأخرى في هذا . فإله تعالى أعلم » اهـ .

وأقول إن التشنيع ليس من دأب العلماء ولا من أدب الباحثين . والمسألة التي نحن
بصددها مسألة نظرية . والحكم في أمثالها يجب أن يكون لما رجح من الأدلة لالهوى

والشهوة . ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء وهؤلاء نلاحظ أن أدلة أميته عليه السلام قطعية يقينية . وأن أدلة كونه كتب وخطاً يمينه ظنية غير يقينية ، ولم يدع أحد أنها قطعية يقينية . ثم إن التعارض ظاهرٌ فيما بين هذه وتلك . غير أنه تعارض ظاهريٌّ يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمية على أولى حالاته صلى الله عليه وسلم ، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته ؛ وذلك جمعاً بين الأدلة . ولا ريب أن الجمع بينها أهدى سبيلاً من إعمال البعض وإهمال البعض ، مادام في كلٍّ منها قوة الاستدلال ، وما دام الجمع ممكناً على أية حال . أما لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذٍ في قبول القطعي ورد الظني ؛ لأن الأول أقوى من الثاني « وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الخَلْقِ شَيْئاً » .. هذا هو الميزان الصحيح ، لدفع التعارض والترجيح ، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه ، « وَلَا تَتَّبِعِ الهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » .

كتابة القرآن :

بعد ما قصصنا عليك من تلك الفذلكة التاريخية ، في الخطوط والكتابة العربية ، نلفت نظرك إلى أن كتابة القرآن ، وفيناها بحثها في مبحث جمع القرآن (من ص ٢٣٢ إلى ص ٢٥٦) وذكرنا هناك كيف كتب القرآن؟ وفيم كتب؟ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم على عهد عثمان (رضى الله عنهما) .

ومنه تعلم أن عناية الرسول عليه السلام وأصحابه بكتابة القرآن ، كانت عناية فائقة . بذلك على هذه العناية أن النبي عليه السلام كان له كتاب يكتبون الوحي ، منهم الأربعة الخلفاء ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت ابن قيس ، وأرقم بن أبي ، وحنظلة بن الربيع ، وغيرهم . فكان عليه السلام إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كتّابه هؤلاء ، ويأمره بكتابة ما نزل عليه ، ولو كان كلمة ، كما روى أنه

لما نزل عليه قوله تعالى : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ » قال ابن أم مكتوم وعبد الله
ابن جحش : يا رسول الله، إنا أعميان، فهل لنا رخصة؟ فأنزل الله « غير أُولِي الضَّرَرِ » .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ائتوني بالكُتِفِ والدَّوَاةِ » وأمرَ زيداً
أن يكتبها . فكتبها فقال زيد « كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَى مَوْضِعِهَا عِنْدَ صَدْعِ الْكُتِفِ » .
ورواية البخاري اقتضت هنا على عبد الله بن أم مكتوم وليس فيها ابن جحش .
ولعلك لم تنس حديث ابن عباس : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةٌ
دَعَا بِعِضِّ مَنْ يَكْتُبُ ، فَقَالَ : « ضَمُّوا هَذِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَذْكَرُ فِيهِ كَذَا وَكَذَا » .
وقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْسَحْهُ » وقول أبي بكر لزيد
ابن ثابت : إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ لَا تَهْمُكَ . وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ .
أضف إلى ذلك أن الصحابة كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسر لهم حتى في العظام
والرقاع وجريد النخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك مما يدل على عظيم بلائهم في هذا الأمر
الجليل ! (رضى الله عنهم أجمعين) .

ب - رسم المصحف

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه . والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق ، من غير زيادة ولا نقص ، ولا تبديل ولا تغيير . لكن للمصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل ، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق ، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد .

وقد عني العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات التي جاء خطها على غير مقياس لفظها . وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ ألف فيه كتابه المسمى «المقنع» . ومنهم العلامة أبو عباس المراكشي إذ ألف كتاباً أسماه : «عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل» . ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي إذ نظم أرجوزة سماها «اللزواؤ المنظوم في ذكر جملة من الرسوم» ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقاريء بالديار المصرية ، فشرح تلك المنظومة ، وذيّل الشرح بكتاب سماه «مرشد الخيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن» .

قواعد رسم المصحف :

وللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه ، حصرها علماء الفن في ست قواعد ، وهي الحذف ، والزيادة ، والمعز ، والبديل ، والفصل والوصل ، وما فيه قراءتان فقرىء على إحداهما . وهالك شيئاً عنها بالإجمال ، ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط في عصرنا على بال منك :-

(قاعدة الحذف) : خلاصتها أن الألف تحذف من ياء النداء نحو «يأيتها الناس»

ومن ها التنبية نحو « هأنتم » ومن كلمة « نا » إذا وليها ضمير نحو « أنجبناكم »^(١) ومن لفظ الجلالة « الله » ، ومن كلمة « إله » ، ومن لفظي « الرحمن ، وسبحان » ، وبعد لام نحو كلمة « خلائف » وبين اللامين في نحو « السكّالة » ومن كل مُثَنَّى نحو « رجلان » ، ومن كل جمع تصحيح لذكر أو لمؤنث نحو « سَمَاعُونَ ، المؤمنات » ، ومن كل جمع على وزن مفاعل وشبهه نحو « المساجد ، والنصارى » ، ومن كل عدد نحو « ثلاث » . ومن البسمة ، ومن أول الأمر من سأل ، وغير ذلك ، (إلا ما استثنى من هذا كله) .
وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعا وجرا ، نحو « غَيْرَ بَإِغٍ وَلَا عَادٍ » .
ومن هذه الكلمات : « أَطِيعُونَ ، اتَّقُونَ ، خَافُونَ ، آرْهَبُونَ ، فَأَرْسِلُونِ ، وَأَعْبُدُونِ » ، (إلا ما استثنى) .

وتحذف الواو : إذا وقعت مع واو أخرى في نحو : « لَا يَسْتَوُونَ ، فَأُوُوا إِلَيَّ الكهف » .

وتحذف اللام : إذا كانت مدغمة في مثلها نحو « الليل ، والذي » (إلا ما استثنى) .
وهناك حذف لا يدخل تحت قاعدة كحذف الألف من كلمة « مالك » وكحذف الياء من « إبراهيم » ، وكحذف الواو من هذه الأفعال الأربعة : « وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ ، وَيَخُودُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِ ، سَنَدْعُو الزُّبَانَ » .

(قاعدة الزيادة) . خلاصتها أن الألف تزداد بعد الواو في آخر كل اسم مجموع أو في حكم المجموع ، نحو : « مُلَاقُوا رَبَّهُمْ ، بَنُوا إِسْرَائِيلَ ، أُولُوا الْأَلْبَابِ » وبعد الهزة المرسومة وادأ نحو « تَاللَّهِ تَفْتَأُ » فإنها ترسم هكذا : « تَاللَّهِ تَفْتَوُا » . وفي كلمات « مائة ، ومِائَتَيْنِ ، والظُّنُونِ ، وَالرَّسُولِ ، وَالسَّبِيلِ » ، في قوله تعالى : « وَتَفَظُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا » . « وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا » . « فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا » .

(١) كل هذه الأمثلة ترسم بدون ألف هكذا : أنجبينكم . الله . إله . الرحمن . الخ .

وتزاد الياء في هذه الكلمات: « نَبَأٌ ، آثَاءٌ ، مِنْ تِلْقَاءِ . بِأَيْكُمْ الْفُتُونُ ، بِأَيْدٍ »
من قوله تعالى : « وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ » .

وتزاد الواو في نحو « أُولُو ، أَوْلِيكَ ، أَوْلَاءُ ، أَوْلَاتٍ » .

« قاعدة الهمز » خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها
نحو « أَلَذَّنْ ، أَوْثَمِنَ الْبِأَسَاءِ » ، (إلا ما استثنى) . أما الهمزة المتحركة ، فإن كانت
أول الكلمة واتصل بها حرف زائد ، كتبت بالألف مطلقاً ، سواء أ كانت مفتوحة أم
مكسورة نحو « أَيُّوبُ ، أُولُو ، إِذَا ، سَأَصْرَفُ ، سَأُنْزِلُ ، فَبِأَيِّ » (إلا ما استثنى) .
وإن كانت الهمزة وسطاً ، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها ، نحو « سَأَلْ ،
سُئِلَ ، تَقَرُّوهُ » (إلا ما استثنى) . وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة
ما قبلها نحو « سَبَأُ ، شَاطِئُ ، أُوتُوهُ » (إلا ما استثنى) وإن سكن ما قبلها حذفت^(١) نحو
« مِلْءُ الْأَرْضِ ، يُخْرِجُ الْخَلْبَ » (إلا ما استثنى) . والمستثنيات كثيرة في الكل .
(قاعدة البدل) : خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتفخيم في مثل الصلاة والزكاة
والحياة ، (إلا ما استثنى) وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو « بِتَوْفَاقِكُمْ ، يَا حَسْرَتَنَا
يَا أَسْنَاءُ » . وكذلك ترسم الألف ياء في هذه الكلمات : « إِلَى ، عَلَى ، أُنَى . - بمعنى كيف؟ -
مَتَى ، بَلَى ، حَتَّى ، لَدَى » ما عدا « لَدَى الْبَابِ » في سورة يوسف ، فإنها ترسم ألفاً .
وترسم النون ألفاً في نون التوكيد الخفيفة ، وفي كلمة « إِذَنْ » .

وترسم هاء التانيث تاء مفتوحة في كلمة « رَحِمَتْ » بالبقرة والأعراف ، وهود
ومريم ، والروم ، والزخرف . وفي كلمة « نِعْمَةٌ » بالبقرة ، وآل عمران ، واللائدة ،
وإبراهيم ، والنحل ، ولقمان ، وفاطر ، والطور . وفي كلمة « لِعَنَةُ اللَّهِ » . وفي كلمة

(١) أي حذفت من الحرف ورسمت مفردة .

معصية « بسورة قد سمع . وفي هذه الكلمات : « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ، قُرَّةَ عَيْنٍ ،
جَنَّةُ نَعِيمٍ ، بَقِيَّةُ اللَّهِ » وفي كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو « امْرَأَةٌ عِمْرَانُ ، امْرَأَةٌ
نُوحٍ » وفي غير ذلك .

(قاعدة الوصل والفصل) : خلاصتها أن كلمة « أن » بفتح الهمزة توصل بكلمة
« لا » إذا وقعت بعدها . ويستثنى من ذلك عشرة مواضع . منها : « أَنْ لَا تَقُولُوا ،
أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ » .

وكلمة « مِنْ » توصل بكلمة « ما » إذا وقعت بعدها . ويستثنى « مِنْ مَّا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ » في النساء والروم ، « وَمِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ » في سورة المنافقين .

وكلمة « مِنْ » توصل بكلمة « مَنْ » مطلقاً .

وكلمة « عَنْ » توصل بكلمة « ما » . إلا قوله سبحانه « عَنْ مَائِهِمَا عَنهُ » .

وكلمة « إِنَّ » بالكسر توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه :
« وَإِنَّ مَائِرِبَّنَا » .

وكلمة « أَنْ » بالفتح توصل بكلمة « ما » مطلقاً من غير استثناء .

وكلمة « كُلَّ » توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه « كُلَّ مَارِدُوا
إِلَى الْفِتْنَةِ ، مِنْ كُلِّ مَّا سَأَلْتُمُوهُ » .

وتوصل كلمات « نَعِمًا ، وَرَبِّمَا ، وَكَأَمَّا ، وَيَسْكَانُ » . ونحوها .

(قاعدة ما فيه قراءتان) خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين ، تكتب

برسم أحدهما ، كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف وهي : مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ،
يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَوَعَدْنَا مُوسَى ، تُفَادُوهُمْ ، ونحوها ، وكلها مقرونة بإثبات الألف
وحذفها . وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة ، وهي غِيَابَةَ الْجُبِّ ، أَنْزَلَ
عليه آيَةً في المنكبوت « ثَمَرَةٍ مِنْ أَكَامِيهَا » في فصلت ، « وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ آمَنُونَ »

في « سبأ » . وذلك لأنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد . وغير هذا كثير ، وحسبنا ما ذكرناه للتمثيل والتنوير

مزاجيا الرسم العثماني :

لهذا الرسم مزاجيا وفوائد :

(الفائدة الأولى) الدلالة في في القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان ، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر ، كتبت بصورة تحتل هاتين القراءتين أو الأكثر . فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل ، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل . وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به . مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجود متعددة قوله تعالى : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أِنٍ » رُسمت في المصحف العثماني هكذا : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانٍ » من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف في نوني إِنْ و هَذَا ، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هَذَا .

ومجيء الرسم كما ترى ، كان صالحاً عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلها بأسانيد صحيحة . (أولها) قراءة نافع ومن معه إذ بشدّون نون « إِنْ » ويخففون « هَذَا » بالألف .

(ثانيها) : قراءة ابن كثير وحده إذ يخفّف النون في « إِنْ » وبشدد النون في « هَذَا » .

(ثالثها) قراءة حفص إذ يخفّف النون في « إِنْ » و « هَذَا » بالألف .

(رابعها) : قراءة أبي عمرو بتشديد «إم» وبالياء وتخفيف النون في «هذين» فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان في قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظراً وأهدى سبيلاً .

القاعدة الثانية :

إفادة المعاني المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة ، وذلك نحو قطع كلمة «أم» في قوله تعالى : «أَمْ مَنْ بَسُكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا» ووصلها في قوله تعالى : «أَمْ مَنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» إذ كتبت هكذا «أمن» بإدغام الميم الأولى في الثانية وكتابتهما ميماً واحدة مشددة ، فقطع أم الأولى في الكتابة للدلالة على أنها أم للنقطة التي بمعنى بل ووصل أم الثانية للدلالة على أنها ليست كذلك .

القاعدة الثالثة :

الدلالة على معنى خفيّ دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة «أبدي» من قوله تعالى : «وَالسَّمَاءَ بَدَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» إذ كتبت هكذا «بأيدي» وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهي : زيادة الميم تدل على زيادة المعنى .

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهي :

«وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ ، وَيَمْحُوا اللَّهُ الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِ ، سَنَدْعُوا الزُّبَابَ نِيَّةً» فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا : «وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ ، وَيَمْحُوا اللَّهُ الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِ ، سَنَدْعُوا الزُّبَابَ نِيَّةً» ولكن من غير نقط ولا شكل في الجميع .

قالوا : والسر في حذفها من « وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ » هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير ! بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير . والسر في حذفها من « وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ » الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله .

والسر في حذفها من « يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ » الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين . والسر في حذفها من « سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ » الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش ! ويجمع هذه الأسرار قول المراكشي :

« والسر في حذفها من هذه الأربعة سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود » ا . هـ .

الفائدة الرابعة :

الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه « وإيتاء ذى القربى » إذ تكتب هكذا « وإيتاى ذى القربى » ومثل كتابة الضمة واو في قوله سبحانه : « سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ » إذ كتبت هكذا (سأوربكم) ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبا هكذا : « الصلوة ، الزكوة » ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو . (من غير نقط ولا شكل كما سبق) .

الفائدة الخامسة :

إفادة بعض اللغات الفصيحة ، مثل كتابة هاء التانيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طي ، وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع . ومثل قوله سبحانه : « يَوْمَ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنْ دَارِكُمْ » وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع . ومثل قوله سبحانه : « يَوْمَ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنْ دَارِكُمْ » وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع . ومثل قوله سبحانه : « يَوْمَ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنْ دَارِكُمْ » وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع .

الفائدة السادسة :

حملُ الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال ، ولا يتسكروا على هذا الرسم العثماني الذي جاء غير مطابق للنطق الصحيح في الجملة . وبنضوى تحت هذه الفائدة مزيتان : (إحداهما) التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده . فإن ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المصحف ، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته . فقد تخطى المطبعة في الطبع ، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده ، كالتقليل والإظهار والإخفاء والإدغام والروم والإشمام ونحوها ، فضلاً عن خفاء تطبيقتها .

ولهذا قرّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها . بل لابد من التثبت في الأداء والقراءة ، بالأخذ عن حافظ ثقة . وإن كنت في شكٍ قل لي بربك : هل يستطيع المصحف وحده بأى رسم يكون ، أن يدل قارئاً أياً كان على النطق الصحيح بفوانح السور الكريمة ؟ مثل « كهيعص حم عسق ، طسم » ؟ ؟ ؟ ومن هذا الباب الروم والإشمام في قوله سبحانه « مالك لا تأمنا على يوسف » من كلمة « لا تأمنا » !

(المزية الثانية) اتصال السند برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وتلك خاصة من خواص هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم . قال ابن حزم : « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، خص الله به المسلمين دون سائر الملل . وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود ، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد صلى الله عليه وسلم . بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً . إنما يباغون إلى شمعون ونحوه . ثم قال : وأما النصارى فليس هتدم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق . وأما

النقل للشتم على طريق فيه كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى. وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعي، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أهل من شتمون وبولغس. ١٠ هـ

هل رسم المصحف توقيفي؟

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة:

(الرأي الأول): أنه توقيفي لا تجوز مخالفته. وذلك مذهب الجمهور. واستدلوا بأن النبي ﷺ كان له كتاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرهم الرسول على كتابتهم، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكتابة لم يحدث فيه تغيير ولا تبدل. بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع الدستور لكتاب الوحي في رسم القرآن وكتابته. ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتبة الوحي: «أبى الدؤابة وحرّفت القلم وأنصب الباء، وفرّق السين، ولا تُعور الميم، وحسن الله، ومدّ الرحمن، وجود الرحيم، وضع قلبك على أذنك اليسرى، فإنه أذكرك لك».

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف، ثم حذا حذوه عثمان في خلافته، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك الكتابة وأقر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم، ولم ينقل أن أحداً منهم فكّر أن يستبدل به رسماً آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف، ونشاط التدوين، وتقدم العلوم. بل بقي الرسم العثماني محترماً متبعاً في كتابة المصاحف لا يمس استقلاله، ولا يباح حمله!

وملخص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية، ظفر بأمور كل واحد منها يجعله

جديراً بالتقدير ووجوب الاتباع . تلك الأمور هي إقرار الرسول ﷺ عليه ، وأمره بدستوره . وإجماع الصحابة - وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي - عليه ، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين !

وأنت خبير بأن اتباع الرسول واجب فيما أمر به أو أقر عليه؛ لقوله تعالى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » والاهتداء بهدى الصحابة واجب خصوصاً الخلفاء الراشدين ، لحديث المرثبان بن سارية وفيه يقول صلى الله عليه وسلم « فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَىٰ أَخْتِلافًا كَثِيرًا ، فَمَعْلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ » ولا ريب أن إجماع الأمة في أي عصر واجب الاتباع ، خصوصاً العصر الأول . قال تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ ، وَنُضِلِّهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا » .

ومن حكي إجماع الأمة على ما كتبه عثمان ، صاحب الفنح إذ بروى بإسناده إلى مصعب بن سعد قال : « أدركتُ الناسَ حين شققَ عثمانَ رضي اللهُ عنه المصاحفَ ، فأعجبهم ذلك ولم يعبه أحدٌ » وكذلك يروى شارح العقيلة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفًا ، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم . ولم يعرف أن أحداً خالف في رسم هذه المصاحف العثمانية .

وانعقاد الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها . ويرحم الله الإمام الخراز إذ يقول :

« وبمده جرّده الإمام في مصحف ليقصدى الأنام
ولا يكون بعده اضطراب وكان فيما قد رأى صواب »

وقصة اختلافهم شهيرة كقصة اليمامة المسيرة
فينبني لأجلِ ذا أن تفتني مرسوم ما أصله في المصحف
وتتدي بعه وما رأى في جملة لمن يخط ملجأ

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني :

روى السخاوي بسنده أن مالكا رحمه الله سئل : أرايت من استكتب مصحفاً
أترى أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال : لا أرى ذلك ، ولكن
يكتب على الكتابة الأولى . قال السخاوي : والذي ذهب إليه مالك هو الحق ، إذ فيه
بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأخرى بعد
الأخرى . إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى .

وقال أبو عمرو الداني : لا يخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك . وقال أبو عمرو
الداني أيضاً : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف ، أترى أن يغير
من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال : لا . قال أبو عمرو : يعني الألف والواو اللزيمتين
في الرسم للمدومتين في اللفظ نحو « أولوا » .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ألف
أو ياء أو غير ذلك .

وجاء في حواشي المنهج في فقه الشافعية ما نصه : « كلمة الربا تكتب بالواو
والألف كما جاء في الرسم العثماني ، ولا تكتب في القرآن بالياء أو الألف ، لأن رسمه
سنة متبعة » .

وجاء في المحيط البرهاني في فقه الحنفية ما نصه « إنه ينبني ألا يكتب المصحف
بغير الرسم العثماني » .

وقال العلامة نظام الدين النيسابوري مانصه: «وقال جماعة من الأئمة إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم في خط المصحف؛ فإنه رسم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه».

وقال البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً ينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم».

ويمكن مناقشة هذا الرأي الأول بأن الأدلة التي ساقوها لا تدل على تحريم كتابة القرآن بغير هذا الرسم؛ إذ ليس فيها زجر الإنم ووعيده، ولا نهى الحرام وتهديده. إنما قُصارها الدلالة على جواز الكتابة بالرسم العثماني ووجاهته ودقته. وذلك محل اتفاق وتسلم.

الرأي الثاني:

أن رسم المصاحف اصطلاحاً لا توقيفياً، وعليه فتجوز مخالفته. ومن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته. ومن تمسك له القاضي أبو بكر في الانتصار؛ إذ يقول مانصه:

«وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف. وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك وبدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية».

بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال. ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوّج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين؛ وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء الحديثة، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأنيب ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حدٌ محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجرى مجرى الإشارات والمعقود والرموز، فكل رسم دالٌّ على الكلمة مفيدٌ لوجه قراءتها يجب صحته وتصويب الكاتب به على أى صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجّة على دعواه. وأنى له ذلك؟ اه بتلخيص.

ونوقش هذا المذهب :

(أولاً) : بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم. وهاهي بين يديك عن

كُتّب، بعضها من السنة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(ثانياً) : أن مادعاه من أنه ليس في نصوص السنة ما يوجب ذلك ويبدل عليه مردود

بما سبق من إقرار الرسول كُتّب الوحي على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذي كُتّب

المصحف لأبي بكر وكتب للمصاحف لعثمان، والحديث الآنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية:
« أَلْقِ الدَّوَاةَ وَحَرِّفِ الْقَلَمَ الْحِجَّ ». فإنه حجة على أنه عليه السلام كان واضع دستور الرسم لهم.
(ثالثاً) أن قول القاضي أبي بكر: « ولذلك اختلفت خطوط المصاحف » الح
لا يُسَلِّمُ له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفي وهو رسم عثمان على
ما قرروه هناك .

وتزيدك هنا ما ذكره العلامة ابن المبارك نقلًا عن العارف بالله شيخه عبد العزيز الدباغ
إذ يقول في كتابه الإبريز ما نصه: « رسم القرآن سرًّا من أسرار الله للشاهدة وكال
الرفعة، قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو « الصلاة، والزكاة،
والحياة، ومِسْكَاة ». وزيادة الواو في « سَأُورِيكُمْ، وَأُوثِّقُكُمْ، وَأُولَاتِ ». و
كالياء في نحو « هُدَيْتُهُمْ، وَمَلَانَهُ، وَبِأَيْدِيكُمْ، وَبِأَيْدِي ». هذا كله صادر من النبي
صلى الله عليه وسلم، أو من الصحابة؟ فقال: « هو صادر من النبي عليه السلام وهو الذي
أمر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه
من النبي » فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخَّصوا في أمر الرسم وقالوا: وإنما هو
اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية. وإنما
صدر ذلك من الصحابة لأن قريشًا تعلموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة
ينطقون بالواو في الربا، فكتبوا على وَفَقَ منطقهم. وأما قريش فإنهم ينطقون فيه
بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليد لهم، حتى قال القاضي أبو بكر البلاقلاني:
كل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه،
فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على ذلك؟. فقال:-

« ما للصحابة ولا للغيرهم في رسم القرآن ولا شجرة واحدة، وإنما هو توقيف من
النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها، لأمرار

لا تهتدى إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خصَّ الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضاً معجزاً وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف في « مائة » دون « فئة ». وإلى سر زيادة الياء في « بَابِيْدٍ وَبَابِيْكِم »؟ أم كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في « سَمَوَا » بالحج، ونقصانها من « سَمَوٌ » بسبباً؟ وإلى سر زيادتها في « عَتَوَا » حيث كان، ونقصانها من « عَتَوٌ » في الفرقان؟ وإلى سر زيادتها في « آمَنُوا »، وإسقاطها من « بَاؤٌ، جَاؤٌ، تَبَوُّؤٌ، قَاؤٌ » بالبقرة؟ وإلى سر زيادتها « يَعْفُوا الَّذِي »، ونقصانها من « يعفو عنهم » في النساء؟ أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من « قُرْءَانَا » بيوسف والزخرف، وإثباتها في سائر المواضع؟ وإثبات الألف بعد واو « سموات » في فصلت وحذفها من غيرها. وإثبات الألف في « الميعاد » مطلقاً، وحذفها من الموضع الذي في الأنفال وإثبات الألف في « سِرَّاجَا » حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان وكيف تتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها في بعض؟ فكل ذلك لأسرار إلهية، وأغراض نبوية. وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الرباني، فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المنقطعة التي في أوائل السور، فإن لها أسراراً عظيمة، ومعاني كثيرة. وأكثر الناس لا يهتمون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئاً من المعاني الإلهية التي أشير إليها؛ فكذلك أمر الرسم الذي في القرآن حرفاً بحرف.

وأما قول من قال: إن الصحابة اصطلمحوا على أمر الرسم المذكور، فلا يخفى ما في كلامه من البطلان، لأن القرآن كتب في زمان النبي ﷺ وبين يديه. وحينئذ فلا يخلو ما اصطلمح عليه الصحابة، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها

بطل الاصطلاح ، لأن أسبقية النبي ﷺ تنافي ذلك وتوجب الاتباع . وإن كان غير ذلك فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسي مثلاً ، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى ؟ فلا يصح ذلك لوجهين : (أحدهما) نسبة الصحابة إلى المخالفة ، وذلك محال ، (ثانيهما) : أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن ولا نقصان حرف منه . وما بين الدفتين كلام الله عز وجل ، فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً ، ولم يزد الألف في « مائة » ولا في « ولأضعوا » ولا الياء في « بأيد » ونحو ذلك ، والصحابة عما كسوه في ذلك وخالفوه ، لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة والنقصان ، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على مالا يحل لأحد فعله ، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين ، لأننا مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي ﷺ وعلى ما عنده وأنها ليست بوحي ولا من عند الله ولا نعلمها بعينها ، شككنا في الجميع . ونحن جوزنا لصحابي أن يزيد في كتابته حرفاً ليس بوحي ، لزمنا أن نجوز لصحابي آخر نقصان حرف من الوحي ، إذ لا فرق بينهما ، وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالسكلية ! .

ثم قال ابن المبارك بعد كلام . . فقلت له : فإن كان الرسم توقيفياً بوحي إلى النبي ﷺ وأنه كالألفاظ القرآن فلم ينقل تواتراً حتى ترتفع عنه الريبة وتطمئن به القلوب كالألفاظ القرآن ؟ فإنه ما من حرف إلا وقد نقل تواتراً لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب . وأما الرسم فإنه إنما نقل بالآحاد ، كما يعلم من السكتب الموضوعية فيه . وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النقلة في كثير منه . وكيف تضع الأمة شيئاً من الوحي ؟ . قال : « ما ضيعت الأمة شيئاً من الوحي ، والقرآن بحمد الله محفوظ ألفاظاً ورسمًا . فأهل العرفان والشهود والعيان ، حفظوا ألفاظه ورسمه ، ولم يضيعوا منها شعرة واحدة ، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذي هو فوق التواتر . وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر واختلافهم

في بعض حروف الرسم لا يتدح ولا يصير الأمة مضيفة ، كما لا يضر جهل العامة بالقرآن
وعدم حفظهم لألفاظه « ا١ .

الرأى الثالث :

يميل صاحب التبيان ومن قبله صاحب البرهان ، إلى ما يفهم من كلام العز ابن
عبد السلام ، من أنه يجوز بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات
للعروفة الشائعة عندهم ، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول ، لثلا يوقع في تغيير
من الجهال . ولكن يجب في الوقت قبه المحافظة على الرسم العثماني ، كأثر من الآثار النفيسة
للورثة عن سلفنا الصالح ، فلا يهمل مراعاة لجهل الجاهلين ، بل يبقى في أيدي العارفين
الذين لا تخلو منهم الأرض . وهاك عبارة التبيان في هذا اللقام إذ يقول ما نصه :

وأما كتابته (أى المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء ، فقد جرى عليه
أهل المشرق ، بناء على كونها أبعد من اللبس ، وتحاماه أهل المغرب بناء على قول الإمام
الك وقد سئل . هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء ؟ فقال : « لا : إلا
على المكتبة الأولى » . قال في البرهان : قلت : وهذا كان في الصدر الأول ، والعلم حتى
غض . وأما الآن فقد يخشى اللتباس ، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام :
« لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة . لثلا يوقع في تغيير من
الجهال . ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه ، لثلا يؤدي إلى دروس العلم . وشيء
قد أحكته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين . » وان تخلو الأرض من قثم لله
بحجة « ا١ .

أقول : وهذا الرأى يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين : ناحية كتابته في
كل عصر بالرسم المعروف فيه ، إبعاداً للناس عن اللبس والخطأ في القرآن ، وناحية إبقاء

رسمه الأول للأثور ، بقرؤه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس . ولا شك أن الاحتياط
مطلب ديفى جليل ، خصوصاً في جانب حماية التنزيل .

ج - الشبهات التي أثيرت

حول كتابة القرآن ورسمه

الشبهة الأولى :

يقولون : روى عن عثمان أنه حين عرض عليه للمصحف قال : « أحسنتم وأجملتم ،
إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بالسنتها » .

ويقولون : روى عن عكرمة أنه قال : « لما كتبت المصاحف عرضت على
عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال : لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو
قال : ستعربها بالسنتها . لو كان الكاتب من تقيف والملى من هذيل لم توجد فيه
هذه الحروف .

أورد أعداء الإسلام هاتين الروايتين وقالوا : إنهما طعنان صريحان في
رسم المصحف ، فكيف يكون مصحف عثمان وجهه للقرآن ، موضع ثقة ،
وإجماع من الصعابة ؟ وكيف يكون توقيفياً ؟ وهذا عثمان نفسه يقول بملء فيه :
« إن فيه لحناً » .

ونجيب على هذه الشبهة أولاً : بأن ما جاء في هاتين الروايتين ضعيف الإسناد ،
وأن فيهما اضطراباً وانقطاعاً . قال العلامة الألوسى في تفسيره : « إن ذلك لم يصح
عن عثمان أصلاً » ١٥ ولعلك تلمح ممي دليل سقوط هاتين الروايتين مائلاً فيهما

من جراء هذا التناقض الظاهر: بين وصفها نسخ المصحف بأنهم أحسنوا وأجملوا ،
ووصفها المصحف الذي نسخوه بأن فيه لحنًا . وهل يقال للذين لحنوا في المصحف :
أحسنتم وأجملتم ؟ .

العلم إلا إذا كان المراد معنى آخر .

ثانيًا : أن المعروف عن عثمان في دقته وكال ضبطه وتحريمه يجعل صدور أمثال
هاتين الروايتين من المستحيل عليه . انظر إلى ما سبق من دستوره في جمع القرآن .
ثم انظر إلى ما أخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن بن هاني . مولى عثمان قال : كنت
عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها « لم
يتسن » وفيها « لا تبدل للخلق » وفيها « فأمهل الكافرين » فدعا بدواة فحبا
أحد اللامين وكتب « خلق الله » وحا « فأمهل » وكتب « فمهل » وكتب « لم يتسنه »
فألحق فيها الماء .

قال ابن الأنباري : فكيف يدعى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه ؟ وهو بوقف على
ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه ، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب
وتحليله ا هـ .

ثالثًا : على فرض صحة ما ذكر يمكن أن تؤوله بما يتفق والصحيح للتواتر عن عثمان
في نسخ المصاحف وجمع القرآن ، ومن نهاية التثبت والدقة والضبط .

وذلك بأن يراد بكلمة « لحنًا » في الروايتين المذكورتين قراءة ولغة . والمعنى أن في
القرآن ورسم مصحفه وجهًا في القراءة لاتين به السنة العرب جميعًا ، ولكنها لا تلبث أن
تلين به أسنتهم جميعًا بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه . وقد ضرب بعض أجلاء
العلماء لذلك مثلًا كلمة (الصراط) بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملاً
بالرسم ، وبالسين عملاً بالأصل .

الشبهة الثانية :

يقولون : روى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ويقول
« هُوَ مِنْ لَحْنِ الْكِتَابِ » .

والجواب : على غير ما سبق ، أي أن ابن جبير لا يريد بكلمة « لحن » الخطأ .
إنما يريد بها اللفظ والوجه في القراءة على حد قوله تعالى : « وَاتَّقِرْ فَتَمِّمْ فِي لَحْنِ
الْقَوْلِ » . والدليل على هذا التوجيه أن سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ : « وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ » ، فلو كان يريد باللحن الخطأ ما رضى لنفسه هذه القراءة . وكيف يرضى
ما يمتد أنه خطأ ؟

وهذه الكلمة في آية من سورة النساء ونصها : « لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ،
وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا »
فكلمة « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » قرأها الجمهور بالياء منصوباً كما ترى . وقرأها جماعة بالواو ،
منهم أبو عمرو في رواية بونس وهارون عنه . ولكل من القراءتين وجه صحيح فصيح
في اللغة العربية ، فالنصب مخرج على المدح ، والتقدير « وأمدح للمقيمين الصلاة » .
والرفع مخرج على العطف ، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى .

الشبهة الثالثة :

يقولون : ألا يكفي في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس في
قوله تعالى : « حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا » أنه قال : إن الكاتب أخطأ والصواب :
« حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا » .

ونجيب (أولاً) بما أجاب به أبو حيان إذ يقول ما نصه : إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك ، فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين ، وابن عباس برى من ذلك القول ١ هـ .

(ثانياً) بما أخرجه ابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسّر « تَسْتَأْنِسُوا » فقال : أى تستأذنونوا من يملك الإذن من أصحابها يعنى أصحاب البيوت .

(ثالثاً) أن القراء لم يرووا غير قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » فلو كان ذلك النقل صحيحاً عن ابن عباس لنقلوا عنه أنه قرأ « تَسْتَأْذِنُوا » .

(رابعاً) إذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح عن ابن عباس ، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصحة ، لأنه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » والقاعدة أن معارض القاطع ساقط ، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يُحوّل عليها .

الشبهة الرابعة :

يقولون : ألا يكفى في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس أيضاً أنه قرأ « أَفَلَمْ يَتَّبِعِينَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ إِشَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً » . فقيل له : إنها في المصحف « أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا » فقال : أظن السكائب كتبها وهو ناعس . ونجيب : بأنه لم يصح ذلك عن ابن عباس . قال أبو حيان : بل هو قول ملحد زنديق . وقال الزمخشري : ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكيف يخفى هذا ؟ حتى يبقى ثابتاً بين دفتى الإمام (أى المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان ، وكان متقلبا بين أيدى أولئك الأعلام ، المحتاطين

لدين الله المهيمنين عليه ، لا ينفلون عن جلاله ودقائه ، خصوصاً عن القانون الذي إليه
المرجع ، والقاعدة التي أُقيم عليها البناء ؟ هذا والله فِرْيَةٌ ، ما فيها مِرْيَةٌ ٥١ . وقال الفراء :
لا يتلى إلا كما أنزل : « أَفَلَمْ يَبْأَسْ » ٥١ . وعلى ذلك تكون رواية ذلك في الدر المنثور
وغيره عن ابن عباس رواية غير صحيحة . ومعنى « أَفَلَمْ يَبْأَسْ الَّذِينَ آمَنُوا » : أفلم يعلموا
قال القاسم بن معن : هي لغة هوازن . وجاء بها الشعر العربي في قول القائل :
« أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ بِأَسِرُوتِنِي أَلَمْ تَبْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٍ »
أى ألم تعلموا .

الشبهة الخامسة :

يقولون : من وجوه الطعن أيضاً ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول في قوله تعالى
« وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » إنما هي « ووصى ربك » التزقت الواو بالصاد
وكان يقرأ : ووصى ربك ، ويقول : أَمَرَ رَبُّكَ ، إيهما وإوان التصقت إحداهما بالصاد
وروى عنه أنه قال : أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم . ووصى ربك أَلَّا تَعْبُدُوا
إِلَّا إِيَّاهُ . فلصقت إحدى الواوين بالصاد ، فقرأ الناس : « وَقَضَى رَبُّكَ » ولو نزلت على
القضاء ما أشرك أحد .

ونجيب : عن ذلك كله (أولاً) بما أجاب به ابن الأنباري إذ يقول : « إن هذه
الروايات ضعيفة » .

(١) قال في القاموس : زَهْدَمٌ كجعفر : فرس لعنقرة ، وفرس لبشر بن عمرو الرياحي
- إلى أن قال - والزَهْدَمَانُ أخوان من عبس : زَهْدَمٌ ، وَكَرْدَمٌ .

(ثانياً) أن هذه الروايات معارضة للمتواتر القاطع ، وهو قراءة « وقضى » ومعارض القاطع ساقط .

(ثالثاً) أن ابن عباس نفسه ، وقد استفاض عنه أنه قرأ : « وقضى » وذلك دليل على أن ما نسب إليه في تلك الروايات من الدسائس الرخيصة التي لفقها أعداء الإسلام . قال أبو حيان في البحر : والمتواتر هو « وقضى » وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة ، بمعنى أمر . وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى « وصى » اه إذن رواية « وقضى » هي التي انعقد الإجماع عليها من ابن عباس ، وابن مسعود ، وغيرهما فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا ملحد ، ولا يرفع عقيرته بها إلا عدو من أعداء الإسلام .

الشبهة السادسة :

يقولون : إن ابن عباس روى عنه أيضاً أنه كان يقرأ : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً ^(١) » ويقول ، خذوا هذه الواو ، واجملوها في « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ . » وروى عنه أيضاً أنه قال : انزعوا هذه الواو ، واجملوها في « الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ » .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات ضعيفة ؟ لم يصح شيء منها عن ابن عباس .

(ثانياً) أنها معارضة لقراءة المتواترة المجمع عليها ، فهي ساقطة .

(ثالثاً) أن بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها ، لأن ابن عباس نفسه فسر الفرقان في الآية المذكورة بالنصر ، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة . فالقيام الواو لأجل هذا التنفير .

(١) الآية في سورة الأنبياء - لكن اتصال الواو بكلمة « ضياء » . ونص الآية الكريمة : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ » .

الشبهة السابعة :

يقولون : روى عن ابن عباس في قوله تعالى « مَثَلُ نُورِهِ كِشْفَاتٍ » أنه قال :
هي خطأ من السكاتب . هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة . إنما هي : « مَثَلُ
نُورِ الْمُؤْمِنِ كِشْفَاتٍ » .

و نجيب (أولاً) بأنها رواية معارضة للقاطع المتواتر ، فهي ساقطة .

(ثانياً) أنه لم ينقل عن أحد من القراء أن ابن عباس قرأ : مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ ،
فكيف يقرأ رضي الله عنه بما يعتقد أنه خطأ ، ويترك ما يعتقد أنه صواب ؟ إلا إنها كذبة
مفضوحة ! ولو أنهم نسبوها لأبي بن كعب ، لكان الأمر أهون ، لأنه روى في
الشواذ أن أبي بن كعب قرأ : مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ . والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الروايات
أن أياً رضي الله عنه . أراد تفسير الضمير في القراءة المعروفة للمتواتر وهي مثل نوره .
فهي روايات عنه في التفسير لافي القراءة ، بدليل أنه كان يقرأ : « مَثَلُ نُورِهِ » .

دفع عام عن ابن عباس

كل ما روى عن ابن عباس في تلك الشبهات ، يمكن دفعه دفعاً عاماً بأن ابن
عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب ، وهما كانا في جمع المصاحف .
وزيد بن ثابت كان في جمع أبي بكر أيضاً . وكان كاتب الوحي ، وكان يكتب ما يكتب
بأمر النبي ﷺ وإقراره . وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به ، فحال إذن أن ينطق
لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن أو إلاً فكيف يأخذ عن
زيد وابن كعب ثم يعترض على جمعهما ورسمهما ؟

الشبهة الثامنة :

يقولون : روى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سألت عائشة عن الحسن القرآن ، عن قوله تعالى : « **إِنَّ هَذَا نَسَاجِرَانَ** » وعن قوله تعالى : « **وَالْمُتَّقِينَ** الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » وعن قوله تعالى : « **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ** » . فقالت : يابن أخى هذا من عمل الكتّاب ، قد أخطأوا فى الكتّاب . قال السيوطى فى هذا الخبر : إسناده صحيح على شرط الشيخين . ويقولون أيضاً : روى عن أبى خَلْفٍ مولى بنى جُمَحٍ أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال : جئت أسألك عن آية فى كتاب الله ، كيف كان رسول الله ﷺ يقرأها ؟ قالت : آية آية ؟ قال : « **الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا** » أو « **الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا** » . قالت : أيهما أحب إليك ؟ قلت : والذى نفسى بيده لإخذها أحب إلى من الدنيا جميعاً . قالت : أيهما ؟ قلت : « **الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا** » . فقال : أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرأها ، وكذلك أنزلت ، ولكن الهجاء حرف .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً ، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع ، ومعارض القاطع ساقط مردود ، فلا يلتفت إليها ، ولا يعمل بها . (ثانياً) أنه قد نص فى كتاب إتحاف فضلاء البشر ، على أن لفظ « **هذان** » قد رسم فى المصحف من غير ألف ولا ياء ، ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها ، كما شرحنا ذلك سابقاً فى فوائد رسم المصحف . وإذن فلا يعقل أن يقال أخطأ الكتّاب ، فإن الكتّاب لم يكتب ألفاً ولا ياء . ولو كان هناك خطأ فمتقدمه عائشة ما كانت تنسبه للكتّاب ، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد (إن) وبالألف لفظاً فى (هذان) . ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذكر ، وكيف تنكر هذه القراءات وهى متواترة بجمع عليها ؟ ، بل هى قراءة الأكثر ، ولها وجه فصيح فى العربية لا يخفى على مثل عائشة . ذلك هو إلزام المثنى الألف فى جميع حالاته . وجاء منه قول الشاعر العربى :-

« واهالسى ثم واهأ واهأ ياليتَ عيناها لنا وفاها
وموضع الخللخال من رجلاها بشن برضى به أباهأ
إن أباهأ وأبأ أباهأ قد بلغأ في المجد غايتها »

فبعيد عن عائشة أن تنسكرك تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف .

(ثالثاً) أن مانسب إلى عائشة رضى الله عنها من تخطئة رسم المصحف في قوله تعالى :
« والمقيم الصلاة » بالياء ، مردود بما ذكره أبو حيان في البحر إذ يقول ما نصه :
« وذكر عن عائشة رضى الله عنها وعن أبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب
المصحف . ولا يصح ذلك عنهما ، لأنها عربيان فصيحان ، وقطع النعوت مشهور في لسان
العرب . وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره وقال الزمخشري : « لا يلتفت
إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف . وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب
يريد كتاب سيبويه » ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص
من الافتنان ، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل
كانوا أهداهم في الغيرة على الإسلام ، وذبح المطاعن عنه ، من أن يتركوا في كتاب الله
ثمة يسدها من بعدهم ، وخرقا يرفوه من بلحهم » .

(رابعاً) أن قراءة « والصابئون » بالواو ، لم ينقل عن عائشة أنها خطأت من
يقرأ بها ، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو . فلا يعقل أن تكون خطأت من
كتب بالواو .

(خامساً) أن كلام عائشة في قوله تعالى : « يؤتون ما آتوا » لا يفيد إنكار
هذه القراءة المتواترة المجمع عليها . بل قالت للسائل : أيهما أحب إليك ؟ ولا تحصر
للسموع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هي به . بل قالت : إنه مسموع ومنزل فقط .

وهذا لا ينافي أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كذلك . خصوصاً أنها متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم . أما قولها : ولكن الهجاء حرف ، فكلمة حرف مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللغة ، والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف ، لغة ووجه من جوه الأداء في القرآن الكريم . ولا يصح أن تكون كلمة حرف في حديث عائشة مأخوذة من التعريف الذي هو الخطأ ، وإلا كان حديثاً معارضاً للمتواتر ، ومعارض القاطع ساقط .

الشبهة التاسعة :

يقولون : روى عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال : « قالوا لزيد يا أبا سعيد « أوهمت » إنما هي « ثمانية أزواج من الضأن اثنتين ^(١) اثنتين ، ومن المعز اثنتين اثنتين ومن الإبل اثنتين اثنتين ، ومن البقر اثنتين اثنتين » . فقال : لا . إن الله تعالى يقول « جَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » فهما زوجان ، كل واحد منهما زوج . الذكور زوج ، والأنثى زوج » ٥١ . قال أعداء الإسلام : فهذه الرواية تدل على تصرف ناسخ المصحف واختيارهم ماشاءوا في كتابة القرآن ورسمه .

والجواب أن كلام زيد هذا لا يدل على ما زعموا . إنما يدل على أنه بيان لوجه ما كتبه وقراه سمعاً وأخذاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصرفاً وتشبيهاً من تلقاء نفسه . وكيف يتصور هذا من الصحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وتثبتهم في الكتاب والسنة . لاسيما زيد بن ثابت ، وقد عرفت فيما سبق من هو زيد في حفظه

(١) يريدون آية سورة الأنعام ونصها : « كَمَا نِيَّةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ » الخ .

وأمافته ودبته وورعه ١٩ وعرفت دستوره الدقيق الحكيم في كتابة الصحف والمصاحف !
« فأنى يؤفكون » ؟

الشبهة العاشرة :

يقولون : إن مروان هو الذى قرأ « ملك يوم الدين » من سورة الفاتحة بحذف الألف من لفظ « مالك » . ويقولون : إنه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يرد ذلك عن النبي ﷺ فضلاً عن أن يتواتر عنه قراءة ولفظاً ، أو يصح كتابته ورسمها . والجواب أن هذا كذب فاضح (أولاً) لأنه ليس لهم عليه حجة ولا سند . (ثانياً) أن الدليل قام ، والتواتر تم ، والإجماع انعقد ، على أن النبي ﷺ قرأ لفظ « مالك يوم الدين » بإثبات الألف وحذفها ، وأخذ أصحابه عنه ذلك . فمن قرأ بهما على ابن مسعود وأبي بن كعب . ومن قرأ بالقصر أى حذف الألف أبو الدرداء وابن عباس وابن عمر . ومن قرأ بالمد أى بإثبات الألف أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم أجمعين . وهؤلاء كلهم كانوا قبل أن يكون مروان ، وقبل أن يولد مروان ، وقبل أن يقرأ مروان . وقصارى ما فى الأمر أن مروان اتفق أن روايته كانت القصر فقط . وذلك لا يضرنا فى شيء . كما اتفق أن رواية عمر بن عبد العزيز كانت المد فقط . (ثالثاً) أن كلمة « بمالك » رسمت فى المصحف العثمانى هكذا « ملك » كما سبق .

خلاصة الدفاع :

والخلاصة أن تلك الشبهة وما مثلها ، مدفوعة بالنصوص القاطعة ، والأدلة الناصحة ، على أن جميع القرآن الذى أنزله الله وأمر بإثباته ورسمه ؛ ولم ينسخه ناسخ فى تلاوته ، وهو هذا الذى حواه مصحف عثمان بين الدفتين ، لم ينقص منه شيء ، ولم يزد فيه شيء ، بل

إن ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمه الله سبحانه وتعالى ورتبه رسوله ﷺ من آى وسور. لم يقدم من ذلك مؤخر، ولم يؤخر منه مقدم. وقد ضبطت الأمة عن النبي ﷺ ترتيب آى كل سورة ومواقعها، كما ضبطت منه نفس القراءات وذات التلاوة على ما سبق وما سيجيء في الكلام على القراءات إن شاء الله.

فليلاحظ دائماً في الرد على أمثال تلك الشبهات أمران: (أولهما) تلك القاعدة الذهبية التي وضعها العلماء: وهي أن خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار، وضرب به عرض الحائط، مهما تكن درجة إسناده من الصحة.

(ثانيهما) خطأ الدفاع الذي أقنناه في المبحث الثامن حصناً حصيناً دون النيل من الصحابة واتهامهم بسوء الحفظ أو عدم التثبت والتحري، خصوصاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

شبهة على التزام الرسم العثماني في هذا العصر:

يقولون: إن كثيراً من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته في المصحف، لعدم معرفتهم الرسم العثماني. فلماذا نتقيد بهذا الرسم ولا نكتب للمصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروفة، تسهياً على الناشئة، وتيسيراً على الناس؟

والجواب (أولاً) أن للعلماء آراء في ذلك بالجواز، بل قال بعضهم - وهو العز ابن عبد السلام - بوجوب كتابة المصحف للعامة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس كما يجب كتابته بالرسم العثماني محافظةً على هذا التراث العزيز. وقد سبق شرح آراء العلماء قريباً. وما هي منك ببعيد.

(ثانياً) أن في الرسم العثماني مزايا وفوائد ذكرناها سابقاً.

(ثالثاً) أن مذهب الجمهور قائم على أدلة متوافرة على وجوب التزام هذا الرسم عندهم. وقد تقدمت تلك الأدلة أيضاً.

(رابعاً) أن مصطلح الخط والكتابة في عصرنا ، عرضة للتغيير والتبديل . ومن المبالغة في قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه .

(خامساً) أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة ، ربما يجرُّ إلى فتنة ، أشبه بالفتنة التي حدثت أيام عثمان ، وحملته على أن يجمع القرآن . فربما يقول بعض الناس لبعض ، أو بعض الشعوب لبعض ، عند اختلاف قواعدهم في رسم المصحف : رسمى خيرٌ من رسمك ، أو مصحفى خيرٌ من مصحفك ، أو رسمى صواب ورسمك خطأ . وقد يجر ذلك إلى أن يؤثَّم بعضهم بعضاً ، أو يقاتل بعضهم بعضاً . ومن المقرر أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

(سادساً) أن الرسم العثماني أشبه بالرسم العام الذي يجمع الأمة على كتابة كتاب ربه في سائر الأعصار والأمصار ، كاللغة العربية ، فإنها اللسان العام الذي يجمع الأمة على قراءة كتاب ربه في سائر الأعصار والأمصار . وما يكون لنا أن نفرط في أمر هذا شأنه يجمع الشتات ، وينظم الأمة في سلك واحد لافرق بين ماض وحاضر وآت .

(سابعاً) أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيراً إذاعة مضبوطة دقيقة ، وإذاعة فن التجويد في المدارس وفي أوساط المتعلمين ، وأخيراً يمكن - كما قالت مجلة الأزهر - أن ننبِّه في ذيل كل صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف ، والاصطلاح للألوف . لاسيما أن رسم المصاحف العثمانية لا يخالف قواعدنا في الخط والإملاء إلا قليلاً ، وفي كلمات معدودة : أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرسمين لا يوقع القارئ اليقظ في لبس عند تأمله وإمعانه غالباً .

ولقد مرت على الأمة أجيال وقرون، وماشعرت بفضاضة في التزامها الرسم العثماني.
على أن الموعول عليه أولا وقبل كل شيء هو التلقى من صدور الرجال . وبالتلقى يذهب
الغموض من الرسم كائناً ما كان . وليس بعد العيان بيان .

د - المصاحف تفصيلاً

لعلك لم تنس ما ذكرناه في المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها
ورسمها ، وتحريق عثمان ما سواها من المصاحف الفردية التي كانت لبعض الصحابة ، والتي
كان يخالف بعضها بعضاً ، على مقدار ما وصل إليه علم الواحد منهم بأحرف القراءات ،
وبما نسخ وما لم تنسخ تلاوته في العرصة الأخيرة . ولأجل الإحاطة بما يتصل بالمصاحف
العثمانية ، يجدر بنا أن نتحدث عما يأتي :

الحروف السبعة في المصاحف العثمانية :

المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملاً على الحروف السبعة
التي نزل عليها القرآن ، كما بينا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص في مبحث نزول
القرآن على سبعة أحرف ، فارجع إليه إن شئت . ويؤيده هنا أن هذه المصاحف نسخت من
الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر وكانت عند حفصة .

ومن المتفق عليه أن هذه الصحف كتب فيها القرآن بحروفه السبعة التي نزل عليها
ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفاً واحداً كما ذهب إلى ذلك
بعض العلماء . فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينبغي . فما يكون لنا أن نترك
اليقين للشك . ثم إن دفع الفتنة ، وتوحيد الكلمة بين المسلمين لا يتوقف على ترك ستة

أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التي نزل عليها القرآن، بل إن الذي يدفع الفتنة ويوحّد الكلمة، هو إقرار النازل كما نزل، من تعدّد حروفه إلى سبعة، رحمةً بهذه الأمة. غاية ما يجب في هذا الباب، هو إحاطة المسلمين علماءً بهذه الحروف، حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها؛ وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره مادامت قراءته لا تتعداها. ومن هنا تجتمع كلمتهم وتنطفي فتنتهم، على نمط ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين اشتعلت مثل هذه الفتنة بين بعض الصحابة، فعالجهم بأن أفهمهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقرر فيهم هذا المعنى، وحكم بأن كلّاً من المختلفين على صواب في قراءته وأنها هكذا أنزلت. وما كان لعثمان وجمهور الصحابة وجميع الأمة أن يتركوا هدى الرسول في هذا « وإن خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ».

بقي أن نفسر لك معنى قول عُمان للرهط القرشيين الثلاثة « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا » فقد فهم بعضهم من هذه الجملة أن عثمان أمر أن يتركوا ستة أحرف، ويقتصروا في نسخ المصاحف على حرف قريش ولقنتهم وحدهم. وهذا مردود بوجوه:

(أحدها) أن اللفظ لا يؤدي ذلك للمعنى.

(ثانيها) أن القرآن فيه كلمات كثيرة من لغات قبائل أخرى وليست من لغة قريش: انظر في ذلك ما قدمناه في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً، وما ذكره السيوطي في الإتيان في النوع السابع والثلاثين.

(ثالثها) أن المصاحف العثمانية كانت مشتملة على الأحرف السبعة كما بينا آنفاً.

(رابعها) أنه لم ينتقل إلينا نقلاً صحيحاً صريحاً أنهم تركوا من الأحرف السبعة شيئاً

فضلا عن أن يتركوها ما عدا واحدا ، ولو فعلوا ذلك لنقل متواتراً ، لأن هذا الأمر الجلل ، مما تتوافر الدواعى على نقله وتواتره . وقصارى ما وصلنا من بعض الطرق أنهم اختلفوا في كلمة « التابوت » في قوله تعالى من سورة البقرة : « وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ مَسْكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ » الخ أبكتبونها بالتاء المفتوحة ؛ أم بالهاء ، فأمرهم عثمان أن يكتبوها بالتاء المفتوحة ، لأنها كذلك في لغة قريش .

وهذا بوضع لنا أن عثمان في كلمته تلك ، إنما يريد الاختلاف في الكتابة والرسم لا في الألفاظ واللغات والحروف . أو يريد أن لغة قريش متوافر فيها التواتر أكثر من غيرها فليأخذوا بها عند الاختلاف لهذا الفرض وحده ، وهو التواتر الذى شرطوه في دستور كتابتهم وجمعهم . أضف إلى ذلك أن المصاحف نقلت من الصحف التى جمع أبو بكر رضى الله عنه القرآن فيها ، والتي ظفرت بالتواتر وإجماع الأمة كما قدمنا . فهل يرضى عثمان ويوافق الصحابة جميعاً على أن يمزقوا هذا الإجماع ، ويمبثوا بذلك التواتر ، في أمر جعل الله تمدد الوجوه والحروف فيه رحمة بالأمة إلى هذا اليوم ؟ ذلك فهم بعيد .

الصحف والمصاحف

قلنا : إن أبا بكر رضى الله عنه جمع القرآن في صحف ، وإن عثمان جمعه ونسخه في مصاحف . والفرق بين الصحف والمصاحف في الأصل أن الصحف جمع صحيفة ، وهي القطعة من الورق أو الجلد يكتب فيها .

أما المصحف فهو بـزينة اسم للفعول من أصفه أى جمع فيه الصحف . فكان للمصحف ملحوظ في معناه اللغوى دفتاه ، وهما جانباه أو جلداه اللذان يتخذان جامعاً لأوراقه ، ضابطاً لصفحه ، حافظاً لها .

ولا يلحظ هذا في معنى الصحف ، وإن كان يصح استعمال كلا اللفظين في كلا المعنيين استعمالاً متوسعاً فيه .

هذا في أصل اللغة ، أما في الاصطلاح فالمراد بالصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر ، وكانت سوراً مرتبة آياتها فقط ؛ كل سورة على حدة ، لكن لم يترتب بعضها إثر بعض . والمراد بالصحف اصطلاحاً الأوراق التي جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعاً على الوجه الذي أجمعت عليه الأمة أيام عثمان رضي الله عنه . وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صحف أبي بكر ، وتوجيهه لا يخفى .

ولقد بقيت الصحف عند أبي بكر حتى حضرته الوفاة فدفعها إلى عمر لأنه وصي له بالمهد ، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنته أم المؤمنين حفصة بوصية من عمر ، ثم طلبها عثمان ونسخ المصاحف منها وردها إليها وبقيت عندها حتى توفيت رضي الله عنها .

وقد حضر جنازتها مروان والي المدينة وقتئذ ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يبعث إليه بالصحف ، فبعثها إليه ، وكان مروان قد طلبها من السيدة حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها . أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرق هذه الصحف ؟ وفي رواية أنه غسلها ، وفي رواية شققها . ولا مانع من الجمع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غسلها أولاً ، ثم شققها ثانياً ، ثم أحرقها أخيراً ، مبالغة في التكريم والحجوة ، كما روى أنه قال : إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ، أي يظن أن فيها ما يخالف المصاحف ، فإنها كانت صحفاً منشورة ، لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة .

عدد المصاحف

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه ، فعصوب ابن عاشر

أنها ستة : المكي، والشامي، والبصري، والكوفي، والمدني العام الذي سيره عثمان رضي الله عنه من محل نسخه إلى مكره، والمدني الخاص به الذي حبسه لنفسه وهو المسمى بالإمام. وقال صاحب زاد القراء : لما جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الإمام ونسخ منه مصاحف فأنفذ منها مصحفاً إلى مكة، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، وحبس مصحفاً بالمدينة، وهذا القول كسابقه في أنها ستة، وذهب السيوطي وابن حجر إلى أنها خمسة. ولعلهما أرادا بالخسة ماعدا المصحف الإمام فيكون الخلاف لفظياً بينه وبين سابقه.

وقيل إنها ثمانية، خمسة متفق عليها وهي الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والمدني الخاص، وثلاثة مختلف فيها وهي المكي، ومصحف البحرين، ومصحف اليمن. وقيل إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفاً.

ولعل القول بأن عددها ستة، هو أولى الأقوال بالقبول. والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه، قد استنسخ عدداً من المصاحف يفي بحاجة الأمة وجمع كلماتها وإطفاؤها فتنتها. ولا يتعلق بتعيين العدد كبير غرض، فيختلفوا في هذا التعيين ما وسعتهم أدلة ذلك الاختلاف. والله تعالى أعلم بالحقيقة.

كيف أنفذ عثمان المصاحف العثمانية ؟

كان الاعتماد في نقل القرآن - ولا يزال - على التلقي من صدور الرجال ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ. لذلك اختار عثمان حُفَظاً يثق بهم وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية واعتبر هذه المصاحف أصولاً تواتى مبالغة في الأمر، وتوثيقاً للقرآن ولجمع كلمة المسلمين. فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب روى أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب

مع المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي ، وعامر ابن عبد القيس مع البصري . ثم نقل التابعون عن الصحابة فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم تلقياً عن الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ . ثم تفرغ قوم للقراءة والأخذ والضبط ، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم واعتماد روايتهم . ومن هنا نسبت القراءة إليهم ، وأجمت الأمة - وهي معصومة من الخطأ في إجماعها - على ما في هذه المصاحف ، وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال ، لأنه لم يثبت عندهم ثبوتاً متواتراً أنه من القرآن .

أين المصاحف العثمانية الآن ؟

وليس بين أيدينا دليل قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلاً عن تعيين أمكنتها . وقصارى ما علمناه أخيراً أن ابن الجزرى رأى في زمانه مصحف أهل الشام ، ورأى في مصر مصحفاً أيضاً .

أما المصاحف الأثرية التي تحتويها خزائن السكتب والآثار في مصر ويقال عنها إنها مصاحف عثمانية فإننا نشك كثيراً في صحة هذه النسبة إلى عثمان رضى الله عنه ، لأن بها زركشة ونقوشاً موضوعة كعلامات للفصل بين السور ، ولبيان أعشار القرآن ، ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت خالية من كل هذا ، ومن النقط والشكل أيضاً كما علمت .

نعم إن المصحف المحفوظ في خزانة الآثار بالمسجد الحسيني والنسب إلى عثمان رضى الله عنه ، مكتوب بالخط الكوفي القديم ، مع تجويف حروفه وسعة حجمه جداً . ورسمه يوافق رسم المصحف المدني أو الشامي حيث رسم فيه كلمة « من يرتدذ » من سورة المائدة بدالين اثنين

مع فكّ الإدغام ، وهي فيها بهذا الرسم . فأكبر الظن أن هذا المصحف منقول من المصاحف العثمانية على رسم بعضها . وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة ويقال إن عليّ بن أبي طالب رضی الله عنه كتبه بخطه ، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الخط الكوفي القديم . بيد أنه أصغر حجماً ، وخطه أقل تجويفاً من سابقه ، ورسمه يوافق غير المدني والثامی من المصاحف العثمانية ، حيث رسمت فيه الكلمة السابقة « من یرتد » بدال واحدة مع الإدغام ، وهي في غيرها كذلك . فمن الجائز أن يكون كاتبه علياً ؛ أو يكون قد أمر بكتابته في الكوفة .

ثم إن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرنا شيئاً مادام المول عليه هو النقل والتلقي ثقة عن ثقة ، وإماماً عن إمام ، إلى النبي ﷺ . وذلك متواتر مستفيض على أكل وجه في القرآن حتى الآن .

على أن المصاحف العثمانية نسخت على غرارها الآلاف المؤلفة في كل عصر ومصر ، مع المحافظة على الرسم العثماني ؛ كما سيجيء . إن شاء الله ، فاصبر « وما صبرك إلا بالله » .

المصاحف في دور التجويد والتحسين :

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء ، فأصاب أرضاً خصبة صالحة ، ولكنها ظالمة ممتعشة . فما كاد يصل إليها الماء حتى اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ! كذلك المصاحف الشريفة ، ما كاد عثمان يرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كل صوب وحسب ، وحتى اجتمعت عليها الكلمة في الشرق والغرب ، وحتى نسخت على غرارها آلاف مؤلفة من المصاحف المقدسة في كل جيل وقبيل .

ومما بلغت النظر أن يد التجويد والصقل والتحسين أخذت تتناول للمصاحف على ألوان شتى وضروب متنوعة ، فهناك تحسينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك . وهذه لاتعنيننا كثيراً ، لأن أمرها هين ، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم . وهناك تحسينات معنوية أو جوهرية ترجع إلى تقريب نطق الحروف وتمييز الكلمات وتحقيق الفروق بين اللقائبات عن طريق الإجمام والشكل ونحوهما . وفي هذه نسوق الحديث .

الإجمام :

إجمام الكتاب : نقطه . قال في القاموس : « أُعْجِمَ فُلَانٌ الْكَلَامَ : ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْمُعْجَمَةِ ، وَالسُّكُوتَ : نَقَطَهُ كَمُعْجَمَةٍ وَعُجْمَةٍ (أى بتخفيف الجيم وتضعيفها) » . والمعروف أن المصحف العثماني لم يكن منقوطة ، وذلك للمعنى الذي أسلفناه ، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تقرأ بكل ما يمكن من وجوه القراءات فيها . بيد أن المؤرخين يختلفون ، فمنهم من يرى أن الإجمام كان معروفاً قبل الإسلام ولكن تركوه عمداً في المصاحف للمعنى السابق . ومنهم من يرى أن النقط لم يعرف إلا من بعد علي يد أبي الأسود الدؤلي .

وسواء أ كان هذا أم ذلك فإن إجمام المصاحف لم يحدث على المشهور إلا في عهد عبد الملك بن مروان إذ رأى أن رقعة الإسلام قد اتسعت ، واختلط العرب بالمعجم ، وكادت المعجمة تمس سلامة اللغة ، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف يبلح بالناس ، حتى لبث على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهي غير معجمة . هنالك رأى بثاقب نظره أن يتقدم للإنتقاذ ، فأمر الحجاج أن يعنى بهذا الأمر الجلل ، وندب الحجاج - طاعةً لأمير المؤمنين - رجلين يعالجان هذا الشكل ، هما نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني . وكلاهما كف . قدير على ما ندب له ،

إذ جمعا بين العلم والعمل ، والصلاح والورع ، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن .
وقد اشتركا أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلي .

ويرحم الله هذين الشيخين ، فقد نجعا في هذه المحاولة ، وأعجبا المصحف الشريف
لأول مرة ، ونقطا جميع حروفه المتشابهة ، والتزما ألا تزيد النقطة في أي حرف على
ثلاث . وشاع ذلك في الناس بعد ، فكان له أثره العظيم في إزالة الإشكال واللبس عن
المصحف الشريف .

وقيل إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي ، وإن ابن سيرين كان له
مصحف منقوط ، نقطه يحيى بن يعمر . ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود
أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية ، ثم تبعه ابن سيرين ، وأن عبد الملك أول من
نقط المصحف ، ولكن بصفة رسمية عامة ، ذاعت وشاعت بين الناس ، دفعاً للبس
والإشكال عنهم في قراءة القرآن .

شكل المصاحف :

شكل الكتاب في اللغة رديف لإعجامة . وقد عرفت أن الإعجام هو النقط . قال
صاحب القاموس مانصه : « .. والكتاب (أي وشكل الكتاب : أعجمه ، كأشكله
كأنه أزال عنه الإشكال) » . ثم شاع استعمال الشكل في خصوص ما يعرض للحروف
من حركة أو سكون . والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ، لأن في كل منهما إزالة لإشكال
الحرف ودفعاً للبس عنه .

واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول ، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف
والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها . ذلك لأن سلامة لغتهم ، وصفاء سليقتهم وذلاقة أسنتهم

كل أولئك كان يفنيهم عن الشكل . ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة ؛ منهم العجم الذي لا يعرفون العربية ، بدأت العجمة تخيف على لغة القرآن . بل قيل إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى : « أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » . فتراها يجر اللام من كلمة « رسوله » . فأزعج هذا اللحن الشيخ أبا الأسود وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله . ثم ذهب إلى زياد وإلى البصرة وقال له وقد أجبته إلى ما سألت . وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله ، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث . وهنا جدّ جدّه ، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله ، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف ، وجعل علامة السكون نقطتين

طلق الناس يهجون منهجه ، ثم امتدّ الزمان بهم فبدوا يزيدون ويبتكرون ، حتى جعلوا للحرف المشدّد علامة كالقوس ، ولأنف الوصل جرّة فوقها أو تحته أو وسطها ، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة . ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك ابن مروان ، فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها ، وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط ، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق . وهناك اضطراب أن يسبق بالشكل الأول الذي هو النقط ، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون . والذي اضطره إلى هذا الاستبدال ، أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هي عليه نقطاً ، ثم جاءت هذه الأخرى نقطاً كذلك لشابهها واشتبه الأمر . فيز بين الطائفتين بهذه الطريقة . وَرِئِمًا فَعَلَّ ا .

حكم نقط المصحف وشكله

كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله ، مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه للمصحف ، وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه .

ومن ذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال: جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء. وما روى عن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم إلى غير ذلك. ولكن الزمان تغير - كما علمت - فاضطر المسلمون إلى إجماع المصحف وشكله لنفس ذلك السبب أي المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أن يؤدي تجرده من النقط والشكل إلى التغيير فيه.

فمقول حينئذ أن يزول القول بكرهه ذنبك الإجماع والشكل، ويحل محلّه القول بوجوبه أو باستحباب الإجماع والشكل. لما هو مقرر من أن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدمًا. قال النوروي في كتابه التبيين مانعه: قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن فيه. وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط، فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه. وقد أمن ذلك اليوم فلا يمنع من ذلك أسكوته محدثاً، فإنه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كنفط أثره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك. والله أعلم اهـ.

تجزئة القرآن:

كانت للمصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التي نذكرها، كما كانت مجردة من النقط والشكل. ولما امتد الزمان بالناس جعلوا يفتنون في المصاحف وتجزئتها عدة تجزئات، مختلفة الاعتبارات. فمنهم من قسم القرآن ثلاثين قسماً، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء بحيث لا يختل بالبال عند الإطلاق غيره، حتى إذا قال قائل: قرأت جزءاً من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءاً من الثلاثين جزءاً التي قسموا المصحف إليها. وجرى على ذلك أصحاب الرِّبَعَات، إذ طبعوا كل جزء نسخة مستقلة، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله بسمونه (رَبْعَةٌ). ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدي صفار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

ومن الناس مَنْ قسموا الجزء إلى حزين، ومَنْ قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سموها كل واحد منها رُبْعاً .

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة خمس ، عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة عشر عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انتقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمس عشر أعادوا كلمة عشر وهكذا دواليك إلى آخر السورة. وبعضهم يكتب في موضع الأخماس رأس الخاء بدلاً من كلمة خمس ، ويكتب في موضع الأعراس رأس العين بدلاً من كلمة عشر . وبعض الناس يرمز إلى رهوس الآي برقم عددها من السورة أو من غير رقم. وبعضهم يكتب فواتح السور كعنوان بنوّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المسكية والمدنية إلى غير ذلك .

وللعلماء في ذلك كلام طويل ، بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال ، مادام الغرض هو التيسير والتسهيل، ومادام الأمر بعيداً عن اللبس والتزيّد والدخيل . « وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ » .

احترام المصحف :

ليس فيما نرى ونسمع ، كتابٌ أُحيط بهالقه من الإجلال والتقدّيس ، كالقرآن الكريم . حتى لقد وصفه الحق جل شأنه بأنه كتاب مكنون ، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون ، وأقسم على ذلك إذ يقول : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدو ، إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم . والحديث مرّوي في الصحيحين .

وحتى أفتى العلماء بكفر من رمى به في فاذورة ، وبجرمة من باعه لكافر ولو ذمياً ،
وقالوا بوجوب الطهارة لسه وحمله ، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق
على الصحيح .

واستحبوا تحسين كتابته ، وإيضاحها ، وتحقيق حروفها .

قال النووي : ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قُدِمَ به عليه ، لأن التقام يستحب
للعلماء والأخيار ، فالمصحف أولى ٥١ .

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه ، ومع كافة من اصطفاهم من عباده ، آمين .

المبحث الحادى عشر

فى القراءات ، والقراء والشبهات التى أثيرت فى هذا المقام

١ - القراءات

القراءات جمع قراءة ، وهى فى اللغة مصدر مسمى لقراءة . وفى الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره فى النطق بالقرآن الكريم ، مع اتفاق الروايات والطرق عنه ، سواء أكانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئاتها . قال السيوطى عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازل مانصه : ومما يشبه هذا التقسيم الذى لأهل الحديث ، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه . فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم ؛ وانفقت عليه الروايات والطرق عنه ، فهو قراءة . وإن كان للراوى عنه ، فرواية . أو لمن بعده فنازلاً ، فطريق . أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه ، فوجه . ٥١ .

وفى منجد المقرئين لابن الجزرى ما نصه : « القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعز و الناقله ^(١) ... والمقرىء : العالم بها رواها مشافهة ، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقرىء بما فيه إن لم يشافهه من شؤفة به مسلسلاً ، لأن فى القراءات أشياء لا تحكم إلا بالجماع والمشافهة . والقارىء المبتدىء من شرع فى الأفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات . والمنتهى من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها » ٥١ .

نشأة علم القراءات :

قلنا غير مرة : إن للموئل عليه فى القرآن الكريم إنما هو التاق والأخذ ، ثقة

(١) قال فى القاموس : « الناقله : ضد القاطنين » .

عن ثقة ، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب . إنما هي مرجع جامع للمسلمين ، على كتاب ربهم ، ولكن في حدود ما تدلُّ عليه وتعيِّنه ، دون ما لا تدلُّ عليه ولا تعيِّنه . وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة ، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة ، وإذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف ، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهلم جرا . فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن .

وقلنا : إن عثمان رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب ، وهذه القراءة قد تخالف الذائع الشائع في القطر الآخر عن طريق البعث الآخر بالمصحف الآخر .

ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ، ومنهم من أخذه عنه بحرفين ، ومنهم من زاد . ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال ، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم ، وأخذ تابع التابعين عن التابعين ، وهلم جرا حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات بضبطونها ويعنون بها وينشرونها كما يأتي . هذا منشأ علم القراءات واختلافها ، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أمور بسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم : لكنه - على كل حال - اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلها من عند الله ، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء أو غيرهم .

وللنويزي كتاب مخطوط بدار الكتب في مصر ، وضعه شرحاً للطيبة في القراءات العشر ، يحمل بي أن أنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية :

« والاعتماد في نقل القرآن على الحفاظ . ولذلك أرسل (أى عثمان رضى الله عنه) كل مصحف مع مَنْ يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم . وقرأ كل مصرٍ بما في مصحفهم ، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ . ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم أسهروا ليلهم في ضبطها ، وأنعبوا نهارهم في نقلها ، حتى صاورا في ذلك أئمةً للاقتداء ، وأنجماً للاقتداء ، وأجمع أهل بلادهم على قبول قراءتهم ، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم . ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم ، وكان للموئل فيها عليهم .
« ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا ، وفي البلاد انتشروا ، وخلفهم أمم بعد أمم ، وعرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية ، ومنهم الحاصل لوصف واحد . ومنهم الحاصل لأكثر من واحد ، فكثرت بينهم لذلك الاختلاف ، وقلّ منهم الاتفاق .

فقام عند ذلك جهابذة الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد بقدر الحاصل ، وميزوا بين الصحيح والباطل ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزّوا الأوجه والروايات ، وبيّنوا الصحيح والشاذّ ، والكثير والفاذّ ، بأصول أصلوها ، وأركان فضلها ، الخ .

طبقات الحفاظ المقرنين الأوائل :

ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقرانه .
فالشاهرون من الصحابة بإقراء القرآن عثمان ، وعطى ، وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري ، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية .

والشاهرون من التابعين : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز وسليمان ابن يسار ، وأخوه عطاء وزيد بن أسلم ، ومسلم بن جندب ، وابن شهاب الزهري ،

وعبد الرحمن بن هرمز ، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القاري . (وكل هؤلاء كانوا بالمدينة) .

وعطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، وعكرمة ، وابن أبي مليكة ، وعبيد بن عمير ، وغيرهم (هؤلاء كانوا بمكة) .

وعامر بن عبد القيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر^(١) وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم . (هؤلاء كانوا بالبصرة) .

وعلقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، والربيع بن خثيم ، والحارث بن قيس ، وعمر بن شراحيل ، وعمرو بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، وعبيد ابن فضالة ، وأبو زرعة بن عمرو ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، والشعبي . (هؤلاء كانوا بالكوفة) .

والغيرة بن أبي شهاب الخزومي صاحب مصحف عثمان ، وخليفة بن سعيد صاحب أبي الدرداء ، وغيرها . (هؤلاء كانوا بالشام) .

ثم تفرغ قوم للقراءات بضبطونها ويؤمنون بها . فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شيبه بن نصاح^(٢) ، ثم نافع بن أبي نعيم .

وكان بمكة عبد الله بن كثير ، وحيد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن مَحْيِصَن . وكان بالكوفة يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبي النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ثم الكسائي .

(١) قال في القاموس : « يَعْمَرُ كَيْفَعَلُ أَسْمَاءٌ » .

(٢) قال في القاموس : « وَنِصَاحَةٌ وَالدُّشَيْبَةُ الْقَارِي » هكذا بالتاء الربوطة . ولكن الذي في كتب القراء كالنشر وطبقات القراء « نِصَاحٌ » من غير تاء مربوطة .

وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلبي، وإسماعيل بن عبد الله ابن المهاجر. ثم يحيى بن الحارث الذمري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدة مهروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم، وبؤخذ عنهم.

أعداد القراءات:

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل: القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأحفظ الجميع بالشهرة ونباهة الشأن، القراءات السبع.

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وعاصم، وحزرة، وعبد الله بن عامر؛ وعبد الله بن كثير؛ وأبو عمرو بن العلاء، وعلى الكسائي. والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف. وعلم القراءات أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. ثم أهل عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أول من صنف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي. وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تروى على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية. فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذه الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حين خاتمة القرن الثالث ، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب .

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقاً ، من غير قصد ولا عمد . ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروى إلا عن اشتهر بالضبط والأمانة وطول المعرف في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقى منه . فلم يتم له ما أراد هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم . وإلا فأئمة القراء لا يحصون كثرة ، وفيهم من هو أجلُّ من هؤلاء قدراً ، وأعظم شأنًا .

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصير للقراء فيهم ، ولا بملزم أحداً أن يقف عند حدود قراءاتهم . بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط للمشهور وجب قبولها^(١) .

ومن هنا كانت القراءات العشر ، بزيادة قراءات : يعقوب ، وأبي جعفر ، وخلف . على قراءات أولئك السبعة .

وكانت القراءات الأربع عشرة ، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة ، وهي قراءات الحسن البصرى ، وابن مكي ، ومجيب الزبدي ، والشنبوذى .

(١) أى إن وجدت الآن . ولكن هيئات أن توجد ، بعد أن استقر الأمر في الواقع وعرف أنه ليس بعد القراءات العشر التي بين أيدينا قراءة أخرى متواترة . وسيستقبلك تحقيقه فيما بعد فانتظروه .

فوائد اختلاف القراءات :

استوفينا هذه النقطة بياناً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف (من ص ١٣٨ - ص ١٤٢) .

أنواع اختلاف القراءات

تكلمنا على هذا الموضوع في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً (من ص ١٧٨ - ص ١٨٠) .

ضابط قبول القراءات

لعلماء القراءات ضابط مشهور ، يزنون به الروايات الواردة في القراءات فيقول : كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً ، ووافقت العربية ولو بوجه ، وصح إسنادها ولو كان عن فوق العشرة من القراء ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن . وهذا الضابط نظمه صاحب الطيبة فقال :

« وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً ، هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة »

والمراد بقولهم : « ما وافق أحد المصاحف العثمانية » أن يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض . كقراءة ابن عامر : « قالوا اتخذ الله ولداً » من سورة البقرة ، بغير واو . وكقراءته : « وبالزبر وبالكتاب المنير » بزيادة الباء في الاسمين ، فإن ذلك ثابت في

المصحف الشامي . وكقراءة ابن كثير : « جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » في الموضع الأخير من سورة التوبة ، بزيادة كلمة « من » فإن ذلك ثابت في المصحف المكي .

والمراد بقولهم : « ولو تفديراً » أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف ، ولو موافقة غير صريحة ، نحو : « مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ » ، فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة « مالك » . فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب « مَلِكِ النَّاسِ » ، وقراءة الألف تحتمله تفديراً كما كتب : « مَالِكِ الْمَلِكِ » ، فتكون الألف حذفت اختصاراً ، كما حذفت في حالات كثيرة ألغنا إليها سابقاً في قواعد رسم المصحف . أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه : « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا » فإنها كتبت في المصحف بدون نقط . وهنا وافقت قراءة « نُشِزُهَا » بالزاي وقراءة « نُشِزُهَا » بالراء .

ومن بعد نظر الصحابة في رسم المصحف أن الكلمة التي رُويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل ، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على التراءتين ، إذ يدل على إحداهما بالحروف وعلى الثانية بالأصل . نحو كلتي (الصراط ، والمصيطرون) بالصاد المبدلة بالسين ، فإنهم كتبوها بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل ، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان ، وتكون قراءة الإشمام أيضاً محتملة . ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل كليهما . ولذلك كان الخلاف المشهور في بصطة الأعراف دون بصطة البقرة ؛ لسكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد .

وللعامة النويرى على العلية كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصه :

« اعلم أن الرسم هو تصوير الكلمة بحروف هائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها
والعثماني هو الذي رُسم في المصاحف العثمانية. وينقسم إلى قياسي، وهو ما وافق اللفظ،
وهو معنى قولهم: تحقيقاً. وإلى سماعي وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرأ
وإلى احتمالي وسيأتي.

ومخالفة الرسم اللفظ محصورة في خمسة أقسام، وهي الدلالة على البدل نحو: «الصراط»
وعلى الزيادة نحو: «مالك»، وعلى الحذف نحو: «لكننا هو»، وعلى الفصل نحو:
«فإل هو لا»، وعلى أن الأصل الوصل نحو: «ألا يسجدوا» فقراءة الصاد والحذف
والإثبات والفصل والوصل خمسها وافقها الرسم تحقيقاً، وغيرها تقديرأ، لأن السين تبدل
صاداً قبل أربعة أحرف منها الطاء كما سيأتي، وألف مالك عند المثبت زائدة، وأصل
«لكننا» الإثبات، وأصل «فإل» الفصل، وأصل «ألا يسجدوا» الوصل. فالبدل،
في حكم المبدل منه، وكذا الباقي. وذلك ليتحقق الوفاق التقديري، لأن اختلاف
القراءتين إذا كان يتفاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق، وإذا كان بتضادٍ
أو تناقض ففي حكم المخالف. والواقع الأول فقط، وهو الذي لا يلزم من صحة أحد الوجهين
فيه بطلان الآخر.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وقعها، فالرسم هنا حصر جهة
اللفظ، فمخالفة مناقض. وتارة يكون له جهات فيرسم على إحداها، فلا يحصر جهة اللفظ،
فاللفظ به موافق تحقيقاً، وبغيره تقديرأ، لأن البدل في حكم المبدل منه. وكذا
بقية الحجة.

والقسم الثالث ما وافق الرسم احتمالاً. ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة
والسكون نحو «القدس»، وبالتخفيف والتشديد نحو «بنشركم» بيونس، وبالقطع
والوصل للمبر عنه بالشكل نحو «ادخلوا» بفاقر، وباختلاف الإجمام نحو «يعلمون»
و«يفتح»، وبالإجمام والإهمال نحو «نشرها» وكذا المختلف في كيفية لفظها

كالمدغم والمسهل والمُمَال والمرقق والمدوّر، فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها، لتجردها عن أوصافها.

فقول الناظم: «وكان للرسم احتمالاً» دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقاً بطريق الأولى، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر «قَالُوا آتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا» وبالزُّبُرِ وبالكتاب فإنه ثابت بالشامى، وكابن كثير في «جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» بالتوبة، فإنه ثابت في السكوفي، إلى غير ذلك.

وقوله «احتمالاً» يحتمل أن يكون جعله مقابلاً للتحقيق. فتكون النسمة عنده ثنائية، وهو التحقيق والاحتمالي، ويكون قد أدخل التقديرى في الاحتمالي، وهو الذى فعله في أشبهه. ويحتمل أن يكون تلك النسمة، ويكون حكم الأوائن ثابتاً بالأولوية. ولولا تقدير موافقة الرسم للزم السكل مخالفة السكل في نحو «السَّمَوَاتِ وَالصَّالِحَاتِ» والليل.

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقاً والأخرى تقديرًا، نحو «مَلِكٍ»، وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقًا، نحو «أَنْصَارًا لِلَّهِ، فَتَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَبَغَفَرُوا لَكُمْ، وَهِيَ لَكَ».

واعلم أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك، لا يُعدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة. ألا ترى أنهم يعدُّون إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء «تَسَأَلْنِي» بالكهف، وقراءة «وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ» ونحو ذلك من مخالف الرسم غير مردود، لرجوعه لمعنى واحد، وتمشيه مع صحة القراءة وشهرتها. بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف معنى فإن له حكم الكلمة، ولا نسوغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع مخالفته «أ».

وقولهم في الضابط للذكور : « وافق العربية ولو بوجه » يريدون وجهاً من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحاً ، مجماً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية .

هاك الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان كلمة « بَارِئِكُمْ » و « بِأَمْرِكُمْ » في قراءة أبي عمرو ، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك ، يقول مانصه : « والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء . وهو الذي اختاره وأخذ به ، إلى أن قال : وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأئسي في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردوها قياس عربية ولا فُسُوْ لغة لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها » هـ .

(قلت) وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعدهم من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه ، لا أن يرجع نعن بالقرآن إلى قواعدم المخالفة لحكمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإجمالاً للأصل في وجوب الرعاية ا

وقولهم في ذلك الضابط : « وصحَّ إسناده » يريدون به أن يروى تلك القراءة عدلً ضابط عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذ ولا علة قاذحة . بل شرطوا فوق هذا أن تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، ولا بما شذَّ به بعضهم . والمحقق ابن الجزري يشترط التواتر ويصرح به في هذا الضابط ، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض موافقاً الرسم والعربية في قوة التواتر في القطع بقرآنيته ، وإن كان غير متواتر .

منطوق هذا الضابط ومفهومه :

يدل هذا الضابط بمنطوقه، على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحدتها^(١). سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة؛ أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ويدل هذا الضابط بمفهومه على أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة. يحكم بعدم قبولها. وبعدم كفر من يجحدتها. سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاماً، وأعظم شأنًا. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف الخلف، كما صرح به الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة. وناهيك بهؤلاء الأربعة أنهم أئمة في قراءات القرآن وعلوم القرآن.

قال أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز ما نصه: « فلا ينبغي أن يفتر بكل قراءة تُعزى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عاينها لفظ الصحة، وأنها كذلك أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط. وحينئذ فلا يفترذ بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تُنسب إليه. والقراءات المنسوبة إلى كل قارى من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ. غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم » اهـ لكن رأى أبي شامة وأضرابه في القراءات السبع غير شديد كما سيجيء.

(١) قد يقال: لا يسلم لهم ذلك إلا إن كانت القراءة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ويمكن أن يجاب بأن هذه الأركان الثلاثة أمانة التواتر والعلم من الدين بالضرورة. كما يأتي تفصيله. وإذن يكون الحكم صحيحاً.

ثم إن مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تنضوي تحته بضع صور
يخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإن اشتركت كلها في الحكم عليها إجمالاً لعدم قبولها
كما علمت .

ذلك أن الضابط المذكور يصدق مفهومه بنفي الأركان الثلاثة، وبصدق بنفي واحد
واثنين منها . ولكل حالة حكم خاص تعلمه من عبارة الإمام مكى التي نسوقها إليك
ونصها : « فإن سأل سائل : ما الذي يقبل من القراءات الآن فيقرأ به ؟ وما الذي يقبل
ولا يقرأ به ؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب أن جميع ما روى من القراءات
على أقسام : قسم يقرأ به اليوم : وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهن أن ينقل عن
الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائفاً ، ويكون
موافقاً لخط المصحف .

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرىء به وقطع على تعينه وصحته وصدقه ،
لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جعله . قال : والقسم الثاني :
ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف . فهذا
يقبل ولا يقرأ به^(١) لعلتين : إحداهما أنه لم يؤخذ عن إجماع ، وإنما أخذ أخبار الآحاد ،
ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد . والعللة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع
على تعينه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جعله ،

(١) ومعنى هذا أنه يقبل على اعتبار أنه خبر شرعي يصح الاحتجاج به عند من يرى
ذلك وهم الحنفية دون الشافعية ، ولا يقرأ به على أنه قرآن ، ولا ليوم القارىء أحداً أنه
قرآن . قال النووي : « اعلم أن الذي استقرت عليه للذاهب وآراء العلماء أن من
قرأ بها (أى الشواذ) غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحداً ذلك بل لما فيها من الأحكام =

وليس ما صنع إذا جعده . والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجهه
في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف . قال : ولكل صنف من هذه الأقسام
تمثيل تركنا ذكره اختصاراً « ١٥ » .

ثم انبرى المحقق ابن الجزرى لذلك التمثيل الذى تركه مكياً اختصاراً فقال : -
(مثال القسم الأول) : ملك ومالك ، ويخضعون ، ويخضعون ، وأوصى ووصى ،
وبطوع ، ونطوع ونحو ذلك من القراءات المشهورة .

(ومثال الثانى) قراءة ابن مسعود وأبى الدرداء : « والذَكَرُ والأُنثَى » فى قوله تعالى
« وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » بحذف لفظ « ما خلق » . وقراءة ابن عباس : « وَكَانَ
أَمَامَهُمْ مَلِكٌ بِأَخْذِ كُلِّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا » ، بإبدال كلمة أمام من كلمة وراء ، وزيادة
كلمة صالحة « وأما الغلامُ فكانَ كافرًا » زيادة كلمة « كافرًا » ونحو ذلك مما ثبت برواية
النقات إلى أن قال :

(ومثال القسم الثالث) مما نقله غير ثقة كثيرٌ كفى كتب الشواذ مما غالب
إسناده ضعيف كقراءة ابن السمين وأبى السمال وغيرهما فى « نُنَجِّيكَ ^(١) بِبَدَنِكَ »
بالجيم المعجمة « وَلَنْ خَلَقَكَ آبَةً » بفتح اللام أى من قوله « خَلَقَكَ » بسكونها .
وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه والتي جمعها أبو الفضل محمد
ابن جعفر الخزازى ونقلها عنه أبو القاسم الهذلى وغيره « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
= الشرعية عندهم يحتجُّ بها أو الأحكام الأدبية ؛ فلا كلام فى جواز قراءتها . وعلى هذا
يحمل حال من قرأها من المتقدمين . وكذلك أيضاً يجوز تدوينها فى الكتب والتكلم
على ما فيها . وإن قرأها باعتماد قرآنتها أو لإيهام قرآنتها حرم ذلك . ونقل ابن عبد البر
فى تمهيده إجماع المسلمين عليه « ١٥ » .

(١) هنا سقط . والصواب « نُنَجِّيكَ » بالخاء المهملة فى « نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ » الخ .

العلماء « برفع الهاء ونصب الهمزة ، بمعنى برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء .
وقد راج ذلك على أكثر للفسرين ونسبها إليه فتكلف توجيهها ، فإنها لا أصل
لها ، وإن أبا حنيفة لبرى منها .

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية - ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو
والغلط وعدم الضبط ، يعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون ، وهو قليل جداً بل
لا يكاد يوجد .

وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع « مَعَائِشَ » بالهمز ثم قال : ويدخل
في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شراح الشاطبية في وقف حمزة نحو :
« أُنْمَانِيهِمْ ، وَأُولَئِكَ » بياء خالصة ، ونحو « شُرَكَاءُؤُمْ ، وَأَجِبَاؤُمْ » بواو خالصة .
ونحو « بَدَأْكُمْ ، وَأَخَاهُ » بألف خالصة ، ونحو « رَأَى فَرَأَى ، وَتَرَى فَرَأَى ، وَاشْمَزَتْ
فِي اشْمَزَتْ ، وَقَادَرَأْتُمْ فِي قَادَرَأْتُمْ » بحذف الهمزة في ذلك كله مما يسمونه التخصيف
الرسمي ولا يجوز في وجه من وجوه العربية ، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل
إلى ذلك - فهو مما لا يتبل ، إذ لا وجه له . وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة ؛ فنعمه
أخرى وردّه أولى . مع أني تدبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطريق صحيحة
ولا ضعيفة .

ثم قال : ويبقى قسم مزدود أيضاً ، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينتقل
ألبتة . فهذا ردّه أحق ، ومنعه أشد ؛ ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر .
وقد ذكر جواز ذلك عن محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان
بعد الثلاثمائة .

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان : « وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم
أن كل ما صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في
الصلاة وغيرها . فابتدع بدعة ضلّ بها قصد السبيل (قلت) : وقد عُقد له بسبب ذلك

مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء ، وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، ورجع ،
وكتب عليه محضر بذلك . كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ، وأشرنا
إليه في الطبقات « ١٥ » .

ملاحظة :

إنما اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين
ولم يشترطوا التواتر : مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة : -
أحدها : أن هذا ضابط لا تعريف ، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شطر
أو شرط على الأقل . ولم يُلحظ في الضابط لأنه يفتقر في الضوابط ما لا يفتقر في التعاريف .
فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة .

ثانيها : التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها ، فإنه يسهل عليه
بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة . أما إذا اشترط
التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز ، لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع
يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهيهات أن
يتيسر له ذلك .

ثالثها : أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم
القاطع بالقراءات المقبولة . بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر وجمع عليه
من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة ، فإذا صحَّ سند القراءة ووافقت قواعد
اللفظ ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر ، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة
هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً .

ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به
قرينة توجب ذلك .

فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن . أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه ، فيكتفى في الرواية بصحتها وشهرتها متى وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب .

قال صاحب الكواكب الدرية نقلًا عن المحقق ابن الجزري مانصه : « قولنا : « وصحَّ سندها » نفي به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله ، وهكذا حتى ينهى ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ به بعضهم .

وقد شرط بعض للتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر^(١) . وأن ما جاء بحجى الأحاد لا يثبت به قرآن . وهذا مما لا يخفى مافيه ، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقه الرسم وغيره . إذ ما ثبت من أحرف انخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً ، سواء وافق الرسم أم خالفه » اهـ .

وبهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط المذكور ، يهون اعتراض العلامة النووي في شرحه على الطيِّبة ، إذ يقول مانصه : وقوله : « وصحَّ إسناداً » ظاهره أن القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر . وهذا قول حادث يخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، كما استراه إن شاء الله تعالى . ولقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً ، ويقولون : التواتر

(١) أى في هذا الضابط الذى لوحظ فيه وجود الركنين الآخرين مع هذا الركن . وإنما فسرنا كلامه بذلك لأن التواتر مجرد شرط أو شرط في القرآن كما هو التحقيق . ولأن موضوع حديثه هنا إنما هو اشتراط التواتر في هذا الركن الذى هو جزء من الضابط ، كما صرح به أولاً ، كما يرشد إليه كلامه آخرأ .

ليس بشرط . وإذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك . ولا بد لهذه المسألة من بعض بسط ، فلذلك تلخصت فيها مذاهب القراء والفقهاء الأربعة المشهورين وما ذكر الأصوليون والمفسرون وغيرهم . رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وذكرت في هذا التعليق المهم من ذلك ، لأنه لا يحتمل التطويل ، فأقول :

« القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وابن مفلح والطوفي ، هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً . وقال غيرهم : هو الكلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإيجاز بسورة منه . وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى ، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله . والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة ، لأن التواتر عندهم جزء من الحد ، فلا تصور ماهية القرآن إلا به . وحينئذ فلا بد من التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة ، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد . وصرح به جماعات لا يَحْصُونَ ، كابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والتونسي في تفسيره والنووي والسبكي والإسنوي والأذرعى والزركشى والدميرى وابن الحاجب والشيخ خليل وابن عرفة وغيرهم ، رحمهم الله تعالى .

وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك وكذلك في آخره ، لم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مسكي ، وتبعه بعض المتأخرين . وهذا كلامهم . . الخ « اه . مم ساق نقولاً كثيرة عزاها إليهم بقصر لنظام هنا عن عرضها . وفيها ذكرناه كفاية . وهذا التوجيه الذي وجهناه بالضابط السالف يجعل التخلل كأنه لفظي ، ويسير بجماعات القراء على جدد الطريق في تواتر القرآن « وَمَنْ سَلَكَ الْجَدَدَ أَمِنَ الْمِثْرَةَ » .

أنواع القراءات من حيث السند :

ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة :

(الأول للتواتر) . وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم : مثاله ما انفقت الطرق في نقله عن السبعة . وهذا هو الغالب في القراءات .
(الثاني المشهور) : هو ما صحَّ سنده بأن رواه المدلل الضابط عن مثله وهكذا ، ووافق العربية ، ووافق أحد للمصاحف العثمانية ، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة لقبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ ، إلا أنه لم يبلغ درجة للتواتر . مثاله : ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . ومن أشهر ما صنّف في هذين النوعين التيسير للداني ، والشاطبية ، وطيبة النشر في القراءات العشر . وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ، ولا يجوز إنكار شيء منهما .

(النوع الثالث) ما صحَّ سنده ، وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور . وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده . من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : « مُتَكِيْنِ عَلَى رَفَارِفِ خُضِرٍ وَعَبَاقِرِي حِسَانِ » . ومنه قراءة « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » بفتح الفاء .

(الرابع الشاذ) وهو ما لم يصحَّ سنده ، كقراءة ابن السَّمِيعِ : « قَالِيَوْمَ نُنَحِّيكَ بِيَدِنِكَ » بالحاء المهملة « لَتَكُونَنَّ لِنَ خَلْفَكَ آيَةً » بفتح اللام من كلمة « خَلْفَكَ » .

(الخامس الموضوع) وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل . مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي ، ونسبها إلى أبي حنيفة . وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الآنف .

(النوع السادس) ما يشبه المذرج من أنواع الحديث . وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ » بزيادة لفظ « من أم » . وقراءة : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ » بزيادة لفظ « في مواسم الحج » وقراءة الزبير : « وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيَسْتَمِعُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » بزيادة لفظ « وَيَسْتَمِعُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » .

وإنما كان شبيهاً ولم يكن مذرجاً ، لأنه وقع خلاف فيه . قال عمر رضي الله عنه : « فأدري أكانت قراءاته (يعني الزبير) أم فسّر » أخرجه سميد بن منصور ، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير . وكان الحسن يقرأ : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ، الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » قال ابن الأنباري : قوله « الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » ، تفسير من الحسن لعنى الورد . وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن .

قال ابن الجزري و آخر كلامه : « وربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام بإضاحاً ، لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله ﷺ قرآنًا . فهم آمنون من الالتباس » انتهى بتصرف تبعا فيه صاحب الكواكب الدرية .

تواتر القرآن :

أكتفى في هذا الموضوع بأن أسوق إليك نقولاً ثلاثة فوق ما نقلته عن النويري من قبل :

أولها : يقول الإمام الغزالي في المستصفى مانصه : حدّ الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلا متواتر . ونعني بالكتاب القرآن المنزل . وقيدناه بالمصحف لأن الصعابة بالغوا في الاحتياط في نقله ، حتى كرهوا التماشير والنقط

وأمروا بالتعريد؛ كيلا يختلط بالقرآن غيره؛ ونقل إلينا متواتراً، فنعلم أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن، وأن ما هو خارج عنه فليس منه؛ إذ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يهمل بعضه فلا ينقل، أو يختلط به ما ليس منه. ثم قال: فإن قيل: لم شرطتم التواتر؟ قلنا ليحصل العلم به، لأن الحكم بما لا يعلم جهل وكون الشيء كلام الله تعالى أمر حقيقي ليس بوضعي حتى يتعلق بظننا، فيقال: إذا ظننتم كذا فقد حرمتنا عليكم فعلاً، أو حللناه لكم، فيكون التحريم معلوماً عند ظننا، ويكون ظننا علامة لتعلق التحريم به. إلى أن قال:

ويتشعب عن حد الكلام مسألان: «(إحداها) مسألة التتابع في صوم كفارة اليمين: فإنه ليس بواجب على قول، وإن قرأ ابن مسعود «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ» لأن هذه الزيادة لم تتواتر، فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان، لما اعتقده مذهبها، فلملهُ اعتقد التتابع حملاً لهذا المطلق على المقيد بالتتابع في الظاهر. وقال أبو حنيفة: يجب التتابع، لأنه وإن لم يثبت كونه قرآناً، فلا أقل من كونه خبراً، والعمل يجب بخبر الواحد. وهذا ضعيف، لأن خبر الواحد لا دليل على كذبه، وهو^(١) إن جملة من القرآن فهو خطأ قطعاً، لأنه وجب على رسول الله ﷺ أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم بالحجة بقولهم، وكان لا يجوز له مناجاة الواحد به. وإن لم يجعله من القرآن، احتدل أن يكون ذلك مذهباً له لدليل قد دله عليه، واحتمل أن يكون خبراً. وما ترددين

(١) كذا بالأصل الذي نقلت عنه. ولعل الواو في لفظ «وهو» زادتها الطائفة خطأ.

وجملة «لا دليل على كذبه» حالية من لفظ «الواحد»، والمعنى هكذا: لأن خبر الواحد هنا حال كونه لا دليل على كذبه، ولفظ هو ضمير فصل أو عائد على خبر الواحد، إن جملة (أي أبو حنيفة) من القرآن الخ. ويمكن أن تكون كلمة «وهو» كلها مدرجة في الطبع أو النسخ فتدبر

أن يكون خيراً أو لا يكون ، فلا يجوز العمل به ، وإنما يجوز العمل بما يصرح الراوى
بسماعه من رسول الله ﷺ .

(أما المسألة الثانية) فهي أن البسمة آية من القرآن لكن هل هي آية من أول كل
سورة ؟ فيه خلاف . وميل الشافعى - رحمه الله - إلى أنها آية من سورة الحمد وسائر السور ،
لكنها فى أول كل سورة آية برأسها ، أو هى مع أول آية من سائر السور آية هذا مما نقل
عن الشافعى فيه تردد . وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعى على أنها هل هى
من القرآن فى أول كل سورة ؟ بل الذى يصرح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن ،
فهى من القرآن « ١٥١ ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

ثانيها : يقول صاحب مسلم الثبوت وشارحه ما نصه : « ما نُقل آحاداً فليس بقرآن
قطماً ؛ ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل اللذاهب ، واستدل بأن القرآن بما تتوافر
الدواعى على نقله ، لتضمنه التحدى ، ولأنه أصل الأحكام ، باعتبار المعنى والنظم جميعاً ،
حتى تعلق بنظمه أحكامه كثيرة ، ولأنه يتبرك به فى كل عصر بالقراءة ، ولذا علم جهدهم
الصعابة فى حفظه بالتواتر القاطع . وكل ما تتوافر دواعى نقله ، ينقل متواتراً عادة .
فوجوده ملزوم التواتر عند السكل عادة ، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر ، انتفى الملزوم
قطماً . وللقول آحاداً ؛ ليس متواتراً فليس قرآناً » ١٥١ .

ثالثها : يقول الحافظ جلال الدين فى الإتيان ما نصه : لا خلاف أن كل ما هو من
القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه . وأما فى محله ووضعه وترتيبه ،
فكذلك عند محققى أهل السنة ، لقطع بأن المادة تنفى بالتواتر فى تفاصيل مثله ،
لأن هذا للمعجز العظيم ، الذى هو أصل الدين التويم ، والصراط المستقيم ؛ مما
تتوافر الدواعى على نقل جملة وتفصيله ، فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس
من القرآن .

« وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله . وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه . بل يكثر فيها نقل الآحاد . قيل وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسلة من كل سورة . ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضى التواتر في الجميع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه . أما الأول فلأننا لو لم نشترط التواتر في المحل ، جاز ألا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن . مثل « فبأي آلاء ربكما تكذبان » . وأما الثاني فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل ، جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد . وقال القاضي أبو بكر في الانتصار : « ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة . وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إهمال الرأى والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية ، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به » . ١١

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسلة قولهم على هذا الأصل ، وقرروا أنها لم تتواتر في أوائل السور ، وما لم يتواتر فليس بقرآن . وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر ؛ فربما متواتر عند قوم دون آخرين ، وفي وقت دون آخر . ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فن بعدهم بخط المصحف مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه ، كأسماء السور وآمين والأعشار . فلولم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد كونها قرآناً . فيكونون مغررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً ، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة . فإن قيل : لعلها أثبتت للفصل بين السور . أجيب : بأن هذا فيه تغيير ،

ولا يجوز ارتكابه مجرد الفصل ، ولو كانت له لكتبت بين براءة والأنفال ١٠٤ هـ
كلام السيوطي .

وهذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كما ترى لأن عبارتي المستصفي ومسلم الثبوت
يقينان الدليل واضحاً على تواتر القرآن وإن اختلف طريقهما في الاستدلال . وعبارة
السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أصلاً وغير أصل ، وتؤيد هذا العموم
وترد على من قصر التواتر على أصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه .

الآراء في القراءات السبع :

هنا يمد الباحث نفسه في معترك مليء بكثرة الخلافات واضطراب النقول واتساع
المسافة بين المختلفين إلى حد بعيد .

وإليك صورة مصغرة تشهد فيها حرب الآراء والأفكار مشبوبةً بين السكتانيين
في هذا الموضوع :

(١) يبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السبع ويقول : من زعم أن اقراءات السبع
لا يلزم فيها التواتر فقولُه كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة . ويعزى هذا
الرأي إلى مفتي البلاد الأندلسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب ، وقد تحمس لرأيه كثيراً
وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه والرد على من رد عليه .

ولكن دليله الذي استند إليه لا يسلم له ، فإن القول بعدم تواتر القراءات السبع
لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن . كيف؟ وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع بحيث
يصح أن يكون القرآن متواتراً في غير القراءات السبع ، أو في القدر الذي اتفق عليه
القراء جميعاً ، أو في القدر الذي اتفق عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب قرأه ، كأنه ا

أو غير قراء ، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة ، وذلك في القدر الذي اختلف فيه القراء ولم يجتمع على روايته عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة ، وإن كان احتمالاً ينفيه الواقع كما هو التحقيق الآتي .

(٢) يبالغ بعضهم في توهين القراءات السبع والفض من شأنها ، فيزعم أنه لافرق بينها وبين سائر القراءات ، ويحكم بأن الجميع روايات آحاد. ويستدل على ذلك بأن القول بتواترها منكر يؤدي إلى تكفير من طعن في شيء منها ، مع أن الطعن وقع فعلاً من بعض العلماء والأعلام .

ونناقش هذا الدليل بأننا لانسلم أن إنكار شيء من القراءات يقتضى التكفير على القول بتواترها. وإنما يحكم بالتكفير على من علم تواترها ثم أنكره . والشيء قد يكون متواتراً عند قوم غير متواتر عند آخرين، وقد يكون متواتراً في وقت دون آخر فطعن من طعن منهم يحمل على ما لم يعلموا تواترها منها ، وهذا لا ينفى التواتر عند من علم به، « وفوق كل ذي علم عليم » .

ويمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بأن طعن الطاعنين إنما هو فيما اختلف فيه وكان من قبيل الأداء. أما ما اتفق عليه فليس بموضع طعن. ونحن لا نقول إلا بتواتر ما اتفق عليه دون ما اختلف فيه .

(٣) يقول ابن السبكي في جمع الجوامع وشارحه ومحشيه: « القراءات السبع متواترة تواتراً تاماً أي نقلها عن النبي ﷺ جمع يمنع عادة تواطؤهم على الكذب مثلهم، وهلم جرا. ولا يضر كون أسانيد القراء آحاداً، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ، بل هو الواقع، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجهم الفغير عن مثلهم؛ وهلم جرا. وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم، لتصددهم

لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمل فيها ، ٥١ .

وقد يناقش هذا بأنها لو تواترت جميعاً ، ما اختلف القراء في شيء منها لكنهم اختلفوا في أشياء منها ، فإذا لا يسلم أن تكون كلها متواترة .

ويجاب عن هذا بأن اختلف لا ينفي التواتر بل الكمل متواتر وهم فيه مختلفون ، فإن كل حرف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بلغه الرسول ﷺ إلى جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب حفظاً لهذا الكتاب ، وهم بلغوه إلى أمثالهم وهكذا . ولا شك أن الحروف يخالف بعضها بعضاً ، فلا جرم تواتر كل حرف عند من أخذ به وإن كان الآخر لم يعرفه ولم يأخذ به . وهنا يجتمع التخالف والتواتر . وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع بل القراءات العشر كما يأتي .

(٤) وبذهب ابن الحاجب إلى تواتر القراءات السبع ، غير أنه يستثني منها ما كان من قبيل الأداء كالمدا والإمالة وتخفيف الهمزة . قال البناني على جمع الجوامع : « وكان وجه ذلك أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة اللفظ يتحقق اللفظ بدونها ، كزيادة اللد على أصله وما بعده من الأمثلة ، وما كان من هذا القبيل لا يضبطه السماع عادة لأنه يعلو الزيادة والنقصان ؛ بل هو أمر اجتهادي . وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد . فإن قيل قد يتصور الضبط في الطبقة الأولى للعلم بضبطها ما سمعته منه ﷺ على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرار عرضها ما سمعته منه ﷺ . قلنا إن سلم وقوع ذلك لم يفد ، إذ لا يأتي نظيره في بقية الطبقات ، فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على القطع بأن ما تلقته الثانية جارٍ على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ . وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد على أصل اللد وما بعده لا في الأصل فإنه متواتر .

الحاصل أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله ، كأن يراد تواتر اللد من غير نظر لبقدره ، وتواتر الإمالة كذلك ، فالوجه خلاف ما قال

ابن الحاجب ، للعلم بتواتر ذلك . وإن أريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل ، فالوجه ما قاله ابن الحاجب . قاله ابن قاسم « ا هـ بقليل من التصرف .

لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجدها كما يقول في مختصر الأصول له : « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه » ا هـ وهذا زعمٌ صريحٌ منه بأن اللد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها من قبيل الأداء وأنها غير متواترة . وهذا غير صحيح ، كما يأتيك نبؤه في مناقشة ابن الجزري له طويلاً .

(٥) يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما انفقت الطرق على نقله عن القراء ، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر ، سواء كان الاختلاف في أداء الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها . فالاستثناء هنا أعم مما استثناء ابن الحاجب . وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي : « ما شاع على السنة جماعة من متأخري القرنين وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة ، ونقول به فيما انفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة ، دون ما اختلفت فيه ، بمعنى أنه نفيت نسبه إليهم في بعض الطرق . وذلك موجود في كتب القراءات ، لاسيما كتب المغاربة والمشاركة ، فبينهما تباين في مواضع كثيرة . والحاصل أنا لانلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء . أي بل منها المتواتر وهو ما انفقت الطرق على نقله عنهم ، وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق . وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء وما هو من قبيلة » ا هـ . نقلًا عن الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع بتذييل منه .

ورأى أبو شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى إنه أمثل الآراء فيما أرى ، وذلك لأمرين أربعة :

أولها : أنه رأى سليم من التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة .

ثانيها : أن يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله . ذلك أن القراءات السبع وقع اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة ، وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى . ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع . ثم إن دليله يقوم على الواقع أيضاً في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء ، فبعضهم نفاها وبعضهم أثبتها . وذلك أمانة انتفاء التواتر ، لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب لازم من لوازم التواتر . وقد انتفى هذا الاتفاق هنا فينتفى التواتر ، لما هو معلوم من أنه كلما انتفى اللازم انتفى للزوم .

ثالثها : أن هذا الرأي صادر عن إخصائي متمهر في القراءات وعلوم القرآن وهو أبو شامة « وصاحب الدار أدري بما فيها » .

رابعها : أن هذا الرأي يتفق وما هو مقرر لدى المحققين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضابط المشهور ، وقد تنفى هذه الأركان الثلاثة كلاً أو بعضاً ، لا فرق في هذا بين القراءات السبع وغير السبع على نحو ما تقدم . ويتفق هـذا الرأي أيضاً وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق .

استدراك :

لكني بعد معاودة البحث والنظر ، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن ، تبين لي أن أبا شامة أخطأ الصواب أيضاً فيمن أخطأ ، وأنتى أخطأت في مشايعته وتأبيده .

ويضطرني إناصاف الحق أن أكره على الوجوه التي أبدتُها بها بين يديك ، فأنتقمها وجهاً وجهاً . « والرجوع إلى الحق فضيلة » .

١ - فرأى أبي شامة المصور لم يسلم من مثل تلك التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة ، وسترى قريباً شدة مناقشته الحساب في كلام ابن الجزرى .

٢ - ثم إن النطاء قد انكشف عن أن القراءات السبع بل القراءات العشر كلها متواترة في الواقع ، وأن الخلاف بينها لا ينفى عنها التواتر ، فقد يجتمع التواتر والتخالف ، كما بينا عند عرض رأى ابن السبكي ، وكما يستبين لك الأمر فيما يأتي من تحقيق ابن الجزرى .

٣ - أما أن أبا شامة إخصائى متمم ، فبجان من له العصمة ، والسكال لله تعالى وحده . على أن الذى رد عليه واخترنا رأيه - وهو ابن الجزرى - إخصائى متمم أيضاً ، وإليه انتهت الزعامة في هذا الفن ، حتى إذا أطلق لقب المحقق لم ينصرف إلا إليه « وكم ترك الأول للآخر » .

٤ - وأما ما قرره المحققون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر ، فهو تقسيم لا ينفى عن أبي شامة شيئاً في رأيه هذا ، لأن كلامهم هناك كان في مطلق القراءات ، أما كلامنا وكلام أبي شامة هنا فهو في خصوص القراءات السبع . وبينهما برزخ لا يبغيان .

الآراء في القراءات الثلاث المتممة للعشر :

لقد علمت فيما سبق ما قيل في القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة . أما القراءات الثلاث المسكولة للعشر ، فقيل فيها بالتواتر ، ويعزى ذلك إلى ابن السبكي . وقيل فيها بالصحة فقط ، ويعزى ذلك إلى الجلال المحلى . وقيل فيها بالشذوذ ، ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كل ما وراء القراءات السبع شاذاً .

التحقيق تواتر القراءات العشر كلها :

والتحقيق الذي يؤيده الدليل ، هو أن القراءات العشر كلها متواترة ، وهو رأى المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزرى والنويرى ، بل هو رأى أبى شامة فى نقل آخر صححه الناقلون عنه ، وجوزوا أن يكون الرأى الآنف مدموساً عليه ، أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد . ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزرى ، بصول فيه ويجول ، ويسهب ويضطرب ، واضعاً للعق فى نصابه ، دافعاً للخطأ وشبهاته . فاقراء واصبر على الإكثار والتطويل ، فإن المقام دقيق وجليل ، « وَلَا يُذَبِّتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

قال - رحمه الله - فى كتابه منجد المفرئين ، ابتداء من الصفحة السابعة والخمسين ما نصه :

(الفصل الثانى فى أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأصولاً ، حال اجتماعهم وافتراقهم ، وحلّ مشكل ذلك) اعلم أن العلماء بالفوا فى ذلك نفيًا وإثباتًا ، وأنا أذكر أقوال كلٍّ ثم أبين الحق من ذلك . أما من قال بتواتر الفرش^(١) دون الأصول فابن الحاجب . قال فى مختصر الأصول له : « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالدُّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه » . اهـ . فزعم أن اللد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة ، من قبيل الأداء وأنه غير متواتر . وهذا قول غير صحيح كما سنبينه .

(١) يراد بالفرش الجزئيات التى يقع الخلاف فى قراءتها ولا يقاس عليها . كقراءة « يَخْدَعُونَ » فى سورة البقرة لا يقاس عليها ما جاء فى سورة النساء من كلمة « يَخَادِعُونَ » الله مع أن الخلاف وقع فى قراءة الأولى . ويراد بالأصول الكلليات التى تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة ، كقواعد اللد والهمز والإمالة .

أما المدُّ فأطلقته وتحتته ما يسكب العبرات ، فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عرضياً .
والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حروف المد بدونه ، كالألف من قال ، والواو من يقول ،
والياء من قيل . وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره ، إذ لا تمكن القراءة بدونه . والمدُّ
العرضيُّ هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز . فأما السكون فقد
يكون لازماً كما في فوائح السور ، وقد يكون مشدداً نحو « آلم ، ق ، ن ، ولا الضالين »
ونحوه ، فهذا يلحق بالطبيعي لا يجوز فيه القصر ؛ لأن المدَّ قام مقام حرف توصلًا للنطق
بالساكن . وقد أجمع المحققون من الناس على مدّه قدرأ سوا . وأما الهمز فعلى قسمين :
(الأول) إما أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في أخرى وهذا تسميه القراء منفصلاً ،
واختلفوا في مدّه وقصره ، وأكثرهم على المد . فادعواؤه عدم تواتر المد فيه ترجيح بلا مرجح ،
ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته ، لأن أكثر القراء على المد . (الثاني)
أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة ، وهو الذي يسمى متصلاً . وقد أجمع القراء
سلفاً وخلفاً من كبير وصغير وشريف وحقير ، على مدّه ، لا خلاف بينهم في ذلك
إلا ما روى عن بعض من لا يعمول عليه بطريق شاذة فلا تجوز القراءة به . حتى إن إمام
الرواية أبا القاسم الهذلي - الذي دخل المشرق والمغرب وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة
وستين شيخاً ، وقال : رحلت من آخر المغرب إلى فرغانة يميناً وشمالاً ، وجبلاً وبحراً ،
وألف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين الذرة وأذن الجرّة ، من صحيح وشاذ ومشهور
ومنكر - قال في باب المدِّ في فصل المتصل : « لم يختلف في هذا الفصل أنه بمدود على
وتيرة واحدة ، فالقراء فيه على نمط واحد ، وقد روه بثلاث ألفات - إلى أن قال - وذكر
العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين ، ولم أسمع هذا الفبره .
وطالما مارست الكتب والعلماء فلم أجد من يجعل مدّ الكلمة الواحدة كمدّ الكلمتين
إلا العراقي » . قلت : والعراقي هو منصور بن أحمد المقرئ كان بخراسان . ولقد أخطأ

في ذلك ، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم : الإمام أبو بكر بن مهران ، وأبو الفرج
الشبوذى ، وإبراهيم بن أحمد المروزي ، ولم يرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق .
فإذا كان ذلك يحسر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم على ما أجمع
عليه فيقول : هو غير متواتر ، فهذه أقسام المد العرضي أيضاً متواترة : لا يشك في ذلك
إلا جاهل . وكيف يكون المد غير متواتر وقد أجمع عليه الناس خلفاً عن سلف ؟

فإن قيل : قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيسير للحافظ الداني وغيره ، جعل
لم فيما مدد لهم مراتب في المد إشباعاً وتوسطاً وفوقه ودونه ، وهذا لا ينضبط ؛ إذ المد
لا حد له . وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً؟ قلت : نحن لا ندعى أن مراتبه متواترة ،
وإن كان قد ادعاه طائفة من القراء والأصوليين . بل نقول : إن المد العرضي من حيث
هو متواتر متطوع به قرأه النبي ﷺ ، وأنزل الله تعالى عليه ، وأنه ليس من قبيل الأداء ،
فلا أقل من أن نقول : القدر المشترك متواتر . وأما ما زاد على القدر المشترك كعاصم وحجرة
وورش ، فهو إن لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض^(١) متلقى بالقبول . ومن ادعى تواتر
الزائد على القدر المشترك فليبين .

وأما الإمالة على نوعيها ، فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها
القرآن ، مكتوبتان في المصاحف ، متواترتان ، وهن يقول أحد في لغة أجمع الصحابة
والمسلمون على كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء ؛ وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو
الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمالة لغة لقبائل العرب ، دعاهم إلى الذهاب
إليها التماس الخفة . وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب السكامل : إن الإمالة والتفخيم
لغتان ليست إحداها أقدم من الأخرى : بل نزل القرآن بهما جميعاً - إلى أن قال - والجملة

(١) كذا بالأصل . ولعل صوابه « مستفيض » .

بعد التطويل أن من قال: إن الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمالة خطأ وأعظم الفريضة على الله تعالى، وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى.

قلت: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف نحو «يحيى، وموسى، وهدي، ويسعى، والهدى، وبغشياً، وجلبياً، وآسى، وآتيتكم» وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تشبه هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله عز وجل في سورة إبراهيم: «وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافِرٌ رَحِيمٌ» حتى إنهم كتبوا «تَعْرِفُهُمْ بِسَمِيِّهِمْ» في البقرة بالياء، وكتبوا «سَيِّمَانِي فِي وَجُوهِهِمْ» بالألف وأي دليل أعظم من ذلك؟

قال الهذلي: وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم. وذكر أشياء، ثم قال: وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلت أو كثرت - إلى أن قال - وهي (يعني الإمالة) لغة هوازن، وبكر بن وائل، وسعد بن بكر.

وأما تخفيف الهجزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فتواتر قطعاً، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره، وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء؟ وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل «مُدِّكِرٍ، أَثَقَلْتُ»^(١) دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا، مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى بُوسَفٍ» وكذلك أجمع القراء في مواضع على تخفيف الهجزة نحو «الآن، الله، الذَّكْرَيْنِ» في الاستفهام، وفي مواضع على النقل نحو «لَسِ كُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»، و«يرى، ونرى» وعلى ترقيق الراءات في مواضع نحو «فِرْعَوْنَ، وَمِرْيَةَ» وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة.

(١) لعله يريد إدغام التاء في الدال.

وأجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران : « أَوْ نَبِّئُكُمْ » بواو . قال أبو عمرو الداني وغيره : إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيل الهمزة بين بين ا هـ . وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمما عن أمم غير متواتر . وإذا كان المدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق ، فما الذي يكون متواتراً ؟ أقصر « الم » ، ودابة ، وأولئك » الذي لم يقرأ به أحد من الناس ؟ أم تخفيف همزة « آذِ كَرِيْمٍ » ، آله » الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن ؟ أم إظهار « مُدَكِّرِ » الذي أجمع الصحابة واللسون على كتابته وتلاوته بالإدغام ؟ فليت شعري من الذي تقدمه قبلُ بهذا القول ، فقني أثره ، والظاهر أنه لما سمع قول الناس : إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ، ظن أن المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء ، فقال غير مفكر فيه . وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه ، لما أقدم عليه ، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار ، حيث قال : « جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم استفاض نقله . ولم يدخله في حكم الشذوذ ، بل رآه سائفاً جائزاً من همز وإدغام ومدّ وتشديد وحذف وإمالة ، أو ترك ذلك كله أو شيء منه ، أو تقديم أو تأخير ، فإنه كله منزل من عند الله تعالى ، ومما وقف الصحابة على صحته ، وخير بينه وبين غيره ، وصوب للجميع القراءة به قال : ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يُمِلَّهُ الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة أو غير ذلك ، لسوغنا لهم جميع قراءة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطال - رحمه الله - الكلام على تقدير ذلك ، وجوز أن يكون النبي ﷺ أقرأ واحداً بعض القرآن بحرف وبعضه بحرف آخر ، على ما قد براه أيسر على الفارسي » ا هـ .

قلت : وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذه الصحابي كذلك من رسول الله ﷺ ، وأقرأ كذلك ، إلى أن اتصل بالقراء . نحو قراءة حفص « تَجْرِيهَا » بالإمالة فقط ، ولم يُمِلْ في القرآن غيره ، وقراءة ابن عامر

« إِبْرَاهِيمَ » في مواضع محصورة ، وقراءة أبي جعفر « يُحْزِنُ » في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي ، وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي ، وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي ، وشبه ذلك مما يقول القراء عنه : جمع بين اللفتين .

وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها ، كما أخلى غيره كتبهم منها . وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء . وإذ قد تعرض فليته سكت عن التمثيل ، فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله ، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع خمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك . وإنما إن صحَّ شيء منها فوجهٌ ، والباقي لاشك أنه من قبيل الأداء (١) .

ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع : « والسبع متواترة ، قيل : فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه » وسئل عن زيادته على ابن الحاجب « قيل » المقتضية لاختياره أن ما هو من قبيل الأداء كالمدة والإمالة إلى آخره متواترٌ فأجاب - رحمه الله - في كتابه منع الموانع : اعلم أن السبع متواترة ، والمدة متواترة ، والإمالة متواترة ، كل هذا بين لا شك فيه . وقول ابن الحاجب : « فيما ليس من قبيل الأداء » صحيح لو تجرد عن قوله : كالمدة والإمالة . لكن تمثيله بهما أوجب فساداً كما سنوضحه من بعد ، فلذلك قلنا : « قيل » ليتبين أن القول بأن المدة والإمالة والتخفيف غير متواترة

(١) لعلك فهمت أن مرادهم بكلمة « من قبيل الأداء » ما يتصل بتقدير الأصول المتواترة . مثلاً المدة للهمز أصل جاء متواتراً . أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر ، لأنه لا يسهل ضبطه . وقيل فيه بالتواتر أيضاً .

ضعيف عندنا ، بل هي متواترة . ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف - إلى أن قرأ -
فإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع . ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف
الهمز بلا شك .

أما من قال : إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لاحتال افتراقهم ، فأبو شامة
قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه : « فإن القراءات للنسوية إلى كل قارى من
السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة
الصحيح في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم . فما نسب
إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم ، الجع بين الساكنين في تاءات البرزى ، وإدغام
أبي عمرو ، وقراءة حمزة « فما استطاعوا » وتسكين من أسكن « بارئكم » ونحوه
« وسبأ ، ويابني ، ومكر السبي » وإشباع الياء في « يرتقى ، ويتقى ، ويبصر »^(١)
وأفئدة من الناس « وقراءة « ملائكة » بفتح الهمزة ، وهمز « ساقها »^(٢) وخفض
« والأرحام » في أول النساء ، ونصب « كن فيكون » والفصل بين المتضابقين في الأنعام ،
وغير ذلك ، إلى أن قال : فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ، ثم قال :
وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة للباحة عليه على
ما هو جائز في العربية ، فصيحاً كان أو دون ذلك . وأما بعد كتابة المصاحف على
اللفظ المنزل ، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما نسبها ،
حملاً لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم والسادة من أصحابه على ما هو اللائق ، فإنهم
إنما كتبوه على لغة قريش ، فكذا قراءتهم به . قال : وقد شاع على السنة جماعة من
المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين : أن القراءات السبع كلها متواترة ؛ أي في

(١) كذا بالأصل فتأمله .

(٢) لعل الصواب « سوقيه » من قوله سبحانه : « فاستوى كلئى سوقه » فتدبر .

كل فرد فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب . قال : ونحن بهذا نقول ، لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق من غير تكبير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها .

فانظر يا أخى إلى هذا الكلام الساقط ، الذى خرج من غير تأمل ، المتناقض ، فى غير موضع فى هذه الكلمات البسيرة ! أو قفت عليه شيخنا الإمام ولى الله تعالى أباعمد ابن محمد بن محمد الجالى رضى الله عنه ، فقال : ينبى أن يُقدم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر ألبتة ، وإنه طعن فى الدين . قلت : ونحن - يشهد الله - أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبى شامة ، إذ الجواد قد يعثر ، ولا يجهل قدره . بل الحقُّ أحقُّ أن يُتبع . ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة للزلة ، ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة .

أما قوله : « فما نُسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة الخ » فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكراً عند أهل اللغة . وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً ، يوجهونها ويستدلون بها . وأنى يسعمهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نؤيس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار ، جمدوا على ما علموا من القياسات ، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شئ من القرآن على غير النحو الذى أنزل الله يوافق قياساً ظاهراً عنده ولم يقرأ بذلك أحد ، لقطع له بالصححة . كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها ، حتى إن بعضهم قطع فى قوله عز وجل : « مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا » بأن الإدغام الذى أجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم والمسلمون نحن وأنه لا يجوز عند العرب ، لأن الفعل الذى هو تأمين مرفوع ، فلا وجه لسكونه حتى يدغم فى النون التى تليه ! .

فانظر يا أخي - إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى . يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً والقرآن والعظيم فرعاً! حاشا العلماء المتقدي بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك . بل يجهلون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه ، يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره . حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضابفين :

« وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَسَكَّمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ »
ولو لا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده ، لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه ، وذكرت أقوالهم فيها ، ولكن إن مد الله في الأجل ، لأضمن كتاباً مستقلاً في ذلك ، يشفي القلب وبشرح الصدر ، أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة .

وذهب الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى « وَآتُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » كلام الزجاني في تضعيف قراءة الخلف . ثم قال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به . وهذا مقام محظور لا يقبل فيه أئمة اللغة والنحو . ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لاندعى أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ، عند ذكر إسكان « بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ » لأبي عمرو بن العلاء : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسس في اللغة والأقيس في العربية . بل على الأثبت في الأثر والأصح في

النقل . والرواية إذا ثبت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فسوّ لغة ، لأن القراءة سنّة متّبعة ، فلزم قبولها والمصير إليها .

قلت : ثم لم يكف الإمام أبا شامة حتى قال : « فكل ذلك (يعني ما تقدم) محمول على قلة ضبط الرواة » لا والله . بل كله محمول على كثرة الجهل بمن لا يعرف لها أوجهاً وشواهد صحيحة تخرج عليها ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى في الكتاب الذي وعدنا به آنفاً ، إذ هي ثابتة مستفاضة؛ ورواتها أئمة ثقات . وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم ، فليت شعري أكان الدين قد هان على أهله ؟ حتى يحىء شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها ، فيسمع منه ويؤخذ عنه ، ويقرأ به في الصلاة وغيرها ، ويذكره الأئمة في كتبهم ، ويقروءون به ويستفاض ، ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به ، مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مُصرّاً على ذلك يكفر ؛ والله جلّ وعلا تولّى حفظه : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ » .

وأعظم من ذلك تنزله ؛ إذ قال : « وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، لا ينبغي قراءتها ، ، حملاً لقراء النبي ﷺ وأصحابه على ما هو اللائق بهم » . فإذا كلن النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم لم يقرءوا بها مع تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرءوا بها .

ثم يقول : « فلا أقل من اشتراط ذلك » يعني اشتراط الشهرة والاستفاضة . قلت : ألا تنظرون إلى هذا القول ؟ ثم أحد في الدنيا يقول : إن قراءة ابن عامر وحزرة وأبي عمرو ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ، وقراءة

البرزى وقنبل وهشام ، إن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة وإن لم تكن متواترة ١٩
هذا كلام مَنْ لم يدرك ما يقول ، حاشا للإمام أبا شامة منه . وأنا من فرط اعتقادي فيه
أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء . ربما يكون بعض الجملة المتمصين ألقاه بكتابه ،
أو أنه ألف هذا الكتاب أول أمره ، كما يقع لكثير من المصنفين . وإلا فهو في غيره من
مصنفاته كشرحه على الشاطبية ، بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة « والأرحام »
بالخفص ، والفصل بين المتضامين . ثم قال في الفصل : ولا التفات إلى قول من زعم أنه
لم يأت في الكلام مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح
على النفي بالإجماع . قال : ولو نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في النثر
رجع عن قوله . فما بالله ما يكتفى بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم
ثم أخذ في تقرير ذلك . قلت : هذا الكلام مبين لما تقدم ، وليس منه في شيء . وهو
الأليق بمثله ، رحمه الله .

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول : « فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر
في جميع الألفاظ المختلف فيها » . قلت : ونحن كذلك ؛ لكن في القليل منها ، كما تقدم
في الباب الثاني^(١) .

قال : « وغاية ما يبديه مدعى تواتر المشهور منها ، كما دغام أبي عمرو ، ونقل الحركة
لورش ، وصلة ميم الجمع وها الكناية لأن كثير ، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نُسبت
تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة ، إلا أنه بقي عليه التواتر

(١) يشير بذلك إلى مثل قراءة هشام « أفئدة » بياء بعد الهمز . فإنه اعتبره صحيحا
مقطوعا به وإن لم يتواتر ، لأن استفاضته وموافقته الرسم والعربية قرائن مثلها يفيد العلم
في غير المتواتر . انظر المنجد ص ١٩ .

من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك . ومن ثم نسكب العبرات ،
فإنها من ثم لم ينقلها إلا آحاداً إلا اليسير منها .

قلت : هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم . أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه
شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي ، فقال لي : معدور أبو شامة ، حيث إن
القراءات كالحديث ، مخرجها كمخرجه ، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية ؛ وخفي
عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً ؛ وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرءونها أخذوها
أمّا عن أم . ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد ، بل كانوا
يحتنبونها ويأمرون باجتنابها .

قلت : صدق . ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد : قال لي قنبل : قال القواس في
سنة سبع وثلاثين ومائتين : التق هذا الرجل (يعني البرزى) فقل له : هذا الحرف ليس من
قراءتنا . يعني « وما هو بميت » مخففاً . وإنما يخفف من الليت من قد مات ، ومن لم
يمت فهو مشدد . فلقيت البرزى فأخبرته ، فقال له : قد رجعت عنه... وقال محمد بن صالح :
سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو : كيف تقرأ « لا يعذب عذابه أحد » . ولا يوثق وثاقه أحد ؟
فقال : « لا يعذب » بالكسر . فقال له الرجل : كيف ؟ وقد جاء عن النبي ﷺ
« لا يعذب » بالفتح . فقال له أبو عمرو : لو سميت الرجل الذي قال : سميت النبي ﷺ
ما أخذته عنه . أو تدري ماذا ؟ لأنني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت
به العامة . قال الشيخ أبو الحسين السخاوي : وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر . قلت :
صدق ؛ لأنها قراءة الكسائي . قال السخاوي : وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم .
وإنما أنكرها أبو عمرو ؛ لأنها لم تبلفه على وجه التواتر .

قلت : وهذا كان من شأنهم على أن نعيين هؤلاء القراء ليس بلازم ، ولو عين غير

هؤلاء لجاز . وتعيينهم إما لكونهم تصدوا للإقراء أكثر من غيرهم ، أو لأنهم شيوخ
المعين كما تقدم . ومن ثم كره من كره من السلف أن تنسب القراءة إلى أحد . روى
ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكوهون سند فلان وقراءة فلان . قلت :
وذلك خوفاً مما توهمه أبو شامة من القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية . ولم يدرك
أن كل قراءة نسبت إلى قارىء من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها
في هذا الزمن وأضعافهم . ولو لم يكن انفراد القراء متواترا لكان بعض القرآن غير متواتر
لأننا نجد في القرآن أحرفاً تختلف القراء فيها ، وكل منهم على قراءة لا توافق الآخر ،
كأوجه وغيرها ، فلا يكون شيء منها متواترا . وأيضاً قراءة من قرأ «مالك ويخادعون»
فكثير من القرآن غير متواتر ، لأن التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة .

قال الإمام الجعفي في رسالته : وكل وجه من وجوه قراءته كذلك (يعني متواتراً)
لأنها أبعاضه . ثم قال : فظهر من هذا فساد قول من قال : هو متواتر دونها ، إذ هو عبارة
عن مجموعها .

ثم قال ابن الجزري : وما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم
أن الإمام الشافعي رضي الله عنه جعل البسمة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك
تقتضي عدم كونها من القرآن ، لأنه من أهل مكة وهم يثبتون البسمة بين السورتين
وبعدونها من أول الفاتحة آية ، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسطنطيني
ابن كثير ، فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسمة ، لأنها آحاد ، واعتمد على
قراءة ابن كثير لأنها متواترة ، وهذا لطيف فتأمل ، فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا
يقولون : إن الشافعي رضي الله عنه روى حديث عدم البسمة عن مالك ولم يعوّل عليه ،
فدلّ على أنه ظهرت له فيه علة ، وإلا لما ترك العمل به . قلت : ولم أر أحداً من أصحابنا

بين العلة ، فبيننا أنا ليلة مفكر ، إذ فتح الله تعالى بما تقدم - والله تعالى أعلم - أنها هي العلة . مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي عن ابن كثير كالجزى وقنبل . ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي : أريد أن أقرأ عليك القرآن بها .

ومما يزيدك تحميقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني ، قال : أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألنها وتبع الشاذ منها هارون بن موسى الأعور . قال : وكان من القراء . فكره الناس ذلك ، وقالوا : قد أساء حين ألنها . وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة ، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من راوٍ راوٍ . قلت : يعني أحاداً أحاداً .

وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلاوي العلابي في كتابه المجموع المذهب : وللشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه للرشد الوجيز وغيره كلام في الفرق بين القراءات السبع^(١) والشاذة منها . و^(٢) كلام غيره من متقدمي القراء ما يؤهم أن القراءات السبع ليست متواترة كلها ، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصح من لغة العرب ، وأنه يكفي فيها الاستفاضة ، وليس الأمر كما ذكر هؤلاء . والشبهة دخلت عليهم مع انحصار أسانيدنا في رجال معروفين ، وظنوها كاجتهاد الآحاد^(٣) .

(١) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « المتواتر » ، ولعل كلمة « والشاذة » أصلها « والشاذ » بدون تاء مربوطة . فتدبر .
(٢) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « في » ويكون الصواب : « وفي كلام غيره » فتأمل .

(٣) لعل أصله : « فظنوها كأخبار الآحاد » .

قلت : « وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضوع فقال : انحصار الأسانيد في طائفة ، لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم . فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد ، يقرؤه منهم الجلم الفقير عن مثلهم ، وكذلك دائماً . والتواتر حاصل لهم . ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جمعهم^(١) . وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى^(٢) ، ولم تزل حجة الوداع منقولة ، فمن^(٣) يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر ، فهذه كذلك . وقال : هذا موضع ينبغي التنبه له . انتهى والله أعلم . »

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزري في هذا المقام من كتابه المنجد ، ولعله فصل الخطاب في هذا الموضوع ، ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصراً بقدر الإمكان . ولقد كنت أود أن تكون النسخة التي نقلت منها أكثر تحريراً مما رأيت ، ولكن ما الحيلة ؟ وهي أول طبعة عن نسخة مخطوطة برواق المغاربة من الأزهر الشريف ، ومن شأن البدايات أن يكون فيها نقص ، ثم نصير إلى السكال في النهاية إن شاء الله .

(١) (٢) لعل في هذين الموضعين سقطاً .

(٣) صواب هذه الفاء أن تكون عيناً أو ميماً أو باءاً .

ب - القراء

القراء جمع قارى وهو في اللغة اسم فاعل من قرأ . ويطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات السابقة . وقد سردنا عليك أسماءهم . ونتحفظ هنا ببندة قصيرة عن كل واحد من مشهورهم وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه ، لتطلع على لمحة من فضلهم ، ولتتصل انصلاً علمياً بهذه الفئة الكريمة التي لها هذا الأثر الرائع في المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوَّية في جميع أنحاء العالم الإسلامي مدى تلك القرون الطويلة .

ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأدوار التي مرت قراءاتهم . فذلك شوط واسع . أفردته بالتأليف جماعة ، منهم الذهبي وابن الجزري في طبقات القراء^(١) .

القراء السبعة رحمهم الله :

١ - ابن عامر

اسمه عبد الله اليحصبي ، نسبة إلى يحصب ، وهو فخذ من حمير ويكنى أبا نعيم ، وأبا هران . وهو تابعي جليل ، لقي واثله بن الأستق والنعمان بن بشير ، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب الخزومي ، عن عثمان بن عفان ، عن رسول الله ﷺ وقيل إنه

(١) طبقات القراء لابن الجزري عولت عليها في تراجم القراء خصوصاً عند الاختلاف بين المراجع ، لأنه هو المعروف بالتحقق . وبهذه المناسبة أريد أن تغفى العجب أو الأسف مني على أن الذي عني بطبع هذا الكتاب ونشره هو المسشرق الأثافي (ج . برجتراسر) كما سمعت أنه طبع كتاباً بمصر أيضاً في القراءات لابن خالويه ، ثم نقله إلى بلاده ، ومصر كلها محرومة منه ١١ .

قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثمانى عشرة ومائة، وقد اشتهر برواية
قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

(فأما هشام) فقد أخذ القراءة عن عيرك بن خالد المزني، عن يحيى بن الحارث
الذماري، عن ابن عامر. وكان هشام قاضياً فقيهاً محدثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق
سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين.

(وأما ابن ذكوان) فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي،
الدمشقي. أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن ابن عامر
يقول أبو زرعة فيه: «إِنَّه الحافظُ الدمشقي، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام
ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه»، توفي سنة ٢٤٢ اثنتين
وأربعين ومائتين.

وفي ابن عامر وروايته يقول صاحب الشاطبية :-

« وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتَلَّكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مَحَلًّا
هشام، وعبد الله، وهو انتسابه، إذ ذكوان بالإسناد عنه تنقلًا »

٢ - ابن كثير

هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إمام الناس في القراءة
بمكة، تحفه السكينة ويحوطه الوقار. اتى من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب
الأنصاري، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ
على عبد الله بن السائب الخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب.
وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة.
وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البرقي وقنبل.

(أما البرزّي) فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة.
فالبرزي نسبة إلى بزّة هذا وهو جدّه الأعلى. كان إماماً ضابطاً ثقة انتهت إليه مشيخة
الإقراء بمكة روى عن عكرمة بن سليمان عن شبل بن عباد وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين
عن ابن كثير. وكان إمام المسجد الحرام ومقرنه ومؤذنه توفي سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين.
(وأما قنبل) فهو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد الخزومي المسكن يسكني
أبا عمر، ويلقب بقنبل لشدته^(١). كان إماماً في القراءة ضابطاً ثقة يؤمه الناس من أقطار
الأرض. أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القواسم عن وهب، عن القسط، عن شبل
ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير. توفي سنة ٢٩١ إحدى وتسعين ومائتين.
وفي ابن كثير وراوييه يقول صاحب الشاطبية :

« ومكة عبد الله فيها مقامه هو ابن كثير كثير القوم معتلاً
روى أحمد البرزّي له ومحمد عليّ سندي وهو للقب قنبلًا

٣ — عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي (والنجود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ
من مجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن
قرأ على زرّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على
أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام عليّ، وأخذ الإمام عليّ قراءته عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم. توفي بالكوفة أو بالماوة سنة ١٢٧ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

(١) قنبل كقنقذ: الغلام الحادّ الرأس الخفيف الروح. ذلك أصل معناه، ثم

سمى به محمد بن عبد الرحمن القاري. انظر القاموس إن شئت.

(أما شعبة) فهو المشهور بابن عيَّاش بن سالم الأسدي وقيل اسمه محمد، وقيل مطرق،
ويكنى أبا بكر لأن شعبة اسم مشترك بينه وبين أبي بسطاط شعبة بن الحججاج البصرى.
كان إماماً عالماً كبيراً. توفى بالكوفة سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة .

(وأما حفص) فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز كان ربيب عاصم:
تربى في حجره، وقرأ عليه، وتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، فلا جرم كان أدقَّ إتقاناً
من شعبة. توفى سنة ١٨٠ ثمانين ومائة .

وفى عاصم وراوييه يقول صاحب الشاطبية :

« وبالکوفة الفراء منهم ثلاثةٌ أذاعوا فقد ضاعت شدَى وقرَ نَفَلًا
فأما أبو بكر وعاصمُ اسمه فشُعْبَةُ رَاوِيهِ لِلْبَرَزِ أَفْضَلًا
وذاك ابنُ عيَّاشٍ أبو بكرِ الرضا وحفصٌ وبالإتقانِ كانَ مُفْضَلًا

٤ — أبو عمرو

هو أبو عمرو زبَّان بن الملا عمار البصرى . كان من أعلم الناس بالقراءة مع
صدق وأمانة وثقة في الدين . روى عن مجاهد بن جبر ، وسميد بن جبیر، عن ابن عباس
عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ . وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر وزيد بن
القمقَماع والحسن البصرى . وقرأ الحسن على حطان وأبي العالیه . وقرأ أبو العالیه على
عمر بن الخطاب . توفى سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة .

ومن أشهر بالرواية عنه الدورى والسوسى ، ولكن بواسطة اليزيدى أبى محمد
يحيى بن المبارك المدوى المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين . وسمى باليزيدى نسبة إلى يزيد
ابن منصور خال الخليفة المهدي ، لأنه كان يؤدب ولده .

(أما الدورى) فهو أبو عمر حفص بن عمر المقرئ الضريير، ولقب بالدورى نسبة إلى الدور، وهو موضع بالجانب الشرق من بغداد، كان ثقة ضابطاً؛ أول من جمع القراءات. روى عن يزيدى عن أبي عمرو، وتوفى سنة ٢٤٦ ست وأربعين ومائتين.
(وأما السوسى) فهو أبو شبيب صالح بن زياد، روى عن يزيدى عن أبي عمرو. وكان ثقة ضابطاً. توفى سنة ٢٦١ إحدى وستين ومائتين.

وفى أبي عمرو وروايته يقول صاحب الشاطبية:

« وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَمَلَاءُ
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّبَهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً »

٥ - حمزة

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى مولى عكرمة بن ربيع التميمى. قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زر بن حبیش، على عثمان وعلى وابن مسعود، على النبي ﷺ. كان ورعاً بكتاب الله، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. توفى بجلوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة.

ومن أشهر بالرواية عنه خلف وخلاد، لكن بواسطة أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفى الكوفى المتوفى سنة ١٨٨، ثمان وثمانين ومائة.

(أما خلف) فهم أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار. كان زاهداً عابداً. روى عن سليم بن عيسى الحنفى عن حمزة. وتوفى سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين.
(وأما خلاد) فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفى. روى عن سليم بن

عيسى عن حمزة، وكان أضيف أصحاب سليم وأجلهم عرفانا وتحقيقا. توفي بالكوفة سنة
٢٢٠ عشرين ومائتين .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

« وَحَمَزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا ، صَبُورًا ، لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًا
رَوَى خَلْفَ عَنْهُ وَخَلَادُ الَّذِي رَوَاهُ سَلِيمٌ مُتَّقِنًا وَمُحَصِّلًا »

٦ - نافع

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللدني . أخذ القراءة عن أبي جعفر
القاري وعن سبعة من التابعين ، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن
أبي بن كعب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة
المنورة . توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة .

ومن أشهر الرواية عنه قالون وورش :

(أما قالون) فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوي . ولقب بقالون لجودة قراءته
لأن قالون معناه الجيد في أصل وضعها . قرأ على نافع واختص به كثيرا ، وقال : قرأت
على نافع غير مرة ، وكتبت عنه . توفي سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين .

(وأما ورش) فهو عثمان بن سعيد المصري ، يكنى أبا سعيد ، ويلقب بورش لشدة
بياضه^(١) . رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة ١٥٥ خمس وخمسين ومائة ، ثم
رجع إلى مصر فأنتهت إليه رئاسة الإقراء بها ، وكان حسن الصوت جيد القراءة . توفي
سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

(١) الـورْشُ في أصل اللفظة : يطلق على شيء يصنع من اللبن . فيصح أن يضرب به

المثل في البياض . انظر القاموس .

« فَأَمَّا الْكُرَيْمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ ^(١) نَافِعٌ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُوا عَيْسَى نَمَّ عَمَّا نُوِّرَتْهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

٧ - الكسائي

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي . لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام
لابسًا كساءً ، قال أبو بكر الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو
وأوحدهم بالفريب ، وكان أوحد الناس بالقرآن ، فكانوا يكثرون عليه ، حتى يضطر
أن يجلس على الكرسي ويبتلو القرآن من أوله إلى آخره ؛ وهم يسمعون منه ويضبطون
عنه . توفي سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة .

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدوري .

(أما أبو الحارث) فهو الليث بن خالد المروزي . كان من أجلاء أصحاب الكسائي
تفة وضبطًا . توفي سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين .

(وأما الدوري) فهو أبو عمر حفص بن عمر الدوري الذي ألعنا إليه في الرواية
عن أبي عمرو .

وفي الكسائي وروايته يقول صاحب الشاطبية :

« وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكَسَائِيُّ نَهْتُهُ إِمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرُّ بَلَا
رَوَى لَيْسُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الدُّكْرِ قَدْ خَلَا»

(١) يشير بهذه الكلمة إلى ما روى عنه أنه كان إذا تكلم يشتم من فيه ريح المسك
بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه منامًا ؛ كما أخبر نافع بذلك .

تمام القراء العشرة :

وهالك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أُضيفوا إلى السبعة السابقين ، تسكل بهم عدّة القراء العشرة أصحاب القراءات المعروفة ، والتي سبق الكلام عليها قريباً .

٨ — أبو جعفر

هو يزيد بن القمقاع القارى ، نسبة إلى موضع بالمدينة بسمى : قارا . وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، عن رسول الله ﷺ .
توفى أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة ، وكان تابعياً جليل القدر ، رفيع المنزلة .
وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الحذاء ، وأبو الربيع سليمان ابن مسلم بن جّاز .

(أما ابن وردان) فهو أبو موسى عيسى بن وردان ، اللدنى ، الحذاء ، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر . كان مقرئاً ضابطاً ثقة . وتوفى سنة ١٦٠ ستين ومائة .

(وأما ابن جّاز) فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جّاز . قرأ على أبي جعفر وشيبة بن نصاحة ونافع . وتوفى بعد سنة ١٧٠ سبعين ومائة بالمدينة المنورة .

٩ — يعقوب

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي . قرأ على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل . وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو . توفى يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين .
ومن اشتهر بالرواية عنه رُوْحُ بن عبد المؤمن ، ومحمد بن المتوكل التولوي الملقب برؤيس وغيرها .

(أما رُوْحُ) فهو أبو الحسن رُوْحُ بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النحوي،
قرأ على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق
الحضرمي، وكان إماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري. وتوفي سنة ٢٣٤ أربع أو خمس
وثلاثين ومائتين.

(وأما رُوَيْس) فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل التؤلوي البصري، المعروف برويس.
كان من أحذق أصحاب يعقوب. وتوفي بالبصرة سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين.

١٠ - خلف

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة،
وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سميد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل
الضبي، وعلى أبان المطار، وهم عن عاصم. وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين
كأسبق في ترجمة حمزة.

ومن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، للروزي،
ثم البغدادي، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين.
ومن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي،
المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

تمام القراء الأربعة عشر:

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة
القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١ — الحسن البصرى

هو السيد الإمام الحسن بن أبى الحسن يسار أبو سعيد البصرى الفقيه بشهرته عن
أمر يفه . المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة .

١٢ — ابن محيصن

هو محمد بن عبد الرحمن السهمى المكي، مقرر أهل مكة مع ابن كثير. المتوفى سنة
١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة .

١٣ — يحيى اليزيدى

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوى البصرى المعروف باليزيدى.
المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين .

١٤ — الشنبوذى

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذى
الشطوى البغدادي . المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة .

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة، وحافظوا على الكتاب والسنة،
وفيهم يقول السيوطى بإتقانته : « ثم لما اتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ،
قام جهابذة الأمة وبالقوا في الاجتهاد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه
والروايات ، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها. فأول
من صنّف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن حنبل الكوفى، ثم إسماعيل

ابن إسحاق المالكي صاحب قالون ، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري ، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجوني ، ثم أبو بكر مجاهد ، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها ، جامعاً ومفرداً ، موجزاً ومسهباً . وأئمة القراءات لا تحصى . وقد صنف طبقاً لهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي ، ثم حافظ القرآن أبو الخبير بن الجزري « ١٥١ » .
أسأل الله تعالى أن يعمر الجميع بوسع رحمته ، وأن يجزيهم أفضل الجزاء على خدمتهم لكتابه . آمين .

حكم ماراء العشر :

وقع الخلاف أيضاً في القراءات الأربع التي تزيد على العشر وتكمل الأربع عشرة : فقيل بتواتر بعضها . وقيل بصحتها . وقيل بشذوذها ، إطلاقاً في السكل . وقيل : إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد ، بل هي قواعد ومبادئ . فأبما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهي مقبولة ، وإلا فهي مردودة . لا فرق بين قراءات القراء السبع والقراء العشر والقراء الأربعة عشر وغيرهم ، فالميزان واحد في السكل والحق أحق أن يتبع .

قال صاحب الشافى : « التمسك بقراء سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخريين فانقشروا . ووهم من قال : إنه لا يجوز الزيادة على ذلك . وذلك لم يقل به أحد » ١٥١ بشىء من التصرف .

وقال الكواشى : « كل ما صح سنده ، واستقام وجهه في العربية ، ووافق خطأ المصحف الإمام ، فهو من السبعة للنصوصة . (يريد السبعة الأحرف في الحديث النبوى المعروف) ثم قال : وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية » ١٥١ .

وهذا رأى قريب من الصواب ، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم
بيننا اليوم من القراءات ، ولم يطبق الحكم ولم يفصله فيه ، بل ساق الكلام عاماً
كما ترى .

والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير بن الجزري ، من أن القراءات العشر التي بين
أيدينا اليوم متواترة دون غيرها . قال في منجد المترين ما يفيد أن الذي جمع في زمننا هذه
الأركان الثلاثة (أى في ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد
بتواتره) هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول . أخذها الخلف عن
السلف إلى أن وصلت إلى زماننا . فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعاً عنها .
أما قول من قال : إن القراءات للتواترة لا حد لها فإن أراد القراءات المعروفة في زماننا
فغير صحيح ؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر . وإن أراد ما يشمل
قراءات الصدر الأول فحتمل .

ثم إن غير المتواتر من القراء على قسمين :

(القسم الأول ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية
والرسم . وهذا ضربان : ضرب استفاض نقله وتلقته الأمة بالقبول ، كما انفرد به الرواة
وبعض الكتّاب المعتبرة ، أو كراتب القراء في المدّ ونحو ذلك ، فهذا صحيح مقطوع به
وبأنه منزل من عند الله على النبي ﷺ من الأحرف السبعة . وهذا الضرب يلحق
بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها ، لأنه من قبيل أخبار الآحاد التي احتفت بها قرآن
تفيد العلم . والضرب الثاني لم تلقه الأمة بالقبول ولم يستفيض . وهذا فيه خلاف العلماء :
منهم من يجوز القراءات والصلاة به ، ومنهم من يمنع القراءة بما وراء العشر منع تحريم
لا كراهة . قال ابن السبكي في جمع الجوامع : « ولا تجوز القراءة بالشاذ : والصحيح أن
ما وراء العشر فهو شاذ ، وفقاً لبغوي والشيخ الإمام » . ويريد بالشيخ الإمام والده
مجتهد العصر أبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي .

(القسم الثاني) من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم ، كالذي يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم ، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان إسنادها صحيحاً . فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها . قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد : « وقال مالك إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل » ورواه . وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يبرح عليهم . »

وحكى ابن عبد البر الإجماع أيضاً على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ .

وقال ابن الجزري : قال أصحابنا من الشافعية وغيره : لو قرأ بالشاذ في صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً . وإن كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة . واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستنابته على قراءته وإقرانه بالشاذ . ذلك كله فيما صح فيه النقل والعربية ولكنه خالف الرسم .

أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يسمى شاذاً ، ولو وافق العربية والرسم . بل هو قراءة مكذوبة يكفر متممدها .

حكى المحقق ابن الجزري أن استفقاً رُفِع من المعجم إلى دمشق في حدود الأربعين والسماة صورته : هل تجوز القراءة بالشاذ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارىء عشرًا كل آية بقراءة ورواية؟ . فأجاب عليه الإمامان : أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو ابن الحاجب .

أما ابن الصلاح فقال : يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً ، واستفاض نقله كذلك . وتلقته الأمة بالقبول ، كهذه القراءات السبع ، لأن المعتبر

في ذلك اليقين والقطع ، على ما تقرر وتمهد في الأصول . فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا
السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارج
الصلاة ، وممنوع من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك ، وواجب على من قدر
على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك . وإنما نقلها من نقلها
من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية للقراءة بها هذا طريق من استقام سبيله .
ثم قال - والقراءة الشاذ ما نقل قرآناً من غير تواتر ولا استفاضة متلقاة بالقبول
من الأمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جنى وغيره . وأما القراءة بالمعنى من غير أن
ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً . والمجتري على ذلك مجتري على
عظيم ، وضالٌّ ضلالاً بعيداً ، فيعزَّر ويمنع بالحبس ونحوه ، ولا يُحَلَّى ذو ضلالة ،
ولا يحلُّ ذلك المتمكن من ذلك إمامه . ويجب منع القارىء بالشاذ وتأنيبه بعد تعريفه ،
وإن لم يمتنع فعلية التمييز بشرطه .

وإذا شرع القارىء بقراءة ينبغى ألا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلُّق بما ابتدأ
به . وما خالف هذا فنه جائر وممتنع . وعذر الرض مانع من بيانه بحقه . والعلم عند
الله تعالى . ٥١ .

وأما ابن الحاجب فقال : لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها ،
عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً . وإذا قرأ بها قارىء ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرفَ به
وأمر بتركها ، وإن كان عالمًا أدب بشرطه ، وإن أصرَّ على ذلك أدب على إصراره
وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك . وأما تبديل آتينا بأعطينا ، وسَوَّكْتَ بزَيْدْتَ ، ونحوه ،
فليس هذا من الشواذ ، وهو أشدُّ تحريمًا ، والتأديب عليه أبلغ ، واللغو منه
أوجب ٥١ .

فذاكمة البحث .

يخلص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أمور مهمة ؛ يجدر بنا أن نوايها الالتفات والانتباه الخاص :

أولها - أن القراءة ، لا تكون قرآناً إلا إن كانت متواترة ، لأن التواتر شرط في القرآنية .

ثانيها - أن القراءات العشر الذائعة في هذه العصور متواترة على التحقيق الآنف . وإذن هي قرآن . وكل واحدة منها يطلق عليها أنها قرآن .

ثالثها - أن ماوراء القراءات العشر مما صححت روايته آحاداً ولم يستفص ولم تنقله الأمة بالقبول ، شاذٌ وليس بقرآن ، وإن وافق رسم المصحف وقواعد العربية .

رابعها - أن ركن صحة الإسناد المذكور في ضابط القرآن المشهور ، لا يراد بالصحة فيه مطلق صحة ، بل المراد صحة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقى الأمة لها بالقبول ، حتى يكون هذا الركن بقربينة الركنين الآخرين في قوة التواتر الذي لا بد منه في تحقق القرآنية . كما فصلنا ذلك من قبل .

خامسها - أن القراءة قد تكون متواترة عند قوم ، غير متواترة عند آخرين . والمأمور به ألا يقرأ المسلم إلا بما تواتر عنده ، ولا يكتبه بما روى له آحاداً وإن كان متواتراً عند الراوى له ، كما رَدَّ الشافعي رواية مالك مع صححتها ، لخالفها ما تواتر عنده . ولانسنس مقاله ابن الجزري في ذلك آنفاً .

سادسها - أن هذا الذي روى من طريق الآحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة ، هو أصل الداء ، ومثار كثير من الشبهات والخلاف . أما الشبهات فقد مرَّ عليك منها نماذج ، وأما الخلافات فقد شاهدت منها في هذا البحث ما شاهدت ، وسقنا ما شاهدت ؛ وإني أسترعى نظرك إلى أمرين :

أولهما أن طريق الآحاد المحضة هذا هو الذي فتح باب الطاعن لبعض الأئمة في بعض الروايات الواردة في القراءات السبع ، كابن جرير الطبري الذي ذكر في تفسيره شيئاً من ذلك ، وألف كتاباً كبيراً في القراءات وعللها ، وضمنه بعض تلك الطاعن .

وثانيهما - أن وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتط ويسرف ، فسحب حكمها على الجميع وقال : إن القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد . وهذا قول في نهاية الإسفاف والخطر : أما إسفافه فلأنه لا يليق مطلقاً أن يسحب حكم الأقل الضئيل على الأكثر الجليل ، وأما خطره فلأنه يؤدي إلى نقض تواتر القرآن ، أو إلى عدم وجود القرآن الآن مادام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم . ولا يعقل أن يكون القرآن المنروض فيه التواتر موجوداً على حين أن وجوه قراءاته كلها غير متواترة ، ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة .

ذلك ما وصلنا إليه بعد إعادة النظر في هذا الموضوع . والحمد لله الذي هدانا لهذا
E وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

ج - نقض الشبهات التي أثيرت في هذا المقام

هناك شبهات أثيرت حول القراءات في اختلافها وتعدد هاشم في صحتها وتواتر التواتر عنها ، وفي القرآن الكريم وتواتره وإجماع الأمة عليه . من تلك الشبهات ما تجده مذكوراً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف . ومنها ما تجده مذكوراً في مبحث جمع القرآن . فارجع إليها - إن شئت - ولا داعي إلى التطويل بإعادتها .

بيد أن الرواية التي نسبوها لابن مسعود في إنكاره قرآنية الموءذتين تكاد تكون أقوى هذه الشبهات ، من جهة أنها وردت بأسانيد صححها بعض

أعلام الحديث كابن حجر . وقد سبق عرضها من توجهها وتمحيصها حتى على هذا الاحتمال .

وتزيدك هنا في توهين هذه الشبهة أموراً :

(أولها) أن عاصماً وهو أحد القراء السبعة ، قرأ القرآن كله وفيه الموءذتان بأسانيد صحيحة ، بعضها يرجع إلى ابن مسعود نفسه . ذلك أن عاصماً قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب ، وقرأ على أبي مريم زُر بن حبيش الأسدي ، وعلى سميد بن عياش الشيباني .

وقرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه ، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ .

(ثانیها) أن حمزة وهو من القراء السبعة أيضاً ، قرأ القرآن كله بأسانيد صحيحة وفيه الموءذتان عن ابن مسعود نفسه . ذلك أن حمزة قرأ على الأعمش أبي محمد سليمان ابن مهران وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب ، وقرأ يحيى على علقمة الأسود ، وعبيد ابن فضلة الخزامي ، وزر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمي . وهم قرءوا على ابن مسعود ، على النبي ﷺ .

ولحمزة سند آخر بهذه القراءة إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك أنه قرأ على أبي إسحاق السبيعي ، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ وعلى الإمام جعفر الصادق . وهؤلاء قرءوا على علقمة بن قيس ، وعلى زر بن حبيش ، وعلى زيد بن وهب ، وعلى مسروق . وهم قرءوا على المنهال وغيره وهم على ابن مسعود وأمير المؤمنين على كرم الله وجهه وهما على النبي ﷺ .

(ثالثها) أن الكسائي قرأ القرآن وفيه الموءذتان بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك أنه قرأ على حمزة الذي انتهى بين يديك بسنده إلى ابن مسعود من طريقين .

(رابعها) أن خلفاً يقرأ المعوذتين في ضمن القرآن الكريم بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . وذلك أنه قرأ على سليم وهو على حمزة .

وهذه القراءات كلها التي رويت بأصح الأسانيد ويأجماع الأمة فيها للمعوذتان والفاتحة على اعتبار أن هذه السور الثلاث أجزاء من القرآن وداخلة فيه .

فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة محض افتراء عليه . وكل ما في الأمر أنه لم يكتب الفاتحة في مصحفه اتسكالا على شهرتها وعدم الخوف عليها من النسيان حتى تسكتب . وكذلك القول في المعوذتين . وقيل إنه لم يكن يعلم أول الأمر أن المعوذتين من القرآن ، بل كان يفهم أنهما رقية يعوذ بهما الرسول الحسن والحسين .

ومن هنا جاءت روايات إنكاره أنهما من القرآن . ثم علم بعد ذلك قرآنيتهما . ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما . كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض ، وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين ، منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا .

أما بعد فيصح أن نعتبر ما كتب في هذا الموضوع هنا كلاماً عن الشبهة الأولى التي أثبتت فيه .

الشبهة الثانية :

يقولون : إن التواتر في جميع القرآن غير مسلم ، لأن الدواعي التي ذكرتموها في دليل تواتره ، لا تتوافر في جميع أجزاء القرآن . وآية ذلك أن البسطة على رأى من يجعلها من القرآن لا يجرى فيها التحدى ، ولا يتحقق فيها أنها أصل الأحكام ، حتى يكون ذلك من الدواعي للتوافر على نقلها وتواترها .

ونجيب (أولاً) بأن التحدى يجرى فيها باعتبار انضمامها إلى غيرها من آيتين أخريين،
ليتألف من الجميع ثلاث آيات يقوم بهن الإيجاز. وذلك كإحدى آيات دعوى
الاعتناء بها ونقلها تواتراً .

(ثانياً) أنه يتعلق بنظمها تلك الأحكام المعروفة من أن لقارئها أجراً عظيماً إن كان
طاهراً، ووعيداً شديداً إن كان جنباً وقرأها بقصد القرآنية أو مسها، ونحو ذلك. وهذا
من الدواعى المتوافرة على نقلها وتواترها .

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو كان القرآن متواتراً لوقع التكفير في البسمة ، على معنى أن من يقول
بقرآنتها يحكم بكفر منكرها ، ومن لا يقول بقرآنتها يحكم بكفر مثبتها . وعلى ذلك
يكفر المسلمون بعضهم بعضاً .

والجواب : أن قرآنية البسمة في أوائل السور اجتهادية مختلف فيها . وكل ما كان
من هذا القبيل لا يكفر منكره ولا مثبتته ، شأن كل أمر اجتهادى . وإنما يكفر من أنكر
متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة . وقرآنية البسمة في أوائل السور ليست متواترة
معلومة من الدين بالضرورة .

أما منكر البسمة التي في قصة كتاب سليمان من سورة النمل . فهو كافر قطعاً ، لأن
قرآنتها متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، ولا خلاف بين المسلمين في قرآنتها حتى
يكفر بعضهم بعضاً كما يزعم أولئك المعترضون .

الشبهة الرابعة :

يقولون : إن استدلالكم على تواتر القرآن بتوافر الدواعى على نقله ، منقوض

بالسنة النبوية، فإنها غير متواترة، مع ذلك تتوافر الدواعي على نقلها، فإنها أصل الأحكام كما أن القرآن أصل الأحكام .

ومجيب (أولاً) بأن توافر الدواعي على نقل القرآن متواتراً، لم يجز من ناحية أصالة الأحكام فحسب . بل جاء منها ومن نواحي الإعجاز والتحدى والتعبد بتلاوته والتبرك به في كل عصر وقراءته في الصلاة ونحو ذلك .

والسنة النبوية لا يجتمع فيها كل هذا . بل يوجد فيها بعضه فقط وذلك لا يكفي في توافر الدواعي على نقلها متواترة .

(ثانياً) أن المراد بأصالة الأحكام الفرد الكامل الذي لا يوجد إلا في القرآن . ذلك لأن أصالة الأحكام فيه ترجع إلى اللفظ والمعنى جميعاً . أما المعنى فواضح . وأما اللفظ فن ناحية الحكم بإعجازه ، وبثواب من قرأه . وبالوعود الكريمة والمطايا العظيمة لمن حفظه ، وبالوعيد الشديد لمن نسيه بعد حفظه ولمن مسه أو قرأه جنباً ، إلى غير ذلك والسنة النبوية ليس لفظها شيء من هذه الأحكام . ولهذا تجوز روايتها بالمعنى . أما معناها فإن كان مما تتوافر الدواعي على نقله وجب تواتره وإلا فلا . ولهذا يقطع بكذب نقل الروافض ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ من أنه نص على أن الإمامة العظمى من بعده ، محصورة في عليّ وولده . رضى الله عنهم . بيان ذلك أنه لو صح ما زعموه لنقل متواتراً ، فإنه مما تتوافر الدواعي على نقله ، لتعلقه بأمر يتصل بمستقبل الحكم الأعلى والولاية العظمى في الإسلام لجميع بلاد الإسلام .

الشبهة الخامسة :

يقولون : إن تواتر القرآن منقوض بأن ابن مسعود وهو من أجلاء الصحابة لم يوافق على مصحف عثمان بدليل الروايات الآتية وهي :

(١) أن شقيق بن سلمة يقول : « خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال : « وَمَنْ يَقُلْ بِأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . غلوا مصاحفكم . « أى أخفوها حتى لا تحرق » وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت ، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ؟ » رواه النسائي وأبو عوانة وابن أبي داود .

(٢) أن خير بن مالك يقول : « لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال : من استطاع أن يقل مصحفه « أى يخفيه حتى لا يحرق » فليفعل . وقال في آخره : أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ؟ »

(٣) أن الحسائكم يروى من طريق أبي ميسرة قال : « رحْتُ فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود . فقال ابن مسعود : « والله لا أدفعه بمعنى مصحفه . أقرأني رسول الله ﷺ » فذكره .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات لا تدل أبداً ، على عدم تواتر القراءات ولا على عدم تواتر ما جاء في مصحف عثمان . غاية ما تدل عليه أن ابن مسعود لم يوافق أول الأمر على إحراق مصحفه . وهذا لا ينتقض تواتر ما جاء في مصحف عثمان . لأنه ليس من شرط التواتر على ما في مصحف عثمان أن يحرق ابن مسعود مصحفه ، ولا أن يحرق أحد مصحفه . بل المحقق للتواتر أن يرويه جمع يؤمن توأطوهم على الكذب في كل طبقة . وهذا موجود في مصحف عثمان لأن ما فيه رواه ووافق عليه جموع عظيمة من الصحابة محال أن تكذب وحسبك عثمان ودستوره في جمع القرآن . فارجع إليه إن شئت .

(ثانياً) أنه على فرض مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ، فإن هذه المخالفة لا تذهب بتواتر القرآن . لأن أركان التواتر متحققه في المصحف العثماني على رغم هذه المخالفة المفروضة ولم يقل أحد في الدنيا : إن من شرط التواتر ألا يخالف فيه مخالف حتى تكون مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ناقضة لتواتر القرآن .

(ثالثاً) أن هذه الروايات التي ساقوها طعننا في تواتر القرآن ، لا تدل على أن ابن مسعود يخالف في القراءة بمصحف عثمان . بل هو يقرأ به كما يقرأ بروايته التي انفرد بها وسممها وحده من فم النبي ﷺ . ألا ترى إلى قوله : « وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله » فإن كلمة « مثله » فيها اعتراف منه بأن زيد بن ثابت قرأ مثله من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن ما انفرد ابن مسعود به تعتبر روايته آحادية . وأنت خبير بأن رواية الآحاد لا تكفي في ثبوت القرآنية . لذلك لم يوافق الصحابة على ما انفرد به ابن مسعود ، بخلاف مصحف عثمان فقد وافقه عدد التواتر ، وظفر بإجماع الأمة ولم يكتب فيه إلا ما استقر في العريضة الأخيرة من غير نسخ لتلاوته ، على ما سبق بيانه هناك في مبحث جمع القرآن .

(رابعاً) أن عدم دفع ابن مسعود مصحفه ليحرق كان توفقاً منه في أول الأمر . ثم عاد بعد ذلك وحرقه حين بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كرهوا ذلك في مقالته ، كما جاء في حديث شقيق من رواية ابن أبي داود عن طريق الزهري . وبهذا اتخذت الصفوف ، وانفقت الكلمة ، وتم للمصاحف العثمانية الظفر من كل وجه بإجماع الأمة حتى ابن مسعود . والحمد لله على هذا الكرم والجود . حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، ويستنزل رضاه ، آمين .

فهرس

الموضوع	صفحة
خطبة الكتاب	٢
مقدمة الكتاب	١٠
المبحث الأول في معنى علوم القرآن	١٢ - ٢٨
العلم عند الحكماء والمتكلمين	١٢
العلم في لسان الشرع العام	١٢
العلم عند الماديين وعلماء التدوين	١٣
القرآن في اللغة	١٤
القرآن في الاصطلاح	١٥
القرآن عند المتكلمين	١٧
القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية	١٩
هل القرآن علم شخص ؟	٢١
هل تصاغ للأعلام تعاريف ؟	٢١
إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه	٢٢
معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافي	٢٣
القرآن كتاب هداية وإعجاز	٢٤
القرآن يحض على الانتفاع بالسكون	٢٥
إعجاز علمي للقرآن	٢٥
علوم القرآن بالمعنى المدون ، وموضوعه ، وفائدته .	٢٧
المبحث الثاني في تاريخ علوم القرآن	٢٨ - ٤٠
عهد ما قبل التدوين	٢٨
عهد التمهيد لعلوم القرآن	٣٠
عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافي	٣١

الموضوع	صفحة
أول عهد لظهور هذا الاصطلاح	٣٤
علوم القرآن في القرن السادس والسابع والثامن والتاسع	٣٦
علوم القرآن في العصر الأخير .	٣٨
خلاصة	٣٩
كلمة لا بد منها	٣٩
المبحث الثالث في نزول القرآن	٤٠
معنى نزول القرآن	٤٠
تنزلات القرآن	٤٣
التنزل الأول إلى اللوح المحفوظ	٤٣
التنزل الثاني إلى بيت العزة	٤٤
التنزل الثالث على النبي ﷺ	٤٧
كيفية أخذ جبريل القرآن ، وعن أخذ ؟	٤٧
ما الذي نزل به جبريل ؟	٤٨
ما نزل على النبي ﷺ مما سوى القرآن	٥٠
مدة النزول على النبي ﷺ	٥١
دليل تنجيم هذا النزول	٥٢
الحكم والأسرار في تنجيم القرآن	٦٢-٥٣
الحكمة الأولى بوجوهها الخمسة	٥٣
الحكمة الثانية بوجوهها الخمسة أيضاً	٥٥
الحكمة الثالثة بوجوهها الأربعة	٥٨
الحكمة الرابعة الإرشاد إلى مصدر القرآن	٦٠
للحركة الطاحنة بين معتقدي الوحي ومنكريه (وهو بحث جديد مفيد)	٩١-٦٣

الموضوع	صفحة
حقيقة الوحي وأنواعه وكيفياته	٦٣
الوحي من ناحية العلم	٦٥
الدليل الأول التنويم المغناطيسي	٦٦
الدليل الثاني بعض عجائب المخترعات	٦٩
الدليل الثالث الحاكي « القونفراف »	٧٩
الدليل الرابع عجائب بعض الحيوانات الدنيا	٧٠
الدليل الخامس العبقريّة	٧١
الدليل السادس المظاهر الروحانية في بعض الناس	٧٢
الوحي من ناحية العقل	٧٣
للمعجزة	٧٣
دفع الشبهات عن الوحي	٧٦
الشبهة الأولى وجوابها	٧٦
الشبهة الثانية وجوابها	٧٦
الشبهة الثالثة والرابعة والخامسة وجوابها	٧٧
الشبهة السادسة وجوابها	٧٨
الشبهة السابعة وجوابها	٧٩
الشبهة الثامنة وجوابها	٨١
الشبهة التاسعة وجوابها	٨٢
الشبهة العاشرة وجوابها	٨٤
ذيل لهذه الشبهة والجواب عليه	٨٧
خاتمة للمبحث	٩١
المبحث الرابع في أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن	٩٢ - ١٠٥
فوائد الإسلام بأول ما نزل وآخره	٩٢

الموضوع	الصفحة
القول الأول في أول ما على نزل الإطلاق	٩٣
القول الثاني في أول ما نزل على الإطلاق	٩٤
القول الثالث في أول ما نزل على الإطلاق	٩٥
القول الرابع في أول ما نزل على الإطلاق	٩٦
آخر ما نزل على الإطلاق	٩٦
القول الأول والثاني والثالث في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٧
القول الرابع والخامس في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٨
القول السادس والسابع والثامن والتاسع	٩٩
القول العاشر	١٠٠
مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة	١٠١
ما نزل في الحجر	١٠١
ما نزل في أمر الجهاد والدفاع	١٠١
شبهة في هذا المقام	١٠٢
جواب هذه الشبهة	١٠٣
ملحوظة وتحقيق	١٠٤
المبحث الخامس في أسباب النزول	١٠٦ - ١٣٦
معنى سبب النزول	١٠٦
فوائد معرفة أسباب النزول	١٠٩
الفائدة الأولى والثانية	١٠٩
الفائدة الثالثة والرابعة	١١٢
الفائدة الخامسة والسادسة والسابعة	١١٣
طريق معرفة سبب النزول	١١٤

الموضوع	الصفحة
التعبير عن سبب النزول	١١٤
تمدد الأسباب والنازل واحد	١١٦
شبهة في الموضوع وجوابها	١٢١
تمدد النازل والسبب واحد	١٢١
المعوم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه	١٢٣
عموم اللفظ وخصوص سببه	١٢٥
أدلة الجمهور	١٢٧
شبهات المخالفة وتفنيدها	١٣٠
شبيهه بالسبب الخاص من اللفظ العام	١٣٥
المبحث السادس في نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٧ - ١٩١
أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٩
شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة	١٤٥
فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتمدد الحروف	١٤٦
معنى نزول القرآن على سبعة أحرف	١٥٣
الوجوه السبعة في المذاهب المختار	١٥٥
لماذا اخترنا هذا المذهب ؟	١٥٧
الذين قالوا بهذا المذهب	١٥٨
النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي	١٦١
دفع الاعتراضات الواردة على المذهب المختار	١٦٤
بقاء الأحرف السبعة في المصاحف	١٦٨
الأقوال الأخرى ودفعها	١٧٢
القول الأول	١٧٢

الموضوع	صفحة
القول الثاني إلى القول السابع	١٧٣
القول الثامن والتاسع	١٧٤
العناية بدفع هذا القول لقوة شبهته	١٧٥
القول العاشر ودفعه	١٨٠
القول الحادى عشر إلى الأربعين	١٨٢
ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة	١٨٣
علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع	١٨٤
الشبهة الأولى وجوابها	١٨٥
الشبهة الثانية وجوابها	١٨٧
الشبهة الثالثة وجوابها	١٨٩
الشبهة الرابعة وجوابها	١٩٠
المبحث السابع فى المكى والمدنى من القرآن الكريم	١٩٢ - ٢٣٨
الاصطلاحات فى معنى المكى والمدنى	١٩٣
قائدة العلم بالمكى والمدنى	١٩٥
الطريق الموصل إلى معرفة المكى والمدنى	١٩٦
الضوابط التى يعرف بها المكى والمدنى	١٩٦
السور المكية والمدنية والمختلف فيها	١٩٨
أنواع السور المكية والمدنية	١٩٩
وجوه تتعلق بالمكى والمدنى	٢٠٠
فروق أخرى بين المكى والمدنى	٢٠٢
نقض الشبهات التى أثبتت حول هذا الموضوع	٢٠٥
الشبهة الأولى وفى طيها شبهات أربع	٢٠٦
ظاهرة مسكتة	٢١٣

الموضوع	الصفحة
الشبهة الثانية وجوابها	٢١٦
الشبهة الثالثة وجوابها	٢١٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٢٢٠
الشبهة الخامسة وجوابها	٢٢٥
رأى فى فواتح السور المعترض بها	٢٢٥
الرأى الثانى فى تلك الفواتح وتشتمل على وجوه مهمة	٢٢٨
الشبهة السادسة وجوابها	٢٣٧
المبحث الثامن فى جمع القرآن الكريم وما يتعلق به	٢٣٩ - ٢٨٨
جمع القرآن بمعنى حفظه فى الصدور	٢٤٠
جمع القرآن بمعنى كتابته فى عهد رسول الله ﷺ	٢٤٦
جمع القرآن على عهد أبى بكر رضى الله عنه	٢٤٩
دستور أبى بكر فى كتابة الصحف	٢٥٢
مزايا هذه الصحف	٢٥٣
جمع القرآن على عهد عثمان رضى الله عنه	٢٥٥
تنفيذ عثمان لقرار الجمع ودستوره فى كتابة المصاحف .	٢٥٧
تحميق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة	٢٦٠
فذلكة البحث	٢٦٢
الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبهة	٢٦٣
الشبهة الأولى وهى تعتمد على سبع شبهة	٢٦٣
نقض هذه المزاعم الباطلة	٢٦٥
الشبهة الثانية وجوابها	٢٧٥
الشبهة الثالثة وجوابها	٢٨٠

الموضوع	الصفحة
» الرابعة وجوابها	٢٨٣
» الخامسة وجوابها	٢٨٤
» السادسة وجوابها	٢٨٦
خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة (وهو بحث جديد مهم)	٢٨٩-٣٣٧
الجبهة الأولى في عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة	٢٩١
العامل الأول أنهم كانوا أميين	٢٩١
العامل الثانى أنهم كانوا مضرب المثل فى الذكاء والحفظ	٢٩٣
» الثالث بساطة معيشتهم والعامل الرابع حبهم لله ورسوله	٢٩٤
» الخامس إيجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام	٢٩٦
» السادس ترغيبهم فى الإقبال على الكتاب والسنة	٢٩٧
» السابع منزلة الكتاب والسنة من الدين	٢٩٩
» الثامن ارتباط كلام الله ورسوله بما يثير الاهتمام	٣٠٠
» التاسع اقتران الكتاب والسنة بأمر خارقة للعادة	٣٠٢
» العاشر حسن سياسة الكتاب والسنة لهذه الأمة	٣٠٤
» الحادى عشر الترغيب والترهيب اللذان فى الكتاب والسنة	٣٠٨
» الثانى عشر حمل الصحابة بالكتاب والسنة	٣١١
» الثالث عشر وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم	٣١٢
عوامل خاصة بالقرآن الكريم أولها التحدى	٣١٢
ثانيها العناية بكتابة القرآن الكريم وثالثها تشريع قراءته فى الصلاة	٣١٣
رابعها الترغيب فى تلاوة القرآن فى غير الصلاة	٣١٣
خامسها عناية الرسول بتعليم القرآن وإذاعته ونشره	٣١٤
سادسها القداسة التى امتاز بها القرآن	٣١٥

الموضوع	صفحة
الجبهة الثانية في عوامل تثبت الصحابة من الكتاب والسنة	٣١٦
العامل الأول أمر القرآن بالتثبيت ونهيه عن التهجم	٣١٦
العامل الثاني الترهيب الشديد في الكذب على الله ورسوله	٣١٧
العامل الثالث الحض على الصدق والتنفير من الكذب	٣١٨
العامل الرابع غرام الصحابة بالتفقه والتعلم	٣٢٠
العامل الخامس يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يثبتوا	٣٢١
العامل السادس شجاعة الصحابة وصراحتهم	٣٢٢
العامل السابع تكافل الصحابة تكافلا اجتماعياً	٣٢٣
العامل الثامن ترويضهم على الصدق عملاً	٣٢٥
العامل التاسع الأسوة الحسنة التي كانوا يمدونها في رسول الله ﷺ	٣٢٦
العامل العاشر سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام	٣٢٩
عوامل أخرى	٣٣٠
مظاهر هذا التثبيت	٣٣١
نتيجة ذلك	٣٣٤
الموقف خطير	٣٣٥
شهادة عليا من الله للصحابة	٣٣٦
شهادة الرسول ﷺ لأصحابه	٣٣٧
حكمة الله في اختيار الصحابة لحل شريعته الختامية	٣٣٧
المبحث التاسع في ترتيب آيات القرآن وسوره	٣٣٨ - ٣٦٠
معنى الآية	٣٣٨
طريق معرفة الآية	٣٤٠
عدد آيات القرآن	٣٤٣

الموضوع	صفحة
سبب الاختلاف في عدد الآيات	٣٤٤
فوائد معرفة الآيات	٣٤٤
ترتيب آيات القرآن	٣٤٦
ملاحظة في عدد كلمات القرآن وحروفه	٣٤٨
شبهة تتصل بالموضوع وتفنيدها	٣٤٩
معنى السورة	٣٥٠
حكمة تسوير السور	٣٥١
أقسام السور	٣٥٢
للذاهب في ترتيب السور	٣٥٣
احترام هذا الترتيب	٣٥٨
شبهتان خفيفتان وجوابهما	٣٦٠
البحث العاشر في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه	٣٦١ - ٤١٠
الكتابة	٣٦١
شأن الكتابة في الإسلام	٣٦٣
هل كان النبي ﷺ يقرأ ويكتب؟	٣٦٤
كتابة القرآن	٣٦٧
رسم المصحف وقواعد هذا الرسم	٣٦٩
قاعدة الحذف	٣٦٩
قاعدة الزيادة	٣٧٠
قاعدة الهمز وقاعدة البدل	٣٧١
قاعدة الوصل والفصل وقاعدة ما فيه قراءتان	٣٧٢
مزايبا الرسم العثماني	٣٧٣

الموضوع	صفحة
هل رسم المصحف توقيفي؟	٣٧٧
الرأى الأول أنه توقيفي	٣٧٧
الرأى الثانى أنه اصطلاحى لا توقيفى	٣٨٠
و الثالث وسط بين الرأىين	٣٨٥
الشبهات التى أتبرت حول كتابة القرآن ورسمه	٣٨٦
الشبهة الأولى	٣٨٦
جواب هذه الشبهة	٣٨٦
الشبهة الثانية وجوابها	٣٨٨
الشبهة الثالثة وجوابها	٣٨٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٣٨٩
الشبهة الخامسة	٣٩٠
جواب الشبهة الخامسة وتصوير الشبهة السادسة	٣٩٠
جواب السادسة وتصوير السابعة وجوابها	٣٩١
الشبهة السابعة وجوابها	٣٩٢
الشبهة الثامنة وجوابها	٣٩٣
تصوير الشبهة التاسعة	٣٩٥
جواب التاسعة وتصوير العاشرة وجوابها	٣٩٦
خلاصة الدفاع	٣٩٦
شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا العصر	٣٩٧
جواب هذه الشبهة	٣٩٧
المصاحف تفصيلا والحروف السبعة فى المصاحف العثمانية	٣٩٩
المصحف والمصاحف	٤٠١

الموضوع	الصفحة
عدد المصاحف العثمانية	٤٠٢
كيف أنفذ عثمان المصاحف العثمانية	٤٠٣
أين المصاحف العثمانية الآن؟	٤٠٤
المصاحف في دور التجويد والتحسين	٤٠٥
إعجام المصاحف	٤٠٦
شكل المصاحف	٤٠٧
حكم نقط المصحف وشكله	٤٠٨
تجزئة القرآن	٤٠٩
احترام المصحف	٤١٠
٤١٢ - ٤٧٥ البحث الحادى عشر فى القراءات والقراء والشبهات فيها	
القراءات	٤١٢
نشأة علم القراءات	٤١٢
طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل	٤١٤
أعداد القراءات	٤١٦
ضابط قبول القراءات	٤١٨
منطوق هذا الضابط ومفهومه	٤٢٣
ملاحظة فى الاكتفاء بصحة الإسناد فى الضابط المذكور	٤٢٧
أنواع القراءات من حيث السند	٤٢٩
تواتر القرآن الكريم	٤٣١
الآراء فى القراءات السبع	٤٣٥
الآراء فى القراءات الثلاث المتممة للعشر	٤٤٠
التحقيق تواتر العشر كلها	٤٤١

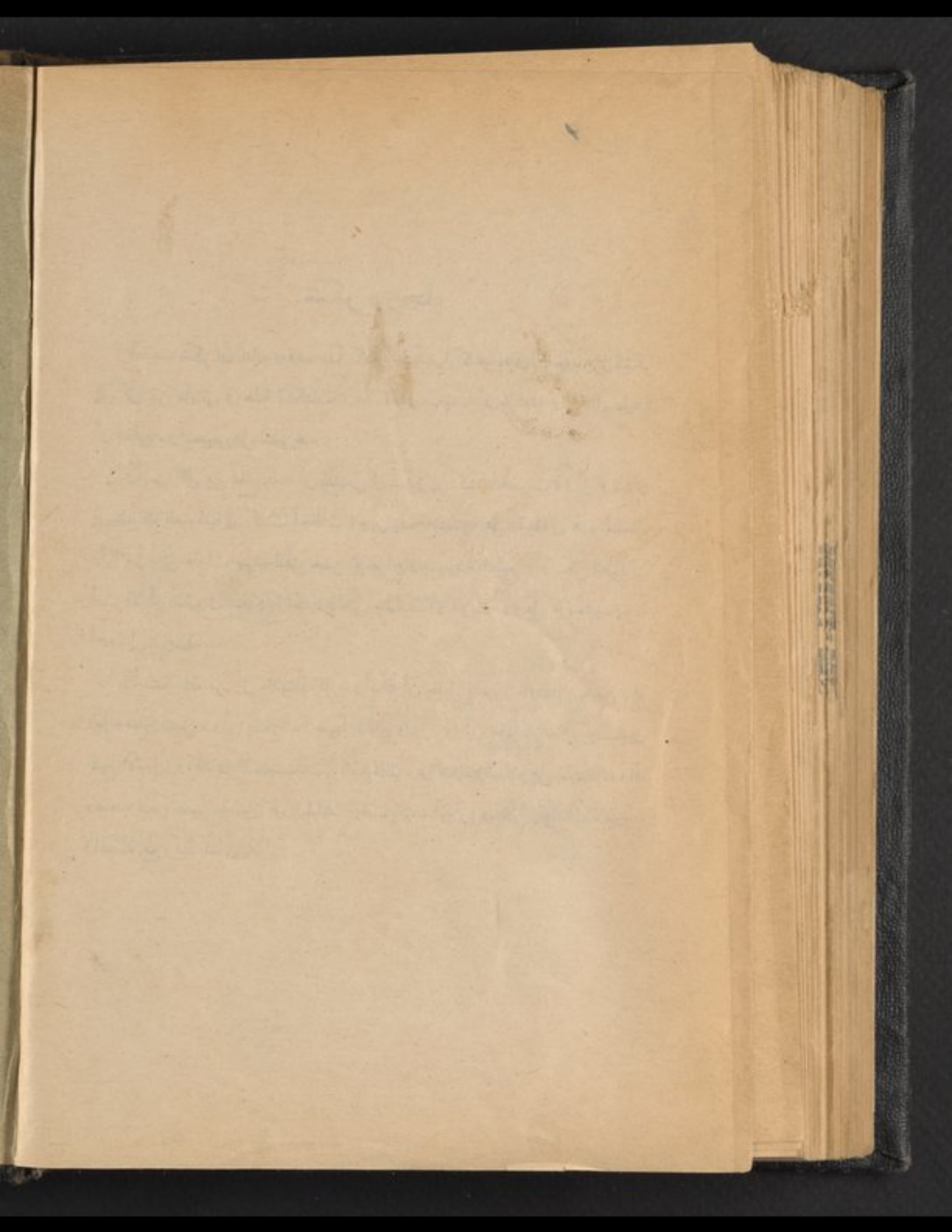
الموضوع	صفحة
القرءاء	٤٥٦
ابن عامر	٤٥٦
ابن كثير	٤٥٧
عاصم	٤٥٨
أبو عمرو	٤٥٩
حمزة	٤٦٠
نافع	٤٦١
الكسائي	٤٦٢
أبو جعفر ويعقوب	٤٦٣
خلف	٤٦٤
الحسن البصرى وابن محيصن ويحيى اليزيدى والشيبوذى	٤٦٥
حكم ماوراء العشر	٤٦٦
فذلكة هذا البحث	٤٧٠
نقض الشبهات التي أثيرت في هذا المقام	٤٧١
الشبهة الأولى وجوابها	٤٧١
الشبهة الثانية	٤٧٣
الشبهة الثالثة والرابعة	٤٧٤
الشبهة الخامسة	٤٧٥

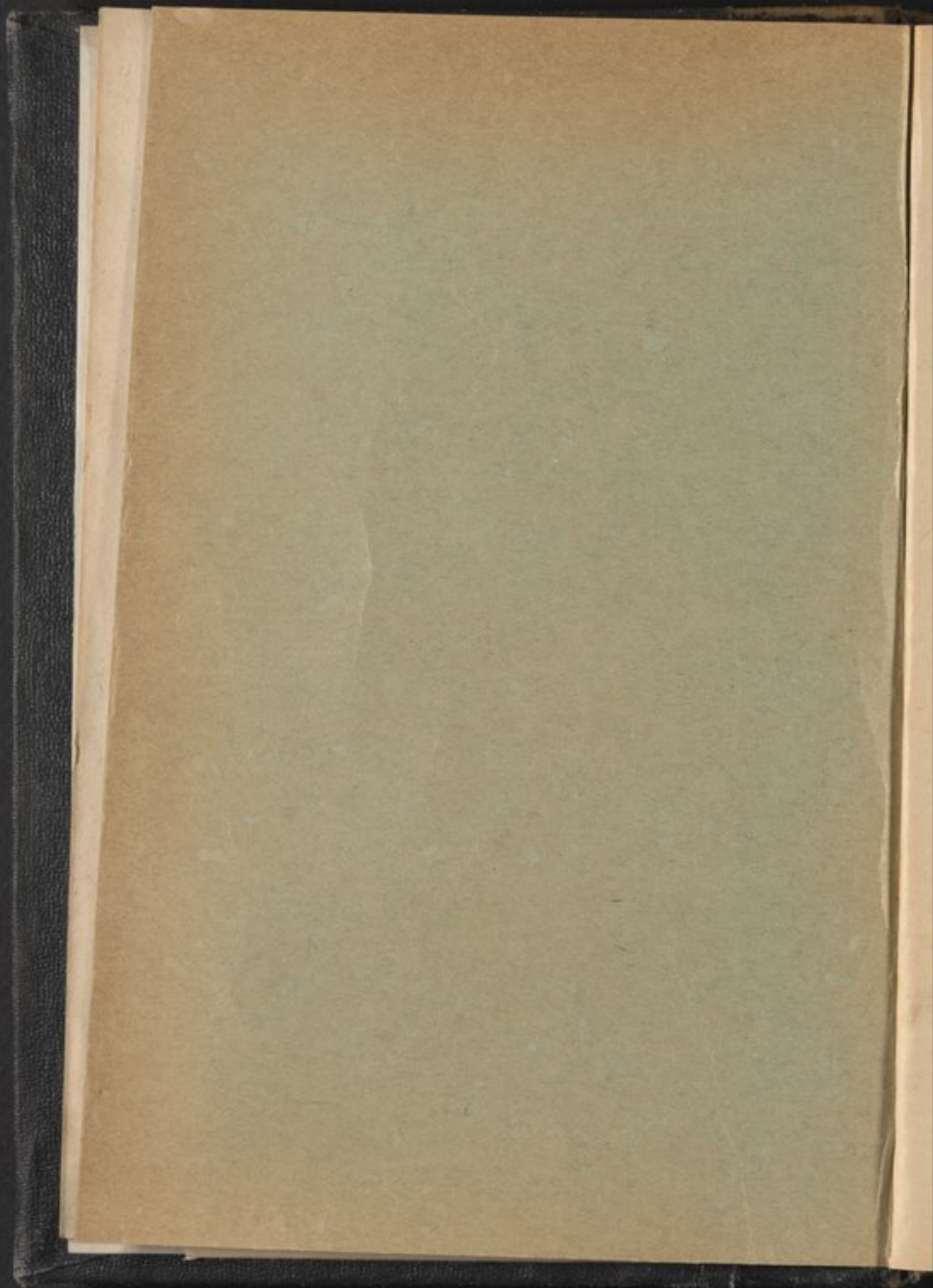
شكر ورجاء

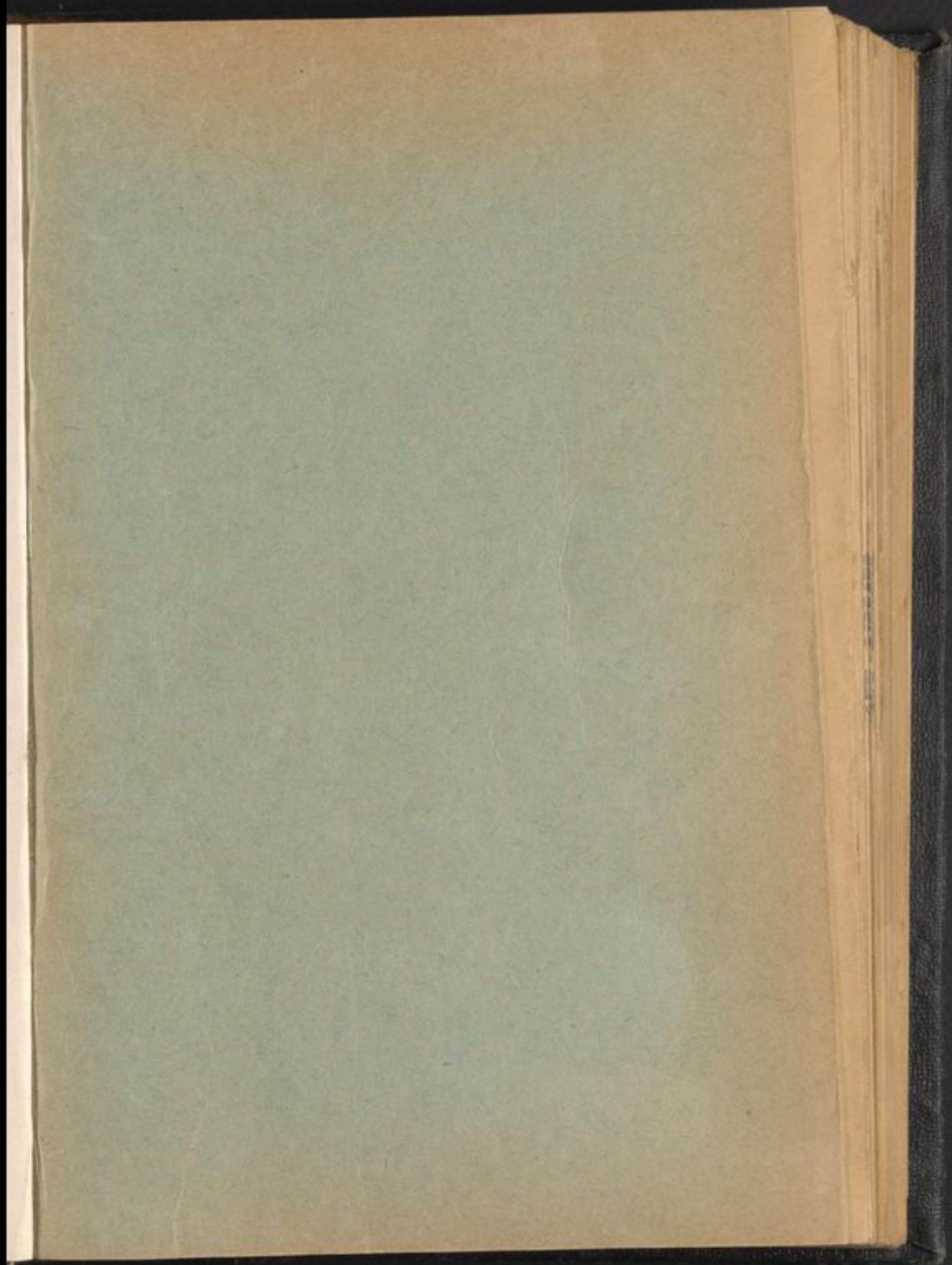
أما بعد شكر الله تعالى وحده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فإنني أتوجه بأجزل الشكر إلى كل من عاونني في هذا الكتاب برأيه ، أو بسعيه ، أو بقراءته والإقبال عليه ، أو بتقديره وتشجيعي على المضي فيه .

وأرجو كل من يطلع عليه أن يلتمس لي العذر إن كنتُ قصرت ، وأن يرشدني إلى شاكاة الصواب إن كنتُ أخطأت ، وأن يصحح نسخته على ما جاء في هذه الطبعة ، وأن يعلم أنني حاولت جهد طاقتي حسن الإخراج وجودة الطبع ، ولكن الظروف أبت إلا أن تقف بي عند هذا الحد . ولعلّي سددتُ أو قاربتُ ، وعلى كل حال فالعودُ أحمدُ إن شاء الله .

وأستغفر الله من كل خطيئة ووزلل ، وأسأله أن يقابل بالقبول ما وقفنا إليه من نافع العلم وصالح العمل ، وأن يصلح منا جميعاً الحال والنال ، وأن يحقق للإسلام والمسلمين جميع الآمال . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان في البدايات والنهايات ، آمين . وسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ؟

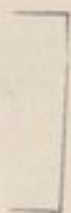






I 14983898

B 13159197



BP
130
Z9x
1943b
v.1

FEB 1980

MAR 1980

